شرح

اعتقاد أئمة الحديث

تأليف

محمد بن إبراهيم بن محمد العثمان

المدرس بقسم التفسير والحديث
كلية الشريعة - جامعة الكويت



الطبعة الاولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م

مكتبة الرشد - ناشرون
المملكة العربية السعودية - الرياض
الإدارة : مركز البستان - طريق الملك فهد هاتف ٤٦٠٢٥٩٠
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ - فاكس ٤٦٠٢٤٩٧

E-mail:rushd@rushd.com
Website:www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

- الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين مخرجي ٢٧ و ٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢ فاكس ٤٣٢٩٣٧٥
- الرياض: فرع الشمال، طريق عثمان بن عفان، هاتف: ٢٢٥٣٠٥٢
- الرياض : فرع الدائري الشرقي هاتف ٤٩٧١١٩٩ فاكس ٤٩٦١٥٩٩
- فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦

فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧

فرع جدة : مقابل ميدان الطائرة هاتف: ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤

فرع القصيم : بريدة - طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨

فرع أبها: شارع الملك فيصل : هاتف ٢٣١٧٣٠٧ فاكس ٢٢٤٢٤٠٢

- فرع الدمام : شارع الخزان هاتف :٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
- فرع حائل هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
- فرع الإحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
- فرع تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧

مكاتبنا بالخارج

- القاهرة : مدينة نصر : هاتف :٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
- بيروت بئر حسن هاتف ٠٥/٤٦٢٨٩٥ موبايل ٠٣٥٥٤٣٥٣ - فاكس ٠٥/٤٦٢٨٩٥

شرح
اعتقاد أئمة الحديث



المقدّمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أما بعد:

فقد كنت شرحت كتاب «اعتقاد أئمة الحديث» للحافظ أبي بكر أحمد ابن إبراهيم الإسماعيلي (ت: ٣٧١هـ) في المسجد، ثم جاءني أحد الطُّلاب بتفريغ للشرح من الأشرطة، فلم أرغب في نشره، لأني لم أقصد إلى ذلك ابتداءً، ومقام الشرح غير مقام التصنيف، ثم ألح عليَّ أحد الطلاب بشرحه، فصرفت ما شاء الله من الجهد لشرح هذه العقيدة المباركة، رجاء أن يكتب الله لهذا الشرح القبول ليجري لي أجره حتى لا أنقطع عن العمل الصالح في حياتي وبعد مماتي آمين.

وقد حرصت في هذا الشرح أن أذكر دليل كل قطعة من العقيدة من الكتاب السنة، لأن هذه هي عقيدة المسلم، ولا يمكن أن تُتلقى إلا من الكتاب والسُّنَّة.

قال أبو بكر الآجري رحمه الله (ت: ٣٦٠هـ)[١]: «لأن الحجة إذا كانت من كتاب الله تعالى، ومن سُنَّة رسول الله ﷺ، فليس لمخالف حجة».

كما أن نصوص الكتاب والسُّنَّة أُتبعها بآثار الصحابة، ذلك أن الصحابة هم الأساس الذي تُبنى عليه الجماعة كما قال البربهاري رحمه الله[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٣]: «فإن معرفة مراد الرسول، ومراد الصحابة هو **أصل العلم، وينبوع الهدى**».

وقد قرنت مع ذكر أدلة كل قطعة من العقيدة ذكر الإجماع، وذلك من باب تضافر الأدلة، وبيان أن المخالف متبع لغير سبيل المؤمنين، قال عثمان بن سعيد الدارمي (ت: ٢٨٠هـ)[٤]: «فإذا اجتمع الكتاب وقول الرسول وإجماع الأمة لم يبق لمتأول عندها تأوّل، إلا لمكابر أو جاحد».

كما انتقيتُ بَعْضَ آثار السلف في الاعتقاد، مكتفياً به غَيْرَ مُكْثِرٍ لأنّ رَوْمَ الاستقصاء يُطوِّل الكتاب، والغرض من ذلك بيان أن عقيدتنا

---

(١) الشريعة (١/٣٣٨).
(٢) شرح السنة ص ٦٥ - رقم (٣).
(٣) مجموع الفتاوى (٥/٤١٣).
(٤) الرد على الجهمية ص ٦٣.

مأْخُوْذةٌ عن سلف الأمة مسندة إلى التابعين والصحابة الأخيار، وأن المبتدعة مقطوعون عن السلف، لا يأتمون بهم، بل هم متبعون لأهوائهم بغير هدى من الله.

قال عثمان الدارمي رحمه الله (ت: ٢٨٠هـ) بعد أن ساق آثار السلف في الرؤية[١]: «أتشكون أنها مروية عن السلف، مأثورة عنهم، مستفيضة فيهم، يتوارثونها عن أعلام الناس وفقهائهم قرناً بعد قرن؟ قالوا: نعم، قلنا: فحسبنا إقراركم بها عليكم حجة لدعوانا أنها مشهورة مروية، تداولتها العلماء والفقهاء، فهاتوا عنهم مثلها حجة لدعواكم التي كذبتها الآثار كلها، فلا تقدرون أن تأتوا فيها بخبر ولا أثر، وقد علمتم - إن شاء الله - أنه لا يستدرك سنن رسول الله ﷺ وأصحابه وأحكامهم وقضاياهم إلا بهذه الآثار والأسانيد على ما فيها من الاختلاف، وهي السبب إلى ذلك، والنهج الذي درج عليه المسلمون، وكانت إمامهم في دينهم بعد كتاب الله عز وجل، منها يقتبسون العلم، وبها يقضون، وبها يقيمون، وعليها يعتمدون، وبها يتزينون، يورثها الأول الآخر، ويبلغها الشاهد منهم الغائب، احتجاجاً بها واحتساباً في أدائها إلى من لم يسمعها، يسمونها السنن والآثار والفقه والعلم، ويضربون في طلبها شرق الأرض وغربها، يحلون بها حلال الله، ويحرمون بها حرامه، ويميزون بها بين الحق والباطل، والسنن والبدع، ويستدلون بها على تفسير القرآن ومعانيه وأحكامه، ويعرفون بإضلال من ضل عن الهدى، **فمن رغب عنها فإنما يرغب عن آثار السلف وهديهم، ويريد مخالفتهم ليتخذ دينه هواه، وليتأول كتاب الله برأيه خلاف ما عنى الله به.**

(١) الرد على الجهمية ص ٦٥ - ٦٦.

فإن كنتم من المؤمنين، وعلى منهاج أسلافهم، فاقتبسوا العلم من آثارهم، واقتبسوا الهدى في سبيله، وارضوا بهذه الآثار كما رضي بها القوم لأنفسهم إماماً.

فلعمري ما أنتم أعلم بكتاب الله منهم ولا مثلهم، ولا يمكن الاقتداء بهم إلا باتباع هذه الآثار على ما تروى، فمن لم يقبلها فإنه يريد أن يتَّبع غير سبيل المؤمنين، وقال الله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]».

وقال أبو نصر السجزي[١] رحمه الله: «ولكل مخالف للسنة وطريقة أهل الأثر ما يفتضح به عند التأمل، وأهل الأثر لا فضيحة عليهم عند محصل، لأنهم لم يحدثوا شيئاً وإنما تبعوا الأثر، ومن ادعى في الأثر فضيحة بعد الحكم بصحته، لم يكن مسلماً».

وحرصت أن أذكر كلّما تيسّر شاهد الفطرة والعقل للأدلة السمعية في مباحث هذه العقيدة، لأن تضافر الأدلة يزيد الحق وضوحاً.

وكذلك حرصت أن أذكر ما وافق فيه أهل الملل ملة الإسلام حيث وُجد، لأبين شذوذ المبتدعة الذين ضلوا عمّا اهتدى إليه أهل الملل جميعاً.

وقد حرصت أن لا أستدل إلا بحديث صحيح، وما زال السلف يتحرّون ذلك في سائر الأبواب، فكيف في باب الاعتقاد؟!

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٩٦.

قال أبو بكر ابن خزيمة رحمه الله (ت: ٣١١هـ)[١]: «لست أحتج في شيء من صفات خالقي عز وجل إلا بما هو مسطور في الكتاب، أو منقول عن النبي ﷺ بالأسانيد الصحيحة الثابتة».

وقال أبو نصر السجزي رحمه الله (ت: ٤٤٤هـ)[٢]: «ولا يجوز أن يُوصف الله سبحانه إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسول ﷺ، **وذاك إذا ثبت الحديث** ولم يبق شبهة في صحته.

فأما ما عدا ذلك من الروايات المعلولة والطرق الواهية، فلا يجوز أن يعتقد في ذات الله سبحانه ولا في صفاته ما لا يوجد فيها بإتفاق العلماء للأثر».

ومع هذا لا بد من التنبيه على أن بعض ما رواه علماء أهل السنة في باب الاعتقاد من أحاديث ضعيفة إنما هو من باب الإعتضاد لا من باب الإعتماد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٣]: «وقد رأيت غير واحد من المصنفين في السنة على مذهب أهل الحديث من أصحاب مالك وأحمد والشافعي وغيرهم من الصوفية وأهل الحديث وأهل الكلام منهم يحتجون في أصول الدين بأحاديث لا يجوز أن يُعتمد عليها في فضائل الأعمال، فضلاً عن مسألة فقه، فضلاً عن أصول الدين.

والأئمة كانوا يروون ما في الباب من الأحاديث التي لم يُعلم أنها كذب

---

(١) كتاب التوحيد (١/ ٥١).

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٢٢.

(٣) الصفدية (١/ ٢٨٧).

من المرفوع والمسند والموقوف وآثار الصحابة والتابعين، لأن ذلك يُقويّ بعضه بعضاً كما تُذكر المسألة من أصول الدين، ويُذكر فيها مذاهب الأئمة والسلف.

فثم أمور تُذكر للاعتماد، وأمور تُذكر للاعتضاد، وأمور تُذكر لأنها لم يُعلم أنها من نوع الفساد».

فإن قلت إن بعض السلف رووا في بعض المسائل التي ليس فيها نص آثاراً عن التابعين وشنعوا على من أنكرها؟!

فالجواب أنها جارية على الأصول، وأرادوا بذلك إغاظة المبتدعة، من ذلك قول مجاهد في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩]، قال أبو داود[1]: «ما زال الناس يحدّثون بهذا يريدون مغايظة الجهمية، وذلك أن الجهمية ينكرون أن على العرش شيئاً».

ومن ذلك أيضاً ما يذكره أئمتنا وعلماؤنا من أدلة صحيحة، لكن دلالتها محتملة في مسائل العقيدة، فإنما يذكرونها اعتضاداً، وتكاثراً للأدلة، وهذا إنما يذكرونه بعد أن يذكروا الأدلة الصحيحة الصريحة في دلالتها.

مثال: أدلة إثبات اليمين لله تبارك وتعالى مخرجة في الصحيحين، ودلالتها واضحة صريحة، ومع ذلك ما زال علماؤنا يستدلون بقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ ۝٤٥﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٥] في إثبات صفة اليمين لله جل وعلا، مع أن الدلالة في قوله تعالى: ﴿بِٱلۡيَمِينِ﴾ تحتمل أنها يمين الله، وتحتمل أنها يمين الرسول ﷺ.

---

(١) السنة للخلال (١/ ٢١٤).

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله[1]: «قيل معناه لانتقمنا منه باليمين لأنها أشد في البطش، وقيل لأخذنا بيمينه».

كما أنني أورَدْتُ كثيراً من تقريرات وترجيحات وتوضيحات شيخي العلامة محمد الصالح العثيمين رحمه الله، براً به، رجاء أن يتسلسل له الأجر إن شاء الله، ولأنه عالم محقق رحمه الله وغفر له ولوالديه ولمشايخه أجمعين.

وأتقدَّم بالشكر الجزيل للوالد العلاَّمة صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله لمراجعته الكتاب وإبدائه الملاحظات المهمة النافعة، فجزاه الله خيراً، وسدده ونصر به السُّنَّة آمين.

والحمد لله رب العالمين

وكتبه
حمد بن إبراهيم العثمان
جامعة الكويت - كلية الشريعة
قسم التفسير والحديث

(١) تفسير القرآن العظيم (٨/ ٢١٨).



القسم الأول

أولاً: التعريف بأهل الحديث وبيان أوصافهم وفضلهم:

أهل الحديث أوصافهم كثيرة، ومناقبهم عديدة كما نعتهم الله بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، اجتمع فيهم حسن القصد ورجاحة العقل، والديانة والتقوى، ولزوم سنة المصطفى ﷺ.

قال فيهم أبو محمد ابن قتيبة رحمه الله (ت: ٢٧٦هـ)[١]: «فأما أصحاب الحديث فإنهم التمسوا الحق من وجهته، وتتبعوه من مظانه، وتقرَّبوا من الله تعالى بإتباعهم سنن رسول الله ﷺ، وطلبهم لآثاره وأخباره، براً وبحراً، وشرقاً وغرباً، يرحل الواحد منهم راجلاً مقوياً في طلب الخبر الواحد و السُّنة الواحدة حتى يأخذها من الناقل لها مشافهة، ثم لم يزالوا في التنقير عن الأخبار والبحث لها حتى فهموا صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، وعرفوا من خالفها من الفقهاء إلى الرأي فنبهوا على ذلك، حتى نجم الحق بعد أن كان عافياً، وبسق بعد أن كان دارساً، واجتمع بعد أن كان متفرقاً، وانقاد للسنن من كان عنها معرضاً، وتنبّه عليها من كان عنها غافلاً، وحكم بقول فلان وفلان، وإن كان فيه خلاف على رسول الله ﷺ».

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص ٥١.

وبيَّن الإمام أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي رحمه الله (ت: ٤١٨هـ) شرف وفضل أهل الحديث، فقال[١]: «وأحقهم بهذا الوسم، وأخصهم بهذا الرسم «أصحاب الحديث» لاختصاصهم برسول الله ﷺ، وإتباعهم لقوله وطول ملازمتهم له، وتحملهم علمه، وحفظهم أنفاسه وأفعاله، فأخذوا الإسلام عنه مباشرة، وشرايعه مشاهدة، وأحكامه معاينة من غير واسطة، ولا سفير بينهم وبينه واصلة.

فجاولوها عياناً، وحفظوا عنه شفاهاً وتلقفوه من فيه رطباً، وتلقنوه من لسانه عذباً، واعتقدوا جميع ذلك حقاً، وأخلصوا بذلك من قلوبهم يقيناً».

وقال أيضاً مبيناً أثرهم في حفظ الشريعة والدين[٢]: «فهؤلاء الذين تعهدت بنقلهم الشريعة وانحفظت بهم أصول السنة فوجبت لهم بذلك المنة على جميع الأمة والدعوة لهم من الله بالمغفرة، فهم حملة علمه، ونقلة دينه، وسفرته بينه وبين أمته، وأمناؤه في تبليغ الوحي عنه، فحري أن يكونوا أولى الناس به في حياته ووفاته.

وكل طائفة من الأمم مرجعها إليهم في صحة حديثه وسقيمه، ومعولها عليهم فيما يُختلف فيه من أموره».

وبيَّن كذلك تجريدهم المتابعة لرسول الله ﷺ دون غيرهم، فقال عنهم[٣]: «كل من اعتقد مذهباً فإلى صاحب مقالته التي أحدثها ينتسب،

---

(١) أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٣).

(٢) أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٤).

(٣) أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٤).

وإلى رأيه يستند، إلا أصحاب الحديث، فإن صاحب مقالتهم: رسول الله ﷺ، فهم إليه ينتسبون، وإلى علمه يستندون، وبه يستدلون، وإليه يفزعون وبرأيه يقتدون، وبذلك يفتخرون، وعلى أعداء سنته بقربهم منه يصولون، فمن يوازيهم في شرف الذكر؟! ويباهيهم في ساحة الفخر، وعلو الاسم؟!».

وبيّن أبو القاسم اللالكائي رحمه الله (ت: ٤١٨هـ) كذلك وجه تسمية أهل الحديث بهذا الاسم، فقال[١]: «اسمهم مأخوذ من معاني الكتاب والسنة يشتمل عليهما لتحققهم بهما، أو لاختصاصهم بأخذهما فهم مترددون في إنتسابهم إلى الحديث بين ما ذكر الله سبحانه وتعالى في كتابه فقال تعالى ذكره: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا﴾ [الزمر: ٢٣]، فهو القرآن فهم حملة القرآن وأهله وقراؤه وحفظته، وبين أن ينتموا إلى حديث رسول الله ﷺ فهم نقلته وحملته، فلا شك أنهم يستحقون هذا الاسم لوجود المعنيين فيهم لمشاهدتنا أن اقتباس الناس الكتاب والسنة منهم، واعتماد البرية في تصحيحهما عليهم، لأنا **ما سمعنا عن القرون** التي قبلنا، **ولا رأينا نحن في زماننا مبتدعاً رأساً في** إقراء القرآن، وأخذ الناس عنه في زمن من الأزمان، **ولا ارتفعت لأحد منهم راية في رواية حديث رسول الله ﷺ فيما خلت من الأيام**، ولا اقتدى بهم أحد في دين ولا شريعة من شرائع الإسلام، والحمد لله الذي كمل لهذه الطائفة سهام الإسلام، وشرفهم بجوامع هذه الأقسام وميَّزهم من جميع الأنام، حيث أعزهم الله بدينه، ورفعهم بكتابه، وأعلى ذكرهم بسنته، وهداهم

---

(١) أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٤ - ٢٥).

إلى طريقته وطريقة رسوله، فهي الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، والعصبة الهادية، والجماعة العادلة المتمسكة بالسنة التي لا تريد برسول الله ﷺ بديلاً، ولا عن قوله تبديلاً، ولا عن سنته تحويلا».

وأهل الحديث اعتنوا بالمنقول عن النبي ﷺ وورثوا دين الصحابة والتابعين، فلا غنى للناس في معرفة الدين عن بيان أهل الحديث للدين والشرع فهم حفظته، والعارفون والقائمون به، قال أبو القاسم الأصبهاني رحمه الله (ت: ٥٣٥هـ)[١]: «وقد نقلوا هذا الدين إلينا كما نُقل إليهم، وأدّوا على ما أدّي إليهم، وكانوا في صدق العناية والاهتمام بهذا الشأن بما يجل عن الوصف، ويقصر دونه الذكر. وإذا وقف المرء على هذا من شأنهم، وعرف حالهم، وخبر صدقهم وورعهم وأمانتهم، ظهر له العلم فيما نقلوه، ورَوَوْه».

وقال أيضاً[٢]: «يجب أن يرجع في معرفة ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه إلى أهل النقل والرواية، لأنهم عنوا بهذا الشأن، واشتغلوا بحفظه والتفحّص عنه ونقله، ولولاهم لاندرس علم النبي ﷺ ولم يقف أحد على سنته وطريقته».

وأهل الحديث لازموا سنة النبي ﷺ وكانوا أهل إتباع لا ابتداع، في كل صغيرة وكبيرة، حتى إن أحدهم لا يحك رأسه إلا بأثر. قال فيهم الخطيب البغدادي رحمه الله (ت: ٤٦٣هـ)[٣]: «وقد جعل الله أهله

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٢١ - ٢٢٢).
(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٢٢ - ٢٢٣).
(٣) شرف أصحاب الحديث ص ٨ - ٩.

أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أمناء الله من خليقته، والواسطة بين النبي ﷺ وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة، وكل فئة تتحيَّز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأياً تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث، **فإن الكتاب عُدّتُهم، والسنة حجتهم، والرسول فئتهم**، وإليه نسبتهم، لا يعرجون على أهل الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يُقبل منهم ما رووا عن الرسول، وهم المأمونون عليه، والعدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته، إذا اختلف في حديث، كان إليهم الرجوع، فما حكموا به، فهو المقبول المسموع».

وأهل الحديث تحملوا فرض الكفاية عن الأمة في طلب العلم وحفظ الشريعة، ودرأوا عنها الإثم في ذلك، وأدوا لنا الشرع صافياً من كدر البدع، وكذب الزنادقة، فتدين الناس بسببهم بالدين المنزَّل، ومن حاد عن طريقهم تدين بالدين المبدل.

وقال أيضاً الخطيب البغدادي رحمه الله (ت: ٤٦٣هـ)[1]: «فقد جعل رب العالمين الطائفة المنصورة حُرّاس الدين، وصرف عنهم كيد المعاندين لتمسكهم بالشرع المتين، واقتفائهم آثار الصحابة والتابعين، فشأنهم حفظ الآثار وقطع المفاوز والقفار، وركوب البراريّ والبحار في اقتباس ما شرع الرسول المصطفى، لا يُعرّجون عنه إلى رأي ولا هوى.

---

(١) شرف أصحاب الحديث ص ١٠.

قبلوا شريعته قولاً وفعلاً، وحرسوا سنته حفظاً ونقلاً حتى ثبتوا بذلك أصلها، وكانوا أحق بها وأهلها.

وكم من ملحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها، والله تعالى يذب بأصحاب الحديث عنها، فهم الحفاظ لأركانها، والقوّامون بأمرها وشأنها، إذا صدف عن الدفاع عنها، فهم دونها يناضلون، أولئك حزب الله، ألا إن حزب الله هم المفلحون».

أهل الحديث هم الأمناء على الشرع، وهم الذين ميَّزوا المنقولات بالطرق الصحيحة، ونقدوا الرجال بالعدل والميزان.

قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي رحمه الله (ت: ٨٤٢هـ)[1]: «وقد نصب الله تعالى للسنة رجالاً رحلوا في طلبها إلى البلاد الشاسعة، وجمعوها من الأماكن القاصية على اختلاف وجوهها، وتشعُّب طُرقها، وتغاير ألفاظها، وهذَّبوا إسنادها الذي أكرم الله به هذه الأمة، وحرروا أحوال رجالها، وبيَّنوا الثقة من الصدوق، والعدل من المستور، والمشهور من المجهول، والقويَّ من اللَّيِّن، والضعيف من الواهي، والمتروك من الكذاب، حتى عُرف صحيح السنن من سقيمها، ومسندها ومرسلها، ومرفوعها من موقوفها، وموصولها من مقطوعها، ومعلّلها من سقيمها، ومُسندها ومرسلها، ومرفوعها من موقوفها، وموصولها من مقطوعها، ومعلَّلها من سليمها، ومقلوبها من قويمها، ومتواترها من أفرادها، وشاذِّها ومشهورها من غريبها، وناسخها من منسوخها، ومبيَّنها من مجملها، ودوَّنوها للطالبين، ونفوا عنها تحريف الغالين، وإنتحال

(١) افتتاح القاري لصحيح البخاري ص ٣٢٢.

المبطلين، وشبه المبتدعيين، فأهلها هم خلفاء رسول الله ﷺ الذين دعا لهم بالرحمة والنَّضْرة».

وقد أثنى على أئمة الحديث أبو عثمان الصابوني نفسه بعد أن ذكر عيوب أهل البدع، فقال عن أهل الحديث[1]: «وأصحاب الحديث عصامة من هذه المعائب برية، نقية زكية تقية، وليسوا إلا أهل السنة المُضية، والسيرة المرضية، والسبل السوية، والحجج البالغة القوية، قد وفقهم الله جل جلاله لإتباع كتابه، ووحيه وخطابه، والاقتداء برسوله ﷺ في أخباره، التي أمر فيها أمته بالمعروف من القول والعمل، وزجرهم فيها عن المنكر منها، وأعانهم على التمسك بسيرته، والاهتداء بملازمة سنته، وشرح صدورهم لمحبته، ومحبة أئمة شريعته، وعلماء أمته».



(١) عقيدة أصحاب الحديث ص ٣٠٦.

القسم الأول

ثانياً: أسباب حكاية اعتقاد أئمة الحديث:

هنا سؤال يفرض نفسه، وهو لماذا يحكي العلماء اعتقاد أئمة الحديث، ولا يقتصرون على مجرد ذكر أدلة الاعتقاد فقط؟ فالجواب أننا نحكي اعتقاد أئمة الحديث لعدة أمور أهمها ما يلي:

أولاً: أنهم أجمع لشرائط القدوة والإمامة: قال شيخ الحرمين أبو الحسن محمد بن عبدالملك الكرجي[1]: «لأنهم المقتدى بهم والمرجوع شرقاً وغرباً إلى مذاهبهم، ولأنهم أجمع لشرائط القدوة والإمامة من غيرهم، وأكثر لتحصيل أسبابها وأدواتها: من جودة الحفظ والبصيرة، والفطنة والمعرفة بالكتاب والسنة والإجماع والسند والرجال والأحوال، ولغات العرب ومواضعها في التاريخ، والناسخ والمنسوخ، والمنقول والمعقول، والصحيح والمدخول في الصدق والصلابة وظهور الأمانة والديانة ممن سواهم».

ثانياً: نحكي اعتقاد أئمة الحديث لأنهم **شهداء الله في الأرض**، فكما أن المسلمين شهداء على أهل الملل، فكذلك أهل السنة شهداء على أهل القبلة، والشهادة تقتضي تمييز المحق من المبطل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «. . . ويميزوا حينئذ بين المحق والمبطل

(١) الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول إلزاماً لذوي البدع والفضول، بواسطة مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٥ - ١٧٧).

من جميع الخلق، بوصف الشهادة التي جعلها الله لهذه الأمة، حيث يقول عز وجل: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]»[1].

وقال ابن القيم رحمه الله[2]: «فهذا وأضعافه قليل من كثير من شهادة شهداء الله في أرضه، الذين استشهدهم على توحيده، وقرن شهادتهم بشهادته وشهادة ملائكته، وعدّلهم رسوله ﷺ بقوله: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله**»، وهؤلاء شهداء الله على الناس يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

فإنهم قاموا بشروط الشهادة، وهي العلم والعدل، فإن الشاهد لا يكون مقبولاً حتى يكون عالماً بما يشهد له، عدلاً في نفسه، ولم يكن الله سبحانه ليجمع شهادة هؤلاء الذين هم ورثة رسوله وأنصار دينه، ولهم لسان الصدق في الأمة على باطل وزور». اهـ.

وهذه الشهادة التي لأئمة السنة ليست لغيرهم من أهل الأهواء، فلا نقبل شهادة أهل البدع ولا كرامة، لأنهم خرجوا عن الكمال الذي لأئمة الهدى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[3]: «ولهذا لما كان أهل السنة والجماعة الذين محضوا الإسلام ولم يشوبوه بغيره كانت شهادتهم مقبولة على سائر

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٠٥).

(٢) الصواعق المرسلة (٤/ ١٤٢١ - ١٤٢٢).

(٣) مجموع الفتاوى (١٥/ ٢٩٨).

فرق الأمة بخلاف أهل البدع والأهواء، كالخوارج والروافض، فإن بينهم من العداوة والظلم ما يخرجهم عن كمال هذه الحقيقة التي جعلها الله لأهل السنة، قال النبي ﷺ فيهم: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**»[١].

ثالثاً: نحكي اعتقاد أئمة الحديث **لأن موافقهم يكون على الحق**، ومخالفهم ضال، قال أبو القاسم الأصبهاني[٢]: «أبى الله أن يكون الحق والعقيدة الصحيحة إلا مع أهل الحديث».

ولهذا لما سُئل عبدالرزاق عن الإيمان قال: «أدركت أصحابنا: سفيان الثوري، وابن جريج، وعبدالله بن عمر، ومالك بن أنس، ومعمر ابن راشد، والأوزاعي، وسفيان بن عيينة يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، فقال له بعض القوم: فما تقول أنت يا أبا بكر؟ قال: **إن خالفتهم، فقد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين**»[٣]. اهـ.

رابعاً: ونحكي اعتقاد أئمة الحديث **لنأتم بهم**، فنعرف مقالاتهم وأقوالهم وعقائدهم لنلزمها، وكما قال أبو المظفر السمعاني[٤]: «لأنا إنما نبني أقوالنا على أقوالهم».

فمسائل الاعتقاد ليست كمسائل الأحكام التي تتجدد فتحتاج إلى

---

(١) روي من طرق لا تخلو كلها من مقال، وأحسنها مرسل إبراهيم بن عبدالرحمن العذري. انظر الجرح والتعديل (١/ ٣٤١)، والكامل في الضعفاء (١/ ١٥٢). والتمهيد (١/ ٥٩). وحكى مهنا عن أحمد تصحيحه. انظر الآداب الشرعية (٢/ ٥٢).

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ٢٢٣).

(٣) التمهيد لابن عبدالبر (٩/ ٢٥٣).

(٤) الانتصار لأصحاب الحديث ص ٦١.

اجتهاد، فالدين ما اعتقده الصحابة وخُلَفَاؤُهُمْ من أئمة السنة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «ليس حكم هذه كحكم الآحاد الحوادث التي لم تحدث في زمانه، حتى شاع الكلام فيها باجتهاد الرأي، إذ الاعتقاد في أصول الدين للأمور الخبرية الثابتة التي لا تتجدد أحكامها مثل أسماء الله وصفاته نفياً وإثباتاً ليست مما يحدث سبب العلم به، أو سبب وجوبه، بل العلم بها ووجوب ذلك مما يشترك فيه الأولون والآخرون، والأولون أحق بذلك من الآخرين».

قال الحافظ أبو طاهر السلفي الأصبهاني (ت: ٥٧٦هـ):[2] «ومن رُزق التوفيق، ولاحظ التحقيق من جميع الخلق، بالغ في اتباع السلف الذين هم القُدى، وأئمة الهدى، إذ اتباعهم في الوارد من السنن من أنهج السنن وأوفى الجُنن، وأقوى الحجج السالمة من العوج، وما درجوا عليه هو الحق الذي لا يسوغ خلافه، ومن خالفه ففي خلافه ملامُه، ومن تعلق به فالحجة الواضحة سلك، وبالعروة الوثقى استمسك، والفرض الواجب اتبع، وعن قبول قول لنا في قول من لا ينطق عن الهوى وفعله امتنع».

خامساً: نحكي اعتقاد أئمة الحديث **لأن متبعهم يُرجى أن يكون معهم في الآخرة**، والمخالف لهم حقيق أن يُبعده الله عنهم، قال الموفق ابن قدامة المقدسي رحمه الله[3]: «فمن أحب الكون مع السلف في الآخرة وأن يكون

---

(١) التسعينية (١/٢٠٨).

(٢) الوجيز في ذكر المجاز والمجيز ص ٥٣.

(٣) ذم التأويل ص ٩ - ١٠.

موعوداً بما وُعدوا به من الجنات والرضوان فليتبعهم بإحسان، ومن اتبع غير سبيلهم دخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ [النساء: ١١٥]». اهـ.

وهذا الحافظ الذهبي بعد أن ساق النقول الكثيرة عن أئمة السلف في الاعتقاد، لاسيما فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته، قال: «وقد طوّلنا في هذا المكان، لو ذكرنا قول كل من له كلام في إثبات الصفات من الأئمة لا تسع الخرق، وإذا كان المخالف لا يهتدي عن ذكر ما أتت نقول الإجماع على إثباتها من غير تأويل، أو لا يصدقه في نقلها، فلا هداه الله.

ولا خير والله فيمن ردّ على مثل: الزهري، ومكحول، والأوزاعي، والثوري، والليث بن سعد، ومالك، وابن عيينة، وابن المبارك، ومحمد ابن الحسن، والشافعي، والحميدي، وأبي عبيد، وأحمد بن حنبل، وأبي عيسى الترمذي، وابن سريج، وابن جرير الطبري، وابن خزيمة، وزكريا الساجي، وأبي الحسن الأشعري»[(١)].

سادساً: نحكي عقيدة أئمة الحديث لكثرة المقالات في الأزمنة المتأخرة، **لينظر رجل أين يضع قدمه**، ولهذا لما قال عباد بن العوام لشريك بن عبدالله القاضي رحمه الله: إن عندنا قوماً من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث؟

(١) الأربعون في صفات رب العالمين ص ٩٥.

قال: فحدثني بنحو من عشرة أحاديث في هذا، وقال: أما نحن فقد أخذنا ديننا عن التابعين عن أصحاب رسول الله ﷺ، فهم عمن أخذوا؟؟؟[1].

وهذا أبو عبدالله محمد بن خفيف حكى مذهب الصحابة والتابعين ليحذّر من الأهواء المخالفة التي ظهرت في الناس، فقال رحمه الله[2]: «احتجت إلى الكشف عن صفة المتقدمين، ومأخذ المؤمنين، ومنهاج الأولين، خوفاً من الوقوع في جملة أقاويلهم التي حذّر رسول الله ﷺ أمته، ومنع المستجيبين له حتى حذّرهم».

سابعاً: نحكي اعتقاد أئمة الحديث، **لأنهم في الاعتقاد على كلمة سواء.**

قال أبو زكريا يحيى السلماسي (ت: ٥٥٠هـ)[3]: «فهم وإن اختلفت عنهم العبارات، **فقد اتفقت منهم الاعتقادات**».

ثامناً: نحكي عقيدة أئمة الحديث **ليظهر المنتسب إليهم حقيقةً من المنتسب تزيفاً أو تقيةً.**

فأولى الناس بأهل السنة وأهل الحديث هو من لزم أقوالهم وعقائدهم ومناهجهم، وإلا فكل يدعي وصلاً بِلَيْلَى، ولا يُقَرّ عليه إلاّ إذا أقام الدليل عليه.

---

(١) السنة لعبدالله بن الإمام أحمد (١/٢٧٣ - رقم ٥٠٩)، والصفات للدارقطني ص ١٢٠ - رقم ٦٧.

(٢) اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات بواسطة مجموع الفتاوى (٥/٧).

(٣) منازل الأئمة الأربعة ص ٥٥.

قال تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ [آل عمران: ٦٨]، وقال تعالى في شأن الصحابة في تحقيق كلمة التقوى كلمة التوحيد: ﴿وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾ [الفتح: ٢٦].

فالأشاعرة ينتسبون إلى السنة والسنة بريئة منهم، والأشاعرة ينتسبون إلى الأشعري، والأشعري رجع عن بدعته، والأشاعرة ينتسبون إلى مالك والشافعي، ومالك والشافعي برآء منهم، كما أن الرافضة تنتسب إلى آل البيت، وآل البيت برآء منهم.

قال الوزير ابن هبيرة رحمه الله[(١)]: «والله ما نترك أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب مع الرافضة، نحن أحق به منهم، لأنه منا ونحن منه، ولا نترك الشافعي مع الأشعرية؛ فإنا أحق به منهم».

ولذا قال أبو العباس أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٣هـ) رحمه الله[(٢)]: «اللائق بأهل البيت المكرم المطهر أن يجروا على طريقة مشرِّفهم وسنته ﷺ اعتقاداً وعملاً وعبادة وزهداً وتقوى، ناظرين إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، وإلى قول مُشرِّفهم ﷺ وقد سئل: أي الناس أكرم؟ قال: «**أكرمهم عند الله أتقاهم لله**»، ثم قال: «**خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا** ».

فالواجب أن يكون الانتساب حقيقياً لا أن يكون مجرد اسم ينتحله

(١) الذيل على طبقات الحنابلة (١/ ٢٧٣).
(٢) الصواعق المحرقة (٢/ ٦٨٩).

المدعي، وهو ربما يكون أبعد الناس عنه، كما قال أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي (ت: ٥١٣هـ) رحمه الله[١] في شأن هؤلاء: «وينتمون إلى مذهب تسمية ثم يخرجون منه معنىً».

وقال أبو الحسن الكرجي رحمه الله[٢]: «إن في النقل عن هؤلاء إلزاماً للحجة على كل من ينتحل مذهب إمام يخالفه في العقيدة، فإن أحدهما لا محالة يُضلِّل صاحبه أو يبدِّعه أو يُكفره، **فانتحال مذهبه مع مخالفته له في العقيدة مستنكر والله شرعاً وطبعاً**، فمن قال: أنا شافعي الشرع، أشعري الاعتقاد، قلنا له: هذا من الأضداد، لا بل من الارتداد، إذ لم يكن الشافعي أشعري الاعتقاد».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٣]: «فإن كثيراً من الناس يُنسب إلى السنة، أو الحديث، أو إتباع مذهب السلف، أو الأئمة، أو مذهب الإمام أحمد أو غيره من الأئمة، أو قول الأشعري أو غيره، ويكون في أقواله ما ليس بموافق لقول من انتسب إليهم».

ولذا تجد المبتدعة يُعيّرون من ينتسب إلى السنة أو أئمتها وهو مجانب لها ولهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية[٤]: «ولهذا صار من يعظم الشافعي من الزيدية والمعتزلة ونحوهم يطعن في كثير ممن ينتسب إليه، يقولون:

(١) الفنون (١/ ٦٥).

(٢) الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول إلزاماً لذوي البدع والفضول، بواسطة مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٥ - ١٧٧).

(٣) شرح العقيدة الأصفهانية ص ١٤٣.

(٤) الإيمان ص ١١٥.

الشافعي لم يكن فيلسوفاً ولا مرجئاً، وهؤلاء فلاسفة أشعرية مرجئة، وغرضهم ذم الإرجاء».

ولهذا نجد أن أئمة السنة يُنسبون إلى السنة وإلى الإسلام لأن انتسابهم حقيقي، بخلاف المبتدعة أو أهل الملل اليهود والنصارى الذين يُنسبون إلى أقوالهم لا إلى أديانهم، لأن انتسابهم غير حقيقي، فشرعهم مبدل، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ [آل عمران: ٦٨]،.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[١]: «فأئمة السنة ليسوا مثل أئمة البدعة، فإن أئمة السنة تضاف السنة إليهم **لأنهم مُظاهر بهم ظهرت**، وأئمة البدعة تضاف إليهم **لأنهم مصادر عنهم صدرت**».

وقال العلامة محمد البشير الإبراهيمي رحمه الله[٢]: «إن الناس يقولون في إطلاقاتهم العرفية «حاخام اليهود» ولا يقولون حاخام اليهودية، ويقولون: «بطريك النصارى» ولا يقولون بطريك النصرانية، فإذا جاءوا إلى الإسلام قالوا: «شيخ الإسلام» ولم يقولوا شيخ المسلمين، مع أنهم قالوا قديماً أمير المؤمنين».

وقال أيضاً[٣]: «فشيخ الإسلام من هؤلاء هو ناشر حقائق الإسلام في المسلمين إرضاء لله لا ناصر أهواء المسلمين في الإسلام رضاء لهم. . .».

وقال أيضاً[٣]: «وإن كلاً من «الحاخام» والبطريك يسوس أمة بدين يكيفه على أهوائهم ويؤثر رضاها على رضاه». اهـ.

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/٦).
(٢) الآثار (١/٢٢٢).
(٣) الآثار (١/٢٢٢).

وكذلك زجر والدنا العلامة محمد الصالح العثيمين رحمه الله عن إطلاق المسيحية على النصرانية وعن إطلاق المسيحي على النصراني، فقال رحمه الله[1]: «إن نسبة النصارى إلى المسيح عيسى بن مريم نسبة يكذبها الواقع، لأنهم كفروا ببشارة المسيح عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام وهو محمد ﷺ، وكفرهم به كفر بعيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام».

ولذلك عاب العلماء على ابن زيد تفسيره لقوله تعالى عن عيسى عليه السلام ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [آل عمران: ٥٥] أنه قال: «الذين اتبعوك: هم النصارى، ﴿فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ وهم اليهود».

قال الحافظ عبدالرزاق الرسعني رحمه الله (ت: ٦٦١هـ)[2]: «وأنكر هذا القول حُذَّاق العلماء، وقالوا: **والله ما اتبعه من ادعاه رباً**».

وقال العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله فيمن ينتسب إلى السنة والسلفية[3]: «فإن السلفي وكذا السني اسمان مترادفان لمن تمسك بكتاب الله وبسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم على فهم السلف الصالح، فعلى هذا لا تصدق هاتان التسميتان على الحزبيين ولا على المبتدعة ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]».

فمن انتسب إلى السنة ولم يكن من أهلها، فهذا لا يُعان على بلوغ

---

(١) مجموع فتاوى ابن عثيمين (٣/ ١٣٥).

(٢) رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ١٢٨).

(٣) تقدمة إرشاد البرية إلى شرعية الانتساب للسلفية.

غرضه وتحصيل مرامه بالقبول بسبب هذا الانتساب الزائف، فلا يُنسب إلى السنة ولا يُكرم بها ولا كرامة.

قال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ)[١]: «معلوم أن الأشعرية قد ابتدعت بدعاً في علم الكلام مذمومة مخالفة لما كان عليه سلف الأمة، ففراق ما هم عليه من الابتداع مأمور به، لا نهي عنه، فليسوا بأهل السنة ولا بالجماعة».

واعلم أن من ينسب هؤلاء الأشاعرة إلى أهل السنة إنما هو أشعري مثلهم ليروِّجَ لمذهبه، وحتى لا يعيش في عزلة عن أهل السنة، أو هو جاهل بحقيقة مخالفة هؤلاء للسنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢]: «بعض الطوائف أكثر مخالفة للرسول من بعض، وبعضها أظهر مخالفة، ولكن الظهور أمر نسبي، فمن عرف السنة ظهرت له مخالفة من خالفها، فقد تظهر مخالفة بعضهم للسنة لبعض الناس، لعلمه بالسنة دون من لا يعلم منها ما يعلمه هو».

وهنا تنبيه مهم لا بد من ذكره، وهو أنه لا بد من تحقيق ما يُنسب إلى الأئمة، فإن الخطأ والغلط عليهم بل والكذب كثير، قال شيخ الإسلام ابن تيمية[٣]: «فما أكثر ما يُحكى عن الأئمة ما لا حقيقة له».

وسبب كثرة ما يُنسب إلى الأئمة ما لم يقولوه لاسيما في العقيدة يكون تارةً راجعاً إلى التهاون في النقل عن أولئك الأئمة وعدم التثبت في ذلك.

---

(١) الإشاعة في بيان من نُهي عن فراقه من الجماعة ص ٧٢.

(٢) النبوات (١/ ٥٦٣).

(٣) الفتاوى الكبرى (٦/ ٩٥).

ويكون سببه أيضاً سوء الفهم لألفاظ الأئمة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «فهم نقلوا عنهم بحسب الفهم الباطل الذي فهموه، أو زادوا عليهم في الألفاظ، أو غيّروها قدراً أو وصفاً، كما نسمع من ألسنتهم، ونرى في كتبهم».

ويكون سبب الخطأ في النقل هو أخذ المنقولات عنهم من غير تمييز لها بالطرق المعلومة،قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «وكذلك الكتب التي يُذكر فيها مقالات الناس وآراؤهم ودياناتهم فيها ما يشتمل على الصّدق والكذب، وهي ما لم توزن بنقد من يخبر المقالات، وكذلك تعمّد الكذب قليل في أهل العقل والديانات المصنّفين لتواريخ السير».

ويكون سببه أيضاً هو طلب الترويج للبدع لمكانة أولئك الأئمة في قلوب المسلمين.

قال أبو محمد ابن حزم رحمه الله[3]: «فاعلموا أن تقويل القائل كافراً كان أو مبتدعاً أو مخطئاً، ما لا يقوله نصاً كذب عليه، ولا يحل الكذب على أحد، لكن ربما دلّسوا المعنى الفاحش بلفظ ملتبس، ليسهلوه على أهل الجهل، ويحسن الظن بهم من أتباعهم، وليبعد فهم تلك العظيمة على العامة من مخالفتهم».

فهذا الإمام أحمد رحمه الله على سبيل المثال، قد أخطأ عليه البيهقي

---

(١) التسعينية (٢/ ٥٤٨).

(٢) الرد على البكري (١/ ١٨١).

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/ ٣٣).

وأبو الفضل التميمي والقاضي أبو يعلى فيما حكوه عنه مما يخالف المشهور مما رواه أصحابه عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]:

«ولهذا اعتمد الحافظ أبو بكر البيهقي في كتابه الذي صنفه في مناقب الإمام أحمد - لمّا ذكر اعتقاده - اعتمد على ما نقله من كلام أبي الفضل عبدالواحد بن أبي الحسن التميمي، وله في هذا الباب مصنّف **ذكر فيه من اعتقاد أحمد ما فهمه، ولم يذكر فيه ألفاظه**، وإنما ذكر جمل الاعتقاد بلفظ نفسه، وجعل يقول: «وكان أبو عبدالله».

وهو بمنزلة من يصنف كتاباً في الفقه على رأي بعض الأئمة، ويذكر مذهبه بحسب ما فهمه ورآه، وإن كان غيره بمذهب ذلك الإمام أعلم منه بألفاظه وأفهم لمقاصده، فإن الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمنزلتهم في نقل الشريعة، ومن المعلوم: أن أحدهم يقول: حكم الله كذا، أو حكم الشريعة كذا بحسب ما اعتقده عن صاحب الشريعة بحسب ما بلغه وفهمه، وإن كان غيره أعلم بأقوال صاحب الشريعة وأعماله وأفهم لمراده».

وقال أيضاً[2]:

«وقد صنّف القاضي أبو يعلى كتابه في «إبطال التأويل» ردّاً لكتاب ابن فورك، وهو وإن كان أسند الأحاديث التي ذكرها وذكر من رواها، ففيها

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٦٧ - ١٦٨).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٣٧ - ٢٣٨).

عدة أحاديث موضوعة كحديث الرؤية عياناً ليلة المعراج ونحوه، وفيها أشياء عن بعض السلف رواها بعض الناس مرفوعة، كحديث قعود الرسول ﷺ على العرش، رواه بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة، وهي كلها موضوعة، وإنما الثابت أنه عن مجاهد وغيره من السلف، وكان السلف والأئمة يروونه ولا ينكرونه، ويتلقونه بالقبول.

وقد يقال: إن مثل هذا لا يقال إلا توقيفاً، لكن لا بد من الفرق بين ما ثبت من ألفاظ الرسول، وما ثبت من كلام غيره، سواء كان من المقبول أو المردود.

ولهذا وغيره تكلم رزق الله التميمي وغيره من أصحاب أحمد في تصنيف القاضي أبي يعلى لهذا الكتاب بكلام غليظ، وشنّع عليه أعداؤه بأشياء هو منها بريء، كما ذكر هو ذلك في آخر الكتاب». اهـ.

* * *

القسم الثاني: ترجمة المؤلف:

أولاً: اسمه ونسبه:

هو أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي - وليس بالسلمي -.

وُلِد سنة سبع وسبعين ومائتين.

وأما لفظ «الإسماعيلي» فيقول السمعاني رحمه الله (ت: ٥٦٢هـ)[١]: «الإسماعيلي بكسر الألف وسكون السين المهملة وفتح الميم، وكسر العين المهملة بعد ياء منقوطة باثنتين من تحتها، هذه النسبة إلى جماعة اسمهم إسماعيل، منهم أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس ابن مرداس الإسماعيلي».

ثانياً: أسباب نبوغه في العلم:

لا شك أن حسن القصد وتقوى الله والافتقار إليه، ورجاحة العقل وقوة الذهن من أسباب نجابة كل عالم وإمام، وثَمَّ أسباب أخرى تضاف إلى ذلك بحسب حال كل عالم، ومن خلال ترجمة الإسماعيلي لاحظنا أسباباً أخرى، وهي:

(أ) طلبه العلم في سن مبكرة:

لا شك أن طلب العلم في سن مبكرة من أسباب النبوغ في العلم حيث

---

(١) الأنساب (١/٢٤٩).

صفاء الذهن وقلة الشواغل، وقوة النشاط، وتحصيل أكبر قدر من العمر والزمن في طلب العلم، وهذا ما حصل للإسماعيلي رحمه الله.

قال حمزة السهمي: سمعت الإسماعيلي يقول: «كتبت بخطي عن أحمد بن خالد الدّامغاني إملاءً في سنة ثلاث وثمانين ومئتين وأنا ابن ست سنين، ولا أذكر صورته»[1].

(ب) بره بوالديه:

بر الوالدين مفتاح كل خير، لأن رضا الله في رضا الوالدين، وإذا رضي الله عن العبد وفقه لكل خير.

قال إبراهيم بن موسى جد حمزة السهمي[2]: «كان أبو بكر الإسماعيلي براً بوالديه فلحقته بركة دعائهما».

وبره بوالديه أورثه برّ أبنائه به، فهذه قاعدة الشرع ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]، فقد بارك الله في ذريته، وصاروا أهل علم وصلاح، وعاد صلاحهم ونشرهم العلم في ميزان حسنات والدهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ﴾ [يس: ١٢]، فهذا أبو بكر الإسماعيلي نفسه رحمه الله يتحدث عن ذريته، ويقول[3]: «ابني هذا أبو معمر له سبع سنين، يحفظ القرآن، ويُعلم الفرائض، وأصاب في مسألة أخطأ فيها بعض قضاتنا».

---

(١) طبقات علماء الحديث (٣/ ١٤١).

(٢) تاريخ جرجان ص ٢٥٠.

(٣) تاريخ جرجان ص ٢٥٢، وأبو معمر هذا حفيده.

ومن ذريته إسماعيل أبو سعد، الذي قال فيه أبو إسحاق الشيرازي[1]: «جُمع لأبي سعد بين رئاسة الدين والدنيا بجرجان، وكان فقيهاً، أديباً، جواداً، أخذ العلم عن أبيه أبي بكر الإسماعيلي، وفيه وفي أخيه أبي نصر وأبيهما أبي بكر يقول الصاحب بن عَبَّادٍ في رسالته إليه: وأما الفقيه أبو نصر فإذا حدثنا وأخبرنا فصادع وصادق، وناقد وناطق، وأما أنت أيها الفقيه أبو سعد فمن يراك كيف تُدرِّس وتفتي، وتحاضر وتروي، وتكتب وتملي، علم أنك الحبر ابن الحبر، والبحر ابن البحر، والضياء ابن الفجر، وأبو سعد ابن أبي بكر، فرحم الله شيخكم الأكبر، فإن الثناء عليه غنم، والنساء بمثله عقم، فليفخر به أهل جرجان ما سال واديها، وأذَّن مناديها».

وقد بيّن الخطيب البغدادي رحمه الله توريث العلم والرياسة في ذرية أبي بكر الإسماعيلي، فقال في ترجمة ابنه إسماعيل بن أحمد الإسماعيلي[2]: «وكان ثقة فاضلاً، فقيهاً على مذهب الشافعي، وكان سخياً جواداً مفضِلاً على أهل العلم. **والرياسة بجرجان إلى اليوم في ولده، وأهل بيته**».

ثالثاً: رحلته في طلب العلم:

لا يستغني أحد عن الرحلة في طلب العلم وسماع أحاديث رسول الله ﷺ، ولو استغنى عنها أحد لاستغنى عنها كليم الله وأحد أولي العزم من الرسل موسى عليه السلام، فإنه قد رحل إلى الخضر ليتعلم منه كما قال تعالى: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

---

(١) طبقاته ص ١٢١، طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح تهذيب النووي (١/٤١٨).

(٢) تاريخ بغداد (٦/٣٠٩).

وقد رحل أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله كما رحل أسلافه من أئمة الحديث، لكن يبدو أنه كان مُكثراً من الرحلة، حتى إن بعض العلماء إذا ترجم له نعته بهذا الوصف ليميزه بأشهر ما عُرف به، فلذلك قال عنه الحافظ ابن كثير رحمه الله[1]: «الرَّحّال الجوّال».

وقال فيه أبو سعد السمعاني (ت: ٥٦٢هـ)[2]: «رحل إلى العراق والحجاز».

وقال في شأنه أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)[3]: «طلب الحديث وسافر».

وقال أيضاً ابن قاضي شهبة الدمشقي (ت: ٨٥١هـ)[4]: «رحل وسمع الكثير».

وقد ذكر عدة شيوخه الحافظ الذهبي فقال[5]: « «ومعجمه» في مجيليد يكون عن نحو ثلاث مئة شيخ».

ومن خلال دراسة معجم شيوخ الإسماعيلي رحمه الله توصل محقق الكتاب إلى أكثر من العدد الذي ذكره الحافظ الذهبي، إذ قال المحقق د. زياد محمد منصور[6]: «بلغت حصيلته في مصادره التي ذكرها في هذا «المعجم» أكثر من أربعمائة شيخ من علماء الحديث».

---

(١) البداية والنهاية (١٥/ ٤٠٥).

(٢) الأنساب (١/ ٢٤٩).

(٣) المنتظم (١٤/ ٢٨٢).

(٤) طبقات الشافعية (١/ ١٣٧).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٣).

(٦) مقدمة تحقيق المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (١/ ١٤٣).

رابعاً: دلائل إمامة الإسماعيلي:

لا شك أن أبا بكر الإسماعيلي رحمه الله من كبار علماء أهل السنة في وقته، ولا أدل على ذلك من شهادة العلماء له بالإمامة، وكذلك رحلتهم إليه، ومصنفاته كذلك شاهدة على علمه وإمامته، وكذلك تلاميذه الذين أخذوا عنه، ومنهم أبناؤه وأحفاده صاروا أئمة بعده ينشرون العلم ويهدون الناس إليه، وهذا سياق بعض الشواهد على ذلك:

(أ) الرحلة إليه:

لا شك أن رحلة العلماء للسماع من أبي بكر الإسماعيلي قاضية بإمامته، لاسيما إذا استحضرنا ما في الرحلة في ذلك الوقت من المشقة الشديدة، والمخاطر الكثيرة، ناهيك عما تقتضيه الرحلة من استغراق وقت طويل لا يُفرّط فيه أصحاب الحديث إلا لما هو أنفع لهم، لاسيما مع وفرة المشايخ وكثرة المحدثين وإزدحام من يُرحل إليه، وحسبك أن تعرف أن من جملة من رغب في الرحلة إلى الإسماعيلي حافظ الدنيا في عصره، وإمام العلل أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله، حيث قال[١]: «كنت عزمت غير مرة على الرحلة إليه، فلم أُرزق».

قال الحافظ الذهبي رحمه الله معلقاً على كلام الدارقطني[٢]: «إنما كان يرحل إليه لعلمه لا لعلو بالنسبة إلى أبي الحسن».

وكذلك ممن قصده بالرحلة ومات قبل أن يدركه القاضي أبو الطيب

---

(١) البداية والنهاية (١٥/ ٤٠٥)، تاريخ جرجان ص ١١٠.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٥).

الطبري إذ قال رحمه الله[1]: «دخلت جُرجان قاصداً أبي بكر الإسماعيلي وهو حيٌّ، فمات قبل أن ألقاه».

(ب) شهادة العلماء له بالإمامة:

ومن الأمور التي يُعرف بها علم الرجل، ويُشهد له بالإمامة فيها هو شهادة العلماء وثناءهم عليه، إذ العلماء هم شهداء الله في الأرض، إذ هم خيار الأمة وعدولها، وعلمهم هو المعيار في تمييز العلماء ومعرفة مراتبهم ومقاديرهم، فأين من شهد له العلماء، ممن لم يشهد له أحد منهم؟! أو لربما ما شهد له إلا العامة الذين قلَّ حظهم من العلم؟!

والثناء على أبي بكر الإسماعيلي رحمه الله والشهادة له بالعلم والإمامة محل إجماع من العلماء، وقد حكى الإجماع على ذلك الحاكم رحمه الله إذ قال فيه[2]: «واحد عصره، وشيخ الفقهاء والمحدثين، وأجلهم في الرياسة والمروءة والسخاء بلا خلاف بين عقلاء الفريقين من أهل العلم فيه».

وقال عنه الوزير أبو الفضل جعفر بن الفضل ابن الفرات[3]: «لقد كان رزق من العلم والجاه، وكان له صيت حسن».

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٥).

(٢) تاريخ نيسابور، بواسطة الأنساب (١/ ٢٠٥)، وطبقات علماء الحديث (٣/ ١٤٢)، الوافي بالوفيات (٦/ ٢١٣).

(٣) تاريخ جرجان ص ١١٠.

وقال عنه أبو الفرج ابن الجوزي رحمه الله[١]: «وكان للإسماعيلي علم وافر بالنقل».

وقال عنه ابن عبدالهادي (ت: ٧٤٤هـ)[٢]: «الإمام الحافظ الكبير، أحد الأئمة الأعلام».

وقال عنه ابن قاضي شهبة الدمشقي رحمه الله (ت: ٨٥١هـ)[٣]: «الفقيه الحافظ، أحد كبراء الشافعية فقهاً وحديثاً وتصنيفاً».

وقال فيه الحافظ ابن كثير رحمه الله[٤]: «الحافظ الكبير».

ومما يدل على حرصه ونهمته في طلب العلم وسماع الأحاديث هو حسرته على من اخترمته المنية قبل أن يرحل إليه، فإنه لما ورد نعي محمد بن أيوب بن الضُّريس الرازي، قال أبو بكر الإسماعيلي: «دخلت الدار وبكيت وخرجت ومزقت على نفسي القميص، ووضعت التراب على رأسي فاستجمع عليّ أهلي ومن في منزلي، وقالوا: ما أصابك؟ فقلت: منّعتموني الارتحال إلى محمد بن أيوب»[٥].

(جـ) إمامته في إسناد الأحاديث ونقدها:

دلائل إمامة الإسماعيلي في علم الحديث كثيرة، فشهادة العلماء له بذلك كثيرة، والإقرار بأنه أحد الحفاظ معلوم كما سبق ذكره، ومصنفاته

(١) المنتظم (١٤/ ٢٨٢).

(٢) طبقات علماء الحديث (٣/ ١٤١).

(٣) طبقات الشافعية (١/ ١٣٧).

(٤) البداية والنهاية (١٥/ ٤٠٥).

(٥) الأنساب (١/ ٢٥٠ - ٢٥١)، تاريخ جرجان ص ١٠٩، طبقات علماء الحديث (٣/ ١٤١).

الحديثية كثيرة ومتقنة وشاهدة على بروزه في علم الحديث، كما أن كلامه في جرح الرواة وتعديلهم كثير مثبت مدوّن في كتب الرجال.

وفوق هذا نجد أن العلماء يُسندون الأحاديث من طريقه، فهذا قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ)[1] أسند حديث افتراق الأمة من طريق الحافظ أبي بكر الإسماعيلي، فقد قال أبو القاسم الأصبهاني أخبرنا أحمد بن عبدالغفار بن أشته، نا أبو سعيد النقاش، نا محمد ابن إبراهيم، نا موسى بن إسحاق، نا منجاب بن الحارث، أنا علي ابن مسهر عن الأفريقي عن عبدالله بن بريد، عن عبدالله بن عمرو «ح»، قال أبو سعيد: وأنا **الإمام أبو بكر الإسماعيلي**، نا يعقوب بن يوسف ابن الحاكم، نا بندار، نا عبدالرحمن بن مهدي، نا سفيان عن عبدالرحمن بن زياد، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل**»، وذكر الحديث، وفي آخره، قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي[2].

ومن الشواهد على إمامة الحافظ أبي بكر الإسماعيلي في علم الحديث هو تعويل العلماء على أحكامه في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لما نقل كلام ابن المطهر في استشهاده بحديث: «**أن الله يفضل عنه العرش من كل جانب أربع أصابع**»، علّق بقوله: «فهذا لا أعرف قائلاً له ولا ناقلاً، ولكن رُوي في حديث عبدالله بن خليفة أنه ما يفضل من العرش أربع أصابع، يُروى بالنفي، ويُروى بالإثبات،

---

(١) الحجة في بيان المحجة (١/١٠٨).

(٢) منهاج السنة (٢/٦٢٩).

والحديث قد طعن فيه غير واحد من المحدثين **كالإسماعيلي** وابن الجوزي، ومن الناس من ذكر له شواهد وقوَّاه».

(د) إمامته في الجرح والتعديل:

مع ما هو معلوم من إمامة الإسماعيلي في علم الحديث، وخصوصاً العناية بصحيح البخاري، فإن إمامته في علم الحديث لم تنحصر في سماع الحديث وأدائه، بل تجاوزت ذلك إلى نقد الرجال والكلام في الرواة، وكان مرجعاً وإماماً في تعديل وتجريح الرواة، وعولت كتب الرجال على كلامه في الرواة، وذكرته مع سائر الكلام أئمة الجرح والتعديل.

ولعلي في هذا المقام أذكر نماذج لكلامه في بعض الرواة، وأبين أيضاً تعويل كتب الرجال والجرح والتعديل على كلام الإسماعيلي في الرواة، من ذلك:

١ - أحمد بن جَشْمِرْدَ البزَّاز الجرجاني: قال فيه الإسماعيلي: صدوق[١].

٢ - أحمد بن العباس العدوي الاستراباذي: قال عنه الإسماعيلي: صدوق[٢].

٣ - أحمد بن إبراهيم أبو معاذ الخُمري المعروف بالتنوري: قال عنه الإسماعيلي: «لم يكن بشيء»[٣].

(١) تاريخ جرجان ص ٨٣، معجم شيوخ الإسماعيلي (١/ ٣٧٠ - رقم ٤٤).
(٢) تاريخ جرجان ص ٨٣، معجم شيوخ الإسماعيلي (١/ ٣٧٢ - رقم ٤٥).
(٣) تاريخ جرجان ص ٨٧، معجم شيوخ الإسماعيلي (١/ ٣٨٦ - رقم ٥٦)، ميزان الاعتدال (١/ ٨٠)، ولسان الميزان (١/ ١٣٣).

٤ - محمد بن أحمد بن الحسن القصبي الواسطي أبو جعفر: قال عنه الإسماعيلي: «لم يكن بذاك»[١].

٥ - محمد بن الوليد بن علي السلمي: قال فيه الإسماعيلي: «منكر الحديث»[٢].

(هـ) إمامته في الفقه:

لم يكن أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله إماماً وحافظاً للحديث فقط، بل كان متفنناً جامعاً لعلوم شتى، وكان مبرزاً في الفقه، ولذلك نعته العلماء بالفقيه، فقد قال عنه الحاكم[٣]: «شيخ المحدثين والفقهاء».

وقال ابن قاضي شهبة الدمشقي رحمه الله (ت: ٨٥١هـ)[٤]: «أبو بكر الإسماعيلي الفقيه الحافظ، أحد كبراء الشافعية فقهاً وحديثاً وتصنيفاً».

وقال فيه تاج الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)[٥]: «إمام أهل جرجان والمرجوع إليه في الفقه والحديث».

(١) معجم شيوخ الإسماعيلي (١/٤٢٦ - رقم ٨٦)، ميزان الاعتدال (٣/٤٦٢).

(٢) معجم شيوخ الإسماعيلي (١/٤٥٨ - رقم ١١٢)، ميزان الاعتدال (٤/١٠)، لسان الميزان (٥/٤١٩).

(٣) الوافي بالوفيات (٦/٢١٣).

(٤) طبقات الشافعية (١/١٣٦ - ١٣٧).

(٥) طبقات الشافعية الكبرى (٢/٧٩).

وقال فيه أبو إسحاق الشيرازي[١]: «جمع - يعني الإسماعيلي - بين الفقه والحديث، ورياسة الدين والدنيا».

ولذلك أخذ الناس عنه الفقه أيضاً كما أخذوا الحديث، قال الحافظ الذهبي رحمه الله[٢]: «وقد حملَ عنه الفقه ولده أبو سعد، وعلماء جرجان».

وكان علماء عصره يرون أنه كان حقيقاً بتصنيف مصنفاً في الفقه، وذلك لما يعلمونه عنه من إمامته في الفقه، ودرايته بهذا الفن، ومعرفته له.

قال محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الحافظ المعروف بابن غلام الزهري بالبصرة[٣]: «كان من الواجب للشيخ أبي بكر الإسماعيلي أن يصنف لنفسه شيئاً، ويختار على حسب اجتهاده، فإنه كان يقدر عليه لكثرة ما كان كتب ولغزارة علمه وفهمه وجلالته».

وكذلك نُقل فُقهه ودُوِّنت فتاويه واختياراته في كتب الفقه لاسيما كتب المذهب الشافعي، قال ابن قاضي شهبة[٤]: « نقل عنه الرافعي في مواضع، منها وقوع الطلاق الثلاث في المسألة السريجية».

ويبدو أنه كان مشهوراً بآرائه واختياراته في المذهب الشافعي، ولذلك قال عنه السمعاني[٥]: «وله وجوه في المذهب مذكورة مسطورة».

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٨٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٥).

(٣) تاريخ جرجان ص ١١٠، الأنساب (١/ ٢٥١).

(٤) طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ١٣٧).

(٥) الأنساب (١/ ٢٤٩ - ٢٥٠).

خامساً : مصنفاته :

مصنفاته مشهورة توارثها العلماء، وهي كثيرة متنوعة، قال عنه أبو سعد السمعاني (ت: ٥٦٢هـ)[١]: «وصنف التصانيف».

وقال فيه الحافظ الذهبي[٢]: «وصنَّف تصانيف تشهد له بالإمامة في الفقه والحديث».

وقال ابن عبدالهادي عنه[٣]: «وله مصنفات كثيرة منها: «الصحيح» و«المعجم»، و«مسند عمر» وهو يدل على سعة حفظه».

وقد تعجَّب العلماء من كثرة وجودة مصنفات الإسماعيلي، قال حمزة بن يوسف السهمي (ت: ٤٢٧هـ): سألني الوزير أبو الفضل جعفر ابن الفضل ابن الفرات بمصر عن أبي بكر الإسماعيلي وما صنَّف وجَمَع وسيره، فكنت أخبره بما صنف من الكتب وجمع المسانيد والمقلين ٣٠ ألف، وتخريجه على كتاب محمد بن إسماعيل البخاري، وجميع سيره، فتعجب من ذلك، وقال: لقد كان رزق من العلم والجاه وكان له صيت حسن[٤].

وقد أثنى على مصنفاته الحديثية على وجه الخصوص علماء الحديث والمبرزون فيه، وأئمة هذا الشأن، فقال الحافظ ابن كثير رحمه الله عن مستخرج الإسماعيلي على صحيح البخاري[٥]: «صنّف كتاباً على «صحيح البخاري» فيه فوائد كثيرة، وعلوم غزيرة».

---

(١) الأنساب (١/ ٢٤٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٣).

(٣) طبقات علماء الحديث (٣/ ١٤١).

(٤) تاريخ جرجان ص ١١٠.

(٥) البداية والنهاية (١٥/ ٤٠٥).

وقال الحافظ الذهبي عن مستخرج الإسماعيلي[1]: «من جلالة الإسماعيلي أنْ عرف قدر صحيح البخاري، وتقيّد به».

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله في شأن «مسند عمر» رضي الله عنه الذي صنفه الإسماعيلي رحمه الله[2]: «وصنف الصحيح، وأشياء كثيرة من جملتها مسند عمر رضي الله عنه هذّبه في مجلدين طالعته وعلقت منه، وابتهرت بحفظ هذا الإمام وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة».

سادساً: أشهر شيوخه:

لا يمكننا في هذه الترجمة الموجزة أن نسرد شيوخ الإسماعيلي رحمه الله، لاسيما وأن عددهم كبير جداً جاوز الأربعمائة.

لكن لا بد هنا من ذكر أشهر شيوخه، لأن نجابة العالم من نجابة شيوخه في الغالب، وأثر الشيخ في تلميذه كبير جداً، من جهة السلوك، ومن جهة العلم، ومن جهة العقيدة، وهذا مهم جداً هنا، لأن مقصود الرسالة هو شرح اعتقاد أبي بكر الإسماعيلي رحمه الله.

فمن شيوخه:

(١) أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي:

وُلِدَ سنة سبع ومائتين من الهجرة.

ومن شيوخه: إبراهيم بن سعيد الجوهري، وقتيبة بن سعيد، وهشام ابن عمار، وغيرهم.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٤).

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/٩٤٨).

ومن تلاميذه: أبو بكر محمد بن الحسين الآجري، أبو الحسين أحمد بن جعفر المفادي البغدادي، أبو بكر محمد بن عبدالله الشافعي.

قال عنه الخطيب البغدادي: «أحد أوعية العلم».

وقال عنه الذهبي: «الإمام الحافظ الثبت شيخ الوقت».

توفي سنة إحدى وثلاثمائة[(١)].

(٢) محمد بن عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة العبسي مولاهم الكوفي:

من شيوخه: أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، يحيى ابن عبدالحميد الحماني، يحيى بن معين، وآخرون.

روى عنه: يحيى بن محمد بن صاعد، وأبو بكر محمد بن عبدالله البزار، وأبو بكر أحمد بن سلمان النّجاد الفقيه.

قال فيه الخطيب البغدادي: «كان كثير الحديث، واسع الرواية، ذا معرفة».

وقال عنه الذهبي: «الحافظ المسند».

توفي سنة سبع وتسعين ومائتين وقد قارب التسعين، وهذا يدل على أنه ولد نحو سنة سبع ومائتين[(٢)].

(٣) أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري:

وُلِد سنة ثلاث وعشرين ومائتين بنيسابور.

من أشهر شيوخه: إسحاق بن راهويه، وأحمد بن منيع، وأبو سعيد الأشج، وغيرهم.

---

(١) تاريخ بغداد (٧/ ١٩٩)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٩٢)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٩٦).

(٢) تاريخ بغداد (٣/ ٤٢)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٦١)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢١).

روى عنه: البخاري ومسلم خارج الصحيحين، وأبو بكر المقرئ، وأبو علي النيسابوري، وآخرون.

قال فيه الحافظ أبو علي النيسابوري: «لم أرَ أحداً مثل ابن خزيمة».

وسئل عنه عبدالرحمن بن أبي حاتم فقال: «ويحكم هو يُسأل عنا، ولا نُسأل عنه، هو إمام يقتدى به».

وقال عنه الدارقطني: «كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً معدوم النظير».

توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة[١].

(٤) أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي:

وُلِد في شوال سنة عشر ومائتين.

ومن شيوخه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وابن أبي عاصم، وغيرهم.

ومن أشهر تلاميذه: أبو عبدالرحمن النسائي، وأبو حاتم ابن حبان، والطبراني، وآخرون.

قال عنه الحافظ ابن كثير: «كان حافظاً خيراً، حسن التصنيف، ثقة، عدلاً فيما يرويه، ضابطاً لما يُحدث به».

وقال عنه الذهبي: «الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، محدث الموصل».

توفي سنة سبع وثلاث مائة رحمه الله[٢].

---

(١) تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٢٠)، الجرح والتعديل (٧/ ١٩٦)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٥).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٧)، البداية والنهاية (١٤/ ٨١٢)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٧٤).

سابعاً: أشهر تلاميذه:

تلاميذ الإسماعيلي كثيرون، وفي مثل هذا المقام حسبنا أن نشير إلى بعضهم لنتعرف على إمامة الإسماعيلي من خلال معرفة بعض تلاميذه الذين كانوا أئمة زمانهم:

(أ) أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن حمدويه بن نعيم الحاكم. النيسابوري المعروف بابن البَيِّع:

وُلِدَ سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة بنيسابور.

سمع من نحو ألفي شيخ، وحدَّث عن محمد بن يعقوب الأصم، والحسن بن يعقوب البخاري، وأحمد بن محمد بن عبدوس، وأبي بكر النجاد، وغيرهم.

حدَّث عنه: الدارقطني وهو من شيوخه، وأبو ذر الهروي، وأبو يعلى الخليلي، وأبو بكر البيهقي، وغيرهم.

قال فيه تلميذه أبو يعلى الخليلي: «عالم، عارف، واسع العلم، ذو تصانيف كثيرة، لم أَرَ أوفى منه».

وقال عنه الخطيب البغدادي: «كان من أهل الفضل، والعلم، والمعرفة، والحفظ».

وقال الذهبي ممتدحاً إياه: «الإمام الحافظ الناقد العلامة شيخ المحدثين».

توفي رحمه الله سنة ثلاث وأربعمائة، وقيل سنة خمس وأربعمائة[1].

---

(١) تاريخ بغداد (٥/ ٧٤٣)، الإرشاد (٣/ ٨٥١)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٣٩)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٢).

(ب) أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي المعروف بالبرقاني:

وُلِد سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة.

وسمع من: علي بن عمر الدارقطني، وأبي العباس محمد بن أحمد النيسابوري، بشر بن أحمد الإسفرائيني، وآخرين.

وروى عنه: أبو إسحاق الشيرازي، وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وأبو بكر الخطيب البغدادي، وغيرهم.

قال فيه الخطيب البغدادي: «كان ثقة ورعاً، متقناً ثبتاً فهماً، لم يرَ في شيوخنا أثبت منه، حافظاً للقرآن، عارفاً بالفقه، له حظ من علم العربية، كثير الحديث، حسن الفهم له والبصيرة فيه».

وقال عنه الذهبي: «الإمام العلامة الفقيه الحافظ الثبت شيخ الفقهاء والمحدثين»[(١)].

(ج) أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم بن موسى السهمي الجرجاني القرشي:

من ذرية هشام بن العاص رضي الله عنه.

من شيوخه: علي بن عمر الدارقطني، وأبو بكر محمد بن أحمد الصرام، وأبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني الإمام، وآخرون.

ومن أشهر تلاميذه: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وأبو صالح

(١) تاريخ بغداد (٤/ ٣٧٣)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٧٤)، سير أعلام النبلاء (١١/ ١٠١)، طبقات علماء الحديث (٣/ ٢٧٠).

أحمد بن عبدالملك النيسابوري المؤذن، وأبو القاسم عبدالكريم بن هوازن القشيري، وغيرهم.

قال فيه السمعاني: «أحد الحفاظ المكثرين»، وقال عنه الذهبي: «صنَّف التصانيف وتكلَّم في العلل والرجال».

وقال فيه ابن عبدالهادي: «الحافظ الثبت».

توفي رحمه الله سنة سبع وعشرين وأربع مائة[(١)].

ثامناً: اعتقاد الإسماعيلي:

لا شك أن الإسماعيلي جار على اعتقاد أهل السنة والجماعة، بل هو إمام من أئمتهم، وهذا واضح بيّن من خلال رسالته التي منّ عليّ الله بشرحها في هذا المؤلف.

فمن أعظم أسباب الحكم على معتقد العالم هو مصنفاته وكتبه التي كتبها في العقيدة، وكذلك الحال بالنسبة لدعوته ومنهجه.

وعقيدته إذا تأملها الإنسان من أولها إلى آخرها عرف قدر مؤلفها، وصحة اعتقاده، وقدره حق قدره، وأنزله منزلته التي يستحقها، ووضح له جهد المصنّف المبذول في نشر عقيدة أهل السنة والجماعة، وإسهامه في نصرة الحق وصيانة الشريعة.

---

(١) الأنساب (٧/ ٢٠٢)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٨٩)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٦٩)، طبقات علماء الحديث (٣/ ٢٨٧).

كما أن الإسماعيلي رحمه الله من أئمة وأعيان القرن الثالث، فإن مولده كان في سنة سبع وسبعين ومئتين، وإن كان أدرك زمن القرن الرابع الهجري حيث كانت وفاته سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة، وهذه الطبقة كانت نقية، وإن كان بدأ فيها ظهور البدع، إلا أنها من أواخر القرون المفضلة، ولم تنتشر فيها الأهواء والضلالات انتشار النار في الهشيم كما هو الحال بالنسبة للقرون المتأخرة، وكان الظهور في هذه القرون لأهل السنة والتلقي عنهم ميسوراً، وكان أهل الأهواء مقهورين بذل بدعهم.

وكذلك من أعظم الأدلة على صحة اعتقاد الإسماعيلي هو عظم حفاوة أهل السنة خصوصاً علمائهم بهذه الرسالة في العقيدة، وسيأتي بيان ذلك.

وكذلك من الأمور التي تدل على صفاء عقيدة أبي بكر الإسماعيلي رحمه الله هو نقاء المعين الذي أخذ منه العقيدة، فقد أخذ عن كبار أئمة أهل السنة كما مر في ذكر بعض شيوخه، وعلى رأسهم إمام الأئمة في زمانه ابن خزيمة رحمه الله، وجعفر بن محمد الفريابي الذي كان من ثمراته الإسماعيلي، وأبو بكر الآجري.

وحسبك أن تعلم أن شيوخ شيوخه هم أئمة أهل السنة والجماعة أحمد ابن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين.

ومما يدل أيضاً على صحة معتقد الإسماعيلي رحمه الله هو ثناء علماء أهل السنة عليه بذلك، وإقرارهم له بصحة عقيدته، فقد قال فيه الحافظ ابن كثير رحمه الله[1]: «أحسن الانتقاد والاعتقاد».

(١) البداية والنهاية (١٥/ ٤٠٥).

تاسعاً : حفاوة العلماء برسالة الإسماعيلي في العقيدة :

لا شك أن حفاوة كبار علماء أهل السنة برسالة الإسماعيلي رحمه الله دليل على قيمة هذه الرسالة وتلقيهم لها بالقبول وعنايتهم بها على الرغم من كثرة المصنفات في العقيدة.

وحسبنا أن نشير إلى شيء من عناية علماء أهل السنة برسالة الإسماعيلي:

(أ) أبو عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني رحمه الله (ت: ٤٤٩هـ)

فقد نقل عنه في مسألة اللفظ بالقرآن، فقد قال أبو عثمان الصابوني رحمه الله[١]: «فأما اللفظ بالقرآن: فإن الشيخ أبا بكر الإسماعيلي الجرجاني ذكر في رسالته التي صنفها لأهل جيلان (من زعم أن لفظه بالقرآن مخلوق - يريد به القرآن - فقد قال بخلق القرآن».

وكذلك نقل الصابوني عن الإسماعيلي في مسألة نزول الله إلى السماء الدنيا، فقال[٢]: «قرأت في رسالة أبي بكر الإسماعيلي إلى أهل جيلان: أن الله سبحانه ينزل إلى السماء الدنيا، على ما صحّ به الخبر عن الرسول ﷺ».

(ب) موفق الدين ابن قدامة المقدسي رحمه الله (ت: ٦٢٠هـ):

أما موفق الدين أبو محمد ابن قدامة المقدسي رحمه الله فقد ساق إسناد عقيدة أبي بكر الإسماعيلي رحمه الله، وذكر العقيدة من أولها إلى مبحث

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٦٩.

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٩٢.

الاستواء على العرش، فنقل منها ما يناسب موضوع كتابه، وهو ما يتعلق بعقيدة الأسماء والصفات.

فقال في «ذم التأويل»[1] أخبرنا الشريف أبو العباس مسعود ابن عبدالواحد بن مطر الهاشمي قال: أنبأنا الحافظ أبو العلاء صاعد ابن سيار الهروي، أنبأنا أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني، أنبأنا أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي، أنبأنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي قال: إعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن مذهب أهل الحديث أهل السنة والجماعة: الإقرار بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وقبولُ ما نطق به كتابُ الله تعالى، وصحت به الرواية عن رسول الله ﷺ، لا معدل عما ورد به، ولا سبيل إلى رده، إذ كانوا مأمورين بإتباع الكتاب والسنة، مضموناً لهم الهدى فيهما، مشهوداً لهم بأن نبيهم ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم، مُحذرين في مخالفته الفتنة والعذاب الأليم.

ويعتقدون أن الله تعالى مدعوٌ بأسمائه الحسنى، وموصوف بصفاته التي سمَّى، ووصف بها نفسه، ووصفه بها نبيه ﷺ: خلق آدم بنفسه، و﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، بلا اعتقاد كيف، وأنه عز وجل ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣]، بلا كيف، فإن الله تعالى أنهى إلى أنه ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ولم يذكر كيف كان استواؤه».

---

(١) ذم التأويل ص ١٧.

(ج) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ):

من الطبيعي جداً أن ينقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن عقيدة أبي بكر الإسماعيلي، وذلك لما هو معلوم من سعة إطلاع شيخ الإسلام ابن تيمية على كتب السلف، وكتبه غنية من النقولات عنهم.

فقد حكى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله اتّفاق السلف على «أن القرآن غير مخلوق»، «وأن الله فوق العالم»، «وأن الله يُرى في الآخرة»، ثم دّعم هذا الإجماع بذكر من حكاه من الأئمة الأعلام، فقال[١]: «وهذه الثلاثة مما اتّفق عليها سلف الأمة وأئمتها، وحكى إجماع أهل السنة عليها غير واحد من الأئمة، والعالمين بأقوال السلف مثل: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن إبراهيم، وداود بن علي، وعثمان ابن سعيد الدارمي، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، وأمثال هؤلاء، ومثل عبدالله بن سعيد بن كُلاب، وأبي العباس القلانسي، وأبي الحسن الأشعري، وأبي الحسن علي بن مهدي الطبري، **ومثل أبي بكر الإسماعيلي**، وأبي نعيم الأصبهاني، وأبي عمر ابن عبدالبر، وأبي عمر الطلمنكي، ويحيى بن عمار السجستاني، وأبي إسماعيل الأنصاري، وأبي القاسم التميمي، ومن لا يحصي عدده إلا الله من أنواع أهل العلم».

وكذلك نقل شيخ الإسلام عن الإسماعيلي بعد حكايته كلام الخطابي في عقيدة السلف في أسماء الله وصفاته وإجراؤها على ظاهرها، حيث قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢]: «... مثل ماذ كره أبو سليمان

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٤٥ - ٢٤٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٨).

الخطابي في رسالته المشهورة في «الغنية عن الكلام وأهله» قال: «فأما ما سألت عنه من الصفات، وما جاء منها في الكتاب والسنة، فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها».

إلى أن قال شيخ الإسلام[١]: «وهذا الكلام الذي ذكره الخطابي قد نقل نحواً منه من العلماء من لا يحصى عددهم، مثل أبي بكر الإسماعيلي».

كذلك نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن الإسماعيلي بواسطة نقل الصابوني عنه في رسالته، حيث قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢]: «وقال أبو عثمان: قرأت في رسالة أبي بكر الإسماعيلي إلى أهل جيلان: أن الله ينزل إلى السماء الدنيا على ما صح به الخبر عن النبي ﷺ».

(د) الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) رحمه الله:

الحافظ الذهبي في كثير من مصنفاته أشار إلى عقيدة أبي بكر الإسماعيلي رحمه الله، ومن الطبيعي أن ينقل عنها في مصنفه الخاص في العقيدة، وهو كتاب «العلو».

والملاحظ أنه ساق إسناد هذه العقيدة من طريق أبي محمد ابن قدامة المقدسي، بل واكتفى بنقل المقدار الذي نقله ابن قدامة فقط.

قال الحافظ الذهبي[٣]: «أخبرنا عز الدين بن إسماعيل الفراء أنبأنا أبو محمد ابن قدامة، أنبأنا مسعود بن عبدالواحد الهاشمي، أنبأنا صاعد ابن

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٩).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٢).
(٣) العلو ص ١٦٧.

سيار الحافظ، أنبأنا علي بن محمد الجرجاني، أنبأنا يوسف بن حمزة الحافظ، أنبأنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي بكتاب «اعتقاد السنة» له قال: اعلموا رحمكم الله أن مذاهب أهل الحديث أهل السنة والجماعة، الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وقبول ما نطق به كتاب الله، وما صحت به الرواية عن رسول الله ﷺ، لا معدل عما ورد به، ويعتقدون أن الله تعالى مدعو بأسمائه الحسنى موصوف بصفاته التي وصف بها نفسه ووصفه بها نبيه...» بنحو ما ساقه ابن قدامة رحمه الله.

كما أنه في «تذكرة الحفاظ» ساقها من الطريق نفسه وذكر العقيدة من أولها إلى الاستواء، ثم قال: «وذكر سائر الاعتقاد»[(١)]، وفعل الأمر نفسه في سير أعلام النبلاء[(٢)].

وفي كتابه «الأربعين في صفات رب العالمين» ساق اعتقاد الإسماعيلي رحمه الله نفسه من غير إسناد من أول العقيدة إلى قوله: «فإنه انتهى إلينا أنه استوى على العرش، ولم يذكر كيف كان استواؤه»[(٣)].

(هـ) الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله (ت: ٧٩٥هـ):

ونجد كذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله قد استفاد من عقيدة أئمة الحديث لأبي بكر الإسماعيلي رحمه الله، وأحال عليها، ونقل عنها في أكثر من مؤلف.

ففي كتابه جامع العلوم والحكم في تعليقه وشرحه الحديث الثاني من

---

(١) تذكرة الحفاظ (٣/٩٤٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٦/٢٩٥).

(٣) الأربعون في صفات رب العالمين ص ٩٤.

أحاديث الأربعين النووية، وهو حديث جبريل المشهور في الكلام على الإسلام والإيمان والإحسان، في الكلام على الإسلام والإيمان، والفرق بينهما، فإنه لما ذكر الفرق بينهما في حال الاقتران دون حال الانفراد، قال[1]: «وقد صرَّح بهذا المعنى جماعة من الأئمة، قال أبو بكر الإسماعيلي في رسالته إلى أهل الجبل: قال كثير من أهل السنة والجماعة: إن الإيمان قولٌ وعمل، والإسلام فعل ما فُرض على الإنسان أن يفعله إذا ذُكر كل اسم على حدته مضموماً إلى الآخر، فقيل: المؤمنون والمسلمون جميعاً مفردين، أريدَ بأحدهما معنى لم يُرَدْ بالآخر، وإن ذُكر أحد الاسمين، شمل الكل وعمَّهم».

وفي الموضوع نفسه نقل عنه في شرحه لصحيح البخاري، حيث قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله[2]: «وبهذا يُجمع بين حديث سؤال جبريل عن الإسلام والإيمان ففرّق النبي ﷺ بينهما، وبين حديث وفد عبد القيس حيث فسَّر فيه النبي ﷺ الإيمان المنفرد بما فسَّر به الإيمان المقرون في حديث جبريل.

وقد حكى هذا القول أبو بكر الإسماعيلي عن كثير من أهل السنة والجماعة، ورُوي عن أبي بكر بن أبي شيبة ما يدل عليه، وهو أقرب الأقوال في هذه المسألة وأشبهها بالنصوص، والله أعلم».

---

(١) جامع العلوم والحكم (١/١٠٦).
(٢) فتح الباري (١/١٢٩).

عاشراً: حزن علماء السنة لوفاته:

لا شك أن فقد العلماء مصيبة، ولا يعرف عظم هذه المصيبة إلا من يعرف قدرهم وأثرهم على البلاد والعباد، فهم ورثة الأنبياء، والأمناء على الشرع، وهم مصابيح الهدى، يهدون الناس إلى الصراط المستقيم، ويبصرونهم في مواطن الاشتباه، ويصونونهم من الوقوع في الفتن.

وأبو بكر الإسماعيلي رحمه الله كان أثره عظيماً في إحياء القلوب وهدايتها في عصره، لذلك كان فقده كبيراً على أهل السنة.

قال حمزة بن يوسف السهمي[1] مبيناً أثر وفاته: «كنت ببغداد في سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة ورد كتاب بنعي الشيخ الإمام أبي بكر الإسماعيلي فاجتمع جميع الفقهاء والمتفقهة: منهم أبو الحسن يعقوب بن موسى الأردبيلي، وأبو الحسين الحلالي الطبري، وأبو الطيب الخوارزمي، وأبو الفضل النسوي، وأبو بكر الدقاق وأبو حامد الإسفرائيني، وجماعة، وجلسوا مع الفقيه أبي القاسم الداركي رحمهم الله في مسجده ثلاثة أيام أو خمسة أيام، وكان وجوه أهل بغداد من الفقهاء والأشراف والتجار يحضرون ويعزون، ومن الفقهاء مقدار ثلاثمائة نفس من أهل السنة من الغرباء، وكذلك جماعة مشايخ أهل السنة على مذهب أحمد مثل أبي الحسين بن سمعون وأبي الحسن التميمي، ومن مشايخ المحدثين القاضي الجراحي أبو الحسن، وأبو الحسين ابن المظفر، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو حفص ابن شاهين، وأبو حفص الزيات، وأبو بكر ابن إسماعيل، وأبو حفص الكتاني وغيرهم».

---

(١) تاريخ جرجان ص ١١١.

القسم الثالث

أولاً : ترجمة أبي عثمان الصابوني رحمه الله[1] :

هو أبو عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن بن أحمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن عامر بن عابد الصابوني النيسابوري الحافظ المفسّر المحدث الفقيه الواعظ الملقب بشيخ الإسلام، وأما نسبه (الصابوني) فقد ذكر السمعاني في كتاب (الأنساب) أنه نسبة إلى عمل (الصابون) وقال: «وبيت كبير بنيسابور (الصابونية) لعل بعض أجدادهم عمل الصابون فعرفوا به».

وُلِد في بوشنج - من نواحي هراة - في النصف من جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة من الهجرة.

وكان أبوه من كبار الواعظين بنيسابور، وتوفي ولابنه إسماعيل سبع سنين، وأخذ الإمام أبو الطيب سهل بن محمد الصعلوكي في تربيته وتهيئة أسباب رعايته. ولاحظ الأئمة كأبي إسحاق الإسفراييني وغيره رجاحة عقله وتلمحوا فطنته وذكائه. وكان عامراً لأوقاته بكثرة العبادات، ووظائف الطاعات، بالغ في العفاف والسداد وصيانة النفس، معروف بحسن الصلاة وطول القنوت، واستشعار الهيبة حتى كان يُضرب به المثل.

(١) ملخص من ترجمة الصابوني لمحقق رسالته (عقيدة السلف) د. ناصر الجديع ص ٢٥ - ٤٣.

وشيوخه كثيرون أبرزهم أستاذه الحاكم أبو عبدالله الحافظ النيسابوري، وأبو طاهر محمدبن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحدث نيسابور أبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد المخلدي الشيباني، وأبو بكر محمد بن عبدالله بن زكريا الجوزقي الشيباني النيسابوري.

وتلاميذه كذلك كثيرون منهم أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وأبو القاسم علي بن محمد السلمي المصيصي الفقيه الشافعي، وأبو صالح المؤذن أحمد بن عبدالملك النيسابوري، وأبو المحاسن عبدالواحد ابن إسماعيل بن أحمد الروياني وغيرهم.

مؤلفاته مشهورة منها: الأربعون، المئتان، الانتصار، الدعوات، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث.

أثنى عليه العلماء قاطبة، فقد قال فيه أبو بكر البيهقي: «إنه إمام المسلمين حقاً وشيخ الإسلام صدقاً، وأهل عصره، كلهم مذعنون لعلو شأنه في الدين والسيادة وحسن الاعتقاد وكثرة العلم ولزوم طريقة السلف».

وقال أبو الفضل محمد بن سعيد النديم: «كان مشايخنا - الذين ينتظم بقولهم عقد الإجماع - يسلمون لأبي عثمان مقاليد الإمامة في علمي التفسير والحديث وما يتعلق بهما من الفنون».

توفي أبو عثمان الصابوني بنيسابور، عصر يوم الخميس الثالث من شهر محرم سنة تسع وأربعين وأربعمائة من الهجرة بعد مرض أصابه.

ثانياً : مقارنة بين رسالتي الإسماعيلي والصابوني في حكاية اعتقاد أئمة الحديث :

(أ) المقدمة :

المقدمة في الكتابين لا تختلف كثيراً، فالشيخان شرعا مباشرة في ذكر اعتقاد أئمة الحديث، دون أن يفيض أي منهما في ذكر مقدمة طويلة ولا مختصرة، ودون أن يتعرض أي منهما لمنهجه في رسالته.

والفرق الوحيد الذي يمكن أن يلحظه القارئ لمقدمة الرسالتين هو انفراد أبي عثمان الصابوني رحمه الله بذكر السبب الباعث لتأليف رسالته، حيث قال[1]: «فإني لما وردت آمد طبرستان، وبلاد جيلان متوجهاً إلى بيت الله الحرام، وزيارة قبر نبيه محمد صلى الله عليه وآله وأصحابه الكرام[2]، سألني إخواني في الدين أن أجمع لهم فصولاً في أصول الدين التي استمسك بها الذين مضوا من أئمة الدين، وعلماء المسلمين، والسلف الصالحين، وهدوا ودعوا الناس إليها في كل حين، ونهوا عما يضادها وينافيها جملة المؤمنين المصدقين المتقين، ووالوا في إتباعها، وعادوا فيها، وبدّعوا وكفّروا من اعتقد غيرها، وأحرزوا لأنفسهم، ولمن دعوهم إليها بركتها، وخيرها، وأفضوا إلى ما قدموه من ثواب اعتقادهم لها، واستمساكهم بها، وإرشاد العباد إليها، وحملهم إياهم عليها، فاستخرت الله تعالى، وأثبت في هذا الجزء ما تيسّر منها على سبيل الاختصار، رجاء أن ينتفع به أولو الألباب والأبصار، والله سبحانه يحقق الظن، ويجزل علينا المن بالتوفيق، والاستقامة على سبيل الرشد والحق بمنه وفضله».

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٥٨ - ١٦٠.

(٢) سيأتي توضيح مراد المصنف بكلامه، ص ٧٥.

(ب) موارد الشيخين في رسالتيهما:

معرفة موارد كل عالم في مؤلفه مهم جداً، إذ فيه بيان مصادر التلقي عند هذا العالم، وفيه بيان قيمة هذه الكتب حيث عوّل عليها كبار العلماء، وفيه أيضاً الدلالة على صاحب الفائدة أصالة، وفيه كذلك بيان من يأتم به علماء الأمة.

أما أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله فلم يذكر في رسالته كلها أي نقل عمن سبقه، ولم يسم عالماً ولا كتاباً ممن سبقه، ولعل السر في ذلك هو أن رسالته موجزة، وهذا شأن المختصرات، وهي مشتملة على جمل فقط في الاعتقاد، كما أنه في رسالته يحكي اعتقاد أئمة الحديث كلهم، فاكتفى بذلك عن سرد أسمائهم، أما أبو إسماعيل الصابوني فنجده قد نقل عن كثير ممن سبقه، ومن جملتهم أبي بكر الإسماعيلي رحمه الله كما سبق الإشارة إليه في مبحث «حفاوة علماء أهل السنة باعتقاد الإسماعيلي»[1].

وهذا سرد لنقول الصابوني عن كتب من سبقه من الأئمة وماذ كره من مصنفاتهم:

١ - محمد بن إسحاق بن خزيمة: نقل عنه في مسألة القرآن كلام الله[2]، ومسألة النزول[3].

---

(١) انظر ص ٥٣.

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٦٧.

(٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ٢٢٣.

٢ - علي بن محمد بن مهدي الطبري: نقل عن كتابه «الاعتقاد في مسألة القرآن»[١].

٣ - أبو عبدالله الحاكم: نقل عن كتابيه «تاريخ نيسابور» و«معرفة الحديث» في مسألة العلو والاستواء على العرش[٢].

٤ - الإمام الشافعي رحمه الله: نقل عن كتابه «الأم» في مسألة العلو[٣].

٥ - أبو عبدالله بن أبي حفص البخاري: نقل عن كتاب له لم يسمه في مسألة النزول، ومناظرة حماد بن أبي حنيفة لنفاة الصفات[٤].

ونقل عنه كذلك أثر الفضيل بن عياض في النزول أيضاً، وقيام الأفعال الاختيارية بالله[٥].

(ج) النقول عن السلف:

الإسماعيلي الصفة الغالبة عليه هو مجرد ذكر جُمل العقيدة مكتفياً بما ذكره في مقدمتها وخاتمها أنها عقيدة أئمة الحديث، أما كتاب أبي إسماعيل الصابوني رحمه الله فغني جداً بالنقول عن السلف، فكثيراً ما يذكر كلامهم منسوباً إليهم.

كما أنه من الملاحظ جداً أن النقول المذكورة عن أئمة السلف يذكرها مسندة، وهذا مما يُعطي الكتاب قيمة إضافية كبيرة.

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٦٩.

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٨٧.

(٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٨٨.

(٤) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ٢٣٤.

(٥) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ٢٣٥.

وهذا سياق لما ذكره الصابوني من أثار مسندة عن السلف في عقيدته:

١ - أثر أم سلمة رضي الله عنها في صفة الاستواء[١].

٢ - أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تعزير صبيغ التميمي[٢].

٣ - أثر عبدالله بن مسعود رضي الله عنه في التحذير من القول على الله بغير علم[٣].

٤ - كلام إسحاق بن راهويه في اللفظ[٤].

٥ - كلام ابن المبارك فيمن كفر بحرف من القرآن[٥].

٦ - أثر الإمام مالك في الاستواء[٦].

٧ - أثر عبدالله بن المبارك في علو الله ومباينته لخلقه[٧].

٨ - أثر الإمام الشافعي رحمه الله في تجريد المتابعة للنبي ﷺ[٨].

٩ - أثر وهب بن منبه في جوابه للجعد بن درهم عن أسماء الله وصفاته[٩].

١٠ - أثر إسحاق بن راهويه في النزول[١٠].

---

(١) عقيدة السلف ص ١٧٩، ص ١٨٢، ص ١٨٤.

(٢) عقيدة السلف ص ٢٣٨ - ٢٤٢.

(٣) عقيدة السلف ص ٢٥٣.

(٤) عقيدة السلف ص ١٧٠.

(٥) عقيدة السلف ص ١٧٥

(٦) عقيدة السلف ص ١٨٠.

(٧) عقيدة السلف ص ١٨٦.

(٨) عقيدة السلف ص ١٨٩، ص ٢٤٥.

(٩) عقيدة السلف ص ١٩٠.

(١٠) عقيدة السلف ص ١٩٤.

١١ - أثر عبدالله بن المبارك في النزول[١].

١٢ - أثر أبي حنيفة في النزول[٢].

١٣ - أثر الإمام مالك في نعت أهل البدع الذين يخوضون في أسماء الله وصفاته[٣].

١٤ - أثر عمر بن عبدالعزيز رحمه الله في الوصية بلزوم دين الصبي في الكُتّاب، والأعرابي[٤].

١٥ - أثر سفيان بن عيينة في إمرار الصفات كما جاءت[٥].

١٦ - جواب الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس للوليد بن مسلم عن أحاديث الصفات[٦].

١٧ - أثر أبي عبيد القاسم بن سلام في الحض على لزوم السنة[٧].

١٨ - أثر الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في تفسير زيادة الإيمان ونقصانه[٨].

كما أن من الملاحظ أن الصابوني رحمه الله في بعض الأحيان ينقل بعض الآثار غير مسندة، من ذلك:

(١) عقيدة السلف ص ١٩٦.
(٢) عقيدة السلف ص ٢٢٢.
(٣) عقيدة السلف ص ٢٤٤.
(٤) عقيدة السلف ص ٢٤٧.
(٥) عقيدة السلف ص ٢٤٨.
(٦) عقيدة السلف ص ٢٤٩.
(٧) عقيدة السلف ص ٢٥٢.
(٨) عقيدة السلف ص ٢٦٥.

١ - قول محمد بن مسلم بن شهاب الزهري رحمه الله: على الله البيان، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم[١].

٢ - خطبة خالد بن عبدالله القسري في الجعد بن درهم يوم الأضحى[٢].

(د) ذكر الأدلة في الاعتقادين:

نرى واضحاً اكتفاء أبي بكر الإسماعيلي رحمه الله بذكر جمل الاعتقاد، وأحياناً يذكر أدلة بعض أفراد مسائل العقيدة التي ساقها من غير إفاضة في ذلك.

والملاحظ في عقيدته اكتفاءه في حال استدلاله بذكر أدلة القرآن في أغلب مسائل العقيدة كما سيظهر ذلك في شرح جمل هذا الاعتقاد، كالكلام على صفة الوجه، والعزة، والقوة، والقدرة، والعينين، وصفة الكلام[٣].

وكذلك الكلام في القدر[٤]، وأفعال العباد[٥]، ورؤية الله عز وجل في الآخرة[٦]، والفرق بين الإسلام والإيمان[٧]، والشهادة لموصوف أو معين بالجنة والنار[٨]، وعذاب القبر[٩]، والجدال والمراء والخصومات في

---

(١) عقيدة السلف ص ١٩٠، وكررها كذلك غير مسندة في ص ٢٤٩.

(٢) عقيدة السلف ص ١٩١.

(٣) اعتقاد أئمة الحديث ص ٥٥ - ٥٦. تحقيق د. محمد الخميّس.

(٤) اعتقاد أئمة الحديث ص ٥٧.

(٥) اعتقاد أئمة الحديث ص ٦٠.

(٦) اعتقاد أئمة الحديث ص ٦٣.

(٧) اعتقاد أئمة الحديث ص ٦٧ - ٦٨.

(٨) اعتقاد أئمة الحديث ص ٦٩.

(٩) اعتقاد أئمة الحديث ص ٦٩.

الدين[1]، والمفاضلة بين الصحابة[2]، والكلام في مبغض الصحابة[3]، ودخول الجنة بفضل الله ورحمته[4].

وأما استدلال الإسماعيلي رحمه الله بالسنة فهذا لم يقع منه إلا في ثلاثة مواضع وهي:

(١) مسألة النزول[5].

(٢) الكلام في حكم تارك الصلاة[6].

(٣) مسألة منكر ونكير[7].

والملاحظ أنه في المسألة الأولى والثالثة ذكر المسألة واكتفى بالتعليق: (على ما ثبت به الخبر)، دون ذكر الحديث أو الخبر.

أما في المسألة الثانية فقد ذكر حديثين إذ قال: «لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: **«بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة»**، وقوله: **«من ترك الصلاة فقد كفر، ومن ترك الصلاة فقد برئت منه ذمة الله»**.

فالملاحظ أنه ذكر الحديثين على سبيل الاختصار دون ذكر صحابي الحديث ولا من رواه.

(١) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧١.

(٢) اعتقاد أئمة الحديث ص ١٧٢.

(٣) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٣ - ٧٤.

(٤) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٦.

(٥) اعتقاد أئمة الحديث ص ٣٨.

(٦) اعتقاد أئمة الحديث ص ٤٠.

(٧) اعتقاد أئمة الحديث ص ٤٥.

كما يلاحظ أنه في الحديث الثاني ذكر حديثين منفصلين وجمع بينهما في حديث واحد، فقوله عليه الصلاة والسلام: «من ترك الصلاة فقد برئت منه الذمة» حديث مستقل رواه ابن ماجة من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه[1].

وأما قوله عليه السلام: **«من ترك الصلاة فقد كفر»** فهو قطعة من حديث بريدة المشهور أن رسول الله ﷺ قال: **«العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»**[2].

أما دليل الإجماع فقد استدل به الإسماعيلي في موضع واحد من عقيدته في إثبات خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وعثمان بن عفان رضي الله عنه، حيث قال[3]: «ويثبتون خلافة أبي بكر رضي الله عنه بعد رسول الله ﷺ باختيار الصحابة إيّاه، ثم خلافة عمر بعد أبي بكر رضي الله عنه باستخلاف أبي بكر إياه، ثم خلافة عثمان رضي الله عنه باجتماع أهل الشورى وسائر المسلمين عليه عن أمر عمر».

ولعل السر في عدم كثرة احتجاج الإسماعيلي بالإجماع في آحاد مسائل العقيدة في رسالته هو اكتفاءه بما حكاه عن اتفاق أئمة الحديث على هذا المعتقد في بداية ونهاية رسالته.

---

(١) السنن كتاب الفتن باب الصبر على البلاء (٢/ ١٣٣٩ - رقم ٤٠٣٤)، وقال البوصيري في الزوائد: إسناده حسن.

(٢) رواه أحمد (٥/ ٣٤٦) والنسائي كتاب الصلاة باب الحكم في تارك الصلاة (١/ ٢٣١ - رقم ٤٦٣) والترمذي كتاب الإيمان باب ما جاء في ترك الصلاة (٥/ ١٣ - رقم ٢٦٢١) وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

(٣) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧١ - ٧٢.

أما أبو عثمان الصابوني رحمه الله فإن عقيدته غنية بذكر الأدلة، فهو في الغالب يذكر المسألة من العقيدة ويذكر دليلها من القرآن والسنة، ويُدّعمه بآثار السلف في ذكر المعتقد الصحيح في ذلك.

كما يلاحظ أنه في بعض المواضع إذا كانت أحاديث المسألة متواترة فإنه يفيض في ذكر أحاديثها وبيان طرقها، وكثرة من رواها من الصحابة، كما فعل في حديث النزول، حيث ساقه أولاً من طريق أبي هريرة رضي الله عنه[1]، ثم ذكر الطرق المختلفة عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهي:

(١) رواية أبي سلمة عنه[2].

(٢) رواية الأعرج عنه[3].

(٣) رواية سعيد بن المسيب عنه[4].

(٤) رواية أبي سعيد المقري عنه[5].

(٥) رواية أبي حازم عنه[6].

ثم ذكر من روى الحديث عن رسول الله ﷺ سوى أبي هريرة رضي الله عنه، وهم:

(١) جبير بن مطعم رضي الله عنه[7].

---

(١) عقيدة السلف ص ٢٠٢.

(٢) عقيدة السلف ص ٢٠٣.

(٣) عقيدة السلف ص ٢٠٣.

(٤) عقيدة السلف ص ٢٠٤.

(٥) عقيدة السلف ص ٢٠٤.

(٦) عقيدة السلف ص ٢٠٥.

(٧) عقيدة السلف ص ٢٠٦.

(٢) عبادة بن الصامت رضي الله عنه[١].

(٣) جابر بن عبدالله رضي الله عنه[٢].

(٤) علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٣].

(٥) عبدالله بن مسعود رضي الله عنه[٤].

(٦) أبو الدرداء رضي الله عنه[٥].

(٧) ابن عباس رضي الله عنهما[٦].

(٨) عائشة رضي الله عنها[٧].

(٩) أم سلمة رضي الله عنها[٨].

ثم أخذ رحمه الله في ذكر الزيادات على الروايات التي ساقها[٩].

وكذلك أفاض نوعاً ما في ذكر أحاديث الشفاعة[١٠]، لكن من المفارقات أنه ذكر الحوض ولم يذكر شيئاً من أحاديثه[١١]، مع أنها متواترة.

---

(١) عقيدة السلف ص ٢٠٧.

(٢) عقيدة السلف ص ٢٠٧.

(٣) عقيدة السلف ص ٢٠٧.

(٤) عقيدة السلف ص ٢٠٨.

(٥) عقيدة السلف ص ٢٠٩.

(٦) عقيدة السلف ص ٢١٠.

(٧) عقيدة السلف ص ٢١٠.

(٨) عقيدة السلف ص ٢١٠.

(٩) عقيدة السلف ص ٢١٠ - ٢٢٢.

(١٠) عقيدة السلف ص ٢٥٨ - ٢٦٣.

(١١) عقيدة السلف ص ٢٦٣.

وكذلك فعل في الرؤية، فغاية ما ذكره فيها من أدلة، قوله: «.. على ما ورد به الخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ في قوله: «**إنكم ترون ربكم، كما ترون القمر ليلة البدر**»[1].

وكل هذا لا ملامة عليه، لأن الصابوني رحمه الله بيَّن في أول رسالته أنه لن يستطرد في ذكر الأحاديث والروايات لقصد الاختصار، حيث قال رحمه الله[2]: «وشرطنا في أول هذا الكتاب الاختصار والاقتصار على أدنى المقدار دون الإكثار برواية الأخبار، وذكر أسانيدها الصحيحة عند نقلة الآثار، ومصنفي المسانيد الصحاح الكبار».

فأما دليل الإجماع فإن الإمام الصابوني رحمه الله إنما صنّف رسالته جواباً لطلب بعض إخوانه في الدين ليجمع لهم فصولاً مما اتفق عليه السلف في الاعتقاد، فقال رحمه الله[3]: «سألني إخواني في الدين أن أجمع لهم فصولاً في أصول الدين التي استمسك بها الذين مضوا من أئمة الدين وعلماء المسلمين والسلف الصالحين...».

ولكنه مع هذا صدر بداية كل قطعة من رسالته بقوله: «ويعتقد أهل الحديث»[4]، أو «ويشهد أصحاب الحديث»[5]، أو «ويثبت أصحاب الحديث»[6]، أو «ويؤمن أهل الدين والسنة»[7]، وهكذا.

---

(١) عقيدة السلف ص ٢٦٣.
(٢) عقيدة السلف ص ٧.
(٣) عقيدة السلف ص ٢.
(٤) عقيدة السلف ص ١٤.
(٥) عقيدة السلف ص ٧.
(٦) عقيدة السلف ص ٢٦.
(٧) عقيدة السلف ص ٦٠.

ومع هذا كله ينص كذلك على الإجماع في مواضع كما في مسألة العلو والاستواء على العرش، حيث قال الصابوني رحمه الله[1]: «وعلماء الأمة وأعيان الأئمة من السلف رحمه الله لم يختلفوا في أن الله على عرشه، وعرشه فوق سماواته».

وكذلك في حكاية الإجماع على خلافة عمر بن الخطاب وعثمان ابن عفان رضي الله عنهما، حيث قال[2]: «.. ثم خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه باستخلاف أبي بكر رضي الله عنه إياه، **واتّفاق الصحابة عليه بعده**، وإنجاز الله سبحانه بمكانه في إعلاء الإسلام، وإعظام شأنه وعده.

ثم خلافة عثمان رضي الله عنه بإجماع أهل الشورى **وإجماع الأصحاب كافة**، ورضاهم به حتى جعل الأمر إليه».

(هـ) مواضع النقد على الرسالتين:

رسالة أبي بكر الإسماعيلي رحمه الله إلى أهل جيلان في الاعتقاد جارية على اعتقاد سلف الأمة، صيغت ألفاظها بعناية تامة، وما يُنتقد عليها شيء يسير جداً، وهي:

أولاً: استعماله للنفي المفصل في نفي صفات النقص عن الله تعالى، حيث قال[3]: «ولا يعتقد فيه الأعضاء، والجوارح، ولا الطول، والعرض، والغلظ، والدقة، ونحو هذا مما يكون مثله في الخلق».

---

(١) عقيدة السلف ص ١٥.

(٢) عقيدة السلف ص ٨٩.

(٣) انظر الشرح ص ١٩١.

وسيأتي في الشرح التعليق على ذلك، ويُعتذر للحافظ أبي بكر الإسماعيلي رحمه الله بأنه لم يرد متابعة المبتدعة في طريقتهم في النفي المفصل، وإنما أراد بذلك الرد على المتقدمين من الرافضة والمجسّمة الذين يصفون الله بهذه النقائص[1].

وكذلك الكلام في استعماله لفظ «الأعضاء والجوارح» فهذه ألفاظ لم ترد في الكتاب والسنة فلا نثبتها كألفاظ، ونستفصل عن معانيها كما سيأتي[2].

ثانياً: استعماله لعبارة تحتاج إلى توجيه سليم خشية أن يُساء فهمها أو تُوجه توجيهاً خلاف الصحيح، وهي قوله: «فإن الله تعالى انتهى إلى أنه استوى على العرش، بلا كيف، ولم يذكر كيف كان استواؤه»، وسيأتي توجيه ذلك في الشرح[3].

فهذا غاية ما يمكن أن ينتقد على رسالة الإسماعيلي رحمه الله، وهذا يدل بلا شك على جودة هذه الرسالة، وموافقتها لاعتقاد السابقين الأولين، وسلامتها من الزلل، مع كثرة الجمل الاعتقادية التي ساقها مؤلفها في هذه الرسالة.

وكذلك الحال بالنسبة لرسالة أبي عثمان الصابوني رحمه الله، فهي رسالة نقية صافية لم يكدرها شيء من البدع أو الضلالات، جارية على طريقة أهل الحديث أهل السنة والجماعة، كما نعتها مؤلفها رحمه الله.

---

(١) انظر الشرح ص ١٣٢.

(٢) انظر الشرح ص ١٣٣.

(٣) انظر الشرح ص ١٢٣.

وغاية ما ينتقد على الصابوني ما قاله في بداية رسالته حيث قال[١]: «فإني لما وردت آمد طبرستان، وبلاد جيلان، متوجهاً إلى بيت الله الحرام، وزيارة قبر نبيه محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الكرام. . . ».

فهذه العبارة موهمة، قد يفهم منها أن الصابوني رحمه الله لا يرى بأساً بشد الرحال لزيارة قبر النبي ﷺ، إلا أن محقق الرسالة د. ناصر الجديع اعتذر له، ووجه الكلام توجيهاً حسناً، حيث قال[٢]: «لعله يقصد السفر إلى مسجد الرسول ﷺ، فإن بعض العلماء يسمونه السفر لزيارة القبر، فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن طائفة من العلماء يسمون السفر للصلاة في المسجد زيارة لقبره، ويقولون: تستحب زيارة قبره، أو السفر لزيارة قبره، ومقصودهم بالزيارة هو السفر إلى مسجده، وأن يفعل في مسجده ما يشرع من الصلاة والسلام عليه، والدعاء له والثناء عليه».

(و) استفادة الصابوني من الإسماعيلي:

الحافظ أبو بكر الإسماعيلي توفي رحمه الله سنة (٣٧١هـ)، بينما توفي الإمام أبو عثمان الصابوني سنة (٤٤٩هـ)، فمن الطبيعي جداً أن يستفيد المتأخر من المتقدم، لاسيما وأن المتقدم إمام من أئمة السنة الكبار، وحافظ من حفاظ السنة.

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٥٨ - ١٥٩.
(٢) حاشية رقم (١) ص ١٥٩.

ومع تشابه مقصود الرسالتين وهو كتابة مختصر في اعتقاد أئمة الحديث، فحينئذ لا يُستغرب أن يستفيد الصابوني من رسالة الإسماعيلي.

والملاحظ فيما يتعلق باستفادة واقتباس الصابوني من رسالة الإسماعيلي فإننا نجد الصابوني تارة يُفصح بالنقل عن الإسماعيلي ويسميه، وتارة ينقل كلام الإسماعيلي بنصه دون أن يُسنده إليه، ولعل الباعث على ذلك هو مراعاة مقصود الرسالة وهو الاختصار، والاكتفاء بالإسناد إليه في بعض المواضع تنبيه إلى استفادته من تلك الرسالة، واعتراف بفضله، وتنبيه على إمامته، وإحالة على الكتاب لمن له عناية ورغبة في الوقوف عليه.

وقد أفصح الصابوني بالنقل عن الإسماعيلي في موضعين هما:

(١) مسألة اللفظ بالقرآن[١].

(٢) مسألة نزول الله إلى السماء الدنيا[٢].

كما أن الصابوني نقل في مواضع أخرى عن الإسماعيلي إلا أنه لم يفصح عن اسمه، من ذلك:

(أ) قال الصابوني رحمه الله عن أهل الحديث[٣]: «ويعتقدون أن الله سبحانه خلق الشياطين يوسوسون للآدميين، ويقصدون استزلالهم، ويترصدونهم، قال الله عز وجل: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]».

(١) عقيدة السلف ص ١٦٨.

(٢) عقيدة السلف ص ١٩٢.

(٣) عقيدة السلف ص ٢٩٦.

فهذا الكلام عبارته الأولى مطابقة تماماً لعبارة الإسماعيلي رحمه الله حيث قال[1]: «ويؤمنون بأن الله خلق الشياطين توسوس للآدميين».

(ب) كذلك قول الصابوني عن أهل الحديث[2]: «ويشهدون أن في الدنيا سحراً وسحرة، إلا أنهم لا يضرون أحداً إلا بإذن الله عز وجل: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ١٠٢]».

والجملة الأولى من هذه العقيدة مطابقة لعبارة الإسماعيلي رحمه الله حيث قال[3]: «وأن في الدنيا سحراً وسحرة، وأن السحر واستعماله كفر من فاعله معتقداً له نافعاً ضاراً بغير إذن الله».

(جـ) وقال الصابوني رحمه الله أيضاً عن اعتقاد أهل الحديث[4]: «والتعفف في المأكل والمشرب، والمنكح، والملبس، والسعي في الخيرات، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر».

وهذه الجملة من عقيدة الصابوني رحمه الله صياغتها قريبة جداً من عبارة الإسماعيلي رحمه الله في رسالته إلى أهل جيلان، حيث جاء فيها[5]: «والتعفف في المأكل والمشرب والملبس، والسعي في عمل الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

وعلى الرغم من سبق الإسماعيلي للصابوني رحمهما الله في التأليف،

---

(١) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٧ - ٧٨.
(٢) عقيدة السلف ص ٢٩٦.
(٣) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٨.
(٤) عقيدة السلف ص ٢٩٧.
(٥) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٩.

فإننا نجد أن رسالة الصابوني فيها خصوصية لا توجد في رسالة الإسماعيلي وهي إزالة الإشكالات والأوهام عن الأدلة الشرعية في مسائل العقيدة، من ذلك:

١ - فإنه لما ساق حديث الرؤية: «**إنكم ترون ربكم، كما ترون القمر ليلة البدر**» دفع توهم تشبيه الله بالقمر، حيث قال رحمه الله[١]: «والتشبيه وقع للرؤية بالرؤية، لا للمرئي بالمرئي».

٢ - كذلك لما تكلم في مسائل القضاء والقدر، وعرج بقول النبي ﷺ: «**والشر ليس إليك**» فأزال الإشكال عن ذلك، ودفع توهم إضافة الشر إلى الله، وقال[٢]: «والشر ليس مما يضاف إليك إفراداً وقصداً، حتى يُقال لك في المناداة: يا خالق الشر، ويا مقدر الشر - وإن كان هو الخالق والمقدر لهما جميعاً».

(ز) المباحث التي انفرد بها الإسماعيلي:

رغم التشابه بين متون العقيدة ومباحثها عند أهل السنة عموماً، وعند الإسماعيلي والصابوني خصوصاً، فإن الإسماعيلي انفرد ببعض المباحث والمفردات التي لم يُوردها الصابوني، وهي:

١ - الإقرار بالملائكة[٣].

٢ - الإقرار بالكتب[٤].

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ٢٦٤.

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ٢٨٥.

(٣) اعتقاد أئمة الحديث ص ٣١.

(٤) اعتقاد أئمة الحديث ص ٣١.

٣ - الاسم والمسمى[١].

٤ - الفقر إلى الله[٢].

٥ - الفرق بين الإسلام والإيمان[٣].

٦ - عذاب القبر[٤].

٧ - مسألة منكر ونكير[٥].

٨ - المراء في القرآن[٦].

٩ - دار الإسلام ودار الكفر[٧].

١٠ - آجال الخلق[٨].

١١ - رزق الغذاء ورزق الزينة[٩].

١٢ - الفخر، والكبر، والعجب[١٠].

١٣ - الخيانة[١١].

---

(١) اعتقاد أئمة الحديث ص ٣٣.

(٢) اعتقاد أئمة الحديث ص ٣٨.

(٣) اعتقاد أئمة الحديث ص ٤١.

(٤) اعتقاد أئمة الحديث ص ٤٤.

(٥) اعتقاد أئمة الحديث ص ٤٥.

(٦) اعتقاد أئمة الحديث ص ٤٦.

(٧) اعتقاد أئمة الحديث ص ٥١.

(٨) اعتقاد أئمة الحديث ص ٥٢.

(٩) اعتقاد أئمة الحديث ص ٥٢.

(١٠) اعتقاد أئمة الحديث ص ٥٣.

(١١) اعتقاد أئمة الحديث ص ٥٣.

١٤ – الدَّغَل والاغتيال، والسعاية[١].

١٥ – كف الأذى وترك الغيبة[٢].

١٦ – طلب العلم[٣].

المباحث التي انفرد بها الصابوني :

١ – إثبات صفة الفرح لله عز وجل[٤].

٢ – إثبات صفة الضحك لله عز وجل[٥].

٣ – إثبات صفة العظمة لله عز وجل[٦].

٤ – الفرق بين عذاب الكافر والمؤمن في النار، والفرق بين إلقاء وشقاء الكافر والمؤمن في النار[٧].

٥ – تعظيم قدر أزواج النبي ﷺ[٨].

٦ – تحريم المسكر[٩].

٧ – إقامة الصلاة في أوقاتها[١٠].

---

(١) اعتقاد أئمة الحديث ص ٥٣.

(٢) اعتقاد أئمة الحديث ص ٥٣.

(٣) اعتقاد أئمة الحديث ص ٥٤.

(٤) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٦٥.

(٥) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٦٥.

(٦) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٦٥.

(٧) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ٢٧٧.

(٨) عقيدة أصحاب الحديث ص ٢٩٤.

(٩) عقيدة أصحاب الحديث ص ٢٩٧.

(١٠) عقيدة أصحاب الحديث ص ٢٩٧.

٨ - وجوب قراءة الفاتحة خلف الإمام[١].

٩ - إتمام الركوع والسجود[٢].

١٠ - قيام الليل[٣].

١١ - صلة الأرحام[٤].

١٢ - إفشاء السلام[٥].

١٣ - إطعام الطعام[٦].

١٤ - الرحمة بالفقراء والمساكين والأيتام[٧].

١٥ - استباق الخيرات[٨].

١٦ - الحب في الله والبغض في الله[٩].

١٧ - علامات أهل البدع[١٠].

١٨ - علامات أهل السنة[١١].

١٩ - أعيان أئمة الحديث والسنة[١٢].

(١) عقيدة أصحاب الحديث ص ٢٩٧.
(٢) عقيدة أصحاب الحديث ص ٢٩٧.
(٣) عقيدة أصحاب الحديث ص ٢٩٧.
(٤) عقيدة أصحاب الحديث ص ٢٩٧.
(٥) عقيدة أصحاب الحديث ص ٢٩٧.
(٦) عقيدة أصحاب الحديث ص ٢٩٧.
(٧) عقيدة أصحاب الحديث ص ٢٩٧.
(٨) عقيدة أصحاب الحديث ص ٢٩٧.
(٩) عقيدة أصحاب الحديث ص ٢٩٨.
(١٠) عقيدة أصحاب الحديث ص ٢٩٩ - ٣٠٧.
(١١) عقيدة أصحاب الحديث ص ٣٠٧.
(١٢) عقيدة أصحاب الحديث ص ٣٠٨ - ٣١٥.

(ح) مواضع الإتفاق بين العقيدتين:

١ - الإقرار بالله[١].

٢ - الإيمان بأسماء الله وصفاته[٢].

٣ - صفة اليدين لله عز وجل[٣].

٤ - صفة الاستواء على العرش[٤].

٥ - تنزيه الله عن وصفه بالنقائص[٥].

٦ - الخير والشر كله بقضاء الله وقدره[٦].

٧ - لكل مخلوق أجل[٧].

٨ - وسوسة الشياطين للآدميين[٨].

٩ - السحر[٩].

١٠ - التعفف في المأكل والمشرب[١٠].

١١ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[١١].

---

(١) اعتقاد أئمة الحديث ص ٣١، عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٦١.
(٢) اعتقاد أئمة الحديث ص ٣٢، عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٦١.
(٣) اعتقاد أئمة الحديث ص ٣٢، عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٦١، ص ١٦٤.
(٤) اعتقاد أئمة الحديث ص ٣٢، عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٧٥ - ص ١٨٨.
(٥) اعتقاد أئمة الحديث ص ٣٣، عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٦٣.
(٦) اعتقاد أئمة الحديث ص ٦١، عقيدة السلف ص ٢٨٥.
(٧) اعتقاد أئمة الحديث ص ٥٢، عقيدة السلف ص ٢٩٥.
(٨) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٧ - ٧٨، عقيدة السلف ص ٢٩٦.
(٩) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٨، عقيدة السلف ص ٢٩٧.
(١٠) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٩، عقيدة السلف ص ٢٩٧.
(١١) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٩، عقيدة السلف ص ٢٩٧.

١٢ - معاملة أهل البدع[١].

١٣ - القرآن كلام الله[٢].

١٤ - اللفظ بالقرآن[٣].

١٥ - الإتباع والإنقياد للنصوص[٤].

١٦ - إثبات صفة النزول لله عز وجل[٥].

١٧ - الحوض[٦].

١٨ - رؤية الله عز وجل بالأبصار يوم القيامة[٧].

١٩ - حكم تارك الصلاة[٨].

٢٠ - خلق أفعال العباد[٩].

٢١ - الشهادة لمعين أو موصوف بالجنة[١٠].

٢٢ - المفاضلة بين الصحابة[١١].

٢٣ - خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة[١٢].

(١) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٨، عقيدة السلف ص ٢٩٨.

(٢) اعتقاد أئمة الحديث ص ٥٧، عقيدة السلف ص ١٦٥.

(٣) اعتقاد أئمة الحديث ص ٥٧، عقيدة السلف ص ١٦٨.

(٤) اعتقاد أئمة الحديث ص ٤٩، عقيدة السلف ص ١٩٠.

(٥) اعتقاد أئمة الحديث ص ٦٢، عقيدة السلف ص ١٩٢.

(٦) اعتقاد أئمة الحديث ص ٦٨، عقيدة السلف ص ٢٦٣.

(٧) اعتقاد أئمة الحديث ص ٦٢ - ٦٣، عقيدة السلف ص ٢٦٣.

(٨) اعتقاد أئمة الحديث ص ٦٤ - ٦٥، عقيدة السلف ص ٢٧٩.

(٩) اعتقاد أئمة الحديث ص ٦٠، عقيدة السلف ص ٢٧٩.

(١٠) اعتقاد أئمة الحديث ص ٦٨، عقيدة السلف ص ٢٨٦ - ٢٨٨.

(١١) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٢، عقيدة السلف ص ٢٨٩.

(١٢) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧١، عقيدة السلف ص ٢٩١ - ٢٩٢.

٢٤ - التحذير من سب الصحابة وبغضهم[(١)].

٢٥ - صلاة الجمعة، والعيدين، خلف الأئمة[(٢)].

٢٦ - الجهاد مع الأئمة، وإن جاروا[(٣)].

٢٧ - الدعاء للولاة[(٤)].

٢٨ - تحريم الخروج على الولاة[(٥)].

٢٩ - قتال الفئة الباغية[(٦)].

٣٠ - الكف عما شجر بين الصحابة[(٧)].

٣١- دخول الجنة برحمة الله لا عوضاً عن العمل[(٨)].

* * *

(١) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٣، عقيدة السلف ص ٢٩٢.

(٢) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٥، عقيدة السلف ص ٢٩٤.

(٣) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٥، عقيدة السلف ص ٢٩٤.

(٤) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٥، عقيدة السلف ص ٢٩٤.

(٥) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٦، عقيدة السلف ص ٢٩٤.

(٦) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٦، عقيدة السلف ص ٢٩٤.

(٧) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٩، عقيدة السلف ص ٢٩٤.

(٨) اعتقاد أئمة الحديث ص ٧٦، عقيدة السلف ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

القسم الرابع: شرح رسالة الإسماعيلي

اعتقاد أئمة الحديث

الاعتقاد أُضيف إلى أئمة الحديث، فلا بد حينئذ من بيان المضاف والمضاف إليه.

فالاعتقاد مأخوذ من العقد، والعقد يُراد به القصد، ومنه عقد الأيمان، فإنها الأيمان التي قصد الحلف بها، ويُراد بها الاعتقاد[1].

فالكلام هنا في الاعتقاد، وقد عرّفه شيخ الإسلام ابن تيمية فقال[2]: «والكلمة أصل العقيدة، فإن الاعتقاد: هو الكلمة التي يعتقدها المرء، وأطيب الكلام والعقائد: كلمة التوحيد، واعتقاد أن لا إله إلا الله».

وأما الإمامة فهي التقدم في معنىً بالناس إلى معرفته خاجة[3]، وقال ابن القيم[4]: «الإمام هو القدوة الذي يؤتم به».

وأما علومهم التي صاروا بمعرفتها أئمة فهي كما قال أبو نصر السجزي (ت: ٤٤٤هـ)[5]: «القرآن... ثم الحديث... ثم الفقه... وأخذ لغة العرب... شيء من النحو...».

---

(١) العقود لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ١٤٥.

(٢) نقض المنطق ص ٦٢.

(٣) منازل الأئمة الأربعة ص ٨٥، الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ٢٠٥.

(٤) الصواعق المرسلة (٣/١١٢٦).

(٥) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ٢٠٦ - ٢٠٧، الحجة في بيان المحجة (١/٣٠٦ - ٣٠٧)، وانظر الرد الوافر ص ٥١ - ٥٢، وانظر الجواهر والدرر للسخاوي (١/٦٥).

وأهل الحديث هم الجماعة وهم أهل السُّنّة، وهم الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة، وهم نقاوة المسلمين.

وقد سُئل يزيد بن هارون عن الفرقة الناجية التي قال النبي ﷺ، فقال: «إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم»[1].

وقال أبو عبدالله البخاري في حديث: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة»: «يعني أهل الحديث»[2].

وقال علي بن المديني: «هم أصحاب الحديث»[3].

وقال ابن المبارك: «هم عندي أصحاب الحديث»[4].

وقال أحمد بن حنبل: «إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم»[5].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية[6]: «وإنما سُموا أهل السنة لاتباعهم لسنة النبي ﷺ».

وقال أيضاً[7]: «وسموا أهل الجماعة، لأن الجماعة هي الاجتماع وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسماً لنفس القوم المجتمعين».

---

(١) الحجة في بيان المحجة (١/٢٤٧)، شرف أصحاب الحديث (رقم ٤٦ - ٢٦).
(٢) الحجة في بيان المحجة (١/٢٤٦).
(٣) شرف أصحاب الحديث (رقم ٥٠ - ص ٢٧).
(٤) شرف أصحاب الحديث (رقم ٤٧ - ص ٢٦).
(٥) شرف أصحاب الحديث (رقم ٤٨ - ص ٢٧).
(٦) منهاج السنة (٣/١٢٢).
(٧) مجموع الفتاوى (٣/١٥٧).

واعلم أن لفظ (أهل السنة) قد ورد استعماله على غير الحقيقة، وذلك فيمن يُظهر الانتساب إلى السنة، وإن كان انتسابه غير حقيقي، وفي عقيدته ما يخالف عقيدة أهل السنة.

قال ابن الوزير[1]: «وأما أهل السنة فقد يُراد بهم أهلها على الحقيقة، وقد أُريد بهم من تسمّى بها وانتسب إليها، فتأمّل مواقع ذلك».

كما ورد استعمال «أهل السنة» في باب الخلافة والإمامة فيمن يُثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فهؤلاء في هذا الباب فقط أهل السنة، ثم يُنظر في سائر عقائدهم ومقالاتهم.

وقد خرج جماعة من الأشاعرة في بلدنا بمثل هذه الإطلاقات، وما علموا أن المعتزلة الذين هم أهل البدع عندهم، داخلون أيضاً في هذا الإطلاق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[2]: «وأهل السنة في هذا الموضع من يُقر بخلافة الثلاثة، فالمعتزلة داخلون في أهل السنة».

وقال أيضاً[3]: «والسني في اصطلاحهم (يعني العامة): من لا يكون رافضياً».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً[4]:

«فلفظ «أهل السنة» يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل في

---

(١) إيثار الحق على الخلق ص ٨٦.
(٢) منهاج السنة (٦/ ٣٧٩).
(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٥).
(٤) منهاج السنة (٢/ ٢٢١).

ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة، وقد يُراد به أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى، ويقول: إن القرآن غير مخلوق، وإن الله يُرى في الآخرة ويثبت القدر، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة».

وقال أيضاً[1]:

«قال محمد بن خويز منداد: أهل البدع والأهواء عند مالك وأصحابه هم أهل الكلام، فكل متكلم في الإسلام فهو من أهل البدع والأهواء: أشعرياً كان، أو غير أشعري، وذكر ابن خزيمة وغيره أن الإمام أحمد كان يحذر مما ابتدعه عبدالله بن سعيد بن كلاب وعن أصحابه كالحارث وذلك لما علموه في كلامهم من المسائل والدلائل الفاسدة، وإن كان في كلامهم من الأدلة الصحيحة وموافقة السنة ما لا يوجد في كلام عامة الطوائف، فإنهم أقرب طوائف أهل الكلام إلى السنة والجماعة والحديث، وهم **يعدون من أهل السنة والجماعة عند النظر إلى مثل المعتزلة والرافضة وغيرهم**، بل هم أهل السنة والجماعة في البلاد التي يكون أهل البدع فيها هم المعتزلة والرافضة ونحوهم».

واعتقاد أئمة الحديث هو اعتقاد النبي ﷺ، وأصحابه الذين أخذوا عنه رضي الله عنهم أجمعين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]:

«فاعتقاد أهل الحديث هو السنة المحصنة، لأنه هو الاعتقاد الثابت عن النبي ﷺ». اهـ.

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٨٧).

(٢) منهاج السنة (٢/ ٢٥٠).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله أيضاً[1]:

«اعتقاد الشافعي رضي الله عنه **واعتقاد «سلف الإسلام»** كمالك والثوري والأوزاعي وابن المبارك وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية، وهو اعتقاد المشايخ المقتدى بهم كالفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، وسهل ابن عبدالله التستري وغيرهم، **فإنه ليس بين هؤلاء الأئمة وأمثالهم نزاع في أصول الدين.**

وكذلك أبو حنيفة - رحمة الله عليه - فإن الاعتقاد الثابت عنه في التوحيد والقدر ونحو ذلك موافق لاعتقاد هؤلاء، واعتقاد هؤلاء هو ما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وهو ما نطق به الكتاب والسنة». اهـ.

وقال شيخ الإسلام أيضًا[2]:

«والناس لم يأخذوا قول مالك، والشافعي، وأحمد وغيرهم إلا لكونهم يسندون أقوالهم إلى ما جاء به النبي ﷺ، فإن هؤلاء من أعلم الناس بما جاء به وأتبعهم لذلك، وأشدهم اجتهاداً في معرفة ذلك واتباعه، وإلا فأي غرض للناس في تعظيم مثل هؤلاء؟!».

وقد اختَصَّ الإمام أحمد بما أوجب أن تضاف العقيدة إليه أحياناً، وليس ذلك لإنفراده عنهم في معتقده، بل هم على قول واحد، ولكن بسبب كثرة مقالات أحمد وعِظَمِ محنته، وقيامه برد ما لم يظهر من قبل

(١) مجموع الفتاوى (٥/٢٥٦).

(٢) منهاج السنة (٤/١٢٢).

من البدع المكفرة التي انتصر لها الولاة، وأوذي فيها العلماء **كالإمام أحمد**.

قال الحافظ أبو نصر السجزي (ت: ٤٤٤هـ) في الإمام أحمد[(١)]: «وكان شديد الورع، ومتمسكاً بآثار السلف، ومتمكناً من العقل والحلم، فنشر ما كان عليه السلف، وثبت في المحنة، ولم يأت من عنده بشيء، ولم يُعَوِّل إلا على السنن الثابتة.

وإنما عُرف المذهب به لتفرده بالقيام في وقته وسكوت أترابه عن ذلك، إما لخوف بعضهم، أو عرفان من آخرين بأنه أولاهم بما قام به، لتقدمه عليهم في خصال الخير».

وقال شيخ الإسلام أيضاً[(٢)]:

«ولهذا ما زال كثير من أئمة الطوائف الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وإن كانوا في فروع الشريعة متبعين بعض أئمة المسلمين رضي الله عنهم أجمعين فإنهم يقولون نحن في الأصول أو في السنة على مذهب أحمد ابن حنبل، **لا يقولون ذلك لاختصاص أحمد بقول لم يقله الأئمة**، ولا طعنا في غيره من الأئمة بمخالفة السنة، بل لأنه أظهر من السنة التي اتفقت عليها الأئمة قبله أكثر مما أظهروه، فظهر تأثير ذلك لوقوعه وقت الحاجة إليه، وظهور المخالفين للسنة، وقلة أنصار الحق وأعوانه حتى كانوا يشبهون قيامه بأمر الدين ومنعه من تحريف المبتدعين المشابهين للمرتدين بأبي بكر يوم الردة وعمر يوم السقيفة، وعثمان يوم الدار، وعلي يوم حروراء، ونحو ذلك مما فيه تشبيه له بالخلفاء الراشدين فيما

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ٢١٥ - ٢١٦.
(٢) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٩١ - ٩٢).

خلفت فيه الرسلَ وقامَ فيه مَقَامَهم، **وكذلك سائر أئمة الدين كل منهم يخلف الأنبياء والمرسلين بقدر ما قام به من ميراثهم**، وما خلفهم فيه من دعوتهم، والله يرضى عن جميع السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين».

وقال أيضاً[١]: «والاعتقاد إنما أضيف إلى أحمد لأنه أظهره وبيّنه عند ظهور البدع، وإلا فهو كتاب الله وسنة رسوله، حظ أحمد منه كحظ غيره من السلف: معرفته والإيمان به، وتبليغه والذب عنه، كما قال بعض أكابر الشيوخ: الاعتقاد لمالك والشافعي ونحوهما من الأئمة، والظهور لأحمد ابن حنبل».

* * *

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٥).

القسم الرابع
شرح اعتقاد أئمة الحديث للإسماعيلي

قال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [اعلم رحمنا الله وإياكم أن مذهب أهل الحديث أهل السنة والجماعة الإقرار بالله].

الشـرح:

الإيمان بالله، هو تحقيق كلمة التوحيد شهادة أن لا إله إلا الله وهي حقيقة الأمر كله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[(1)]: «وفضائل هذه الكلمة، وحقائقها، وموقعها من الدين، فوق ما يصفه الواصفون، ويعرفه العارفون، وهي حقيقة الأمر كله، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]».

وحقيقة التوحيد هو إقامة الوجه لله وحده لا شريك له، وهو توحيده في القصد، وإفراده سبحانه في المعرفة والإثبات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[(2)]: «التوحيد في القصد والإرادة والعمل، والأول يتضمن التوحيد في العلم والقول».

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٥٦).

(٢) التدمرية ص ٥.

وتوحيد العلم والمعرفة هو متضمن لتوحيد الربوبية وهو إفراده سبحانه بأفعاله، ومتضمن لتوحيد الأسماء والصفات وهو إفراده سبحانه بما ثبت له من أسماء وصفات، وتوحيد القصد هو إفراده وحده بأفعال العباد، الذي هو توحيد الألوهية.

وتوحيد الألوهية هو الذي يُسميه العلماء أيضاً بتوحيد العبودية، وهذا التنوع إنما هو باعتبار الطلب والمطلوب.

قال ابن القيم رحمه الله[1]: «إقامة الوجه للدين هو: إفراد طلبه، بحيث لا يبقى في القلب إرادة لغيره، والحنيف: المفرد لمعبوده، لا يريد غيره، فالصدق أن لا ينقسم طلبك، والإخلاص: أن لا ينقسم مطلوبك، الأول: توحيد الطلب، والثاني: توحيد المطلوب».

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله[2]: «فالألوهية وصفه تعالى، والعبودية وصف عبده».

فإذا حقيقة الإيمان بالله هو تحقيق التوحيد، قال أبو عبدالله ابن بطة رحمه الله (ت: ٣٨٧هـ)[3]: «الإيمان إقرار لله بالربوبية، وخضوع له في العبودية، وتصديق له في كل ما قال وأمر ونهى».

* * *

---

(١) جلاء الأفهام ص ٣٩١.

(٢) تيسير الكريم الرحمن ص ٥٠٣.

(٣) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٨٦٤).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [وملائكته]

الشـرح:

الملائكة: عالم غيبي مخلوقون لله تعالى، وليس لهم من خصائص الربوبية والألوهية شيء[1].

والملائكة خلقهم الله من نور[2]، وهم مصمتون لا يأكلون ولا يشربون، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[3]: «والمُصْمَت الصمد أكمل من الآكل الشارب، ولهذا كانت الملائكة صمداً لا تأكل ولا تشرب».

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله دليل ذلك، فقال[4]: «وثبت بالإسناد الذي على شرط الصحيح عن عبدالله بن عمر أنه قال: وقالت الملائكة يا ربنا قد جعلت لبني آدم الدنيا يأكلون منها ويشربون فاجعل لنا الآخرة كما جعلت لهم الدنيا. فقال: «لا أفعل» ثم أعادوا عليه فقال: «لا أفعل» ثم أعادوا عليه فقال: «وعزتي لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له كن فكان».

وروى هذا عبدالله بن أحمد في كتاب السنة عن النبي ﷺ بإسناد مرسل، والمرسل يصلح للاعتضاد بلا نزاع».

وأوضح وأصح من هذا الدليل، الدليل القرآني في قصة أضياف

---

(١) نبذة في العقيدة الإسلامية لشيخنا محمد العثيمين ص ١٩.

(٢) رواه مسلم في صحيحه. كتاب الزهد والرقائق باب في أحاديث متفرقة (٤/ ٢٢٩٤ - رقم ٢٩٩٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) الرسالة التدمرية ص ١٤٢.

(٤) السبعينية ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

إبراهيم عليه السلام، وهي دالة أيضاً على أن الملائكة يتصورون في صور الآدميين، ويراهم البشر.

قال تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ﴿٥١﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴿٥٣﴾ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَن مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴿٥٤﴾ قَالُوا بَشَّرْنَاكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ الْقَانِطِينَ ﴿٥٥﴾ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴿٥٦﴾ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿٥٧﴾ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ ﴿٦٠﴾ فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٦٢﴾ قَالُوا بَلْ جِئْنَاكَ بِمَا كَانُوا فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٦٣﴾ وَأَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴿٦٤﴾ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [الحجر: ٥١ - ٦٥].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية(١): «فهذه القصة فيها إثبات الملائكة، وأنهم أحياء ناطقون منفصلون عن الآدميين، يخاطبونهم ويرونهم في صور الآدميين: الأنبياء وغير الأنبياء، **كما رأتهم سارة امرأة الخليل عليه السلام**، وكما كان الصحابة يرون جبريل لما جاء في صورة أعرابي، وتارة في صورة دحية الكلبي، ومن هذا الباب قوله في قصة مريم ﴿فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾ قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ﴿١٩﴾﴾ [مريم: ١٧ - ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي

---

(١) الصفدية (١/١٩٦ - ١٩٨).

أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا﴾، فهذا الروح تصوّر بصورة بشر سوي، وخاطب مريم ونفخ فيها».

وقال أيضاً عن رؤية الملائكة والجن في سياق رده على الشهرستاني وأبي حامد والرازي[1]: «وأما ما أخبرت به الرسل من الغيب فليس هو معقولاً مجرداً في النفس، ولا هو موجود في الخارج لا يُحس به، كما أخبرت بالملائكة والجن وغير ذلك، **وكل ذلك مما يجوز رؤيته والإحساس به»**[2].

---

(١) الصفدية (٢/ ٢٨٤).

(٢) وللحافظ ابن رجب رحمه الله كلام طويل نظير كلام شيخ الإسلام في الإحساس بالغيب، حيث قال: «وأشهد عباده في هذه الدار آثاراً من الجنة، وآثاراً من النار، فأشده ما يجده الناس من الحر من فيح جهنم، وأشد ما يجدونه من البرد من زمهرير جهنم! كما صح ذلك عن النبي ﷺ.

ورُوي أن برد السحر الذي يشهده الناس كل ليلة من برد الجنة حين تفتح سحراً كل ليلة.

ورُوي عن عبدالله بن عمرو أن الجنة معلقة بقرون الشمس، تنشر كل عام مرة. يشير إلى زمن الربيع، وما يظهر فيه من الأزهار والثمار، وطيب الزمان واعتداله، في الحر والبرد، وأبلغ من هذا كله، أن الله تعالى أشهد عباده في نفوسهم، آثاراً محسوسة، يجدونها ويحسونها من آثار الجنة والنار.

فأما ما يجدونه من آثار الجنة، فما يتجلى لقلوب المؤمنين، من آثار أنوار الإيمان، وتجلي الغيب لقلوبهم، حتى يصير الغيب كالشهادة لقلوبهم في مقام الإحسان. فربما تجلّت الجنة، أو بعض ما فيها لقلوبهم أحياناً، حتى يرونها كالعيان وربما استنشقوا من أراييحها، كما قال أنس بن النضر يوم أُحُد: واهاً لريح الجنة، والله إني لأجد ريح الجنة من قبل أُحُد!!

وأما ما يجدونه من آثار النار، فما يجدونه من الحمى، فإنها من فيح جهنم، كما قال النبي ﷺ: **«الحمى من فيح جهنم، فأطفئوها بالماء»**.

البشارة العظمى للمؤمن بأن حظه من النار الحمى - ضمن مجموع رسائل ابن رجب (٢/ ٣٧٢ - ٣٧٣).

وهذه الرؤية الممكنة للملك إنما هي لمن أيّده الله، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(1): «ولهذا كان البشر يعجزون عن رؤية المَلَك في صورته إلا من أيّده الله، كما أيّد نبينا ﷺ، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ۝٨ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ۝٩﴾ [الأنعام: ٨ - ٩].

قال غير واحد من السلف: هم لا يطيقون أن يروا الملك في صورته، فلو أنزلنا إليهم ملكاً لجعلناه في صورة بشر، وحينئذ كان يشتبه عليهم هل هو ملك أو بشر، فما كانوا ينتفعون بإرسال الملك إليهم، فأرسلنا إليهم بشراً من جنسهم يمكنهم رؤيته والتلقي عنه، وكان هذا من تمام الإحسان إلى الخلق، والرحمة، ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ۝٢٢﴾ [التكوير: ٢٢]».

وهنا مسألة مهمة تتعلق بتمثل الملائكة في صورة البشر، فهل تمثلهم يوجب أن يكونوا على حقيقة وطبيعة من تمثلوا به؟! وهذا المبحث جرى فيه البحث لفهم معنى لطم موسى عليه السلام لملك الموت وذهابه بعينه. وقد تكلم بتوسع في هذه المسألة المعلمي فقال رحمه الله(2): «الجسد المادي الذي يتمثل به الملك ليس جسده الحقيقي، وليس من لازم تمثله فيه أن يخرج الملك عن ملكيته، ولا أن يخرج ذاك الجسم المادي عن ماديته، ولا أن تكون حقيقة الملك إلى ذلك الجسم كنسبة أرواح الناس إلى أجسامهم، فعلى هذا لو عرض ضرب أو طعن أو قطع لذاك الجسم، لم يلزم أن يتألم بها الملك، ولا أن تؤثر في جسمه الحقيقي.

---

(1) منهاج السنة (٢/ ٣٣٣).

(2) الأنوار الكاشفة ص ٢٢٠.

ما المانع أن تقتضي حكمة الله عز وجل أن يمثل ملك الموت بصورة رجل، ويأمره الله أن يدخل على موسى بغتة ويقول له مثلاً: سأقبض روحك، وينظر ماذا يصنع؟ لتظهر رغبة موسى في الحياة وكراهيته للموت، فيكون في قص ذلك عبرة لمن بعده.

فعلى هذا فإن موسى عليه السلام لما رأى رجلاً لا يعرفه دخل بغتة وقال ما قال، حمله حب الحياة على الاستعجال بدفعه، ولولا شدة حب الحياة لتأنّى وقال: من أنت وما شأنك؟ ونحو ذلك.

ووقوع الصكة وتأثيرها كان على ذاك الجسد العارض، ولم ينل الملك بأس.

فأما قوله في القصة «فرد الله عليه عينه» فأصله أن الله تعالى أعاد تمثيل الملك في ذاك الجسد المادي سليماً[1]، حتى إذا رآه موسى قد عاد سليماً مع قرب الوقت عرف لأول وهلة خطأه أول مرة».

فقول المعلمي رحمه الله «أن الله أعاد تمثيل الملك في ذاك الجسد المادي سليماً» فيه نظر، قال قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني رحمه الله (ت: ٣٥٥هـ)[2]: «هذا حديث حكم أهل الحفظ بصحته، وحمله أهل السنة على ظاهره، وأن ذلك الفعل كان من موسى عليه السلام على الحقيقة، وقالوا: فعل ذلك بالإذن ولله تعالى أن يأذن فيما يشاء.

وقال قوم من أهل البدعة: إن جاز على ملك الموت جاز عليه العمى،

(١) وقد سألت العلامة صالح الفوزان حفظه الله عن ذلك عبر الهاتف، فقال حفظه الله: «بل إن الله شفى الملك».

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/٤٠٨).

قال بعض العلماء: إن الله جعل الملائكة أن تتصور بما شاءت من الصور المختلفة ألا ترى أن جبريل أتى رسول الله ﷺ في صورة دحية الكلبي، ومرة في صورة أعرابي، ومرة أخرى وقد سد بجناحيه ما بين الأفق، وقال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]. قيل إن جبريل تصوّر بصورة رجل، وهذه الصور التي تنتقل تمثيلات، فاللطمة أذهبت العين الذي هي تمثيل.

وقول من قال: معنى اللّطمة إلزام الحجة غلط، لأن في الخبر أنه عرج إلى ربه فردّ عليه عينه، ولا يكون هذا إلا في عين هي حقيقة، لأن العين التي ليست بحقيقة لا تحتاج إلى ردّها.

وقول اللطمة: إلزام الحجّة لو كانت اللطمة إلزام الحجة لم يعد إلى قبض روحه، لأن الحجة قد لزمته في ترك قبض روحه كلما عاد ليقبض روحه».

والملائكة موكلون بأعمال ووظائف كما نعتهم الله بقوله: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ [النازعات: ٥]، فهم يدبرون كثيراً من أمور العالم العلوي والسفلي، من الأمطار، والنبات، والأشجار، والرياح، والبحار، والأجنة، والحيوانات، والجنة، والنار[1].

والملائكة ليسوا إناثاً كما زعم كفار قريش، قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩].

(١) تيسير الكريم الرحمن ص ٩٠٨.

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله[1]: «إن الكفار يعتقدون أن لله بنات إناثاً، وذلك أن خزاعة وكنانة كانوا يقولون: الملائكة بنات الله».

والملائكة خلقهم الله لمحض العبادة ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، وبكّت الله المستكبرين عن عبادته وهو الغني عن العالمين بلزوم خلقه من الملائكة لطاعته ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾ الأعراف: ٢٠٦].

وللملائكة كعبة يتعبدون فيها وهو البيت المعمور الذي أقسم الله به ﴿وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ﴾ [الطور: ٤].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله[2]: «يتعبدون فيه ويطوفون، كما يطوف أهل الأرض بكعبتهم كذلك ذاك البيت، هو كعبة أهل السماء السابعة، ولهذا وُجد إبراهيم الخليل عليه السلام، مسنداً ظهره إلى البيت المعمور، لأنه باني الكعبة الأرضية، والجزاء من جنس العمل، وهو بحيال الكعبة، وفي كل سماء بيت يتعبّد فيه أهلها».

ومن الإيمان بالملائكة الإيمان بأسمائهم التي نطق بها القرآن وثبتت بها السنة، قال شيخنا العلامة محمد الصالح العثيمين رحمه الله[3]: «ولم يثبت من أسماء الملائكة إلا خمسة أسماء، وهي: جبرائيل، وميكائيل،

(١) أضواء البيان (٣/ ٢٥٩).
(٢) تفسير القرآن العظيم (٧/ ٤٢٧- ٤٢٨).
(٣) الشرح الممتع (٥/ ٣١٣).

وإسرافيل، ومالك، ورضوان»[1].

ونؤمن بأن بعض الملائكة أفضل من بعض، وأفضلهم على الإطلاق جبريل عليه السلام وهو المختص بنزول الوحي[2]، وهو أول من يفيق من الملائكة بعد الصعق إذا تكلم رب العزة، وهو رفيق النبي ﷺ في إسرائه ومعراجه، وهو الذي يُخبره الله بمن يُحب من عباده. . .

والملائكة المقربون أفضل من غيرهم من الملائكة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية[3]: «ومعلوم أن حملة العرش ومن حوله من أعظم المقربين من الملائكة، بل قد ذكر من ذكر من المفسرين أن الملائكة المقربين هم حملة العرش.

والكروبيون من الملائكة مشتقون من كرب إذا قرب، فالمراد وصفهم بالقرب لا بالكرب الذي هو الشدة».

* * *

(١) وثبت كذلك منكر ونكير كما جاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «إذا قُبر الميت أو الإنسان أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما المنكر، وللآخر النكير»، رواه ابن حبان بإسناد على شرط مسلم. .

وهاروت وماروت على القول بأنهما ملكان، وقيل إنهما قبيلان من الجن، وقيل إنهما رجلان صالحان.

(٢) وميكائيل كان ينزل بالوحي أحياناً، قال الحافظ ابن كثير: «لأنه - يعني ميكائيل- أيضاً ينزل على الأنبياء بعض الأحيان، كما قُرن برسول الله ﷺ في ابتداء الأمر، ولكن جبريل أكثر، وهي وظيفته، وميكائيل موكل بالقطر والنبات، هذا له بالهدى، وهذا بالرزق».

تفسير القرآن العظيم (١/٣٤٦).

(٣) السبعينية ص ٢٣٠.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله [وكتبه]:

الشـرح:

نؤمن بأن الله أنزل كتباً إلى رسله، ونؤمن أن الكتب السماوية بعضها أعظم من بعض، وأن بعضها خُفف على النبي الذي أنزلت إليه، فقد قال النبي ﷺ[1]: «**خفف على داود القرآن[2]، فكان ما بين أن تُسرج دابته إلى أن يركبها يقرأ القرآن**».

ونؤمن أن بعض الكتب جاءت متممة لما سبقها من الكتب، قال ابن القيم رحمه الله[3]: «وأما المسيح فكان عنده علم بما جاء به موسى قبله يشاركه به أهل الكتاب تلقاه عمن قبله، ثم جاءه وحي خاص من الله فوق ما كان عنده، قال تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٤٨] فأخبر سبحانه أنه يعلمه التوراة التي تعلمها بنو إسرائيل، وزاده تعليم الإنجيل الذي اختص به، والكتاب الذي هو الكتابة».

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا

(١) رواه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء باب قوله تعالى ﴿وآتينا داود زبورا﴾ (٦/ ٤٥٣ - رقم ٣٤١٧).

(٢) المراد به الزبور، قال ابن القيم: «فإن لفظ التوراة والإنجيل والقرآن والزبور يُراد به الكتب المعينة تارة، ويُراد به الجنس تارة، فيُعبر بلفظ القرآن عن الزبور، وبلفظ التوراة عن القرآن، وبلفظ الإنجيل عن القرآن» هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى ص ٨١ - ط. دار النور - ألمانيا.

(٣) هداية الحيارى ص ٦١ - ٦٢.

حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْۖ فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ قَالُواْ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الأحقاف: ٢٩ - ٣٠].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله[١]: «ولم يذكروا عيسى، لأن عيسى عليه السلام أنزل عليه الإنجيل فيه مواعظ وترقيقات، وقليل من التحليل والتحريم، وهو في الحقيقة كالمتمم لشريعة التوراة، فالعمدة هو التوراة، فلهذا قالوا: (أنزل من بعد موسى)[٢]». اهـ.

وهذا ورقة بن نوفل لما أُخبر بشأن رسول الله ﷺ قال[٣]: «**هذا الناموس الذي أُنزل على موسى**».

ولم يذكر عيسى عليه السلام، قال أبو الفضل ابن الحافظ العراقي[٤]: «يجاب عن ذكر موسى دون عيسى عليهما السلام بأن جبريل عليه السلام جاء لموسى بشريعة مبتدأة غير مبنية على شريعة قبلها، وكذا كان مجيئه لمحمد ﷺ، بخلاف عيسى فإنه إنما جاءه بشريعة مقررة للشريعة التي قبلها وهي شريعة موسى لا تخالفها، إلا في يسير من الأحكام، ولعل هذا هو السبب في قول الجن المستمعين للقرآن ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٠] فذكروا موسى ولم يذكروا عيسى، وهو أقرب، وهو نظير هذا الحديث سواء، والله أعلم».

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٧/ ٣٠٢).

(٢) استفدته من كتاب العلامة عبدالمحسن العباد البدر «شرح حديث جبريل» ص ٣٣.

(٣) رواه البخاري كتاب بدء الوحي باب (٣) (١/ ٢٢ - رقم ٣)، ومسلم كتاب الإيمان باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١/ ١٣٩ - رقم ٢٥٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) طرح التثريب (٤/ ١٩٥).

وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ٩١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[١]: «فاحتج بإنزال كتاب موسى لما تواتر في خبره من الآيات الباهرات الدالة على صدقه، **والإنجيل تبع للتوراة**».

وقال أيضاً[٢]: «**وليس في الإنجيل حكم عام**، بل عامته، الأمر بالزهد ومكارم الأخلاق، وهو مما يأمر به المسلمون أيضاً».

وبعض العلماء يرى ذكر موسى في النصوص في إثر ذكر نبينا محمد ﷺ للشبه بينهما، ولا شك أنه يدخل في ذلك الشبه في الكتاب الذي أُوحي إليهما، قال العلامة عبدالرحمن المعلمي رحمه الله[٣]: «واختص موسى بالعناية لأنه أقرب الرسل حالاً إلى محمد ﷺ، لأن كلاً منهما رسول منزّل عليه كتاب تشريعي سائس لأمة أريد لها البقاء لا أن تصطلم بالعذاب، وقضى لمحمد أن تطول معالجته لأمته كما طالت معالجة موسى لأمته، ووجوه الشبه كثيرة، ولهذا أتى القرآن بذكر موسى في مواضع كثيرة منها عقب آية الإسراء، قال الله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُواْ مِن دُونِى وَكِيلًا ۝﴾ [الإسراء: ١ - ٢]».

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (٤/ ٣١٩).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (١/ ١١٧)، وانظر فتح الباري لابن حجر (٦/ ٤٥٥).

(٣) الأنوار الكاشفة ص ١٢١.

وكذلك زبور داود عليه السلام فإنها كلها مواعظ وثناء، وكان المؤمنون بداود يتلقون الأحكام من التوراة، قال قتادة رحمه الله: [1]«كنا نتحدث أن الزبور مائة وخمسون سورة كلها مواعظ وثناء، ليس فيه حلال ولا حرام، ولا فرائض، ولا حدود، بل كان اعتماده على التوراة».

فالكتب السماوية تتفاضل، فما أُنزل على بني إسرائيل كتاب مثل التوراة الذي نعته الله بـ ﴿ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ﴾ [الصافات: ١١٧].

قال والدنا العلامة محمد العثيمين رحمه الله[2]: «أي البالغ البيان، ولا شك أن التوراة هي أعظم كتاب أنزله الله تعالى على بني إسرائيل».

وما أنزل الله ولا أوحى مثل ما أنزل من القرآن، فالتوراة أعظم الكتب السماوية السابقة، ثم أنزل الله القرآن وهو أعظم من كل ما سبقه، آخر ما نزل من السماء، كتب الله له الحفظ إلى أن تزول السموات والأرض، فيه تفصيل نبأ من قبلنا، وأحكامهم ما لم يكن الله فصّله في كتبهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦].

ونظرًا لخصوصية التوراة وشرفها وعظمتها نجد أن الله يقرن في الذكر بين التوراة والقرآن، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله[3]: «وكثيراً ما يقرن الله بين التوراة والقرآن، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ إلى أن قال: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩١ - ٩٢].

---

(١) تفسير القرآن لأبي المظفر السمعاني (٣/ ٢٥٠).

(٢) تفسير سورة الصافات ص ٢٦٨.

(٣) تفسير القرآن العظيم (٦/ ٢٤٢ - ٢٤٣)، ط. دار طيبة، تحقيق الشيخ سامي السلامة.

وقال في آخر السورة: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ إلى أن قال: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ١٥٤ - ١٥٥]، وقالت الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأحقاف: ٣٠]، وقال ورقة بن نوفل: هذا الناموس الذي أنزل على موسى.

وقد عُلم بالضرورة لذوي الألباب أن الله لم يُنزّل كتاباً من السماء فيما أنزل من الكتب المتعددة على أنبيائه أكمل، ولا أشمل، ولا أفصح، ولا أعظم، ولا أشرف من الكتاب الذي أُنزل على محمد ﷺ، وهو القرآن، وبعده في الشرف والعظمة الكتاب الذي أنزل على موسى ابن عمران عليه السلام، وهو التوراة التي قال الله تعالى فيها: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ﴾ [المائدة: ٤٤]، والإنجيل إنما نزل متمماً للتوراة، ومُحلاً لبعض ما حُرم على بني إسرائيل».

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن التوراة أُنزلت بعد هلاك فرعون.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «وإنما أنزلت التوراة بعد أن غرق فرعون، وخلص ببني إسرائيل، فاحتاجوا إلى شريعة يعملون بها، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ بَصَآئِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى﴾ [القصص: ٤٣] ».

---

(١) النبوات (٢/٦٥٦).

والكتب السماوية كلها نزلت جملةً واحدة، قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]، والقرآن كان ابتداء نزوله في شهر رمضان، كما قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ﴾ [الدخان: ٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١، وهذا النزول المفرق حصلت به حكم عظيمة كتثبيت فؤاد النبي ﷺ، والتدرج في التشريع وغيره، ومع هذا أيضاً فالقرآن قد نزل جملةً واحدةً أولاً إلى السماء الدنيا إلى بيت العزة[1]، فحصل للقرآن ما لم يحصل لغيره من الكتب السماوية.

قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي رحمه الله[2]: «والسر في إنزال القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا، ثم نزل على النبي ﷺ مفرقاً: أن الكتب المنزلة قبل نزول القرآن أنزلت إلى الأرض جملة واحدة، **فحصل للنبي ﷺ ما حصل للأنبياء** الذين أنزل الله عليهم كتبه جملة واحدة، فأنزل القرآن جملة واحدة، ووضع في بيت العزة من سماء الدنيا، **ثم زاده الله على الأنبياء** بِنزول القرآن مفرقاً بعد نزوله جملة، فكان نزول القرآن مرتين».

ولذلك تجد الله يُخبر عن القرآن بلفظ «نزَّل» لأنه نزل مفرقاً، ويُخبر عن سائر الكتب السماوية بلفظ «أنزل» لدلالة الوزن على الفعل مرّةً، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ﴾ [النساء: ١٣٦].

---

(١) رواه النسائي انظر تفسير النسائي (٢/ ١٣١ - رقم ٣٩٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً عليه، وصححه الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ٤).

(٢) مجالس في تفسير قوله تعالى: ﴿لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا﴾ ص ٢٦٢.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله[١]: «قال في القرآن: (نزَّل)؛ لأنه نزل مفرقاً منجماً على الوقائع، بحسب ما يحتاج العباد إليه في معادهم ومعاشهم، وأما الكتب المتقدمة فكانت تتنزل جملة واحدة، ولهذا قال: ﴿وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ﴾».

ومن الإيمان بالكتب أن نؤمن بأن القرآن مهيمن على ما سبقه من الكتب، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾ [المائدة: ٤٨]، ومعنى ذلك أن القرآن قاض وناسخ لما سبقه من الكتب حيث وقع الخلاف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢]: «والمهيمن الشاهد المؤتمن الحاكم، فيشهد بما فيها من الحق، ويبين ما حُرف فيها، ويحكم بإقرار ما أقره الله من أحكامها، وينسخ ما نسخه الله منها، وهو مؤتمن في ذلك عليها». اهـ.

فإن قلت: إذا كان الأمر كذلك فما شأن بعض الصحابة وبعض التابعين يرجع إلى صحف أهل الكتاب؟.

فالجواب **أولاً**: أن رجوعهم إليها ليس رجوع متلقي لها بالقبول، وإنما هو فضول نظر في ضوء الثابت من شريعة الإسلام، وذلك أن صحف أهل الكتاب أو ما اصطُلح عليه تغليباً بـ «الإسرائيليات» مرتبتها الشكوك كما قال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله[٣].

(١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٤٣٤).
(٢) الجواب الصحيح (١/ ٢٩٩).
(٣) تيسير الكريم الرحمن ص ٥٦.

ولذلك كان الصحابة يمحّصون الأخبار التي يحكيها عبدالله بن سلام وغيره، قال ابن القيم رحمه الله[1]: «وقد كان الصحابة يمتحنون ما ينقله ويزنونه بما يعرفون صحته فيعلمون صدقه».

ثانياً: أن من وقع ذلك منه إنما هو من علماء أهل الكتاب الذين أسلموا، كعبدالله بن سلام رضي الله عنه، وكعب الأحبار، ووهب ابن منبه[2]، وأشباههم الذين كان لهم نوع تصرف في تلك الصحف من باب التحديث والرواية فقط، دون الإيمان إلا بشيء صدقه القرآن، وذلك داخل في جملة قول النبي ﷺ: **«حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»**[3].

قال العلامة عبدالرحمن المعلمي رحمه الله[4]: «وإنما كان كعب وغيره يحكون تنبؤات عما يستقبل من الأمور فيعلم الصدق أو الكذب بوقوعها وعدمه، والظاهر أنه كان عند كعب صحف فيها تنبؤات مجملة، وكانت له مهارة خاصة في تفسيرها».

فالحاصل أن الصحابة كانوا عدولاً منصفين حتى في الحكم على أهل الكتاب وصحفهم، فلذلك وقعت منهم الرواية والسماع الذي لم يُنه عنه،

---

(١) هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى ص ١١٩.

(٢) عبدالله بن سلام رضي الله عنه صحابي جليل، ووهب بن منبه وُلِد في الإسلام سنة ٣٤هـ، وأدرك بعض الصحابة، وأما كعب فأسلم في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري في صحيحه كتاب التفسير سورة البقرة باب (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا) (٨/ ١٧٠ - رقم ٤٤٨٥).

(٤) الأنوار الكاشفة ص ١٢٧.

ولم يقع منهم التلقي على أنها صحف محفوظة غير منسوخة، أو أنها **تُضيف** جديداً لاعتقاداتهم وأعمالهم وعباداتهم.

ولهذا قال الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله (ت: ٤٦٣هـ)[١]: «ليس في الحديث عنهم ما يقدح في الشريعة ولا يوجب فيها حكما، وقد كانت فيهم الأعاجيب، فهي التي يُحدث بها عنهم، **لا شيء من أمور الديانة**».

وقال المعلمي رحمه الله معلقاً على حديث أبي هريرة مرفوعاً **«لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم»**[٢]: «فلم ينه عن السماع والاستماع، وإنما نهى عن التصديق والتكذيب، ولا ريب أن المنهي عنه هو التصديق المبتني على حسن الظن بصحفهم، والتكذيب المبني على غير حجة، فلو قامت حجة صحيحة وجب العمل بها».

ثالثاً: قد جاء النهي عن التحديث عن أهل الكتاب عن بعض الصحابة، مع ما سبق من بيان الدليل على جواز التحديث عن بني إسرائيل، مراعاةً لقاعدة سد الذرائع.

فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما نسخ كتاباً من التوراة بالعربية فزجره النبي ﷺ وقال له: **«لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا، وإنكم إما أن تُكذبوا بحق، أو تصدقوا بباطل، والله لو كان موسى بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني»**[٣].

---

(١) التمهيد (١/ ٤٣).

(٢) الأنوار الكاشفة ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٣) رواه أحمد (٣/ ٣٨٧)، والدارمي (١/ ١١٥)، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ص ٣٣٩ كلهم من طريق مجالد عن الشعبي عن جابر بن عبدالله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: فذكره. =

وعمر رضي الله عنه نفسه إتّعظ بموعظة النبي ﷺ وزجر كعب الأحبار وقال له[1]: «لتتركنَّ الأحاديث، أو لألحقنك بأرض القردة».

وكذلك الحبر ابن عباس رضي الله عنهما حيث قال[2]: «يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزل الله على نبيكم ﷺ أحدثُ الأخبار بالله، محضاً لم يُشَبْ، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدَّلوا من كتب الله وغيَّروا، فكتبوا بأيديهم، قالوا: هو من عند الله، ليشتروا بذلك ثمناً قليلاً».

رابعاً: النظر في الإسرائيليات تركه أولى، لأنه من باب الفضول، وأما من نظر فيها وهو مُضيِّع للأصول غير مُحصَّن بشريعة الإسلام، فهذا حرام عليه.

قال الإمام أحمد رحمه الله[3]: «الاشتغال بهذه الأخبار القديمة يقطع عن العلم».

= قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٣٣٤): «رجاله موثقون إلا أن في مجالد ضعفاً، وأخرج البزار أيضاً من طريق عبدالله بن ثابت الأنصاري «أن عمر نسخ صحيفة من التوراة فقال رسول الله ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء» وفي سنده جابر الجعفي وهو ضعيف».
وقال المعلمي في الأنوار الكاشفة ص ١٢٢: «هذا من رواية مجالد عن الشعبي عن جابر، ومجالد ليس بالقوي، وأحاديث الشعبي عن جابر أكثرها لم يسمعه الشعبي من جابر».
وقال في الأنوار الكاشفة ص ١٢٤: «فأما حديث جابر فلم يصح».

(١) البداية والنهاية (١١/ ٣٧١).

(٢) رواه البخاري كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قول النبي ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء» (١٣/ ٣٣٣ - رقم ٧٣٦٣).

(٣) الآداب الشرعية (٢/ ٩٧).

وقال الحافظ ابن كثير عن كعب الأحبار رحمهما الله[1]: «وليس لهذه الأمة - والله أعلم - حاجة إلى حرف واحد مما عنده».

ومما ينبغي التنبيه عليه في هذا المقام، هو أن الاحتجاج بشريعة من قبلنا لا يعني الرجوع إلى الكتب المحرّفة، وإنما هو العمل بما جاء في شريعتنا مما حكاه الله عنهم، قال الكيا الهراسي رحمه الله[2]: «المراد بشرع ما قبلنا ما حكاه الله ورسوله عنهم، أما الموجود بأيديهم فممنوع إتباعه بلا خلاف».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[3]: «ونحن إذا قلنا: شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه، **فإنما ذاك لكونه مشروعاً على لسان محمد بالأدلة الدالة على ذلك**».

ومما ينبغي التنبيه عليه هو التحذير من الاحتجاج بالروايات المسندة في بعض الكتب التي لها عناية ببعض الإسرائيليات أو أخبار النبيين، حيث تجد القصة أو الخبر يُسنده تابعي أو تابع تابعي إلى من قبل نبينا من النبيين عليهم السلام، فأنى لهؤلاء أن يُسندوا مثل هذه الأخبار وبينهم وبين أولئك النبيين عليهم السلام آلاف السنين؟!

قال الربيع بن سليمان: سمعت الشافعي وسأله رجل عن شيء من أمر نوح، فقال الشافعي: ليت أنا نجد بيننا وبين نبيّنا ﷺ شيئاً يصح، فكيف بيننا وبين نوح[4].

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٧/ ٣٢ - ٣٣).

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٦/ ٤٥).

(٣) الصفدية (١/ ٢٥٨).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١١٤ - رقم ١٣٤١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «فكيف بما ينقله كعب الأحبار وأمثاله عن الأنبياء؟ وبين كعب وبين النبي ﷺ الذي ينقل عنه ألف سنة، وأكثر وأقل، وهو لم يُسند ذلك عن ثقة بعد ثقة، بل غايته أن ينقل عن بعض الكتب التي كتبها شيوخ اليهود، وقد أخبر الله بتبديلهم وتحريفهم، فكيف يحل للمسلم أن يُصدق شيئاً من ذلك، بمجرّد هذا النقل؟ بل الواجب أن لا يصدق ذلك، ولا يكذبه أيضاً إلا بدليل يدل على كذبه، وهكذا أمرنا النبي ﷺ».

ومن الإيمان بالكتب، أن نؤمن أن ما سبق من الكتب السماوية قد أصابه التحريف والتبديل، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]، فالكتب السابقة كلها تحرفت، ولم يكتب الله الحفظ إلا للقرآن كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ١٥].

وأعظم أسباب ضياع وتبديل التوراة والإنجيل هو أن الله قضى ذلك، وجعل من أعظم أسبابه عدم عناية أهلها بحفظها، ولذلك لم تُنقل بالتواتر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «التوراة والإنجيل الموجودة اليوم بيد أهل الكتاب لم تتواتر عن موسى وعيسى عليهما السلام، أما

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٣٥٠ - ٣٥١).
(٢) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (١/٣٥٦).

التوراة فإن نقلها انقطع لمَّا خرب بيت المقدس أولاً، وأُجلي منه بنو إسرائيل، ثم ذكروا أن الذي أملاها عليهم بعد ذلك شخص واحد يقال له عازر[1]، وزعموا أنه نبي.

ومن الناس من يقول: إنه لم يكن نبياً، وإنها قوبلت بنسخة وجدوها عتيقة، وقيل: إنه أحضرت نسخة كانت بالمغرب، وهذا كله لا يوجب تواتر جميع ألفاظها، ولا يمنع وقوع الغلط في بعضها كما يجري مثل ذلك في الكتب التي يلي نسخها ومقابلتها وحفظها القليل: الاثنان والثلاثة.

وأما الإنجيل الذي بأيديهم فإنهم معترفون بأنه لم يكتبه المسيح عليه السلام، ولا أملاه على من كتبه، وإنما أملاه بعد رفع المسيح «متى» و«يوحنا»، وكانا قد صحبا المسيح، ولم يحفظه خلق كثير يبلغون عدد التواتر، ومرقس، ولوقا، وهما لم يريا المسيح عليه السلام، وقد ذكر هؤلاء أنهم ذكروا بعض ما قاله المسيح، وبعض أخباره، وأنهم لم يستوعبوا ذكر أقواله وأفعاله.

ونقل اثنين وثلاثة، وأربعة يجوز عليهم الغلط، لاسيما، وقد غلطوا في المسيح نفسه حتى اشتبه عليهم بالمصلوب».

(١) قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٢/٣٨٩): «المشهور أن عُزيراً نبي من أنبياء بني إسرائيل، وأنه كان فيما بين داود وسليمان، وبين زكريا ويحيى، وأنه لما لم يبق في بني إسرائيل من يحفظ التوراة، ألهمه الله حفظها، فسردها على بني إسرائيل، كما قال وهب ابن منبه: أمر الله ملكاً فنزل بمغرفة من نور، فقذفها في فِي عزير، فنسخ التوراة حرفاً بحرف، حتى فرغ منها».

وقد ذكر الله عز وجل أيضاً الكيفية التي وقع فيها تحريف التوراة، فقال سبحانه: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام: ٩١]، قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله[1]: «القراطيس جمع قرطاس، و(القرطاس): الورقة، كما هو معروف، لأن نسخة التوراة الكبيرة كلها فيها الحق، فإذا أرادوا التحريف أخذوا أوراقاً مفرقة، وكتبوا فيها أشياء متعددة مما يريدون أن يحرفوه، وتركوا نسخة الكتاب الكبيرة غير حاضرة، فإذا أرادوا التحريف قالوا: هذا القرطاس نقلنا فيه من محل التوراة في المحل الفلاني كذا وكذا، وهذا نصه!!

وهو محرف، ولم يأتوا بأصل الكتاب، لأنه لو جاء لظهرت الحقيقة فيه، وهذا معنى ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ﴾ (تبدونها) أي: القراطيس المحرفة على أهوائكم ﴿وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ وجعله بهذه القراطيس ليستعينوا بها على إخفاء ما يحبون وإبداء ما يحبون، لأنه لو جاءت نسخة الكتاب كاملة لعُرِفَ الحقيقة فيه، ولذلك يكتبونها كُتباً محرَّفة، كما قال: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩]، وقال: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨]، وهذا معنى قوله: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا﴾ محرفة للناس ﴿وَتُخْفُونَ

---

(١) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (١/٤١٩).

كَثِيرًا﴾ في النسخة الكبيرة لا تُظهرونه. كانوا يخفون صفات النبي ﷺ، فيجدونه في التوراة: (أبيض مُشْرَباً بحُمرة)، فيكتبون لوناً غير ذلك، يجدون (رَبْعَة)، يكتبون: (طويلاً مُشذَّباً)، (جَعْد الشعر): يكتبون: (سَبْط الشعر) ويغيرون الحقائق؛ ولذا قال تعالى: ﴿تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «بدّل كثير من النصارى كثيراً من دين المسيح عليه السلام، بعد رفعه بقليل من الزمان، وصاروا يبدلون شيئاً بعد شيء، وتبقّى فيهم طائفة متمسكة بدين الحق إلى أن بعث الله محمداً ﷺ، وقد بقي من أولئك الذين على الحق طائفة قليلة كما في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن عياض بن حمار المجاشعي عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب ماتوا قبيل مبعثه ﷺ** ».

وقد أدرك سلمان الفارسي - وكان قد تنصر بعد أن كان مجوسياً - طائفة ممن كانوا متبعين لدين المسيح عليه السلام، واحد بالموصل، وآخر بنصيبين، وآخر بعمورية، وكل منهم يخبر بأنه لم يبق على دين المسيح عليه السلام إلا قليل، إلى أن قال له آخرهم: «لم يبق عليه أحد»». اهـ.

وهذا ورقة بن نوفل كان امرأً تنصّر في الجاهلية وكان يكتب الكتاب العربي، فكتب بالعربية من الإنجيل ما شاء الله أن يكتب.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (١٨/٢).

قال أبو الفضل العراقي رحمه الله[1]: «الظاهر أن ورقة لم يكن متمسكاً بالمبدل من النصرانية، وإنما كان متمسكاً بالصحيح منها، الذي هو على الحق».

وهنا أمر لا بد من الإشارة إليه، وهو: **ما ضابط ما دخله التحريف وما لم يدخله؟** فالجواب أن الذي لهم فيه هوى وغرض فإنهم يُحرفونه، أو يكتمونه، كصفة نبينا محمد ﷺ، وحكم الزنا.

وابن القيم رحمه الله لما ذكر ما حكاه عبدالله بن سلام عن التوراة أن ساعة الإجابة يوم الجمعة آخر ساعة بعد العصر، قال[2]: «وهذه الساعة هي آخر ساعة بعد العصر، يُعظِّمها جميع أهل الملل، **وعند أهل الكتاب هي ساعة الإجابة، وهذا مما لا غرض لهم في تبديله وتحريفه، وقد اعترف به مؤمنهم**».

والذي دخله التبديل بعض ألفاظ الخبريات، وبعض معاني الأمريات، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[3]: «والأناجيل التي بأيدي النصارى تشبه هذا، ولهذا أمروا أن يحكموا فيها، فإن فيها أحكام الله، **وعامة ما فيها من الأحكام لم يبدل لفظه**، وإنما بدلت بعض ألفاظ الخبريات، وبعض معاني الأمريات، كما نؤمر نحن أن نعمل بأحاديث الأحكام المعروفة عن النبي ﷺ، فإن العلماء اعتنوا بضبطها أكثر من اعتنائهم بضبط الخبريات، كأحاديث الزهد والقصص والفضائل، ونحو ذلك، إذ حاجة

---

(١) طرح التثريب (٤/ ١٩٥).

(٢) زاد المعاد (١/ ٣٩٦).

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢/ ١٨).

الأمم إلى معرفة الأمر والنهي أكثر من حاجتهم إلى معرفة التفاصيل بالخبريات التي يُكتفى بالإيمان المجمل بها.

وأما الأمر والنهي، فلا بد من معرفته على وجه التفصيل، إذ العمل المأمور لا يكون إلا مفصلاً، والمحظور الذي يجب اجتنابه لا بد أن يُميّز بينه وبين غيره، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]».

* * *

قال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله [ورسله].

الشــرح:

هذه القطعة من العقيدة في الرسالة والنبوة، والرسل جمع رسول بمعنى مرسل، أي مبعوث بإبلاغ شيء. والمراد هنا: من أوحي إليه من البشر وأُمر بتبليغه[١].

وحاجة الناس إلى الرسالة فوق كل الحاجات، لأن الرسل هم الوسائط بين الله وخلقه، وهم الأدلاء إلى الشرع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢]: «وليست حاجة أهل الأرض إلى الرسول كحاجتهم إلى الشمس والقمر، والرياح والمطر، ولا كحاجة الإنسان إلى حياته، ولا كحاجة العين إلى ضوئها، والجسم إلى الطعام والشراب، بل أعظم من ذلك، وأشد حاجة من كل ما يقدر ويخطر بالبال، فالرسل وسائط بين الله وبين خلقه في أمره ونهيه، وهم السفراء بينه وبين عباده».

وقال رحمه الله[٣]: «ولا بقاء لأهل الأرض إلا ما دامت آثار الرسل موجودة فيهم، فإذا درست آثار الرسل من الأرض وانمحت بالكلية خرب العالم العلوي والسفلي وأقام القيامة».

وقال أيضاً[٤]: «ولولا الرسالة لم يهتد العقل إلى تفاصيل النافع والضار في المعاش والمعاد».

---

(١) نبذة في العقيدة الإسلامية لشيخنا محمد العثيمين ص ٢٥.

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ١٠١).

(٣) مجموع الفتاوى (١٩/ ١٠١).

(٤) مجموع الفتاوى (١٩/ ١٠٠).

والرسالة اصطفاء كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج: ٧٥]، وليست اختياراً كما يقوله الملاحدة والزنادقة من غلاة الصوفية ومن ضاهاهم.

قال ابن القيم رحمه الله[١]:

«ويكفي في فضلهم وشرفهم أن الله اختصهم بوحيه، وجعلهم أمناء على رسالته، وواسطته بينه وبين عباده، وخصهم بأنواع كراماته، فمنهم من اتخذه خليلاً، ومنهم من كلمه تكليماً، ومنهم من رفعه مكاناً علياً على سائرهم درجات، ولم يجعل لعباده طريقاً للوصول إليه إلا من طريقهم، ولا دخولاً إلى جنّته إلا خلفهم، ولم يكرم أحداً منهم بكرامة إلا على أيديهم، فهم أقرب الخلق إليه وسيلة، وأرفعهم عنده درجة وأحبهم إليه وأكرمهم عليه.

وبالجملة فخير الدنيا والآخرة إنما ناله العباد على أيديهم، وبهم عُرف الله، وبهم عُبد وأُطيع، وبهم حصلت محابّه تعالى في الأرض،...».

وكما أن الرسالة والنبوة اصطفاء، فإن هذا الإصطفاء خاص أيضاً، فهو اصطفاء خاص بالإنس، والجن ليس فيهم رسل، إنما فيهم منذرون، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢]: «واختلفوا: هل يكون في الجن رسل؟ والأكثرون على أنه لا رسل فيهم، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ﴾ [يوسف: ١٠٩]».

(١) بدائع التفسير (٣/٣٤٣).

(٢) النبوات (٢/١٠٠٤ - ١٠٠٥).

وعن الحسن البصري قال[1]: «لم يبعث الله نبياً من أهل البادية، ولا من الجن، ولا من النساء».

ثم هذا الاصطفاء في الإنس فيه اصطفاء أخص منه، وهو اصطفاء في الرجال دون النساء، فلم يُرسل الله إلا الرجال، ولم تُنَبَّأ امرأة قط.

قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ﴾ [الأنبياء: ٧].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله[2]: «أي جميع الرسل الذين تقدموا كانوا رجالاً من البشر».

وقال الشنقيطي رحمه الله[3]: «يفهم من هذه الآيات أن الله لم يرسل امرأة قط».

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله[4]:

«وفي هذه الآية دليل على أن النساء ليس منهن نبية لا مريم ولا غيرها، لقوله: ﴿إِلَّا رِجَالٗا﴾». اهـ.

وقد زل بعض الأكابر في هذا الباب، وتوهموا نبوة مريم عليها السلام وغيرها.

قال القرطبي رحمه الله[5]: «والصحيح أن مريم نبية لأن الله تعالى أوحى إليها بواسطة الملك كما أوحى إلى سائر النبيين». اهـ.

---

(١) النبوات (٢/ ١٠٠٥).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ١٧٤).

(٣) أضواء البيان (٣/ ٢٥٠).

(٤) تيسير الكريم الرحمن (٣/ ٢٦٩).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (٤/ ٨٣).

وكأن البخاري جنح إلى هذا فقد ذكر في كتاب الأنبياء باب[1]:

﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٢﴾ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [آل عمران: ٤٢ - ٤٤].

والصواب أن هذا الاصطفاء لمريم هو الاختيار للطاعة، ولأن تلد من غير فحل، وليس المراد اصطفاء رسالة ونبوة. وأما الوحي المذكور عنها فهو **إعلام خاص** وليس هو وحي رسالة، وهذا الإعلام حاصل حتى للنحل، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [النحل: ٦٨]

وتعلّق البعض بحديث: (كمل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا آسية امرأة فرعون، ومريم بنت عمران، وإن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»[2]، فهذا الكمال على جنسها من النساء فقط، كما هو صريح الحديث.

وكما أن الرسالة اصطفاء، وهذا الاصطفاء خاص بالرجال كما سبق، فهناك اصطفاء خاص لبعض الرسل على بعض.

فخاصة المصطفين أولوا العزم من الرسل، وخاصة الخاصة سيد وُلْد آدم خاتم النبيين خليل الرحمن نبينا محمد ﷺ.

---

(١) رقم ٤٥، فتح الباري (٦/ ٤٧٠).

(٢) رواه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء (٦/ ٤٤٦ - رقم ٣٤١١)، ومسلم في فضائل الصحابة باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها (٤/ ١٨٨٦ - رقم ٢٤٣١) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

قال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾ [الإسراء: ٥٥].

فهذه الآيات صريحة في تفضيل الله لبعض الأنبياء على بعض، واختص الله من بين الأنبياء أولي العزم من الرسل وهم: نبينا محمد ﷺ، ونوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، وقد ورد ذكرهم في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧]، وهذه الآية تدل على تفضيلهم على غيرهم؛ لأن الله ذكر أخذ الميثاق على النبيين عامة ثم خص بالذكر من بينهم أولي العزم من الرسل، فعطف الخاص على العام دليل على مزية لهم دون سائر أفراد العام.

قال شيخ الإسلام رحمه الله[١]:

«وذكر الخاص مع العام يكون لأسباب متنوعة: تارة لكونه له خاصية ليست لسائر أفراد العام، كما في نوح وإبراهيم وموسى وعيسى». اهـ.

وقد بيّن العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله العزم الذي اختص الله به هؤلاء النبيين الخمسة فقال[٢]: «العزم الذي مدح الله به خيار خلقه كقوله: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥] الآية: هو قوة الإرادة وجزمها على الاستمرار على أمر الله، والهمة التي

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٧٥).

(٢) المواهب الربانية من الآيات القرآنية ص ١٩ - ٢٠.

لا تني ولا تفتر في طلب رضوان الله، وحسن معاملته، وتوطين النفس على عدم التقصير في شيء من حقوق الله، ولذلك لام الله آدم عليه السلام بعدم استمراره على الأمر، وحصول الاغترار منه لعدوه بأكل الشجرة التي عهد الله له بالامتناع من أكلها فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥].

فحصول الفتور وفلتان التقصير مناف كمال العزم، ولهذا لم يكن هذا الوصف إلا لمن بلغوا الدرجة العالية في الفضائل». اهـ.

ومن الأدلة على تفضيلهم على غيرهم هو أمر الله لنبينا محمد ﷺ بالاقتداء بهم، كما قال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وكذلك وصفهم بهذا الوصف (أولي العزم) دون غيرهم يدل على اختصاصهم به دون غيرهم.

وأفضل أولوا العزم نبينا محمد ﷺ، ثم إبراهيم عليه السلام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[(١)]:

«وأما قصة نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، وغيرهم صلوات الله عليهم فتلك أعظم، والواقع فيها من الجانبين، فما فعلته الأنبياء من الدعوة إلى توحيد الله وعبادته ودينه وإظهار آياته وأمره ونهيه ووعده ووعيده ومجاهدة المكذبين لهم والصبر على أذاهم هو أعظم عند الله، **ولهذا كانوا أفضل من يوسف** صلوات الله عليهم أجمعين، وما صبروا عليه وعنه أعظم من الذي صبر يوسف عليه وعنه، وعبادتهم لله وطاعتهم وتقواهم وصبرهم بما فعلوه أعظم من طاعة يوسف وعبادته وتقواه،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٢).

أولئك أولوا العزم الذين خصهم الله بالذكر في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [البقرة: ٦٣]، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وهم يوم القيامة الذين تطلب منهم الأمم الشفاعة، وبهم أُمر خاتم الرسل أن يقتدي في الصبر، فقيل له: : ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ﴾ [الأحقاف: ٣٥]».

وقال ابن القيم رحمه الله[1]: «وأعلاهم منزلة أولوا العزم منهم المذكورون في قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ﴾ [الشورى: ١٣].

وهؤلاء هم الطبقة العليا من الخلائق، وعليهم تدور الشفاعة حتى يردوها إلى خاتمهم وأفضلهم ﷺ».

وقد وردت نصوص تدل على فضيلة مخصوصة لبعض النبيين دون بعض، وفضلهم لا شك أنه دون فضل أولي العزم من الرسل.

فإدريس عليه السلام قال الله في شأنه: ﴿وَرَفَعْنَـٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٧]، ويحيى كذلك قال الله في شأنه: ﴿لَمْ نَجْعَل لَّهُۥ مِن قَبْلُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٧]، قال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله[2]: «يحتمل أن

(١) بدائع التفسير (٣/٣٤٣).
(٢) تيسير الكريم الرحمن ص ٤٩٠.

المعنى: لم نجعل له من قبل مثيلاً ومسامياً، فيكون ذلك بشارة بكماله، وإتصافه بالصفات الحميدة، وأنه فاق من قبله، ولكن على هذا الاحتمال، هذا العموم لا بد أن يكون مخصوصاً بإبراهيم وموسى ونوح عليهم السلام ونحوهم، ممن هو أفضل من يحيى قطعاً».

وكذلك سليمان عليه السلام فإنه كان ملكاً نبياً، قد أجاب الله دعاءه وآتاه ملكاً ما كان لأحد من بعده: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [صٓ: ٣٥].

قال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله[١]: «إن سليمان كان ملكاً نبياً، مباحاً له أن يفعل ما يريد، ولكنه لكماله لا يريد إلا الخير والعدل، وهذا بخلاف النبي العبد، فإنه لا يكون له إرادة مستقلة، بل إرادته تابعة لمراد الله منه، فلا يفعل ولا يترك إلا تبعاً للأمر، كحال نبينا محمد ﷺ».

وقد يختص بعض الأنبياء بشيء دون نبينا محمد ﷺ كما اختص إبراهيم عليه السلام بأنه أول من يكسى يوم القيامة من حلل الجنة، وهذا لا يدل على أنه أفضل من نبينا محمد ﷺ، **فإن الفضيلة بنوع لا تستلزم الفضيلة مطلقاً**، والعبرة بمجموع الفضائل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢]:

«فالمفضول قد يختص بأمر، ولا يلزم أن يكون أفضل من الفاضل. ودليل ذلك أن أزواجه (يعني نبينا محمد ﷺ) هم ممن يُصلّى عليه، كما

(١) تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن ص ١٩٩.
(٢) منهاج السنة (٧/ ٧٨).

ثبت ذلك في الصحيحين، فقد ثبت باتفاق الناس كلهم أن الأنبياء أفضل منهن». اهـ.

وهنا سؤال مشهور، وهو أنه إذا كان نبينا محمد ﷺ أفضل الرسل، فلم قيل في تحيات الصلاة: كما صليت على إبراهيم، والمُشبَّه دون المشبه به؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]:

«وقد أجيب عن ذلك بأجوبة منها: أن يقال: إن آل إبراهيم فيهم الأنبياء، ومحمد فيهم، قال ابن عباس: محمد من آل إبراهيم، فمجموع آل إبراهيم بمحمد أفضل من آل محمد، ومحمد قد دخل في الصلاة على آل إبراهيم، فيأخذ أهل بيته ما يليق بهم، ويبقى سائر ذلك لمحمد ﷺ، فيكون قد طُلب له من الصلاة ما جُعل للأنبياء من آل إبراهيم، والذي يأخذه الفاضل من أهل بيته دونه لا يكون مثل ما يحصل للنبي، فتعظم الصلاة عليه بهذا الاعتبار، ﷺ، وقيل إن التشبيه في الأصل لا في القدر». اهـ.

أما قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، أي في الإيمان بهم جميعاً، فلا يصح إيمان عبد بالإيمان ببعض الرسل دون بعض، وهذا شأن الكافرين كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠ - ١٥١].

ولذلك جعل الله من كفر بنبي واحد أو رسول واحد كمن كفر بجميع

(١) منهاج السنة (٧/٢٤٨ - ٢٤٩).

المرسلين عليهم السلام، قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، مع أن نوح أول رسول لكن التكذيب برسول واحد كالتكذيب بسائر الرسل.

وقد وردت نصوص في النهي عن التفضيل بين الأنبياء:

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **«لا تفضلوا بين أنبياء الله»**[١].

(٢) وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **«لا تفضلوني على موسى فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فأجد موسى باطشاً بساق العرش، فلا أدري: هل أفاق قبلي أو كان ممن استثنى الله»**[٢].

(٣) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال[٣]: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا خير البرية! فقال رسول الله ﷺ: **«ذاك إبراهيم عليه السلام»**.

وقد أجاب العلماء عن هذا النهي بأجوبة[٤]:

(١) قطعاً للجدال والخصام في الأنبياء فيكون مخصوصاً بمثل ذلك.

---

(١) رواه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء باب قول الله تعالى: (وإن يونس لمن المرسلين) (٦/ ٤٥٠ - رقم ٣٤١٤)، ورواه مسلم كتاب الفضائل باب من فضائل موسى عليه السلام (٤/ ١٨٤٤ - رقم ٢٣٧٣).

(٢) رواه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء باب قول الله تعالى: (وإن يونس لمن المرسلين)(٦/ ٤٥٠ - رقم ٣٤١٤)، ورواه مسلم كتاب الفضائل باب من فضائل موسى عليه السلام (٤/ ١٨٤٣ - رقم ٢٣٧٣).

(٣) رواه مسلم كتاب الفضائل باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ (٤/ ١٨٣٩ - رقم ٢٣٦٩).

(٤) الشفا للقاضي عياض (١/ ٣٠٧ - ٣٠٨)، وفتح البيان لصديق حسن خان (١/ ٤١٧).

(٢) النهي عن التفضيل إنما هو بمجرد الأهواء والعصبية.

(٣) ألا يفضّل بينهم تفضيلاً يؤدي إلى تنقص بعضهم أو الغض منه.

(٤) أنه ﷺ نهى عن ذلك على طريق التواضع ونفي التكبر والعجب.

وأفضل الأنبياء عليهم السلام نبينا محمد ﷺ فهو سيد ولد آدم، وهو إمام الأنبياء في الإسراء، وهو حامل لواء الحمد، وأول من يشفع في الجنة، وهو الذي بُعث إلى الناس كافة، وهو أكثر الناس تابعاً يوم القيامة، وهو خاتم الأنبياء، وهو خليل الرحمن، وهو صاحب الكوثر، والحوض المورود...

وإذا تقرر هذا من أن رسل الله أفضل الخلق عليهم السلام، فاعلم أن هناك طائفة من غلاة الصوفية تزعم أن أولياءهم أفضل من أنبياء الله، وأن ولايتهم أكمل من الرسالة، وينشدون:

مقام النبوة في برزخ   فويق الرسول ودون الولي

وسبب تفضيل هؤلاء حسب زعمهم أن الولي يتلقى الوحي بلا واسطة، وأنه يتلقاه بما يفيضه عليه عقله، بخلاف الرسل، فإنهم يتلقون الوحي بالواسطة، وأن الناس ما زالوا محتاجين مفتقرين ومنتفعين من الأولياء بخلاف الرسل الذين ماتوا وقُبضوا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]:

«وآخرون يدّعون ما هو عندهم أعلى من النبوة: إما ختم الولاية عند

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٠٨ - ٢٠٩).

من يزعم أن الولاية أفضل من النبوة، كمذهب صاحب «الفصوص» ابن عربي وأمثاله، وإما دعوى الفلسفة والحكمة التي هي في زعم كثير منهم أعلى من النبوة.

وهؤلاء الملاحدة نوعان: نوع يزعم أنه نزل عليه، كما يدَّعي ذلك من يدعيه من ملاحدة أهل النسك والتصوف.

ثم من هؤلاء من يقول:

أُلقي إليَّ، أوحي إليَّ، ولا يسمِّي الموحِي.

وقوم يزعمون أنهم يقولون ذلك بعقلهم ورأيهم.

وقد جمع الله هؤلاء في قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، فذكر سبحانه من يفتري الكذب على الله، ومن يقول إنه يُوحى إليه، ومن يزْعم أنه يقول كلاماً مثل الكلام الذي أنزل الله.

وهذا الأصل هو مما يُعلم بالضرورة من دين الرسل من حيث الجملة: يُعلم أن الله إذا أرسل رسولاً، فإنما يقول ما يناقض كلامه ويعارضه من هو كافر، فكيف بمن يُقدّم كلامه على كلام الرسول؟!

وأما المؤمنون بما جاء به فلا يُتصور أن يُقدّموا أقوالهم على قوله، بل قد أدّبهم الله بقوله: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]».

بل إن الغزالي قد صرَّح بأن قتل من ادعى أن رتبة الولاية أعلى من رتبة النبوة أحب إليه من قتل مائة كافر، لأن ضرر هذا في الدين أعظم»[1]. اهـ.

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[١]: «وكل من جعل غير الرسول بمنزلة الرسول في خصائص الرسالة فهو مضاه لمن جعل معه رسولاً آخر كمسيلمة ونحوه، وإن افترقا في بعض الوجوه، ثم يكون هؤلاء شراً إذا فضلوا متبوعهم على الرسول، وقد يكون أتباع مسيلمة شراً إذا كان متبوع هؤلاء مؤمناً بالله ورسوله، ولم يفضّلوه على الرسول».

وخالفت الأشاعرة أهل السنة في النبوة، وقول الأشاعرة في النبوة متفرع عن أصلهم في أفعال الله، فلما نفوا الحكم والأسباب في أفعال الله، وجعلوها متعلقة بمحض المشيئة، وجوّزوا فعل كل ممكن، كما هو قول الجهم بن صفوان، والأشعري ومن وافقه، فهؤلاء جوّزوا بعثة كل مكلف، والنبوة عندهم مجرّد إعلام النبي بما أوحاه الله إليه، والرسالة مجرد أمره بتبليغ ما أوحاه إليه، وليست النبوة عندهم صفة ثبوتية، ولا مستلزمة لصفة يختص بها، بل هي من الصفات الإضافية، كما يقولون مثل ذلك في الأحكام الشرعية[٢].

ولما كان العقل قائد الأشاعرة في العقيدة، فلذلك يصدر من أئمتهم من منكرات العقائد ما يكون كفراً محضاً أحياناً، وإن لم يكن ذلك المنكر قول جميعهم، لكن المقصود بيان أن أئمتهم لا يأتمون بسلف، بل ينتحلون خلاصة عقولهم، وإن كانت كفراً.

فهذا إمام الأشاعرة في زمانه أبو بكر ابن فورك قال: «إن نبينا محمد ﷺ ليس هو رسول اليوم، لكنه كان رسول الله»[٣].

(١) السبعينية ص ٥٠٨.

(٢) منهاج السنة (٢/ ٤١٤).

(٣) طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح اختصار المزي (١/ ١٣٨).

ومن أجل ذلك سعى السلطان محمود بن سبكتكين في قتله[1].

ونبينا محمد ﷺ ختمت به النبوة، كما قال تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقال عليه السلام: «لا نبي بعدي»[2]، قال ابن القيم رحمه الله[3]: «ولهذا ختم الله به ديوان النبوة، فلم يجعل بعده رسولاً لاستغناء الأمة به عمن سواه».

ونبينا ﷺ بعث على فترة من الرسل، بعد دروس آثار النبوة كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [المائدة: ١٥].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[4]: «هذه الفترة التي كانت بين المسيح وبين محمد صلوات الله عليهما وسلامه، وهي فيما ذكره غير واحد من العلماء كسلمان الفارسي وغيره كانت ستمائة سنة، وقد قيل ستمائة سنة شمسية وهي ستمائة وعشرون أو ثمانية عشر هلالية، وذلك أن كل مائة سنة شمسية تكون مائة وثلاث سنين هلالية، كما قال تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥].

---

(١) طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح اختصار المزي (١/ ١٣٧)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢١٦).

(٢) رواه البخاري كتاب الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٦/ ٤٩٥ - رقم ٣٤٥٥)، ومسلم في كتاب الإمارة باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول (٣/ ١٤٧١ - رقم ١٨٤٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) بدائع الفوائد (٣/ ١٥٦).

(٤) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (١/ ٢١١).

وهذه التسع وبعض العاشرة، والتاريخ قد تحسب فيه التامة وتحسب فيه الناقصة، فمن قال عشرين حسب الناقصة، ومن قال ثمانية عشر حسب التامة فقط».

ومعرفة مقدار هذه الفترة ينفع في التمييز بين الصالحين والنبيين فيمن يُذكر منهم في هذه الفترة، كالحال بالنسبة لدانيال.

قال يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق عن أبي خلدة خالد بن دينار حدثنا أبو العالية قال: لما افتتحنا تستر وجدنا في مال بيت الهرمزان سريراً، عليه رجل ميت، عند رأسه مصحف، فأخذنا المصحف، فحملناه إلى عمر ابن الخطاب، فدعا له كعباً فنسخه بالعربية، فأنا أول رجل من العرب قرأه، قرأته مثل ما أقرأ القرآن هذا.

فقلت لأبي العالية: ما كان فيه؟ قال: سيركم وأموركم ولحون كلامكم، وما هو كائن بعد. قلت: فما صنعتم بالرجل؟

قال: حفرنا بالنهار ثلاثة عشر قبراً متفرقة، فلما كان بالليل دفنّاه، وسوّينا القبور كلها، لنعمّيه على الناس فلا ينبشونه.

قلت: فما يرجون منه؟ قال: كانت السماء إذا حُبست عنهم، برزوا بسريره، فيُمطرون.

قلت: من كنتم تظنون الرجل؟ قال: رجل يُقال له: دانيال. **قلت: منذ كم وجدتموه قد مات؟ قال: منذ ثلثمائة سنة.** قلت: ما تغيّر منه شيء؟ قال: لا، إلا شعرات من قفاه، إن لحوم الأنبياء لا تُبليها الأرض ولا تأكلها السباع»[1].

---

(١) البداية والنهاية (٢/ ٣٧٧).

قال الحافظ ابن كثير[1]: «وهذا إسناد صحيح إلى أبي العالية، ولكن إن كان تاريخ وفاته محفوظاً من ثلثمائة سنة، فليس بنبي، بل هو رجل صالح، لأن عيسى بن مريم ليس بينه وبين رسول الله ﷺ نبي بنص الحديث الذي في البخاري، والفترة التي كانت بينهما أربعمائة، وقيل: ستمائة، وقيل: ستمائة وعشرون، وقد يكون تاريخ وفاته من ثمانمائة سنة، وهو قريب من وقت دانيال، إن كان كونه دانيال هو المطابق لما في نفس الأمر، فإنه قد يكون رجلاً آخر، إما من الأنبياء أو الصالحين، ولكن قَرَّبت الظنون أنه دانيال، لأن دانيال كان قد أخذه ملك الفرس، فأقام عنده مسجوناً».

والإيمان بالرسل يقتضي الإيمان بعصمتهم، والعصمة لهم خالصة من دون الناس، خلافاً للرافضة الذين ادّعوا العصمة لأئمتهم وغلوا فيهم غلو النصارى[2].

وعصمة الأنبياء إنما هو فيما يُخبرون به عن الله سبحانه، وفي تبليغ رسالاته بإتفاق الأمة، وهم معصومون من **الإقرار** على الذنوب مطلقاً، وهذا لا ينافي التأسي بهم، لأن التأسي بهم إنما هو مشروع فيما أُقروا عليه دون ما نُهوا عنه ورجعوا عنه. أما ما إحتج به نفاة الذنوب عن الأنبياء مطلقاً من أن الذنوب تنافي الكمال، أو أنها ممن عظمت عليه النعمة أقبح، أو أنها توجب التنفير، أو نحو ذلك من الحجج العقلية، **فهذا إنما يكون مع البقاء على ذلك وعدم الرجوع**، وإلا فالتوبة التي

(١) البداية والنهاية (٢/ ٣٧٧).

(٢) انظر منهاج السنة (٦/ ١٨٩ - ١٩١).

يقبلها الله يرفع بها صاحبها إلى أعظم مما كان عليه، كما قال بعض السلف: كان داود عليه السلام بعد التوبة خيراً منه قبل الخطيئة، وقال آخر: لو لم تكن التوبة أحب الأشياء إليه لما ابتُلي بالذنب أكرم الخلق عليه، والله تعالى لم يذكر في القرآن شيئاً من ذلك عن نبي من الأنبياء إلا مقروناً بالتوبة والاستغفار، كقول آدم وزوجته: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، **والاعتبار بكمال النهاية لا بما جرى في البداية**، والأعمال بخواتيمها[١].

فهذا هو التحقيق فيما يتعلق بعصمة الأنبياء، وإياك أن تُلم بشيء من أقوال أهل البدع، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢]: «والقائلون بعصمة الأنبياء من التوبة من الذنوب ليس لهم حجة من كتاب الله وسنة رسوله، ولا لهم إمام من سلف الأمة وأئمتها، **وإنما مبدأ قولهم من أهل الأهواء، كالروافض والمعتزلة، وحجتهم آراء ضعيفة** من جنس قول الذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم الذين قال الله فيهم: ﴿لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَـٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ [الحج: ٥٣]».

وأما ما يتعلق بأعمالهم قبل البعثة، فهل يمكن تصوّر أو إمكان وقوع ما ينافي التوحيد قبل البعثة؟!

(١) تهذيب لكلام شيخ الإسلام في الفتاوى (١٠ / ٢٨٩ - ٢٩٩).

(٢) جامع الرسائل (١/ ٢٦٧) تحقيق: محمد رشاد سالم.

هناك آيات ضلت فيها أفهام وزلّت فيها أقدام توهّم بعض العلماء شيئاً من ذلك.

من ذلك قوله تعالى عن شعيب عليه السلام: ﴿قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا﴾ [الأعرف: ٨٩]، وقوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى﴾ [الأنعام: ٧٦].

وفي دفع إشكالها، قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله[1]: «أكثر العلماء يقولون: إن الأنبياء صلوات وسلامه عليهم معادن وحي، ومحل الخير، والله يقول: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وفي القراءة الأخرى ﴿حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالاَتِه﴾ فلا يكفرون بالله **لأن فطرتهم التي وُلدوا عليها لا يُبدلها الله بالكفر لمكانتهم عنده**، فبعض العلماء يقول: لو فرضنا أنهم وقع منهم بعض الشرك وأنابوا إلى الله فإنهم يصيرون إلى مثل حالهم قبله، وصار كأنه لم يكن.

وأكثر الأصوليين وعلماء التفسير أنَّ شعيباً لم يكن كافراً يوماً ما، ويجاب عن ظاهر الآية بجوابين:

أحدهما: أن العرب تطلق لفظة (عاد) إطلاقين:

أحدهما: عاد إلى أمر كان فيه سابقاً.

(١) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (٣/١٤١٧ - ١٤١٨).

والثاني: تقول العرب: «عاد كذا وكذا» بمعنى «صار» إلى كذا من جديد، ومنه قولهم: عاد الطين خزفاً، وعاد الخمر خلاً، ولا شك أن هذا الاستعمال موجود في (عاد) تقول العرب: عاد رجلاً فلان، أي: صار إلى الرجولة ولم يتقدمه وصف مماثل قبلها، ومنه بهذا المعنى قول الشاعر:

وربيته حتى إذا ما تركته ... أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

وبالمحض حتى عاد جعداً عنطنطا ... إذا قام ساوى غارب الفحل غاربه

قالوا: معناه: صار جعداً[(١)].

الوجه الثاني: وبه قال غير واحد: إن نبي الله شعيباً كان معه جماعة من قومه آمنوا به، فالذين آمنوا به من قومه كانوا كفاراً على ملة قومهم، وهم عدد كثير، وهو رجل واحد، فعُبر باسم العدد الكثير وغلبوه على ذلك، والتزم معهم شعيب في هذا الخطاب تغليباً لقومه الأكثرين[(٢)].

وظاهر كلام ابن جرير رَحِمَه الله في تفسير هذه الآية الكريمة من سورة الأعراف يفيد ذهابه إلى أن شعيباً كان معهم - سابقاً - على ملتهم، وكذلك قال صريحاً عن إبراهيم في قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ما ذكروه لا يشهد لمعنى الآية فإن لفظها (أو لتعودنَّ في ملتنا) وقول شعيب (قد افترينا على الله كذباً إن عدنا في ملتكم)». تفسير آيات أشكلت (١/ ١٧٣).

(٢) ذُكر وجه ثالث في معنى العود ذكره ابن عطية وهو العود إلى ترك الأمر والنهي والدعوة إلى الإيمان كما كانوا قبل أن يُرسلوا، واعترض شيخ الإسلام على هذا بأن العود حينئذ يكون للرسل خاصة. تفسير آيات أشكلت (١/ ١٦٨).

رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٦]، فنقل ابن جرير عن ابن عباس أن إبراهيم كان يظن ربوبية الكوكب في ذلك الزمن.

ونحن نقول: إن قوله في الخليل إبراهيم غلط محض لا شك فيه، **وإن نسبه إلى ابن عباس**، لأن الآيات القرآنية صرَّحت بأن إبراهيم لم يكن من المشركين، **ونفى عنه الشرك في الكون الماضي، والكون الماضي يستغرق كل الزمن**، كقوله: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧]، قوله: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ نفي الشرك عن إبراهيم في الكون الماضي، والكون الماضي مستغرق، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]، ونحو ذلك من الآيات، فنفي هذا عن إبراهيم صريح، ونفيه عن شعيب لم يقم دليل عليه في الصراحة كإبراهيم».

وأما وقوع ما ينافي التوحيد منهم بعد البعثة فهذا ممتنع، وهو يضاد ما بُعثوا به من تحقيق التوحيد!.

وكذلك الحال بالنسبة لآدم عليه السلام، فإن بعض العلماء يرى أن قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ [الأعراف: ١٩٠] في آدم عليه السلام، بل إن العلامة سليمان ابن عبدالله آل الشيخ يرى أن نسبة ذلك إلى غير آدم عليه السلام من أقوال وتفاسير المبتدعة، حيث قال رحمه الله[1]: «والعجب ممن يكذب بهذه

---

(١) تيسير العزيز الحميد ص ٦٣٠.

القصة، وينسى ما جرى أول مرة، ويكابر بالتفاسير المبتدعة، ويترك تفاسير السلف وأقوالهم. وليس المحذور في هذه القصة بأعظم من المحذور في المرة الأولى»[1].

ولعلّ مما يساعد العلامة سليمان بن عبدالله آل الشيخ رحمه الله على إعتبار تفسير القصة في غير آدم وحواء من التفاسير المبتدعة الإجماعَ الذي حكاه شيخ المفسرين ابن جرير الطبري حيث قال رحمه الله[2]: «وأولى القولين بالصواب قولُ من قال: عنى بقوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ في الإسم لا في العبادة، وأن المعنيَّ بذلك آدمُ وحواء، لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك».

ولكن لا بد هنا من ملاحظة إصطلاح الطبري في «الإجماع» فإنه يريد به الأكثر وليس عدم وجود المخالف، بدليل حكايته للأقوال الأخرى من مقالات كبار أئمة السلف كالحسن البصري، الذي اختاره الحافظ ابن كثير رحمه الله حيث قال[3]: «وأما نحن فعلى مذهب الحسن البصري رحمه الله، في هذا، وأنه ليس المراد من هذا السياق آدم وحواء، وإنما المراد من ذلك المشركون من ذريته، ولهذا قال الله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠]».

ثم قال[3]: «فذكر آدم وحواء أولاً كالتوطئة لما بعدهما من الوالدين،

(١) وتأوّل فضيلة الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله عمل آدم على أنه تشريك وليس بشرك، وأن التشريك هو طاعة الشيطان ومعصية الله وأن هذا كما قال تعالى: ﴿أَتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣]. وهذا اختيار قتادة في تفسير الآية. انظر التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص ٤٩٩.

(٢) جامع البيان عن تأويل القرآن (١٠/ ٦٢٩).

(٣) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٥٢٨).

وهو كالاستطراد من ذكر الشخص إلى الجنس، كقوله: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾ [الملك: ٥]، ومعلوم أن المصابيح هي النجوم التي زينت بها السماء وليست هي التي يرى بها، وإنما هذا استطراد من شخص المصابيح إلى جنسها، ولهذا نظائر في القرآن».

ووالدنا العلامة الجهبذ محمد الصالح العثيمين رحمه الله حقق الأمر، وفَصل الخطاب في ذلك بما يدل على رسوخه وإمامته حيث قال رحمه الله[١]: «وهذه القصة باطلة من وجوه:

الوجه الأول: أنه ليس في ذلك خبر صحيح عن النبي ﷺ، وهذا من الأخبار التي لا تتلقى إلا بالوحي، وقد قال ابن حزم عن هذه القصة: إنها رواية خرافة مكذوبة موضوعة.

الوجه الثاني: أنه لو كانت هذه القصة في آدم وحواء، لكان حالهما إما أن يتوبا من الشرك أو يموتا عليه، فإن قلنا ماتا عليه كان ذلك أعظم من قول بعض الزنادقة[٢]:

إذا ذكرنا آدماً وفعاله ... وتزويجه بنتيه بابنيه بالخنا

علمنا بأن الخلق من نسل فاجر ... وأن جميع الناس من عنصرنا الزنا

فمن جوز موت أحد من الأنبياء على الشرك فقد أعظم الفرية، وإن كانا

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد (٣/ ٦٧ - ٦٨).

(٢) وهو أبو العلاء المعرّي.

تابا من الشرك فلا يليق بحكمة الله وعدله ورحمته أن يذكر خطأهما، ولا يذكر توبتهما منه، فيمتنع غاية الامتناع أن يذكر الله الخطيئة من آدم وحواء وقد تابا، ولم يذكر توبتهما، والله تعالى إذا ذكر خطيئة بعض أنبيائه ورسله ذكر توبتهم منها.

الوجه الثالث: أن الأنبياء معصومون من الشرك باتفاق العلماء.

الوجه الرابع: أنه ثبت في حديث الشفاعة أن الناس يأتون إلى آدم يطلبون منه الشفاعة فيعتذر بأكله من الشجرة وهو معصية، ولو وقع منه الشرك لكان اعتذاره به أعظم وأولى وأحرى.

الوجه الخامس: أن في هذه القصة أن الشيطان جاء إليهما، وقال: «أنا صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة» وهذا لا يقوله من يريد الإغواء، بل هذا وسيلة إلى رد كلامه، فيأتي بشيء يقرب من قبول قوله، فإذا قال: «أنا صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة» سيعلمان علم اليقين أنه عذر لهما فلا يقبلان منه صرفاً ولا عدلاً.

الوجه السادس: أن في قوله في هذه القصة: «لأجعلن له قرني إيل» إما أن يصدقا أن ذلك ممكن في حقه، وهذا شرك في الربوبية، لأنه لا خالق إلا الله، أو لا يصدقا، فلا يمكن أن يقبلا قوله وهما يعلمان أن ذلك غير ممكن في حقه.

الوجه السابع: قوله تعالى: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] بضمير الجمع، ولو كان آدم وحواء لقال: عما يشركان.

فهذه الوجوه تدل على أن هذه القصة باطلة من أساسها، وأنه لا يجوز أن يعتقد في آدم وحواء أن يقع منهما شرك بأي حال من الأحوال، والأنبياء منزهون عن الشرك مبرؤون منه باتفاق أهل العلم، وعلى هذا فيكون تفسير الآية كما أسلفنا أنها عائدة إلى بني آدم الذين أشركوا شركاً حقيقياً، فإن منهم مشركاً ومنهم موحداً».

والعلاّمة صالح الفوزان رجّح أن الآية في آدم وحواء، وقال حفظه الله: «هذا ليس بشرك أكبر، إنما هو شرك أصغر، وهو شرك في الطاعة والألفاظ، لا في المعاني والمقاصد والنيّات، وقد يقع من الأنبياء بعض الذنوب الصغار التي عاتبهم الله عليها، ثم يتوبون منها ويتوب عليهم»[١].

وقال العلاّمة عبد الرحمن القاسم رحمه الله[٢]: «قال ابن القيم: النفس الواحدة وزوجها آدم وحواء، واللذان ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَآ﴾ المشركون من أولادهما، ولا يلتفت إلى غير ذلك مما قيل إن آدم وحواء كانا لا يعيش لهما ولد، فأتاهما إبليس، فقال: إن أحببتما أن يعيش لكما ولد فسمياه عبد الحارث، ففعلا، فإن الله سبحانه اجتباه وهداه، فلم يكن ليشرك به بعد ذلك».

وأول المرسلين هو نوح عليه السلام، وأول النبيين هو آدم عليه السلام، وقد قامت الأدلة على التفريق بين النبي والرسول، قال تعالى:

---

(١) إعانة المستفيد (٢/ ٢٠٥ - ٢٠٦).

(٢) حاشية كتاب التوحيد ص ٣٣٦.

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢]. وفي حديث البراء بن عازب رضي الله عنه لما علَّمه النبي ﷺ ما يدعو به إذا أتى مضجعه، فإن البراء رضي الله عنه لما ردد على النبي ﷺ الدعاء وبلغ: «**اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت**» قلت: ورسولك، قال النبي ﷺ: «**لا، ونبيك الذي أرسلت**»[١].

قال الخطابي رحمه الله[٢]:

«فلو قال (وبرسولك) ثم أتبعه بقول: (الذي أرسلت) لصار البيانُ معاداً مكرراً، فقال: ونبيك الذي أرسلتْ، إذ قد كان نبياً قبل أن يكون رسولاً ليجمع له الثناء بالاسمين معاً، وليكون تعديداً للنعمة في الحالينْ وتعظيماً للمنة على الوجهين».

وقد خاض العلماء في ذكر الفرق بين النبي والرسول، فقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٣]:

«والمقصود هنا الكلام على النبوة، فالنبي هو الذي ينبئه الله، وهو ينبئ بما أنبأ الله[٤] به، فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من

---

(١) رواه البخاري كتاب الوضوء باب فضل من بات على الوضوء (١/٣٥٧- رقم ٢٤٧).
(٢) أعلام الحديث (١/٢٩٨).
(٣) النبوات ص ٢٥٥.
(٤) توهم بعض طلبة العلم أن معنى تعريف شيخ الإسلام للنبي أنه يأخذ بشريعة من قبله ولا يُبلِّغها، ثم ردوا على شيخ الإسلام تعريفه بأن تبليغ العلم والشرع مأمور به العلماء فضلاً عن النبيين، وهذا سوء فهم لكلام شيخ الإسلام، فإنه أراد أنه ليس له شريعة جديدة يُؤمر بتبليغها، وإنما هو مجدد لشريعة من قبله.

الله إليه فهو رسول، وأما إذا كان يعمل بالشريعة قبله، ولم يرسل هو إلى أحد يبلغه عن الله رسالة فهو نبي وليس برسول، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾، وقوله: ﴿مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢] فذكر إرسالاً يعم النوعين، وقد خُص أحدهما بأنه رسول، فإن هذا هو الرسول المطلق الذي أمره بتبليغ رسالته إلى من خالف الله كنوح».

وقال رحمه الله أيضاً[١]:

«وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة، فإن يوسف كان رسولاً وكان على ملة إبراهيم، وداود وسليمان كانا رسولين وكانا على شريعة التوراة، قال تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَكُمۡ يُوسُفُ مِن قَبۡلُ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلۡتُمۡ فِي شَكّٖ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلۡتُمۡ لَن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعۡدِهِۦ رَسُولٗاۚ﴾ [غافر: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا﴾ [النساء: ١٦٣].

وقال شيخنا العلامة محمد الصالح العثيمين رحمه الله شارحاً كلام شيخ الإسلام[٢]:

---

(١) النبوات ص ٢٥٧.

(٢) فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام (١/ ١١١).

«والذي يُفهم من كلام شيخ الإسلام في النبوات أنه يرى أن النبي مرسل مكلف بتبليغ، لكن ليس له شرع جديد، إنما شرعه شرع من قبله، ولعل قوله هذا يؤيده قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ﴾ [المائدة: ٤٤] أي يتوارث.

وأن الفرق بين النبي والرسول: أن النبي من أُرسل بشرع من قبله، أي أُوحي إليه بهذا الشرع، وأن الرسول من أُوحي إليه بشرع جديد وأُمر بتبليغه.

فيكون الأنبياء في بني إسرائيل بمنزلة العلماء في هذه الأمة، فعلماء هذه الأمة علّموا شرع النبي ﷺ، وأولئك أوحي إليهم بشرع من قبلهم»[(١)].

وأما وجه الجمع بين كون آدم عليه السلام نبي، وأن نوحاً أول رسول في ضوء ما تقدم من التفريق بين النبي والرسول، فقد قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله[(٢)]: «والظاهر أنه لا طريق للجمع إلا من وجهين:

الأول: أن آدم أرسل لزوجه وذريته في الجنة، ونوح أول رسول أرسل في الأرض، ويدل لهذا الجمع ما ثبت في الصحيحين وغيرهما، ويقول: **«ولكن ائتوا نوحاً فإنه أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض»**.

---

(١) لكن شيخنا محمد العثيمين رحمه الله استدرك وقال: «ولكنه ينتقض بآدم عليه الصلاة والسلام، فإن آدم نبي ولم يكن تابعاً لشريعة سابقة، والقول إذا انتقض صار ضعيفاً» تفسير سورة «صٓ» ص ٧٠.

(٢) أضواء البيان (١/ ١٩٥).

لو لم يرد به الاحتراز عن رسول بعث لغير أهل الأرض، لكان ذلك الكلام حشواً، بل يفهم من مفهوم مخالفته ما ذكرنا.

الوجه الثاني: أن آدم أرسل إلى ذريته وهم على الفطرة لم يصدر منهم كفر فأطاعوه، **ونوح هو أول رسول أرسل لقوم كافرين ينهاهم عن الإشراك** بالله تعالى، ويأمرهم بإخلاص العبادة له وحده، ويدل لهذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [يونس: ١٩] الآية».

وأما عدد الأنبياء فقد ورد أنهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألف نبي[(١)]، وقد ورد ما يخالفه وهو أنهم ثمانية آلاف، أربعة آلاف إلى بني إسرائيل، وأربعة آلاف إلى سائر الناس، ولا يصح[(٢)].

والإيمان بالرسل يقتضي الإيمان بمن علمنا اسمه منهم،

---

(١) رواه أحمد (٥/ ٢٦٥) والحاكم في كتاب التفسير باب من سورة البقرة (٢/ ٢٦٢)، والطبراني في الكبير (٨/ ١١٣٩ - رقم ٧٥٤٥)، وفي الأوسط (١/ ٢٥٦ - رقم ٤٠٥) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

قال الحاكم: هذا حديث على شرط مسلم، ورمز له الذهبي في التلخيص بذلك (م).

وورد من حديث أبي ذر رضي الله عنه رواه الحاكم (٢/ ٥٩٧)، وقال ابن عدي في الكامل في الضعفاء (٧/ ٢٦٩٩): «هذا حديث منكر».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ٢١٠): رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

(٢) رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده (٧/ ١٣١ - رقم ٤٠٩٢)، (٧/ ١٥٩ - رقم ١٣٧٧) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، تفرّد به عنه يزيد الرقاشي وهو ضعيف.

وأعله الحافظ الذهبي في تلخيص المستدرك (٢/ ٥٩٧) بإبراهيم بن مهاجر ويزيد.

وقد ورد عن ابن مسعود ما يدل على كثرة عدد أنبياء بني إسرائيل، قال ابن مسعود رضي الله عنه: كانت بنو إسرائيل في اليوم تقتل ثلاثمائة نبي، ثم يقيمون سوق بقلهم من أخر النهار. رواه أبو داود الطيالسي، إسناده صحيح موقوف على ابن مسعود، واستنكر متنه العلامة مقبل الوادعي رحمه الله. انظر تفسير ابن كثير (١/ ١٠٢).

قال والدنا العلامة محمد الصالح العثيمين رحمه الله[1]: «مما يتضمنه الإيمان بالرسل: الإيمان بمن علمنا اسمه منهم»، ثم قال[2]: «وأما من لم نعلم اسمه منهم فنؤمن به إجمالاً، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]».

وهؤلاء النبيون جميعاً دعوتهم واحدة كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

فلذلك وجب الإيمان بهم جميعاً: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، والتفريق في الإيمان بينهم كفر كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠ - ١٥١]، وإذا كان الواحد من النبيين يُؤمن بسائر إخوانه، فلا يتحقق الإيمان بنبوة الواحد منهم إلا بما آمن به ذلك النبي عليه السلام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[3]: «والله جعل من دين الرسل أن أولهم يُبشر بآخرهم ويؤمن به، وآخرهم يُصدق بأولهم ويؤمن به».

ولذلك كان المكذب برسول واحد مكذباً بجميع المرسلين، قال

---

(١) نبذة في العقيدة الإسلامية ص ٢٦.

(٢) نبذة في العقيدة الإسلامية ص ٢٦.

(٣) الرسالة التدمرية ص ١٧٠.

تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، قال والدنا العلامة محمد الصالح العثيمين[١]: «فجعلهم مكذبين لجميع الرسل مع أنه لم يكن رسول غيره حين كذبوه».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢]: «وقد اتفق المسلمون على ما هو معلوم بالاضطرار من دين الإسلام وهو أنه يجب الإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين، وبجميع ما أنزل الله من الكتب، فمن كفر بنبي واحد تعلم نبوته مثل إبراهيم ولوط وموسى وداود وسليمان ويونس وعيسى فهو كافر عند جميع المسلمين حكمه حكم الكفار».

ومع هذا ينبغي التفريق بين من كذب جنس الرسل، ومن كذب رسولاً واحداً بخصوصه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٣]: «ولهذا يقول سبحانه ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٢٣]، ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٤١]، ونحو ذلك، وكل من هؤلاء إنما جاءه رسول واحد، لكن كانوا مكذبين بجنس الرسل، لم يكن تكذيبهم بالواحد لخصوصه، **وهذا بخلاف تكذيب اليهود والنصارى لمحمد ﷺ، فإنهم لم يكذبوا جنس الرسل، إنما كذبوا واحداً بعينه**، بخلاف مشركي العرب الذين لم يعرفوا الرسل، فإن الله يحتج عليهم في القرآن بإثبات جنس الرسالة».

* * *

(١) نبذة في العقيدة الإسلامية ص ٢٦.

(٢) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (١/ ٣٤٣).

(٣) الرد على المنطقيين ص ٣٦٩.

قال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله [وقبول ما نطق به كتاب الله تعالى، وصحت به الرواية عن رسول الله ﷺ].

الشـرح:

هذا مقتضى الإيمان بالله ورسوله، هو الانقياد والقبول لما نطق به الكتاب، وصحت به الرواية عن رسول الله ﷺ، تصديق الأخبار والانقياد للأوامر وترك النواهي.

قال الإمام أحمد رحمه الله[1]: «إذا لم نُقر بما جاء عن النبي ﷺ ودفعناه رددنا على الله أمره، قال الله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «أهل السنة متفقون على قبول ما روى جدهم جبريل عن الباري، بل هم يقبلون مجرد قول الرسول ﷺ، ويؤمنون به، ولا يسألونه من أين علمت هذا، لعلمهم بأنه معصوم لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يُوحى».

وهذا الاعتقاد عام للغيبيات من الأخبار وكذلك لغير المعلل من أوامر الشرع، والأوامر التعبدية كثيرة لا يأتي عليها الحصر، وتعليل الأحكام يزيد في طمأنينة النفوس، إلا أن المؤمن ينقاد سواء علم علة أو حكمة الأمر أو

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٠٠).

(٢) منهاج السنة (٣/ ١٢٢).

لم يعلم، لأنه يؤمن أن الله حكيم لا يشاء إلا لحكمة ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠].

ولذلك بيّنت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لمن التمس العلة في قضاء الحائض الصوم دون الصلاة أن هذا هو أمر الشرع[١].

وقاعدة أهل السنة قاطبة[٢]: «أن الإسلام قنطرة لا تُعبر إلا بالتسليم». اهـ.

ولهذا كان جواب الزهري لمن أورد عليه قول النبي ﷺ: **«لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»**[٣].

فقال: «على رسول الله البلاغ، وعلينا التسليم»[٤].

وهذا هو الحد الفاصل بين السني والبدعي، فالسني يجعل الشرع حاكماً، ويجعل العقل والذوق والرأي والهوى محكوماً، والبدعي بالعكس يجعل الشرع محكوماً عليه.

---

(١) رواه البخاري كتاب الحيض باب لا تقضي الحائض الصلاة (١/ ٤٢١ - رقم ٣٢١)، ورواه مسلم كتاب الحيض باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة (١/ ٢٦٥ - رقم ٣٣٥ (٦٩)).

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٢٢).

(٣) رواه البخاري كتاب الحدود باب الزنا وشرب الخمر (١٢/ ٥٨ - رقم ٦٧٧٢)، ومسلم كتاب الإيمان باب بيان نقصان الإيمان (١/ ٧٦ - رقم ١٠٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٧٧)، تعظيم قدر الصلاة (١/ ٤٨٧).

قال أبو المظفر السمعاني رحمه الله[1]: «واعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو مسألة العقل، فإنهم أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعاً للمعقول.

وأما أهل السنة فقالوا: الأصل الاتباع والعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي وعن الأنبياء صلوات الله عليهم، ولبطل معنى الأمر والنهي، ولقال من شاء ما شاء.

ولو كان الدين بُني على المعقول وجب ألا يجوز للمؤمنين أن يقبلوا شيئاً حتى يعقلوا».

* * *

(١) الانتصار لأصحاب الحديث ص ٨١، ٨٢.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ولا سبيل إلى رده، إذ كانوا مأمورين باتباع الكتاب والسنة].

الشـرح:

لا سبيل لمؤمن إلا الرد إلى الكتاب والسنة، فهذا برهان الإيمان، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

والرد إلى غير الله والرسول إن كان الباعث عليه الشهوة دون الرغبة عن الشرع مع ملازمة الكتاب والسنة في سائر الأمور فإنه لا يُخرج من الملة، أما الرد إلى غير الله والرسول على سبيل الرغبة عن الكتاب والسنة فهذا مروق من الدين، وهذا معنى الرغبة لغة، قال أبو الحسين أحمد ابن جعفر المنادي (ت: ٣٣٦هـ)(١): «التارك لما يُرغب فيه محيد، يوصف بالرغبة عنه».

كما أنه هو مفهوم السلف لمعنى الرغبة في ضوء نصوص الكتاب والسنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(٢): «والراغب عن سنته هو الذي يعدل عنها إلى غيرها تفضيلاً لذلك الغير عليها، ولهذا تبرأ منه

(١) متشابه القرآن العظيم ص ٤٩.

(٢) القرمانية ص ٤٤، ٤٥.

النبي ﷺ، كما قال: **«من غشنا فليس منا، ومن حمل علينا السلاح فليس منا»**[1].

وأما إذا لم يرغب عنها بل فعل المفضول مع كونه مُفَضِّلاً لهدي النبي ﷺ باعتقاده ومحبته، فهذا لا يأثم إلا إن ترك واجباً أو فعل محرماً.

وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: **«أفضل القيام قيام داود، كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه، وأفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً»**[2].

وقد ظهر فيمن ينتسب إلى القبلة من يرد كلام الله ورسوله بعقله، كما فعلت المعتزلة وفروعهم من الأشاعرة، ولهذا أصّل رأس من رؤوسهم أصلاً يردّ به كل ما جاء به الشرع المعصوم لعقله، كما قال الرازي[3]: «الاستدلال بالسمع مشروط بأن لا يعارضه قاطع عقلي، فإذا عارضه العقلي وجب تقديمه عليه».

وقال الشاطبي رحمه الله[4]: «إن عامة المبتدعة قائلة بالتحسين والتقبيح العقلي، فهو عمدتهم الأولى وقاعدتهم التي يبنون عليها الشرع، فهو المُقدّم في نحلهم بحيث لا يتهمون العقل، وقد يتهمون الأدلة إذا لم توافقهم في الظاهر حتى يردوا كثيراً من الأدلة الشرعية».

---

(١) رواه مسلم كتاب الإيمان باب قول النبي ﷺ: «من غش فليس منا» (١/٩٩ - رقم ١٦٤).

(٢) رواه البخاري كتاب التهجد باب من نام عند السحر (٣/١٦ - رقم ١١٣١)، ومسلم كتاب الصيام باب النهي عن صوم الدهر (٢/٨١٦ - رقم ١١٥٩ (١٨٩)).

(٣) ذكره في المطالب العالية، انظر مجموع الفتاوى (١٣/١٣٩).

(٤) الاعتصام (١/١٩١).

وليس معنى هذا أننا نلغي العلوم العقلية، بل إن من العلوم ما لا يدرك إلا بالعقل، وإهماله تضييع لمصالح عظيمة مستفادة من هذه العلوم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[(١)]:

«فصارت العلوم بهذا الاعتبار: إما أن تعلم بالشرع فقط، وهو ما يعلم بمجرد إخبار الشرع مما لا يهتدي العقل إليه بحال، لكن هذه العلوم قد تُعلم بخبر آخر غير خبر شارعنا محمد ﷺ، وإما أن تعلم بالعقل فقط كمرويات الطب والحساب والصناعات. وإما أن تعلم بهما، فإما أن يكون الشارع قد هدى إلى دلالتها كما أخبر بها أم لا؟.

فإن كان الأول فهي عقليات الشرعيات، أو عقلي الشارع، أو ما شرع عقله، أو العقل المشروع، وإما أن يكون قد أخبر بها فقط فهذه عقلية من غير الشارع، فيجب التفطن. لكن العقلي قد يعقل من الشارع وهو عامة أصول الدين، وقد يعقل من غيره ولم يعقل منه، فهذا في وجوده نظر». اهـ.

والشرع قد جاء بإعمال العقل الصريح، وجعله شاهداً على صحة الشرع لا مناقضاً ومعارضاً.

قال تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧].

قال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله[(٢)]:

« ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ بالوحي الذي أنزل الله فيه المسائل المهمة، ودلائلها الظاهرة، فتيقن تلك البينة.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٣١، ٢٣٢).

(٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ص ٣٧٩، تحقيق الشيخ عبدالرحمن اللويحق.

﴿وَيَتْلُوهُ﴾ أي يتلو هذه البينة والبرهان، برهان آخر ﴿شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ وهو شاهد **الفطرة المستقيمة، والعقل الصحيح**، حين شهد حقيقة ما أوحاه الله وشرعه، وعلم بعقله حسنه، فازداد بذلك إيماناً إلى إيمانه».

وأمر الله بإعمال العقل والاستدلال به على ألوهيته ووحدانيته، كما قال تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٧].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[١]: «والقرآن يبين ما يستدل به العقل، ويرشد إليه، وينبه عليه، كما ذكر الله ذلك في غير موضع، فإنه سبحانه وتعالى بيّن من الآيات الدالة عليه، وعلى وحدانيته وقدرته، وعلمه وغير ذلك، ما أرشد العباد ودلّهم عليه، كما بيّن أيضاً ما دلّ على نبوة أنبيائه، وما دلّ على المعاد وإمكانه».

وقال أيضاً[٢]: «فليست العلوم النبوية مقصورة على الخبر، بل الرسل صلوات الله عليهم بيّنت العلوم العقلية التي بها يتم دين الله علماً وعملاً، وضربت الأمثال فكملت الفطرة بما نبهتها عليه وأرشدتها، لما كانت الفطرة معرضة عنه، أو كانت الفطرة قد فسدت بما يحصل لها من الآراء والأهواء الفاسدة فأزالت ذلك الفساد، والقرآن والحديث مملوءان من هذا».

ولكن مع هذا ينبغي أن لا نغلو في العقل ولا نُنزّله فوق منزلته بحيث نجعله حاكماً على الشرع كما هي طريقة المبتدعة.

---

(١) الرسالة التدمرية ص ١٤٦ - ١٤٧.

(٢) مجموع الفتاوى (٩/ ٢٤٣).

قال أبو زكريا يحيى السلماسي (ت: ٥٥٠هـ)[١]: «اعلم أن الدين مبني على أصلين: الشرع المنقول، وعلى قضيات العقول، فالنقل والعقل أصلان يتصلان مرة وينفصلان أخرى.

اعلم أن العقل لا يهتدي إلا بالشرع، والشرع لا يتبين إلا بالعقل، وذلك أن الإنسان لا يدخل تحت خطاب الشرع إلا بوجود العقل فيه».

ثم قال[٢]: «وأن الشرع كالأمير والعقل كالوزير، يأمر الأمير فينفذ الوزير أمره ويتبع حكمه، والعقل جُعل آلة التمييز كالميزان للموزون».

وصنف من الناس جعل الذوق حاكماً على الشرع فما لا يقبله ذوقه وإن كان مشروعاً ردّه، وما استحسنه ذوقه شرعه وإن لم يأذن به الله. فتجد هؤلاء يجتهدون في عبادات وتحصل لهم مقامات كما يزعمون هي سبيل الوصول إلى مرضاة الله وعبوديته فيقعون في بدع وضلالات لا يحصيها إلا الله.

قال ابن القيم رحمه الله[٣]:

«الذوق والحال والوجد: هل هو حاكم أو محكوم عليه، فيحكم عليه بحاكم آخر؛ ويتحاكم إليه؟

فهذا منشأ ضلال من ضل من المفسدين لطريق القوم الصحيحة حيث جعلوه حاكماً فتحاكموا إليه فيما يسوغ ويمتنع وفيما هو صحيح وفاسد. وجعلوه محكّاً للحق والباطل، فنبذوا لذلك موجب العلم والنصوص، وحكّموا فيها الأذواق والأحوال والمواجيد، فعظم الأمر، وتفاقم الفساد

---

(١) منازل الأئمة الأربعة ص ٩١.

(٢) منازل الأئمة الأربعة ص ٩٥.

(٣) مدارج السالكين (١/٥٣١ - ٥٣٢).

والشر وطمست معالم الإيمان والسلوك المستقيم، وانعكس السير، فالناس المحجوبون عن أذواقهم يعبدون الله، وهؤلاء يعبدون نفوسهم.

ومن العجب: أنهم دخلوا في أنواع الرياضات والمجاهدات والزهد، ليتجردوا عن شهوات النفوس وحظوظها، فانتقلوا من شهوات إلى شهوات أكبر منها، ومن حظوظ إلى حظوظ أحط منها، وكان حالهم في شهوات نفوسهم التي انتقلوا عنها أكمل، وحال أربابها خير من حالِ هؤلاء لأنهم لم يعارضوا بها العلم ولا قدموها على النصوص، ولا جعلوها ديناً وقربة، ولا ازدروا من أجلها العلم وأهله. والشهوات التي انتقلوا إليها جعلوها أعلى ما يشمرون إليها، **فهي قبلة قلوبهم، فهم حولها عاكفون، واقفون مع حظوظهم من الله، فانون بها عن مراد الله منهم. الناس يعبدون الله وهم يعبدون أنفسهم، عائبون على أهل الحظوظ والشهوات ومزدرون لهم، وهم أعظم الناس حظوظاً، وإنما زهدوا في حظ إلى حظ أعلى منه، وإنما تركوا شهوة لشهوة أحط»**.

وأهل الكلام ردوا ما نطق به كتاب الله تعالى، وصحّت به الرواية عن رسول الله ﷺ، بظنون فاسدة وآراء زائغة، وتخرصات زائفة.

قال أبو المظفر السمعاني رحمه الله[1]: «ولهذا قال بعض السلف: (إن أهل الكلام أعداء الدين) لأن اعتمادهم على حدسهم وظنونهم، وما يؤدي إليه نظرهم وفكرهم، ثم يعرضون عليه الأحاديث: فما وافقه قبلوه، وما خالفه ردوه».

* * *

(١) الانتصار لأصحاب الحديث ص ٦٩.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [إذ كانوا مأمورين باتباع الكتاب والسنة، مضموناً لهم الهُدى فيهما، مشهوداً لهم بأن نبيَّهم ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم، محذرين في مخالفته الفتنة والعذاب الأليم].

الشـــرح:

لا شك أن الهدى مضمون لمن لزم الكتاب والسنة[1]، كما قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ﴾ [النور: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَـٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٦]، فالهدى في لزوم الكتاب والسنة، والضلالة في اتباع الأهواء، وجاء هذا مجموعاً في آية واحدة كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ﴾ [سبأ: ٥٠].

والهداية أربعة أنواع:

(١) هداية عامة لكل المخلوقات كما قال تعالى: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، وهي هداية كل مخلوق من الحيوان والآدمي لمصالحه التي بها قام أمره.

---

(١) ولو أن المصنف رحمه الله صدّر كتابه بهذه المقدمة لكان أفضل، لأنها صدرت من مشكاة الوحي، فهي كالتوطئة للسبب الموجب للقبول.

(٢) هداية البيان والدلالة التي أقام بها الله حجته على عباده، وهذه يملكها النبيون وورثتهم من العلماء، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

(٣) هداية التوفيق والإلهام، وهذه لله وحده لا يملكها النبي ﷺ كما قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧].

(٤) الهداية في الآخرة إلى طريق الجنة والنار وهذه لله وحده، قال تعالى: ﴿ٱحْشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُواْ يَعْبُدُونَ ۝٢٢ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٢ - ٢٣][1].

وقول الإسماعيلي: **[محذرين في مخالفته الفتنة والعذاب الأليم]**.

فالمخالفة للكتاب والسنة فيها الفتنة والعذاب الأليم، قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

قال أبو عبدالله ابن بطة رحمه الله[2]: «فالذي ذكرته رحمكم الله في هذا الباب من طاعة رسول الله ﷺ وحضضت عليه من اتباع سنته واقتفاء أثره موافق كله لكتاب الله عز وجل وسنة رسول الله ﷺ، وهو طريق الخلفاء الراشدين الأئمة المهديين والصحابة والتابعين، وعليه كان السلف الصالح

---

(١) مفتاح دار السعادة لابن القيم (١/ ٨٤ - ٨٥).

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١/ ٢٦٨).

من فقهاء المسلمين، وهي سبيل المؤمنين التي من اتبع غيرها ولأه الله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيرا».

ولذلك ترى في الواقع من تحقق الوعيد في المخالف للكتاب والسنة المتبع لهواه بغير هدى من الله ما يوجب العبرة للمعتبر، فمن ذلك التقلب في الضلالات، حتى يبلغ الأمر إلى ذروته كالمروق من الدين كالحرورية، والجهمية، والمعتزلة، والرافضة وغيرهم، لذلك قال محمد بن سيرين[(١)]: «أسرع الناس ردة أهل الأهواء».

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله[(٢)]: «**نظرت في المصحف فوجدت فيه طاعة رسول الله ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعاً، ثم جعل** يتلو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وجعل يكررها ويقول: الفتنة الشرك، لعله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيزيغ قلبه فيهلكه».

ولا يجوز التهاون بالمخالفة وإن صغرت، فإنها تجر إلى ما هو أعظم

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٤٣١ - رقم ٣٥٣).
(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١/ ٢٦٠).

منها، ولذلك قال أبو قلابة رحمه الله[1]: «ما ابتدع رجل بدعة إلا انتحل السيف».

وقال أبو محمد الحسن بن علي البربهاري (ت: ٣٢٩هـ)[2]: «واحذر صغار المحدثات من الأمور، **فإن صغير البدع يعود حتى يصير كبيراً**، وكذلك كل بدعة أُحدثت في هذه الأمة، كان أوّلُها صغيراً يشبه الحق، فاغتر بذلك من دخل فيها، ثم لم يستطع الخروج منها فعظمت وصارت ديناً يُدان بها».

فإياك والمبتدعة والبدعة وإن صغرت، واحذر ممن يُهوِّن عليك شأن المبتدعة وإن كانت بدعهم صغيرة بدعوى إنصافهم، فإن هذا من حيل المبتدعة ليتوصلوا بعد ذلك لإظهار البدع الكبيرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[3]: «وهذا شأن كل من أراد أن يُظهر خلاف ما عليه أمة من الأمم من الحق، **إنما يأتيهم بالأسهل الأقرب إلى موافقتهم**، فإن شياطين الإنس والجن لا يأتون ابتداءاً ينقضون الأصول العظيمة؛ فإنهم لا يتمكنون».

ثم قال[4]: «وإنما الغرض التنبيه على أن دعاة الباطل المخالفين لما جاءت به الرسل يتدرّجون من الأسهل الأقرب إلى موافقة الناس **إلى أن ينتهوا إلى هدم الدين**».

* * *

(١) شرح السنة ص ٦٦ – ٦٧، ط. دار السلف، ط. الثانية، تحقيق: خالد الردادي.
(٢) شرح السنة ص ٦٦ – ٦٧، ط. دار السلف، ط. الثانية، تحقيق: خالد الردادي.
(٣) نقض تأسيس الجهمية (٢/ ٧٩).
(٤) نقض تأسيس الجهمية (٢/ ٨٠).

قال الحافظ أبو بكر الإسماعيلي: رحمه الله [ويعتقدون أن الله تعالى مدعوٌ بأسمائه الحسنى، موصوف بصفاته التي سمَّى ووصفه بها نبيه].

الشرح:

قد دلَّ على ثبوت الصفات لله سبحانه، القرآن والسنة والإجماع، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠]، وقال سبحانه: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧].

قال ابن القيم رحمه الله[1]: «فالمثل كثيراً ما يرد بمعنى الصفة، قاله جماعة من المتقدمين».

وكذلك قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصفات: ١٥٩]، وقال سبحانه: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٨٠].

قال ابن القيم رحمه الله[2]: «قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٥٩ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ۝١٦٠﴾ [الصافات: ١٥٩ - ١٦٠] فنزّه سبحانه عما يصفه به كل أحد إلا المخلصين من عباده، وهم الرسل ومن تبعهم، كما قال في الآية الأخرى: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٨١ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٨٢﴾ [الصافات: ١٨٠ - ١٨٢] فنزّه نفسه عما

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٣٣).

(٢) جلاء الأفهام ص ٢٧٥ - ٢٧٦.

يصفه به الواصفون، وسلم على المرسلين، لسلامة ما وصفوه به من كل نقص وعيب، وحمد نفسه إذ وصفه هو الموصوف به بصفات الكمال التي يستحق لأجلها الحمد، وينزّه عن كل نقص ينافي كمال حمده». اهـ.

والدليل على إثبات الصفات من السنة حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ بعث رجلاً على سرية وكان يقرأ لأصحابه في صلاته فيختم بـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ، فقال سلوه لأي شيء يصنع ذلك؟ فسألوا، فقال: لأنها **صفة الرحمن**، وأنا أحب أن أقرأ بها، فقال النبي ﷺ: «**أخبروه أن الله يُحبُّه**»[1].

وأما الإجماع فمستفاد من قول الأوزاعي رحمه الله[2]: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق سماواته، **ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته**».

وقال قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ)[3]: «الكلام في صفات الله عز وجل ما جاء منها في كتاب الله، أو روي بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله ﷺ، **فمذهب السلف رحمة الله عليهم أجمعين إثباتها** وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها، **فهذا إجماع معلوم متيقن عند جميع أهل السنة والحديث**».

---

(١) رواه البخاري كتاب التوحيد باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى (١٣/٣٤٧ - رقم ٧٣٧٥).

(٢) رواه البيهقي في الأسماء والصفات ص ٥١٥.
وقال شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية (٢/٣٧): إسناد صحيح.

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٧٤).

وقال الحافظ ابن عبدالبر[1]: «**أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز**، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج، فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود.

والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة».

وكذلك حكى الإجماع أبو عبدالله محمد بن خفيف فقال رحمه الله[2]: «فاتفقت أقوال المهاجرين والأنصار في توحيد الله عز وجل، معرفة أسمائه وصفاته وقضائه، قولاً واحداً، وشرعاً ظاهراً، وهم الذين نقلوا ذلك من رسول الله ﷺ حتى قال: «**عليكم بسنتي...**»[3]، وحديث: «**لعن الله من أحدث حدثاً**»[4]، فكانت كلمة الصحابة على الاتفاق من غير

(١) التمهيد (٧/ ١٤٥).

(٢) «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات» بواسطة مجموع الفتاوى (٥/ ٧١) وكذلك حكى الإجماع الحافظ ابن رجب في «فضل علم السلف على علم الخلف» ص ٢٩، وابن قدامة في ذم التأويل ص ٤٠.

(٣) رواه أحمد في المسند (٤/ ١٢٦) وأبو داود في كتاب السنة باب في لزوم السنة (٥/ ١٣ - رقم ٤٦٠٧) وصححه ابن حجر في تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب (١/ ١٣٧).

(٤) رواه البخاري كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب إثم من آوى محدثاً (١٣/ ٢٨١ - رقم ٧٣٠٦) من حديث أنس رضي الله عنه، ورواه مسلم كتاب الحج باب فضل المدينة (٢/ ٩٩٤ - رقم ١٣٧٠) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

اختلاف، وهم الذين أُمرنا بالأخذ عنهم، **إذ لم يختلفوا بحمد الله تعالى في أحكام التوحيد، وأصول الدين من الأسماء والصفات**، كما اختلفوا في الفروع، ولو كان منهم في ذلك اختلاف لنُقل إلينا، كما نُقل سائر الاختلاف، فاستقر صحة ذلك عند العلماء المعروفين، حتى نقلوا ذلك قرناً بعد قرن، لأن الاختلاف كان عندهم في الأصل كفر، ولله المنة». اهـ.

وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لما ساق شعر عبدالله بن رواحة رضي الله عنه في العلو وإقرار النبي ﷺ له، أتبعه بأثر عبدالله ابن المبارك، ومالك بن أنس، وأحمد بن حنبل موافقة لذلك، ثم قال[1]: «والآثار عن النبي ﷺ وأصحابه، وسائر علماء الأمة بذلك متواترة عند من تتبعها، قد جمع العلماء فيها مصنفات صغاراً وكباراً، ومن تتبع الآثار علم - أيضاً - **قطعاً أنه لا يمكن أن يُنقل عن أحد حرف واحد يناقض ذلك، بل كلهم مجمعون على كلمة واحدة وعقيدة واحدة، يصدق بعضهم بعضاً، وإن كان بعضهم أعلم من بعض**».

وقال ابن القيم رحمه الله[2]: «إنه لا يُعلم آية من كتاب الله، ولا نص صحيح عن رسول الله ﷺ في باب أصول الدين اجتمعت الأمة على خلافه، وغاية ما يقدر اختلاف الأمة في القول بموجبه، ومن له خبرة بمذاهب الناس، وأقوال السلف يعلم قطعاً أن الأمة اجتمعت على القول به قبل ظهور المخالف، كما اجتمعت بأن الله مستو على عرشه، فوق

---

(١) التسعينية (٢/ ٥٦٥).

(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ٨٣٣).

سماواته، وأن المؤمنين يرونه عياناً بالأبصار من فوقهم في الجنة، وأنه سبحانه كلم نبيّه موسى منه إليه بلا واسطة تكليماً سمع به كلامه، ولم يشك أنه هو الذي كان يكلمه.

وأنه كتب مقادير الخلائق، وقدّرها قبل أن يخلقهم، وأنه علم ما هم عاملوه قبل أن يعملوه، وأنه يحب، ويبغض، ويرضى ويغضب، ويضحك ويفرح، وأن له وجهاً ويدين».

وكذلك علّق الحافظ الذهبي على حديث (قل هو الله أحد) صفة الرحمن بقوله[1]: «**وإثبات هذه الصفة لم يخالف فيه أحد من أهل القبلة**».

وشذ ابن حزم وأنكر الصفات، وزعم أن لا دليل من الكتاب على إثبات الصفات، وضعّف حديث عائشة في فضل قل هو الله هو أحد في وصفها بأنها صفة الرحمن، وأعله بسعيد بن أبي هلال وزعم أنه ضعيف[2]، ومنع إثبات الصفات من الأسماء، وزعم أن الأسماء أعلام محضة وليست أوصاف أعلام[3].

ورد الحافظ ابن حجر[4] عليه تضعيفه سعيد بن أبي هلال فقال: «وسعيد متفق على الاحتجاج به فلا يلتفت إليه في تضعيفه».

قال أبو محمد ابن حزم رحمه الله (ت: ٤٥٦هـ)[5]: «وأما إطلاق لفظ الصفات لله عز وجل فمحال لا يجوز، لأن الله تعالى لم ينص قط في كلامه

(١) الأربعون في صفات رب العالمين، ص ٣٣.
(٢) قال في الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٢٨٥): «سعيد بن أبي هلال ليس بالقوي».
(٣) لذلك تجده أثبت الدهر كاسم لله مع أنه جامد.
(٤) فتح الباري (١٣/ ٣٥٧).
(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٢٨٣).

المنزل على لفظ الصفات، ولا على لفظ الصفة، ولا جاء قط عن النبي ﷺ بأن الله تعالى صفة أو صفات، نعم ولا جاء قط ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم، ولا عن أحد من خيار التابعين، ولا عن أحد تابعي التابعين، وما كان هكذا فلا ينبغي لأحد أن ينطق به».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله راداً عليه[1]: «وزعم ابن حزم أن أسماء الله الحسنى لا تدل على المعاني، فلا يدل عليم على علم، ولا قدير على قدرة، بل هي أعلام محضة، وهذا يُشبه قول من يقول بأنها تقال بالاشتراك اللفظي.

وأصل غلط هؤلاء شيئان: إما نفي الصفات والغلو في نفي التشبيه، وإما ظن ثبوت الكليات المشتركة في الخارج.

فالأول هو مأخذ الجهمية ومن وافقهم على نفي الصفات. قالوا: إذا قلنا: عليم يدل على علم، وقدير يدل على قدرة لزم من إثبات الأسماء إثبات الصفات، **وهذا مأخذ ابن حزم، فإنه من نفاة الصفات مع تعظيمه للحديث والسنة والإمام أحمد**، ودعواه أن الذي يقوله في ذلك هو مذهب أحمد وغيره». اهـ.

وقد أغلظ السلف القول فيمن أنكر ما أثبته الله لنفسه أو ما أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات.

قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري رحمهما الله[2]: «من شبّه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف به نفسه ولا رسوله تشبيهاً».

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٥٨٣ - ٥٨٤).

(٢) العلو ص ١٢٦.

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله بعد أن ذكر كلامه[1] «هذا الكلام حق».

وقال الإمام الشافعي رحمه الله[2]: «لله تبارك وتعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ، لا يسمع أحد من خلق الله قامت عليه الحجة: أن القرآن نزل به، وصحَّ عنه بقول النبي ﷺ، فيما روى عنه العدل، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو بالله كافر.

فأما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذور بالجهل، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالروية والفكر.

ونحو ذلك إخبار الله سبحانه وتعالى، أتانا أنه سميع، وأن له يدين بقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، فإن له يميناً بقوله: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وأن له وجهاً بقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] وأن له قدماً بقول النبي ﷺ: **«حتى يضع الرب فيها قدمه»**[3] يعني جهنم، وأنه يضحك من عبده المؤمن بقول النبي ﷺ للذي قُتل في سبيل الله: **«إنه لقي الله وهو يضحك إليه»** وأنه يهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا بخبر رسول الله ﷺ بذلك، وأنه ليس بأعور بقول النبي ﷺ إذ ذكر الدجال فقال: **«إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور»**، وأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة بأبصارهم، كما يرون

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦١٠).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٤)، منازل الأئمة الأربعة، ص ٢١٨، ذم التأويل ص ٢٣، ورواه ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبدالأعلى سمعت الشافعي: فذكره، نقله ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٠٧)، ولم أره في النسخة المطبوعة.

القمر ليلة البدر، وأن له إصبعاً بقول النبي ﷺ: **«ما من قلب إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمن عز وجل»** فإن هذه المعاني التي وصف الله بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ مما لا يدرك حقيقته بالفكر والروية، فلا يكفر بالجهل بها أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها، فإن كان الوارد بذلك خبراً يقوم في الفهم مقام المشاهدة في السماع: وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته، والشهادة عليه، كما عاين وسمع من رسول الله ﷺ، ولكن يثبت هذه الصفات وينفي التشبيه، كما نفى ذلك عن نفسه تعالى ذكره، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]».

وقال أبو زكريا يحيى بن إبراهيم السلماسي (ت: ٥٥٠هـ)[١]: «فمن شبه الله أو صفة من صفاته بخلقه أو بصفات خلقه فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، ومن أنكر صفة أثبتها الله أو رسوله ﷺ له فقد كفر بالله وبرسوله».

وذكر أبو إسماعيل الهروي أنه سمع أحمد بن حمزة وأبا علي الحداد يقولان: وجدنا أبا العباس النهاوندي على الإنكار على أهل الكلام وتكفير الأشعرية[٢].

وقال عبدالله بن الإمام أحمد سمعت أبا معمر الهذلي يقول: «من زعم أن الله عز وجل لا يتكلم، ولا يسمع، ولا يبصر، ولا يغضب، ولا يرضى، وذكر أشياء من هذه الصفات فهو كافر بالله عز وجل، إن رأيتموه على بئر واقفاً فألقوه فيها، بهذا أدين الله عز وجل، لأنهم كفار بالله تعالى»[٣].

(١) منازل الأئمة الأربعة ص ١٤٩.

(٢) الاستقامة (١/١٠٧).

(٣) السنة (١/٢٨١ - رقم ٥٣٥).

وقال الإمام الحافظ أبو العباس محمد بن إسحاق السَّرَّاج رحمه الله[1]: «من لم يقر بأن الله تعالى يعجبُ، ويضحك، وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا، فيقول: «من يسألني فأعطيه» فهو زنديق كافر، يُستتاب، فإن تاب وإلا ضُربت عنقه، ولا يُصلى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين».

وشيخنا العلامة محمد العثيمين رحمه الله قال بالتفصيل بالنسبة لمنكر صفات الباري عز وجل، حيث قال رحمه الله[2]: «والإنكار نوعان:

الأول: إنكار تكذيب، وهذا كفر بلا شك، فلو أن أحداً أنكر اسماً من أسماء الله أو صفة من صفاته الثابتة في الكتاب والسنة، مثل أن يقول ليس لله يد، أو أن الله لم يستو على عرشه، أو ليس له عين، فهو كافر بإجماع المسلمين؛ لأن تكذيب خبر الله ورسوله كفر مخرج عن الملة بالإجماع.

الثاني: إنكار تأويل، وهو أن لا يذكرها، ولكن يتأولها إلى معنى يخالف ظاهرها، وهذا نوعان:

الأول: أن يكون للتأويل مسوغ في اللغة العربية فهذا لا يوجب الكفر.

الثاني: أن لا يكون له مسوغ في اللغة العربية، فهذا حكمه الكفر؛ لأنه إذا لم يكن له مسوغ صار في الحقيقة تكذيباً».

وقد حرّر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الخلاف في تكفير أهل البدع فقال[3]:

«العلماء قد تنازعوا في تكفير أهل البدع والأهواء وتخليدهم في النار،

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٩٦).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/ ٢٩١).

(٣) شرح حديث جبريل ص ٥٧٢ - ٥٧٤.

وما من الأئمة إلا من حُكي عنه في ذلك قولان، كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم.

وصار بعض أتباعهم يحكي هذا النزاع في جميع أهل البدع، وفي تخليدهم حتى التزم تخليد كل من يعتقد أنه مبتدع بعينه، وهذا فيه من الخطأ ما لا يُحصى، وقابله بعضهم فصار يظن أنه لا يُطلق بكفر واحد من أهل الأهواء، وإن كانوا قد أتوا من الإلحاد وأقوال أهل التعطيل والاتحاد.

والتحقيق في هذا: أن القول قد يكون كفراً كمقالات الجهمية الذين قالوا: إن الله لا يتكلم، ولا يُرى في الآخرة، ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه كفر، فيطلق القول بتكفير القائل، كما قال السلف: من قال القرآن مخلوق فهو كافر، ومن قال: إن الله لا يُرى في الآخرة فهو كافر.

ولا يكفر الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة، كما تقدّم ممن جحد وجوب الصلاة والزكاة، واستحل الخمر والزنا وتأوّل، فإن ظهور تلك الأحكام بين المسلمين أعظم من ظهور هذه، فإذا كان المتأوّل يخطئ في تلك لا يُحكم بكفره إلا بعد البيان له واستتابته، كما فعل الصحابة في الطائفة الذين استحلوا الخمر، ففي غير ذلك أولى وأحرى، وعلى هذا يخرج الحديث الصحيح حديث الذي قال: «إذا أنا مت فأحرقوني، ثم إسحقوني، ثم ذروني في اليم، فوالله لئن قدر الله عليَّ ليعذبني عذاباً ما عذَّبه أحداً من العالمين، وقد غفر الله لهذا مع ما حصل له من الشك في قدرة الله وإعادته إذا حرقوه».

وقال أيضاً[1]: «كل من كان مؤمناً بما جاء به محمد ﷺ فهو خير من كل من كفر به، وإن كان في المؤمن بذلك نوع من البدعة، سواء كانت بدعة الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية أو غيرهم؛ فإن اليهود والنصارى كفار، كفراً معلوماً باللاضطرار من دين الإسلام، والمبتدع إذا كان يحسب أنه موافق للرسول ﷺ لا مخالف له، لم يكن كافراً به، ولو قُدّر أنه يكفر فليس كفره مثل كفر من كذب الرسول ﷺ».

وقاعدة أهل السنة قاطبة التوقيف في إثبات أسماء الله وصفاته، ذلك أن الخبر هو طريق العلم بها إجمالاً وتفصيلاً، أما العقل فإنه لا يُدرك إلا الأمور المجملة كالعلم بوجوب ثبوت صفات الكمال لله، وتنزهه عن النقائص، أما تفصيل ما يثبت له وما لا يثبت فهذا لا سبيل إليه إلا بالتوقيف.

وقد دلّ على هذه القاعدة الكتاب والسنة والإجماع، قال تعالى: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وأما السنة ففي قوله ﷺ: «**أسألك بكل اسم سميت به نفسك**»[2]، وأما الإجماع فقد حكاه أبو نصر السجزي، فقال رحمه الله[3] (ت: ٤٤٤هـ): «وقد اتفقت الأئمة على أن الصفات لا تؤخذ إلا توقيفاً».

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٠١).

(٢) رواه أحمد في المسند (١/ ٣٩١) من حديث القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.

(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٢١.

ولأهل البدع في رد نصوص الأسماء والصفات طريقان:

الأول: رد المنقول إما صراحةً أو تشكيكاً، فتراهم يتهمون النصوص عافانا الله، وقد قال في شأنهم أبو عبدالله ابن بطة (ت: ٣٨٧هـ)[١]: «ويتهمون الثقات في النقل ولا يتهمون آرائهم في التأويل».

وهذه نُقُولٌ عن رؤوس المعطلة تُبين ردهم لأخبار القرآن والسنة إما تكذيباً أو تحريفاً.

قال بشر المريسي[٢]: «إذا احتجوا عليكم بالقرآن فغالطوهم بالتأويل، وإذا احتجوا بالأخبار فادفعوها بالتكذيب».

وقال عمرو بن عبيد[٣]: «وذكر حديث الصادق المصدوق فقال: لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعت زيد بن وهب يقول هذا ما أجبته، ولو سمعت عبدالله بن مسعود يقول هذا ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله تعالى يقول هذا لقلت له: ليس على هذا أخذت ميثاقنا!!».

وقال عثمان بن سعيد الدارمي (ت: ٢٨٠هـ) في سياق حديثه عن أدلة الرؤية[٤]: «وقد كلمت بعض أولئك المعطلة، وحدثته ببعض هذه الأحاديث، وكان ممن يتزيّن بالحديث في الظاهر، ويدّعي معرفتها، فأنكر بعضها، ورد رداً عنيفاً»، ثم قال[٥]: «وقال بعضهم: إنا لا نقبل

---

(١) الإبانة الصغرى ص ٣٧٢.

(٢) الصواعق المرسلة (٣/١٠٣٨)، درء تعارض العقل والنقل (٥/٢١٧ - ٢١٨).

(٣) تهذيب الكمال (٢٢/١٢٩).

(٤) الرد على الجهمية ص ٦٣.

(٥) الرد على الجهمية ص ٦٥.

هذه الآثار، ولا نحتج بها، قلت: أجل، ولا كتاب الله تقبلون».

ومن ذلك تشكيك الزمخشري لحديث في الصحيحين ووصفه لأهل السنة القائلين بمقتضاه بالحشوية، قال الحافظ عبدالرزاق الرسعني (ت: ٦٦١هـ)[١]: «ولقد عجبت من جرأة المعطلين على هذه الشريعة، وتسميتهم المتمسكين بها أهل حشو، فتراهم يبادرون إلى تكذيب الأخبار النبوية، المنقولة على ألسنة العلماء الثقات الأثبات، بناء على خيالات فاسدة يتوهمونها، لكنَّ شؤم البدعة سلبهم وصف التوفيق، فحال بينهم وبين التصديق والتحقيق، وعميت عليهم مسالك الهدى، فتورَّطوا في مهالك الردى، هذاصاحب الكشاف الزمخشري يقول في تفسيره: «وما روي من الحديث: «**ما من مولود...**»[٢] ثم ساق الحديث إلى آخره، ثم قال: إن صح، فمعناه: أن كل مولود يطمع الشيطان في إغوائه، إلا مريم وابنها، واستهلاله صارخاً تخييل لطمعه فيه، وأما حقيقة المس والنخس كما يتوهم أهل الحشو فكلا، لوسُلِّط إبليس على الناس ينخسهم لامتلأت الدنيا صراخاً وعياطاً». قلت: ولست أعجب من قوله عن حديث اتفق أئمة الإسلام على تصحيحه وتدوينه، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده، والبخاري ومسلم في صحيحيهما: إن صح، لأن الرجل كان جاهلاً بهذا العلم الجليل، ولكن من صفاقة وجهه في رد الحديث على تقدير التصحيح، والتمحل لتعطيل

---

(١) رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز (١/٩٧ - ٩٨).

(٢) رواه البخاري كتاب القدر باب الله أعلم بما كانوا عاملين (١١/٤٩٣ - رقم ٦٥٩٩)، ومسلم في القدر باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (٤/٢٠٤٧ - رقم ٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

اللفظ الصريح، مع أنه لا منافاة في ذلك بين النقل والعقل، لأن العقل لا يحيل ذلك لذاته، ولا يلزم منه محال على تقدير إثباته». اهـ.

وقد يقع التكذيب للنص أحياناً بسبب سوء الفهم للنص، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «وقد بسط الكلام في غير هذا الموضع على مناظرة آدم وموسى، فإن كثيراً من الناس حَمَلُوهَا على محامل مخالفة للكتاب والسنة وإجماع الأمة، **ومنهم من كذّب بالحديث لعدم فهمه له، والحديث حق...**».

وقال شيخ الإسلام أيضاً[2]: «فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه، ويبغضها، ويبغض من يفعل ذلك، كما قال بعض السلف: ما ابتدع أحد بدعة إلا نُزعت حلاوة الحديث من قلبه».

ومن ذلك ما ادعاه أبو بكر ابن العربي بقوله[3]: «وأما الساق فلم يرد مضافاً إليه، لا في حديث صحيح ولا سقيم».

فهذه مجازفة أشعري مفضوحة، لاسيما من خبير عارف وشارح للصحيحين حيث يوجد الحديث، بل وفي حديث مشهور ألا وهو حديث الشفاعة.

ومن ذلك أيضاً ما قاله أبو المعالي الجويني وهو يتحدث عن أحاديث الصفات التي وصفها بالمتشابهات والمشكلات[4]: «وأخيار الأمة، بعد

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٩٧).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢١).

(٣) العواصم من القواصم ص ٢٢٢.

(٤) نقله عنه شيخ الإسلام في التسعينية (٣/ ٩٠١ - ٩٠٢).

صحب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم - لم يودع أحد منهم كتابه الأخبار المتشابهات، فلم يورد مالك - رضي الله عنه - في الموطأ منها شيئاً مما أورده الآجري وأمثاله، وكذلك الشافعي، وأبو حنيفة، وسفيان، والليث، والثوري، ولم يعتنوا بنقل المشكلات، ونبغت ناشئة ضروا بنقل المشكلات، وتدوين المتشابهات، وتبويب أبواب، ورسم تراجم، على ترتيب فطرة المخلوقات، ورسموا باباً في ضحك الباري، وباباً في نزوله، وانتقاله، وعروه، ودخوله، وخروجه، وباباً في إثبات الأضراس، وباباً في خلق الله آدم على صورة الرحمن، وباباً في إثبات القدم والشعر القطط، وباباً في إثبات الأصوات والنغمات - تعالى الله عن قول الزائغين.

وليس يتعمد جمع هذه الأبواب، وتمهيد هذه الأنساب إلاّ مشبه على التحقيق، أو متلاعب زنديق».

فرد عليه شيخ الإسلام بقوله[1]: «والكذب في هذا الكلام أظهر من أن يحتاج إلى بيان، لكن قائله لم يتعمد الكذب، ولكنه كان قليل المعرفة بحال هؤلاء، وظن أن نقل هذه الأحاديث لا يفعله إلا الجاهل، الذين يسميهم المشبهة أو الزنادقة، وهؤلاء برآء عنده من ذلك، فتركب من قلة علمه بالحق، ومن هذا الظن الناشئ عن الاعتقاد الفاسد، هذا الكلام، الذي فيه من الفرية والجهل والضلال ما لا يخفى على أدنى الرجال.

قوله: لم يورد مالك في الموطأ منها شيئاً، وقد ذكر أحاديث النزول،

(١) التسعينية (٣/٩١٣ - ٩١٤)، بتصرف يسير جداً.

وأحاديث الضحك فيما أنكره، ومن المعلوم أن حديث النزول من أشهر حديث في موطأ مالك رواه عن أجل شيوخه ابن شهاب عمن هو من أجل شيوخه أبي سلمة ابن عبدالرحمن. . .، وقد رواه أهل الصحاح كالبخاري ومسلم من طريق مالك وغيره، . . .».

وقال ابن القيم رحمه الله[1]: «ولم يزل أهل الكلام الباطل المذموم موكلين برد أحاديث رسول الله ﷺ التي تخالف قواعدهم الباطلة، وعقائدهم الفاسدة، كما ردوا أحاديث الرؤية، وأحاديث علو الله على خلقه، وأحاديث صفاته القائمة به، وأحاديث الشفاعة، وأحاديث نزوله إلى سمائه، ونزوله للفصل بين عباده، وأحاديث تكلمه بالوحي كلاماً يسمعه من شاء من خلقه حقيقة، إلى أمثال ذلك. وكما ردت الخوارج والمعتزلة أحاديث خروج أهل الكبائر من النار بالشفاعة وغيرها، وكما ردت الرافضة أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة، وكما ردت المعطلة أحاديث الصفات والأفعال الاختيارية، وكما ردت القدرية المجوسية أحاديث القضاء والقدر السابق، **وكل من أصّل أصلاً لم يؤصّله الله ورسوله قاده قسراً إلى رد السنة وتحريفها عن مواضعها**».

* * *

(١) شفاء العليل ص ٢٥.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [وخلق آدم عليه السلام بيده، ويداه مبسوطتان، ينفق كيف يشاء، بلا اعتقاد كيف يداه، إذ لم ينطق كتاب الله تعالى فيه بكيف].

الشـرح:

هذه القطعة من العقيدة في إثبات صفة اليدين لله عز وجل، وقد دل على ثبوتها: الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب فمنه قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله سبحانه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صَ: ٧٥]، وقوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

وأما السنة فمنه قوله عليه الصلاة والسلام: «**من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب، أخذها الرحمن بيمينه**»[(١)]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «**المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين**»[(٢)]، وقوله عليه السلام: «**يقبض الله سمواته بيده، والأرض باليد الأخرى ثم يهزهن ثم يقول: أنا الملك**»[(٣)].

(١) رواه البخاري في كتاب الزكاة باب الصدقة من كسب طيب (٣/ ٢٧٨ - رقم ١٤١٠)، ومسلم في كتاب الزكاة باب قبول الصدقة من الكسب الطيب (٢/ ٧٠٢ - رقم ١٠١٤).

(٢) رواه مسلم في كتاب الإمارة باب فضيلة الإمام العادل (٤/ ١٤٥٨ - رقم ١٨٢٧).

(٣) رواه البخاري في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: (لما خلقت بيدي) (١٣/ ٣٩٣ - رقم ٧٤١٢)، ومسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار (٤/ ٢١٤٨ - رقم ٢٧٨٨).

وأما الإجماع فقد حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بعد أن ذكر أدلة القرآن في صفة اليدين فقال[1]: «هذا مع دلالة الأحاديث المستفيضة بل المتواترة، **وإجماع سلف الأمة** على مثل ما دلّ عليه القرآن».

وتأولت الجهمية والمعتزلة والأشاعرة صفة اليدين على معنى القدرة والنعمة، وهذا باطل من وجوه:

(١) ليس من المعهود أن يطلق الله على نفسه معنى القدرة والنعمة بلفظ التثنية، بل بلفظ الإفراد الشامل لجميع الحقيقة كقوله: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾، وقوله: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وأما أن يقول: خلقتك بقدرتين أو بنعمتين، فهذا لم يقع في كلامه ولا كلام رسوله ﷺ.

(٢) إن اليد حيث أريد بها النعمة أو القدرة فلا بد أن يقترن باللفظ ما يدل على ذلك ليحصل المراد.

(٣) أن يد القدرة والنعمة لا يعرف استعمالها البتة إلا **في حق من له يد حقيقة**، وسر هذا أن الأعمال والأخذ والعطاء والتصرف لما كان باليد، وهي التي تباشره عبروا بها عن الغاية الحاصلة بها، وهذا يستلزم ثبوت أصل اليد حتى يصح استعمالها في مجرد القوة والنعمة والإعطاء، فإذا انتفت حقيقة اليد امتنع استعمالها فيها فيما يكون باليد، فثبوت هذا الاستعمال المجازي من أول الأشياء دَلَالَةً على ثبوت الحقيقة.

---

(١) الرسالة التدمرية ص ٧٥.

(٤) تحريف معنى اليد إلى النعمة والقدرة يُبطل فائدة تخصيص آدم، فإنه وجميع المخلوقات حتى إبليس مخلوق بقدرته سبحانه، فأي مزية لآدم على إبليس في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥].

(٥) إن اليد اقترن بها من الأفعال والأوصاف ما يمنع أن يُراد بها النعمة أو القدرة، قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقال عليه السلام: «**يقبض الله سمواته بيده، والأرض باليد الأخرى، ثم يهزهن ثم يقول: أنا الملك**»[١]، فهنا هز وقبض وذكر يدين وطي وقبض وإمساك، فيصير المجموع حقيقة هذا في الفعل وهذا في الصفة[٢].
قال ابن خزيمة رحمه الله[٣]: «أفلا يعقل أهل الإيمان أن الأرض جميعاً لا تكون قبضة إحدى نعمتيه يوم القيامة، ولا أن السموات مطويات بالنعمة الأخرى».

(٦) إذا وضعت لفظ النعمة والقدرة موضع اليد امتنع ذلك غاية الامتناع، فهل يصح في قوله: (**والخير كله في يديك**)[٤]، أن يكون في نعمتيك أو قدرتيك، وهل يصح في قوله عليه السلام: «**إن**

(١) سبق تخريجه ص ١٧٨.
(٢) مختصر الصواعق المرسلة ص ٣٧٠ - ٣٨٦.
(٣) التوحيد (١/ ١٩٧).
(٤) رواه مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (١/ ٥٣٤ - رقم ٧٧١) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

المقسطين عن يمين الرحمن» أنه عن قدرته أو نعمته.

(٧) النعمة التي هي غير اليد سماها الله تعالى باسم النعمة ولم يسمها بغير اسمها كما قال: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، وقوله: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فالتعبير عن النعمة باليد من غير قرينة لا يتكلم به إلا من غرضه التلبيس والتعمية.

(٨) إن نعم الله كثيرة لا يحصيها إلا الخالق البارئ، ولله يدان لا أكثر منهما، كما قال لإبليس عليه لعنة الله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [صٓ: ٧٥][١].

قال ابن القيم[٢]: «إن هاتين اليدين يدا الذات **لاستقصاء العدد بالياء**».

ومن أوضح ما يكون في الدلالة على استقصاء العدد رده سبحانه على اليهود: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ﴾ [المائدة: ٦٤].

واعلم أنه لا يلزم من اتفاق الاسم اتفاق المسميات، فالصفة تختلف بحسب الإضافة، فيد البعير غير يد الشاة غير يد الإنسان، فاسم اليد مشترك بين الجميع، والإضافة إلى (بعير أو شاة أو إنسان) جعلت ما بين اليد واليد من التباين ما هو معلوم.

---

(١) كتاب التوحيد لابن خزيمة (١/١٩٦).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ص ٣٨١.

قال ابن خزيمة رحمه الله[1]: «وإذا لم يجز إطلاق اسم التشبيه، إذا قال المرء لابن آدم، وللقرد يدان، وأيديهما مخلوقتان، فكيف يجوز أن يُسمى مشبهاً من يقول لله يدان، على ما أعلم في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ، ونقول لبني آدم يدان، ونقول ويدا الله بهما خلق آدم، وبيده كتب التوراة لموسى عليه السلام، ويداه مبسوطتان، ينفق كيف يشاء».

وأما قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ [يٓس: ٧١]، فهذه الآية ليست كسائر الآيات في إثبات صفة اليد، لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي فصار شبيهاً بقوله: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وهناك أضاف الفعل إليه، فقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ﴾ ثم قال: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥][2].

فقوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ نظير قوله: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، و﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦][3].

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله[4]: «وإنما أضاف العمل إلى يديه كما قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾، وليس المراد هنا الصفة الذاتية - بغير إشكال - وإلا استوى خلق الأنعام وخلق آدم عليه السلام».

* * *

(١) التوحيد (١/١٩٦).
(٢) الرسالة التدمرية ص ٧٤.
(٣) الرسالة التدمرية ص ٧٥.
(٤) فتح الباري (١/٧).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [وأنه عزَّ وجلَّ استوى على العرش بلا كيف، فإن الله تعالى انتهى إلى أنه استوى على العرش، بلا كيف، ولم يذكر كيف كان استواؤه].

الشـرح:

قول المصنف: «فإن الله تعالى انتهى إلى أنه استوى على العرش، فمعنى «انتهى» والله أعلم أي أن الاستواء قد وقع بعد خلق الله العرش، وأنه صفة ثابتة لله، وهذا أمرٌ معلوم كما قال الإمام مالك: «الاستواء معلوم».

وصفة الاستواء جاء مصرحاً بها في سبع آيات من كتاب الله، قال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقد حكى الإجماع على ثبوت الاستواء على العرش الإمام أبو عمر الطلمنكي فقال رحمه الله[(١)]: «أجمع أهل السنة على أن الله تعالى على عرشه على الحقيقة لا على المجاز».

وحكاه أيضاً الدارمي، فقال رحمه الله[(٢)]: «قد اتفقت الكلمة من المسلمين أن الله فوق عرشه فوق سماواته».

وحرّف المبتدعة قوله: ﴿استوى﴾ إلى ﴿استولى﴾ واستدلوا بقول الشاعر:

قَدِ اَسْتوى بِشْرٌ على العراق   من غيرِ سيفٍ أو دمٍ مُهَرَاق

(١) الوصول إلى معرفة الأصول بواسطة مختصر الصواعق المرسلة ص ٣٥٧.

(٢) بواسطة الأربعين في صفات رب العالمين للذهبي ص ٤٣.

والرد على هذا من وجوه:

(١) أن العرب لا تعرف الاستيلاءَ معنًى للاستواء، فقد سئل ابن الأعرابي: هل يصح أن يكون استوى بمعنى استولى؟ فقال: لا تعرف العرب ذلك.

(٢) لا معنى حينئذ لتخصيص العرش بالذكر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية[1]: «فهو مالك لكل شيء مستول عليه، فلا يخص العرش بالاستيلاء وليس هذا كتخصيصه بالربوبية في قوله: ﴿رب العرش العظيم﴾ فإنه قد يُخص لعظمته، ولكن يجوز ذلك في سائر المخلوقات، فيقال: رب العرش، ورب كل شيء، وأما الاستواء فمختص بالعرش، فلا يقال استوى على العرش وعلى كل شيء، ولا استعمل ذلك أحد من المسلمين في كل شيء، ولا يوجد في كتاب ولا سنة، كما استعمل لفظ الربوبية في العرش خاصة، وفي كل شيء عامة، وكذلك لفظ الخلق ونحوه من الألفاظ التي تخص، وتعم، كقوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢﴾ [العلق: ١ - ٢] فالاستواء من الألفاظ المختصة بالعرش، لا تضاف إلى غيره، لا خصوصاً ولا عموماً».

(٣) الاستيلاء يتحقق معناه عند المنع من الشيء، فإذا وقع الظفر به قيل استولى عليه، فأي منع كان هناك حتى يوصف بالاستيلاء بعده؟

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٣٧٦).

(٤) إن الاستواء في المواضع السبعة لها في القرآن قد اطرد استعماله في جميع موارده على معنى واحد، فصرفه في الجميع إلى معنى لم يُعهد استعماله فيه، غاية الفساد.

(٥) أنه أتى بلفظة (ثم) التي حقيقتها الترتيب والمهلة، ولو كان معناه معنى القدرة على العرش والاستيلاء عليه لم يتأخر ذلك إلى ما بعد خلق السموات والأرض، فإن العرش كان موجوداً قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف عام، فكيف يجوز أن يكون غير قادر ولا مستول على العرش إلى أن خلق السموات والأرض.

(٦) أنه مخالف للإجماع، فقد حكى الأشعري إجماع أهل السنة على بطلان تفسير الاستواء بالاستيلاء.

(٧) أن البيت مجهول لم يقله شاعر معروف يصح الاحتجاج بقوله.

(٨) أن هذا البيت محرف وإنما هو هكذا:

بشر قد استولى على العراق

(٩) أنه لو صح هذا البيت وصح أنه غير محرف، لم يكن فيه حجة، بل هو حجة عليهم، فإن عادة الملوك أن يجلسوا فوق سرير الملك مستوين عليه، وهذا هو المطابق لمعنى هذه اللفظة في اللغة كقوله تعالى ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣]، وفي الصحيح: **«إن النبي ﷺ كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر كبّر ملبيّاً»**[١].

(١) مختصر الصواعق المرسلة ص ٣٥٣ - ٣٦٠.

ومما ينبغي التنبيه عليه هو أن الاستواء من جملة أدلة العلو، إلا أن الاستواء صفة فعل، والعلو صفة ذات.

قال شيخ الإسلام[(١)]:

«فالأصل أن علوه على المخلوقات وصف لازم له كما أن عظمته وكبرياءه وقدرته كذلك، وأما «الاستواء» فهو فعل يفعله سبحانه وتعالى بمشيئته وقدرته، ولهذا قال فيه: ﴿ثم استوى﴾».

وإعلم أن البعض يُسمي تحريفات المعطلة للصفات تأويلاً، وهذا غلط فإن ما عليه المعطلة لنصوص الصفات من تحريف اليد إلى القدرة، والإستواء إلى الإستيلاء حقيقته هو التحريف.

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله (ت: ١٣٩٣هـ)[(٢)]: «أما حمل اللفظ على غير ظاهره لا لدليل: **فهذا لا يُسمى تأويلاً في الاصطلاح، بل يسمى لعباً، لأنه تلاعب بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ**، ومن هذا تفسير غلاة الروافض قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]، قالوا: عائشة. ومن هذا النوع صرفُ آيات الصفات عن ظواهرها إلى محتملات ما أنزل الله بها من سلطان، كقولهم: «استوى» بمعنى «استولى» فهذا لا يدخل في اسم التأويل، لأنه لا دليل عليه البتة، وإنما يُسمى في اصطلاح أهل الأصول: لعباً، لأنه تلاعب بكتاب الله جل وعلا من غير دليل ولا مستند».

* * *

(١) مجموع الفتاوى (٥/٥٢٣).

(٢) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص ٣٤ - ٣٥.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [وأنه مالك خلقه وأنشأهم لا عن حاجة إلى ما خلق ولا لمعنى دعاه إلى أن خلقهم، لكنه فعّال لما يشاء، ويحكم ما يريد لا يُسأل عمّا يفعل، والخلق مسؤولون].

الشـرح:

هذه القطعة من العقيدة متعلّقة بتوحيد الأسماء والصفات، وذلك في إثبات صفة الملك لله عز وجل، ومتعلقة بتوحيد الربوبية وذلك بتوحيد الله في أفعاله، فالله وحده هو المالك لخلقه.

وأراد المصنف بهذه القطعة من العقيدة بيان كمال غنى الله عن خلقه، وأنه لم يخلق الخلق لحاجة منه إليهم، فالله هو الغني الحميد، وهذا هو معنى قول المصنف: «لا لمعنى دعاه إلى أن خلقهم»، وهو مع هذا خلقهم لعبادته: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

قال ابن القيم رحمه الله[1]: «خلق السموات والأرض وما بينهما لا لحكمة ولا لغاية، وأنه لم يخلق خلقه لحاجة منه إليهم، ولا ليتكثر بهم من قلة، ولا ليتعزز بهم كما قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، فأخبر أنه لم يخلق الجن والإنس لحاجة منه إليهم، ولا ليربح عليهم، لأنه خلقهم جوداً وإحساناً ليعبدوه، **فيربحوا هم عليه كل الأرباح**، كقوله: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]،

---

(١) طريق الهجرتين ص ١٣٥ - ١٣٦.

﴿وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾ [الروم: ٤٤]، ولما أمرهم بالوضوء والغسل من الجنابة الذي يحط عنهم أوزارهم ويدخلون به عليه ويرفع به درجاتهم، قال تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]، وقال في الأضاحي والهدايا ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾ [الحج: ٣٧]، وقال عقيب أمرهم بالصدقة ونهيهم عن إخراج الرديء من المال: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا فِيهِ وَٱعْلَمُوٓا أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، يقول سبحانه: إني غني عما تنفقون أن ينالني منه شيء، حميد مستحق المحامد كلها، فإنفاقكم لا يسد منه حاجة ولا يوجب له حمداً، بل هو الغني بنفسه الحميد بنفسه وأسمائه وصفاته، وإنفاقكم إنما نفعه لكم وعائدته عليكم». اهـ.

ومع هذا لا بد من التنبيه على الارتباط المهم بين الخلق والعبودية، قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله[١]: «ولذا كثر في القرآن الإشارة إلى أن ضابط من يستحق العبادة هو الخالق الذي يُبرز من العدم إلى الوجود، كما تقدم في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، وكما في قوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرعد: ١٦]، وخالق كل شيء هو المعبود وحده».

(١) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (١/ ٩٣).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [وأنه مدعو بأسمائه الحسنى، وموصوف بصفاته التي سمّى ووصف بها نفسه، وسمّاه ووصفه بها نبيه عليه السلام].

سبق شرحه والتعليق عليه من ص ١٦٢ إلى ص ١٧٧.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، ولا يوصف بما فيه نقص أو عيب أو آفة، فإنه عز وجل تعالى عن ذلك].

الشـرح:

بعد أن ذكر المصنف قاعدة أهل السنة والجماعة في أسماء الله وصفاته في الإثبات حيث قال: «وأنه مدعو بأسمائه، موصوف بصفاته التي سمى ووصف بها نفسه، وسماه ووصفه بها نبيه عليه الصلاة والسلام»، ثنّى بذكر قاعدة أهل السنة في النفي وتنزيه الله عن النقائص، فقال: «لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، ولا يوصف بما فيه نقص أو عيب أو آفة، فإنه عز وجل تعالى عن ذلك».

وبدأ بمثال وهو نفي العجز عن الله لكمال قوته وقدرته، ثم ذكر القاعدة العامة وهي نفي كل نقص وعيب وتنزيه الله عن ذلك.

وطريقة القرآن في تنزيه الله عن النقائص تارة بنفيها، وتارة بإثبات كمال

ضدها[1]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «إن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي، فالإثبات كإخباره أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك، والنفي كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وينبغي أن يُعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال، إلا إذا تضمن إثباتاً، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال، لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء هو كما قيل ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون مدحاً أو كمالاً، ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال.

فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمناً لإثبات مدح كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥] فنفي السنة والنوم يتضمن كمال الحياة والقيومية، فهو مبيِّن لكمال أنه الحي القيوم.

وكذلك قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ أي لا يكرثه ولا يثقله، وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها، بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة، فإن هذا نقص في قدرته، وعيب في قوته.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، فإن نفي مس اللغوب الذي هو التعب والإعياء دلَّ على كمال القدرة، ونهاية القوة، بخلاف المخلوق الذي يلحقه من النصب والكلال ما يلحقه».

(١) التسعينية (١/١٨٨).

(٢) الرسالة التدمرية ص ٥٧ - ٥٩.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [وخلق آدم عليه السلام بيده، ويداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء، بلا اعتقاد كيف يداه، إذ لم ينطق كتاب الله تعالى فيه بكيف].

سبق شرحه والتعليق عليه من ص ١٧٨ إلى ١٨٢.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ولا يُعتقد فيه الأعضاء، والجوارح، ولا الطول، والعرض، والغلظ، والدقة، ونحو هذا مما يكون مثله في الخلق، وأنه ليس كمثله شيء، تبارك وجه ربنا ذو الجلال والإكرام].

الشـــرح:

هذا نفي مفصل لصفات النقص في حق الله تعالى، وهي خلاف طريقة القرآن في الصفات، فإنها تأتي بالتفصيل في مقام الصفات الثبوتية، لأنها صفات كمال يمتدح الله نفسه بإثباتها، وأما الصفات السلبية فإنها صفات نقص يكتفي بنفيها على سبيل الإجمال، وهي لا تأتي مفصلة إلا في موضعين:

(١) نفي ما ادعاه في حقه الكاذبون المفترون كقوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

(٢) دفع توهم نقص في كماله كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨][1].

---

(١) تقريب التدمرية ص ١٨. ط - دار الوطن - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «طريقة الرسل وأتباعهم من سلف الأمة وأئمتها: إثبات مفصل، ونفي مجمل، إثبات صفات الكمال على وجه التفصيل، ونفي النقص والتمثيل، كما دلّ على ذلك سورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، وهي تعدل ثلث القرآن».

وقال أيضاً[2]: «وأما المخالفون لهم من المشركين والصابئة، ومن اتبعهم من الجهمية والفلاسفة والمعتزلة ونحوهم، فطريقتهم: نفي مفصَّل وإثبات مجمل، ينفون صفات الكمال، ويثبتون ما لا يوجد إلا في الخيال، فيقولون: ليس بكذا، ولا كذا».

والمصنف أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله لم يُضاهِ المبتدِعةَ في طريقتهم في النفي المفصّل، وإنما أراد بقوله الرد على المتقدمين من الرافضة والمجسّمة الذين يصفون الله بهذه النقائص[3].

وأول من قال إن الله جسم وله طول وعرض هم شيوخ الإمامية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[4]: «هذا اللفظ بعينه: إن الله جسم له طول وعرض وعمق أول من عُرف أنه قاله في الإسلام **شيوخ الإمامية** كهشام بن الحكم وهشام بن سالم كما تقدم ذكره، وهذا مما إتفق عليه نقل الناقلين للمقالات في الملل والنحل من جميع الطوائف، مثل أبي عيسى الورّاق، وزرقان، وابن النوبختي،

(١) منهاج السنة (٢/ ١٨٥).

(٢) منهاج السنة (٢/ ١٨٧).

(٣) وهذا مما شابهوا فيه اليهود فإنهم قالوا: إن الله بكى على الطوفان حتى رمدت عيناه وعادته الملائكة، الصواعق المرسلة (٣/ ١٠١١).

(٤) منهاج السنة (٢/ ٥٠٢).

وأبي الحسن الأشعري، وابن حزم، والشهرستاني وغير هؤلاء، ونقل ذلك عنهم موجود في كتب المعتزلة، والشيعة، والكرامية، والأشعرية، وأهل الحديث، وسائر الطوائف.

وقالوا: أول من قال: إن الله جسم هشام بن الحكم». اهـ.

فالمجسمة هم شيوخ الرافضة، والتجسيم عقيدة متقدمي الرافضة، ومتأخروهم معتزلة في الصفات[1].

والواجب المنع من استعمال مثل هذه الألفاظ، فالمبتدعة يتوسلون بها إلى أغراض فاسدة من نفي الصفات الثابتة لله تبارك وتعالى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «. . . وإن كانوا يُعبِّرون عن ذلك بعبارات مبتدعة فيها إجمال وإبهام، كقولهم: ليس بمتحيّز، ولا جسم، ولا جوهر، ولا هو في جهة، ولا مكان، وأمثال هذه العبارات التي يفهم منها العامة تنزيه الرب تعالى عن النقائص، ومقصودهم بها أنه ليس فوق السموات رب، ولا على العرش إله يُعبد، ولا عُرج بالرسول إلى الله».

وقول الإسماعيلي رحمه الله: (ولا يعتقد فيه الأعضاء، والجوارح». يُقال فيه ما قيل في لفظ «الجسم» فلا نثبته ولا ننفيه، ونستفصل من جهة المعنى، فإن أُريد بالأعضاء والجوارح أنه موصوف بصفات الكمال، وأنه يُرى بالأبصار، ويتكلم ويُكلم، ويسمع ويبصر، ويرضى، ويغضب، وأن له وجهاً ويدين، وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا،

---

(١) انظر منهاج السنة (٢/ ١٠٠ - ١٠١).

(٢) المراكشية ص ٥٦ - ٥٧.

فهذه المعاني ثابتة للرب تعالى، وهو موصوف بها، فلا ننفيها عنه بتسميتكم لها أعضاء وجوارح، وهذه العبارات يستعملها المبتدعة لتعطيل الله عن صفات الكمال[1].

قال ابن القيم رحمه الله[2]: «وأكثر الناس إذا سمعوا هذه الألفاظ نفرت عقولهم من مسماها، ونبت أسماعهم عنها، وقد علم المؤمنون المصدقون للرسول، العارفون بالله وصفاته وأسمائه أنكم توسلتم بها إلى نفي صفاته وأفعاله، وحقائق أسمائه، فلم ترفعوا بها رأساً، ولم تروا لها حرمة، ولم ترقبوا فيها ذمة، وغرّت ضعاف العقول الجاهلين بحقائق الإيمان، فضلوا بها، وأضلوا كثيراً، وضلوا عن سواء السبيل».

وبعض أهل العلم يرى أن المعطلة مجسمة أيضاً، لأن الذي حملهم على التعطيل هو توهم التمثيل، فهم يعبدون صنماً لا صفات له، قال الإمام البخاري رحمه الله[3]: «إن الجهمية هم المشبهة، لأنهم شبهوا ربهم بالصنم، والأصم، والأبكم، الذي لا يسمع، ولا يبصر، ولا يتكلم، ولا يخلق».

* * *

(١) انظر الصواعق المرسلة (٣/ ٩٤٠)، (٣/ ١٠١٧).

(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ٩٣٩).

(٣) خلق أفعال العباد ص ٣٥.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ولا يقولون: إن أسماء الله غير الله كما يقوله المعتزلة والخوارج وطوائف من أهل الأهواء].

الشـــرح:

هكذا كلام الإسماعيلي في نسخة جمال عزون، وفي نسخة د. محمد الخميّس: [**ولا يقولون إن أسماء الله مخلوقة**]، وأياً كان النص في المخطوط، فلا بد من العلم بأن بين قول المعتزلة: «أسماء الله غير الله» وبين قولهم: «أسماء الله مخلوقة» تلازم ظاهر، قال ابن القيم رحمه الله[1]: «أجاب أهل السنة المعتزلة القائلين بخلق القرآن، وقالوا: كلامه تعالى داخل في مسمى اسمه، فالله تعالى اسم للذات الموصوفة بصفات الكمال، ومن تلك الصفات: صفة الكلام، كما أن علمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره غير مخلوقة.

وإذا كان القرآن كلامه، وهو صفة من صفاته، فهو متضمن لأسمائه الحسنى، فإذا كان القرآن غير مخلوق، ولا يقال: إنه غير الله، فكيف يقال: إن بعض ما تضمنه، وهو أسماؤه: مخلوقة، وهي غيره؟!».

وأما مسألة الاسم والمسمى فالصواب التفصيل، لأن هذه اللفظة محتملة لمعنيين حق وباطل، فإن أريد بذلك أن أسمائه وصفاته داخلة في مسمَّى اسمه فهذا حق، وإن أريد أن أسماؤه هي نفس الإله فهذا باطل.

---

(١) بدائع الفوائد (١/ ٣٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «فإن الناس قد تنازعوا في ذلك، والنزاع اشتهر في ذلك بعد الأئمة، بعد أحمد وغيره، والذي كان معروفاً عند «أئمة السنة» أحمد وغيره: الإنكار على الجهمية الذين يقولون: أسماء الله مخلوقة، فيقولون: الاسم غير المسمى، وأسماء الله غيره، وما كان غيره فهو مخلوق، وهؤلاء هم الذين ذمهم السلف، وغلّظوا فيهم القول».

وقال أيضاً[2]: «فلهذا يروى عن الشافعي والأصمعي وغيرهما أنه قال: إذا سمعت الرجل يقول: الاسم غير المسمى فاشهد عليه بالزندقة، ولم يعرف أيضاً عن أحد من السلف أنه قال: الاسم هو المسمى، بل هذا قاله كثير من المنتسبين إلى السنة بعد الأئمة، وأنكره أكثر أهل السنة عليهم».

وقال أيضاً[3]: «ومن هنا تنازع الناس في «الاسم» هل هو المسمى أو غيره، وكان الصواب أن يمنع من كلا الإطلاقين، ويقال كما قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وكما قال ﷺ: **«إن لله تسعة وتسعين اسماً، من أحصاها دخل الجنة»** والذين أطلقوا أنه المسمى كان أصل مقصودهم أن المراد به هو المسمى، وأنه إذا ذكر الاسم فالإشارة به إلى مسماه».

وأما القول بأن أسماء الله مخلوقة حقيقته هو القول بأن الله مخلوق وهو

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٥ - ١٨٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٧).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦٩).

كفر بالإجماع كما سيأتي، لأن القول في الصفات كالقول في الذات. قال قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني رحمه الله[١]: «الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات».

وأول ما ظهر القول بأن أسماء الله أو صفاته مخلوقة هو القول بخلق القرآن[٢]، والقول في بعض الصفات كالقول في بعض[٣].

قال الإمام أحمد بن حنبل لرجل سأله فقال له: «ألست مخلوقاً؟ فقال: بلى، فقال: أوليس كلامك منك؟ قال: بلى، قال: والله ليس بمخلوق، وكلامه منه»[٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله معلقاً[٥]: «ومراده أن المخلوق إذا كان كلامه صفةً له هو داخل في مسمى اسمه، وهو قائم به، فالخالق أولى أن يكون كلامه صفة له داخلة في مسمى اسمه، وهو قائم به، لأن الكلام صفة كمال، وعدمه صفة نقص، فالمتكلم أكمل ممن لا يتكلم، والخالق أحق بكل كمال من غيره. والسلف كثيراً ما يقولون: الصفة من الموصوف، والصفة بالموصوف، فيقولون: علم الله من الله، وكلام الله من الله، ونحو ذلك، لأن ذلك داخل في مسمى اسمه، فليس خارجاً عن مسماه، بل هو داخل في مسماه، وهو من مسماه».

---

(١) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٧٥)، وانظر الرسالة التدمرية ص ٤٣.

(٢) أول من قال بذلك الجعد بن درهم سنة ١٢٠هـ ثم الجهم بن صفوان.

(٣) الرسالة التدمرية ص ٣١.

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٧٥).

(٥) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٧٦).

فالقول بأن أسماء الله أو صفاته مخلوقة هو من شر الأقوال مخالف لإجماع المسلمين، والحافظ أبو القاسم الطبري اللالكائي رحمه الله (ت: ٤١٨هـ) لما ساق أقوال السلف والأئمة وهم لا يحصون كثرة بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، قال[1]: «فهؤلاء خمسمائة وخمسون نفساً أو أكثر من التابعين وأتباع التابعين والأئمة المرضيين سوى الصحابة الخيرين على اختلاف الأعصار ومضي السنين والأعوام، وفيهم نحو من مائة إمام ممن أخذ الناس بقولهم وتدينوا بمذاهبهم، ولو اشتغلت بنقل أقوال المحدثين لبلغت أسماؤهم ألوفاً كثيرة، لكني اختصرت وحذفت الأسانيد للاختصار ونقلت عن هؤلاء عصراً بعد عصر لا ينكر عليهم منكر، ومن أنكر قولهم استتابوه، أو أمروا بقتله، أو نفيه، أو صلبه».

* * *

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٣٤٤).

قال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويثبتون أن له وجهاً].

الشـرح:

صفة الوجه ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فقد قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٨]. وقال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝﴾ [الليل: ١٩ - ٢٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩]، وقال تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الكهف: ٢٨].

وأما السنة فإن النبي ﷺ لما أُنزل عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]، قال النبي ﷺ: **«أعوذ بوجهك»**(١).

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، ويرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل الليل حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»**(٢).

---

(١) رواه البخاري كتاب التفسير باب (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم) (٨/ ٢٩١ - رقم ٤٦٢٨) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.

(٢) رواه مسلم كتاب الإيمان باب في قوله عليه السلام (وإن الله لا ينام) (١/ ١٦١- رقم ٢٩٣ (١٧٩)).

وأما الإجماع فهو داخل في جملة ما حكاه الأئمة من إجماع على إثبات الصفات وإمرارها كما جاءت، قال إمام الأئمة في زمانه محمد ابن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ)[1]: «نحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز، وتهامة، واليمن، والعراق، والشام، ومصر، مذهبنا أنا نثبت لله عز وجل ما أثبته الله لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين، عز ربنا وجل عن شبه المخلوقين، وجل عن مقالة المعطلين».

وقال الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله (ت: ٤٦٣هـ)[2]: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز».

وأهل البدع لهم طريقان في تأويل وتحريف صفة الوجه:

الطريق الأول: دعوى أن لفظ (الوجه) زائد، فجعلوها صلة زائدة، قالوا: والتقدير: ويبقى ربك، إلا ابتغاء ربه الأعلى، ويريدون ربهم.

والرد على هذا من وجوه:

أ - دعوى أن الوجه صلة كذب على الله وعلى رسوله وعلى اللغة، فإن هذه الكلمة ليس مما عُهد زيادتها.

ب - إنه لو ساغ ذلك لساغ لمعطل آخر أن يدعي الزيادة في قوله: أعوذ بعزة الله وقدرته، ويكون التقدير أعوذ بالله، ويدعي معطل آخر الزيادة في سمعه وبصره وغير ذلك.

---

(١) كتاب التوحيد (١/ ٦٢).

(٢) التمهيد (٧/ ١٤٥)، الفتوى الحموية الكبرى ص ٤٨٢.

جـ - أن هذا يتضمن إلغاء وجهه لفظاً ومعنى، وأن لفظه زائد ومعناه منتف.

د - أنه لما أضاف الوجه إلى الذات وأضاف النعت إلى الوجه فقال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٢٧] دلّ على أن ذكر الوجه ليس بصلة، وأن قوله: ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ صفة للوجه، وأن الوجه صفة للذات.

قال ابن القيم[1]: «فتأمّل رفع قوله: ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ عند ذكر الوجه وجره في قوله: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٧٨] فذو الوجه المضاف بالجلال والإكرام لما كان القصد الإخبار عنه، وذي المضاف إليه بالجلال والإكرام في آخر السورة لما كان المقصود عين المسمى دون الاسم فتأمله».

هـ - إنه لا يُعرف في لغة من لغات الأمم وجه الشيء بمعنى ذاته ونفسه، فالوجه في اللغة مستقبل كل شيء، لأنه أول ما يواجه منه، وليس هو كل الشيء، وهو في كل محل بحسب ما يضاف إليه، فإذا أضيف إلى زمن كان الوجه زمناً، وإن أضيف إلى حيوان كان بحسبه، وإن أضيف إلى ثوب أو حائط كان بحسبه، وإن أضيف إلى من ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] كان وجهه تعالى كذلك[2].

الطريق الثاني لأهل البدع في تحريف الوجه: دعواهم أن الوجه مجاز عن الثواب والجزاء، وهذا باطل من وجوه:

أ - أن اللغة لا تحتمل ذلك، ولا يُعرف أن الجزاء يُسمى وجهاً للمجازي.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة ص ٣٨٨.

(٢) انظر مختصر الصواعق المرسلة ص ٣٨٧ - ٣٨٨.

ب - أن الثواب مخلوق، والنبي ﷺ استعاذ بوجه الله، لما أُنزل عليه: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥] قال: أعوذ بوجهك ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥] قال أعوذ بوجهك[١]. ولا يُظن برسول الله ﷺ أن يستعيذ بمخلوق.

جـ - أن النبي ﷺ كان من دعائه: **«أسألك لذة النظر إلى وجهك»**[٢]، ولم يكن ليسأل لذة النظر إلى الثواب، ولا يُعرف تسمية ذلك وجهاً لغة، ولا شرعاً، ولا عرفاً.

د - أن النبي ﷺ قال: **«من سألكم بوجه الله فأعطوه»**[٣]، وقال: **«لا يسأل بوجه الله إلا الجنة»**[٤].

ولو كان المراد بوجهه مخلوقاً من مخلوقاته لما جاز أن يُسأل به، وهذا يدل على أن السؤال بوجهه أعظم من السؤال به سبحانه.

هـ - أنه جاء في حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض**

---

(١) سبق تخريجه ص ١٩٩.

(٢) رواه أحمد (٥/ ١٩) والنسائي كتاب السهو باب نوع آخر (٣/ ٥٤ - رقم ١٣٠٥) من حديث عمّار بن ياسر رضي الله عنه، وقد أفرد هذا الحديث بالشرح الحافظ ابن رجب، انظر مجموع رسائله (١/ ١٥١ - ١٨٧).

(٣) رواه أحمد في المسند (١/ ٢٤٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقد عزاه البعض إلى سنن أبي داود (٢/ ٣١٠ - رقم ١٦٧٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ولا يتوجه، لأن لفظ الحديث فيه (من سأل بالله) وليس (بوجه الله).

(٤) رواه أبو داود كتاب الزكاة باب كراهية المسألة بوجه الله (٢/ ٣٠٩ - رقم ١٦٧١) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.

القسط ويرفعه، ويُرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل الليل، حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»[1]. فإضافة السبحات التي هي الجلال والنور إلى الوجه وإضافة البصر إليه، تُبطل أن يُراد به الثواب أو الجزاء وتبين أن المراد وجهه.

و - قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، والزيادة هي كما قال النبي ﷺ: **«النظر إلى وجه الله تعالى»**[2].

وأما قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ۚ﴾ [البقرة: ١١٥].

ففيه إثبات الوجه حقيقةً لله تبارك وتعالى إذا استقبل العبد القبلة، ومنطوق الآية موافق لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: **«إذا قام أحدكم يُصلي فإن الله قبل وجهه»**[3].

وحمل مجاهد والشافعي (الوجه) في الآية على الجهة، وليس هذا بتأويل، لأن الوجه لغة يُطلق على الجهة أيضاً، كما أن الله قد ذكر الجهات المشرق والمغرب قبل ذكر الوجه، وكذلك قال: (أينما تولوا) وأين من الظروف، و(تولوا) أي تستقبلوا[4].

---

(١) سبق تخريجه ص ١٩٩.

(٢) رواه مسلم كتاب الإيمان باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى (١/ ١٦٣ - رقم ٢٩٧ (١٨١)) من حديث صهيب رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري كتاب الصلاة باب حلة البُزاق باليد من المسجد (١/ ٥٠٩ - رقم ٤٠٦).

(٤) انظر مجموع الفتاوى (٦/ ١٦).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [وسمعاً، وبصراً، وعلماً].

الشـــرح:

جمع المصنف بين صفة السمع والبصر لأن الله جمع بينهما، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١].

قال قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني رحمه الله[1] (ت: ٥٣٥هـ): «والله عز وجل السميع لدعاء الخلق وألفاظهم عند تفرقهم واجتماعهم، مع اختلاف ألسنتهم ولغاتهم، يعلم ما في قلب القائل قبل أن يقول، ويعجز القائل عن التعبير عن مراده، فيعلم الله فيعطيه الذي في قلبه، والمخلوق يزول عنه السمع بالموت، والله تعالى لم يزل ولا يزال يفني الخلق، ويرثهم، فإذا لم يبق أحد قال: لمن الملك اليوم، فلا يكون من يرد، فيقول: لله الواحد القهار».

وقال ابن القيم رحمه الله في صفة السمع[2]: «السميع الذي قد استوى في سمعه سر القول وجهره، وسع سمعه الأصوات فلا تختلف عليه أصوات الخلق ولا تشتبه عليه، ولا يشغله منها سمع عن سمع ولا تغلطه المسائل، ولا يبرمه كثرة السائلين...».

(١) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٢٧).

(٢) طريق الهجرتين ص ١٢٧ - ١٢٨.

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله[1] (ت: ١٣٧٦هـ): «أي السميع لجميع الأصوات باختلاف اللغات على تفنن الحاجات، سرها وجهرها: ﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ﴾ [الرعد: ١٠]». اهـ.

وقال رحمه الله أيضاً[2]: «البصير الذي أبصر كل شيء دقَّ وجلَّ، فيبصر دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء في ظلمة الليل، ويبصر جريان الأغذية في عروق الحيوانات وأغصان النباتات». اهـ.

وأما صفة العلم فأدلتها كثيرة جداً، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٧]، وقال سبحانه: ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣].

قال ابن القيم رحمه الله في صفة العلم[3]: «العالم بكل شيء الذي لكمال علمه يعلم ما بين أيدي الخلائق وما خلفهم، فلا تسقط ورقة إلا بعلمه، ولا تتحرك ذرة إلا بإذنه، يعلم دبيب الخواطر في القلوب حيث لا يطلع عليها الملك، ويعلم ما سيكون منها حيث لا يطلع عليها القلب».

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله[4] (ت: ١٣٧٦هـ): «العليم بكل شيء، الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، ولا يعزب عن علمه شيء، أحاط علمه بالواجبات

(١) فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد ص ٣٩.

(٢) فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد ص ٣٩.

(٣) طريق الهجرتين ص ١٢٧.

(٤) فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد ص ٣٩.

والمستحيلات والجائزات، وبالماضيات والحاضرات والمستقبلات، وبالعالم العلوي والسفلي، وبالخفيات والجليات ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]. يعلم السر وأخفى، ويعلم ما أكنته الصدور وما توسوس به النفوس، وما فوق السموات العلى وما تحت الثرى». اهـ.

* * *

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [وقدرة، وقوة، وعزةً].

الشــرح:

ذكر المصنف ثلاث صفات، وقرنها جميعاً، وهي: القدرة، والقوة، والعزة، وذلك لأن بعضها يرجع إلى بعض، ولذلك يُقال عزة القوة، وقد جمع الله بين القوة والعزة فقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ [الشورى: ١٩].

قال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله (ت: ١٣٧٦هـ) في معنى القدرة والقوة[١]: «يعني أنه تعالى القدير كامل القدرة، فكلما أراد فعله من غير عجز ولا معارض له ولا مضاد، فإذا أراد إيجاد شيء أو إعدامه فلو اجتمعت الخليقة كلها على معارضته في شيء من ذلك لم يكن لهم قدرة على معارضته، كما قال النبي ﷺ في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن النبي ﷺ أنه قال لابن عباس: **«واعلم أن الخلق لو اجتمعوا على أن ينفعوك بشيء (أي قليل أو كثير) لم ينفعوك إلا بشيء قدّره الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قدره الله عليك»**[٢]. وقال تعالى: ﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾ [هود: ٥٦].

(١) التوضيح المبين لتوحيد الأنبياء والمرسلين ص ٦١ - ٦٢.

(٢) رواه أحمد (١/٢٩٣)، والترمذي كتاب صفة القيامة باب (٤/٦٦٧ - رقم ٢٥١٦) وقال الترمذي «هذا حديث حسن صحيح»، وأفرد الحافظ ابن رجب رحمه الله هذا الحديث بالشرح في رسالته المشهورة: «نور الاقتباس في مشكاة وصية النبي ﷺ لابن عباس» وقال في ص ٣١ - ٣٢: «روي عن النبي ﷺ أنه وصى بذلك ابن عباس من حديث علي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري وسهل بن سعد وغيرهم من الصحابة، وفي أسانيدها مقال، =

وهو القوي الذي له القوة كلها، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، فما بالخلق من قوة ظاهرة أو باطنة إلا من الله تعالى، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ۖ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۖ﴾ [فُصِّلت: ١٥]، فمن قوته وقدرته أنه خلق السموات العظيمة والأرض وما بينهما في ستة أيام، وأنه خلق الخلق ثم يميتهم ثم يحييهم بعدما يفرقهم البلى، بل خلقهم وبعثهم عليه كنفس واحدة، قال تعالى: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ ۗ﴾ [لقمان: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ﴾ [الروم: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]، ومن قدرته أنه يحيي الأرض الهامدة اليابسة بعد موتها، قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فُصِّلت: ٣٩]». اهـ.

= وذكر العقيلي أن أسانيد الحديث كلها ليّنة، وبعضها أصلح من بعض.

قلت - يعني ابن رجب -: وأجود أسانيده من رواية حنش عن ابن عباس التي ذكرناها، وهو إسناد حسن لا بأس به».

وأما صفة العزة فمن أدلتها قوله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًاۚ﴾ [فاطر: ١٠].

قال قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني رحمه الله (ت: ٥٣٥هـ)[١]: «العزة الكاملة لله، وقد خلق العزة فأعز بها من شاء ما شاء من المدة، ثم أعقبهم الذلة وأعقب الذليل عزة فهو كما قال: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ﴾ [آل عمران: ٢٦] بينا هو لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً، فيرزقه الله العقل فتراه عزيزاً منيعاً آمراً ناهياً، ثم تراه وضيعاً خاملاً، والله تعالى لم يزل عزيزاً، ولا يزال عزيزاً، لا تنقص عزته ولا تفنى، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ﴾ [الشورى: ١١]».

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله (ت: ١٣٧٦هـ) في معنى العزيز[٢]: «فالعزيز الذي له جميع معاني العزة ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ﴾ [يونس: ٦٥] فهو العزيز لكمال قوته وهذه **عزة القوة**، ويرجع إلى هذا المعنى القوي المتين. **وعزة الامتناع** عن مغالبة أحد، وعن أن يقدر عليه أحد، أو يبلغ العباد ضرّه فيضرّوه، أو نفعه فينفعوه، وامتناعه وتكبره عن جميع ما لا يليق بعظمته وجلاله من العيوب والنقائص، وعن كل ما ينافي كماله، ويرجع إليها معنى المتكبّر، مع أن المتكبّر اسم دال على كمال العظمة ونهاية الكبرياء، مع دلالته على المعنى المذكور، وهو تكبره وتنزُّهه عمّا لا يليق بعظمته ومجده وجلاله.

المعنى الثالث: عزة القهر، الدالة عليه اسم القهّار، الذي قهر بقدرته

---

(١) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٣٠).

(٢) فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد ص ٣١، ٣٢.

جميع المخلوقات، ودانت له جميع الكائنات، فنواصي العباد كلهم بيده، وتصاريف الملك وتدبيراته بيده، والملك بيده، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

فالعالم العلوي والعالم السفلي بما فيها من المخلوقات العظيمة كلها قد خضعت في حركاتها وسكناتها، وما تأتي وما تذر لمليكها ومدبّرها، فليس لها من الأمر شيء، ولا من الحكم شيء، بل الأمر كله لله، والحكم الشرعي والقدري والجزائي كله لله، لا حاكم إلا هو، ولا رب غيره، ولا إله سواه». اهـ.

* * *

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [لا على ما يقوله أهل الزيغ من المعتزلة وغيرهم، ولكن كما قال تبارك وتعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، **فهو تعالى ذو العلم، والقوة، والقدرة، والسمع، والبصر].**

الشــرح:

فبعد أن ذكر المصنّف أن أئمة الحديث يثبتون لله وجهاً، وسمعاً، وبصراً، وعلماً، وقدرة، وقوة، وعزّة، وكلاماً، وذكر أدلة ذلك من القرآن، عطف بالتنبيه على أن ما يثبته أهل السنة في الصفات ليس كما يثبته المبتدعة.

وقاعدة أهل السنة في ذلك جميعاً «أَمِرُّوهَا كما جاءت بلا كيف».

قال الوليد بن مسلم[1]: سألت سفيان الثوري والأوزاعي ومالك ابن أنس والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفات؟ فكلهم قال:

(١) السنة للخلال (١/ ٢٥٩ - رقم ٣١٣)، الشريعة (٢/ ١٠٤ - رقم ٧٦٥)، الصفات للدارقطني ص ١٢٣ - رقم ٦٩، أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٨٢ - رقم ٩٣٠)، ذم التأويل ص ٢٠، رقم ٢٤، وإسناده صحيح.

«أمروها كما جاءت بلا تفسير».

وقال الأوزاعي رحمه الله[1]: «إذا بلغك عن رسول الله ﷺ حديث فلا تظنن غيره، فإن محمداً ﷺ كان مبلغاً عن ربه».

وقال سفيان بن عيينة رحمه الله[2]: «كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره، لا كيف، ولا مثل».

وقال الحافظ أبو أحمد محمد بن علي الكرجي رحمه الله[3]: «كل صفة وصف الله بها نفسه، أو وصفه بها نبيه فهي صفة حقيقة لا مجازاً».

وقال قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني رحمه الله (ت: ٥٣٥هـ)[4]: «فمذهب السلف رحمة الله عليهم أجمعين إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها، فهذا **إجماع** معلوم متيقن عند **جميع** أهل السنة والحديث».

والسلف لم يكتفوا بذكر عقيدتهم فقط مع ظهور العقائد المضادة لها، وإنما قالوا وأثبتوا عقيدتهم، وأثبتوا الصفات مع التحذير مما خالفها، فلذلك تجدهم يقولون «من غير تفسير، ولا معنى»، يريدون **من غير تفسير ولا معنى المعتزلة**، وليس مرادهم تفويض المعنى فحاشاً وكلا أن ينسب إليهم جاهل شر المذاهب، وإنما مرادهم أنهم يثبتون النصوص لا كإثبات المعتزلة. وهذا واضح بيّن بنفسه من قولهم: (أمِرُّوها كما جاءت بلا كيف).

(١) أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٧٨ - رقم ٧٣٤).
(٢) أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٧٨ - رقم ٧٣٦).
(٣) كتاب السنة بواسطة تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٣٩).
(٤) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٧٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «فقولهم: [أمِرُّوها كما جاءت] **يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظاً دالة على معاني**، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أَمِرُّوا ألفاظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمروا ألفاظها مع اعتقاد أن الله لا يُوصَف بما دلّت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أُمِرَّت كما جاءت، ولا يقال حينئذ بلا كيف، **إذ نفي الكيفية عما ليس بثابت لغو من القول**».

فحيث وقفت على عبارة لإمام من السلف «من غير تفسير» فاعلم أنه أراد من غير تفسير المبتدعة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «قوله: «من غير تفسير» **أراد به تفسير الجهمية المعطلة** الذين ابتدعوا الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات».

فلا يظن أحد بالسلف أن مذهبهم تفويض المعنى لصدور تلك العبارات منهم، دون أن يتأملها في ضوء معرفة السلف وذكرهم لمعاني القرآن عموماً والصفات خصوصاً، فمجاهد كان يوقف ابن عباس رضي الله عنهما عند كل آية. قال مجاهد رحمه الله: «عرضت المصحف على ابن عباس رضي الله عنهما ثلاث عرضات، من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها»[3]

وقال قتادة رحمه الله[4]: «ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً».

---

(١) الفتوى الحموية الكبرى ص ٣٠٧.

(٢) الفتوى الحموية الكبرى ص ٣٢٩.

(٣) رواه الطبري في جامع البيان (١/ ٨٥)، وأفاد محققه أن الحافظ الذهبي حسنه في تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٧١).

والصحابة كانوا لا يتجاوزون عشر آيات حتى يعلموا ويعملوا بما فيها، قال أبو عبدالرحمن السلمي رحمه الله[1]: «إنا أخذنا القرآن عن قوم أخبرونا أنهم كانوا إذا تعلَّمُوا عشر آيات لم يجاوزوهن إلى العشر الأُخر، حتى يعلموا ما فيهن، فكنا نتعلم القرآن والعمل به، وإنه سيرث القرآن بعدنا قوم يشربونه شرب الماء لا يجاوز تراقيهم، بل لا يجاوز هاهنا، ووضع يده على حلقه».

وقال الحسن البصري رحمه الله[2]: «لم ينزل الله آية إلا وهو يحب أن تُعلم فيما أُنزلت، وماذا عنى بها».

والتابعون ذكروا معاني الصفات، كما فسّر أبو العالية الاستواء بالارتفاع[3] ومجاهد الاستواء بالعلو[4]، ومعاني الصفات معلومة عندهم علماً ضرورياً كما قال الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله[5]: «وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة والعامة من أن يحتاج فيه إلى أكثر من حكايته، لأنه اضطرار لم يؤنسهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مسلم».

فمعنى كلام ابن عبدالبر رحمه الله هو أن هذا من العلم الضروري،

---

(١) معرفة القراء الكبار (١/ ٥٤) من طريق حماد بن زيد عن عطاء بن السائب عن أبي عبدالرحمن السلمي فذكره.

(٢) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (٢/ ٣٠٥).

(٣) صحيح البخاري كتاب التوحيد باب (وكان عرشه على الماء، وهو رب العرش العظيم) تعليقاً مجزوماً به (١٣/ ٤٠٣).

(٤) صحيح البخاري كتاب التوحيد باب (وكان عرشه على الماء، وهو رب العرش العظيم) تعليقاً مجزوماً به (١٣/ ٤٠٣).

(٥) التمهيد (٧/ ١٣٤).

وهو ما يلزم الإنسان لزوماً لا يمكنه الانفكاك عنه، يعني أنه لا يُجادل ولا يخالف في العلم الضروري إلا مسفسِط.

ولذلك قال الإمام مالك رحمه الله: «الاستواء غير مجهول»[1].

فأسماء الله وصفاته مفهومة المعنى، والدليل على ذلك أيضاً كما قال ابن القيم رحمه الله[2]: «كان معناها مفهوماً عند القوم الذين نزل القرآن بلغتهم، ولذلك لم يستفت واحد من المؤمنين عن معناها، ولا خاف على نفسه توهم التشبيه ولا احتاج إلى شرح وتنبيه.

وكذلك الكفار لو كانت عندهم لا تعقل إلا في الجارحة لتعلقوا بها في دعوى التناقض، واحتجوا بها على الرسول ﷺ، ولقالوا له زعمت أن الله تعالى ليس كمثله شيء، ثم تخبر أن له يداً كأيدينا وعيناً كأعيننا، ولما لم يُنقل ذلك عن مؤمن ولا كافر عُلم أن الأمر كان فيها عندهم جلياً لا خفياً».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[3]: «وأما التفسير الثابت عن الصحابة والتابعين فذلك إنما قبلوه لأنهم قد علموا أن الصحابة بلّغوا عن النبي ﷺ لفظ القرآن ومعانيه جميعاً، كما ثبت ذلك عنهم، مع أن هذا **مما يعلم بالضرورة من عادتهم**، فإن الرجل لو صنف كتاب علم في طب و حساب أو غير ذلك وحفظه تلامذته لكان يعلم بالاضطرار أن هممهم تشوق إلى فهم كلامه ومعرفة مراده، وإن مجرد حفظ الحروف لا تكتفي به القلوب، فكيف بكتاب الله الذي أمر ببيانه

(١) الأسماء والصفات للبيهقي ص ٥١٦.

(٢) بدائع الفوائد (٢/ ٥).

(٣) السبعينية ص ٣٣٠ - ٣٣١.

لهم، وهو عصمتهم، وهداهم، وبه فرّق الله بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وقد أمرهم بالإيمان بما أخبر به فيه، والعمل بما فيه، وهم يتلقونه شيئاً بعد شيء؟ كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢] الآية، وقال تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦].

وهل يتوهم عاقل أنهم كانوا إنما يأخذون منه مجرد حروفه وهم لا يفقهون ما يتلوه عليهم، ولا ما يقرؤونه، ولا تشتاق نفوسهم إلى فهم هذا القول، لا يسألونه عن ذلك، ولا يبتدئ هو بيانه لهم؟ هذا مما يعلم بطلانه أعظم مما يعلم بطلان كتمانهم ما تتوفر الهمم والدواعي على نقله».

والملاحظ أن أهل البدع إذا جاءت نصوص الأحكام تلقوها بالقبول، ولم يخرجوا عن إجماع الصحابة، وإذا جاءت نصوص الصفات حاصوا حيصة الحمر، وخرجوا عن إجماع الصحابة في إمرارها كما جاءت، مع أن نصوص الصفات والأحكام متساوية من جهة وجوب الإيمان بها، وفهمها بفهم الصحابة.

قال الحافظ أبو بكر الآجري رحمه الله (ت: ٣٦٠هـ) بعد أن ساق جملة من الأحاديث في الصفات[1]: «والذين نقلوا هذه السنن: هم الذين نقلوا إلينا السنن في الطهارة، وفي الصلاة، والزكاة، والصيام،

(١) الشريعة (٢/ ٦٢).

والحج، والجهاد، وسائر الأحكام من الحلال والحرام، فقبلها العلماء منهم أحسن قبول، ولا يرد هذه السنن، إلا من يذهب مذهب المعتزلة، فمن عارض فيها أو ردّها، أو قال: كيف؟ فاتهموه واحذروه».

والحافظ أبو نصر السجزي (ت: ٤٤٤هـ) رحمه الله بعد أن ذكر نصوص الصفات وقاعدة أهل السنة فيها، قال[1]: «وما من حديث منها إلا وقد ورد من عدة طرق متساوية الحال في تعلق الأسباب الموجبة للقبول بها، ومع ذلك فهم الذين رووا الأحكام والسنن، وعليهم مدار الشريعة، فمن صدقهم في نقل الشريعة لزمه أن يصدقهم في نقل الصفات، ومن كذبهم في أحد النوعين وجب عليه تكذيبهم في النوع الآخر».

* * *

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٨٦.

وقال أبوبكر الإسماعيلي رحمه الله: [كما قال تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧].

الشـــرح:

أراد المصنّف بسياق هذه الآيات الإشارةإلى أن عقيدة أئمة الحديث إثبات صفة العينين، وقد جاءت صفة العين مفردة مضافة في الآية الأولى التي ساقها المصنّف فتعم، وجاءت في الآية الثانية التي ساقها المصنف مجموعة.

وأُخذت التثنية من قوله ﷺ: «**إن الله تعالى ليس بأعور**»[(١)]، وذلك بإثبات كمال ضد ما يتوهمه أهل الريب من ربوبية الدجال، وبهذا التأصيل أثبت الشافعي هذه الصفة، فإنه قال رحمه الله[(٢)]: «لله تبارك وتعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ...».

ثم سرد الأسماء والصفات حتى قال: « «**وإنه ليس بأعور**» بقول النبي ﷺ إذ ذُكر الدجال فقال: «**إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور**» ». اهـ.

فهذا صريح منه في تقرير صفة العينين، وإلا كان ما ذكره في سياق ذكر

---

(١) رواه البخاري كتاب التوحيد باب قول الله (ولتصنع على عيني) (١٣/ ٣٨٩ - رقم ٧٤٠٧)، ومسلم كتاب الفتن وأشراط الساعة باب ذكر الدجال وصفته (٤/ ٢٢٤٧ - رقم ٢٩٣٢ (١٦٩)) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٧.

أسماء الله وصفاته حشو، يُنزه عنه طلبة العلم، فضلاً عمن هو في مثل إمامة الشافعي رحمه الله.

وكذلك فعل ابن جرير الطبري فعل الشافعي رحم الله الجميع[١].

وكذلك فعل عثمان الدارمي رحمه الله حيث قال[٢]: «ففي تأويل قول رسول الله ﷺ «**إن الله ليس بأعور**» بيان أنه بصير ذو عينين خلاف الأعور».

وهكذا قرر أبو عمرو الداني إثبات صفة العينين، فقال: «وقال ﷺ حين ذكر الدجال «وأنه أعور» وقال: «**وإن ربكم ليس بأعور**». فأثبت له العينين»[٣]. اهـ.

وهذا من أصول أهل السنة والجماعة كما بوّب اللالكائي رحمه الله حيث قال[٤]: «سياق ما دلّ من كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ﷺ على أن من صفات الله عز وجل الوجه، والعينين، واليدين». اهـ.

فالحاصل أن الجمع في قوله: (أعيننا) وضع موضع التثنية.

قال ابن القيم رحمه الله في سياق رده على الجهمية التي توهمت إثبات عيون متعددة في قوله: (بأعيننا)[٥]: «وإذا كان من لغتهم وضع الجمع موضع التثنية لئلا يجمعوا في لفظ واحد بين تثنيتين ولا لبس هناك،

---

(١) التبصير في معالم الدين ص ١٣٦.

(٢) الرد على المريسي ص ٤٨.

(٣) الرسالة الوافية ص ١٢٣.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/٤٥٧).

(٥) الصواعق المرسلة (١/٢٦٧ - ٢٦٨).

فلأن يوضع الجمع موضع التثنية فيما إذا كان المضاف إليه مجموعاً أولى بالجواز، يدل عليه أنك لا تكاد تجد في كلامهم عينينا ويدينا ونحو ذلك، ولا يلبس على السامع قول المتكلم نراك بأعيننا، ونأخذك بأيدينا، ونحو ذلك، ولا يفهم منه بشر على وجه الأرض عيوناً كثيرة على وجه واحد، وأيدياً متعددة على بدن واحد، فهل قدر القرآن حق قدره من زعم أن هذا ظاهره؟!!». اهـ.

* * *

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [وقال: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]].

الشـــرح:

هذه القطعة من العقيدة في صفة الكلام، وأئمة الحديث يثبتون صفة الكلام، وقد دلّ عليها القرآن، والسنة، والإجماع.

وأما القرآن فسوى ما ذكره المؤلف، قوله تعالى: ﴿وَقَدۡ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ يَسۡمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقال تعالى لموسى عليه السلام: ﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]، وقال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦].

وأما الأحاديث فهي أكثر من أن تحصى، حتى قال أمير المؤمنين في الحديث البخاري رحمه الله (ت: ٢٥٦هـ)[1]: «تواترت الأخبار عن النبي ﷺ أن القرآن كلام الله».

---

(١) خلق أفعال العباد ص ٦٧.

ومن ذلك قول النبي ﷺ: «**ألا رجل يحملني إلى قومه؟ فإن قريشاً قد منعوني أن أُبلغ كلام ربي**»[1].

وأما الإجماع، فقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر في حضرة الصحابة: «إن هذا القرآن كلام الله»[2].

قال قِوَامُ السنة أبو القاسم الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ)[3]: «**فهو إجماع الصحابة، وإجماع التابعين بعدهم**».

وقالت عائشة رضي الله عنها[4]: «لشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله فيَّ بأمر يتلى».

والبخاري رحمه الله (ت: ٢٥٦هـ) لما ساق قول النبي ﷺ: «**منعوني أن أبلغ كلام ربي**» أتبعه بذكر إجماع الصحابة والتابعين على أن القرآن كلام الله، فقال[5]: «فبيّن النبي ﷺ أن الإبلاغ منه، وأن كلام الله من ربه، **ولم**

(١) رواه البخاري في خلق أفعال العباد (ص ٦٧ - رقم ٢٠٥) حدثنا محمد بن كثير ثنا إسرائيل عن عثمان بن المغيرة عن سالم بن الجعد عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: فذكره.
ورواه أحمد في المسند (٣/ ٣٩٠) ثنا أسود بن عامر أنا إسرائيل به.
ورواه أبو داود كتاب السنة باب في القرآن (٥/ ١٠٣ - رقم ٤٧٣٤) حدثنا محمد بن كثير به.
ورواه الترمذي كتاب فضائل القرآن باب (٥/ ١٨٤ - رقم ٢٩٢٥) من طريق البخاري به.
قال الذهبي في السيرة النبوية من تاريخ الإسلام ص ٢٨٢: «على شرط البخاري» ط. - عمر عبدالسلام تدمري.

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٣١).

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٣١).

(٤) رواه البخاري كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿يريدون أن يبدّلوا كلام الله﴾ (١٣/ ٤٦٥ - رقم ٧٥٠٠)، ورواه مسلم كتاب التوبة باب في حديث الإفك (٤/ ٢١٢٩ - رقم ٢٧٧٠).

(٥) خلق أفعال العباد ص ٦٧.

يذكر عن أحد من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان خلاف ما وصفنا».

كما أن البخاري رحمه الله (ت: ٢٥٦هـ) حكى إجماع العلماء بعد طبقة التابعين أيضاً، فقال[1]: «**ولم يكن بين أحد من أهل العلم في ذلك اختلاف** إلى زمن مالك، والثوري، وحماد بن زيد، وعلماء الأمصار، ثم بعدهم ابن عيينة في أهل الحجاز، ويحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي في محدثي أهل البصرة، وعبدالله بن إدريس وحفص بن غياث وأبو بكر ابن عياش ووكيع وذووهم ابن المبارك في متبعه، ويزيد بن هارون في الواسطيين، إلى عصر من أدركنا من أهل الحرمين مكة والمدينة، والعراقين، وأهل الشام، ومصر، ومحدثي أهل خُراسان منهم محمد ابن يوسف في منتابيه، وأبو الوليد هشام بن عبدالملك في مجتبيه، وإسماعيل بن أبي أويس مع أهل المدينة، وأبو مسهر في الشاميين، ونعيم بن حماد مع المصريين، وأحمد بن حنبل مع أهل البصرة، والحميدي من قريش، ومن اتبع الرسول من المكيين، وإسحاق ابن إبراهيم، وأبو عبيد في أهل اللغة، **وهؤلاء المعروفون بالعلم في عصرهم بلا اختلاف منهم أن القرآن كلام الله»**.

وشاهد العقل والفطرة أيضاً يشهد للقرآن والسنة والإجماع من أن الله هو المتكلم حقيقة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «**فإن المستقر في فطر الناس**

(١) خلق أفعال العباد ص ٦٩.

(٢) التسعينية (١/ ٢٩٦).

وعقولهم ولغاتهم، أن المتكلم بالكلام لا بد أن يقوم به الكلام، فلا يكون متكلماً بشيء لم يقم به، بل هو قائم بغيره، كما لا يكون عالماً بعلم قائم بغيره، ولا حياً بحياة قائمةٍ بغيره، ولا مريداً بإرادة قائمةٍ بغيره، ولا محباً ومبغضاً ولا راضياً وساخطاً بحب وبغض ورضى وسخط قائم بغيره، ولا متألماً ولا متنعماً وفرحاً وضاحكاً بتألم وتنعم وفرح وضحك قائم بغيره، **فكل ذلك عند الناس من العلوم الضرورية البدهية الفطرية التي لا ينازعهم فيها إلا من أحيلت فطرته».**

وكلمات الله نوعان: كونية، وشرعية، دلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾ [التحريم: ١٢].

فكلمات الله الكونية هي التي كوّن بها الكائنات فلا يخرج بر ولا فاجر من تكوينه ومشيئته وقدرته. قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٥].

والكلمات الكونية هي التي استعاذ بها النبي ﷺ في قوله: **«أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر»**[١].

وأما كلمات الله الدينية فهي كتبه المنزلة وما فيها من أمره ونهيه[٢].

والله عز وجل يتكلم بصوت وحرف إذا شاء، دل على ذلك القرآن

---

(١) رواه مالك مرسلاً في الموطأ كتاب الشعر باب ما يؤمر به من التعوذ، ورواه أحمد (٣/ ٤١٩) من حديث عبدالرحمن بن خنبش.

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٧٠ - ٢٧١).

والسنة والإجماع، قال الله عز وجل ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]، وقال تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النمل: ٩]، وقال سبحانه: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴿١٥﴾ إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٦﴾﴾ [النازعات: ١٥، ١٦]. فأفادتنا هذه الآيات أربعة أمور:

الأولى: أن المتكلم حقيقة هو الله، قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله راداً على برغوث[١] وصحبه المبتدعين[٢]: «قال الله تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النمل: ٩] وتنكرون هذا؟! فتكون هذه الياء المذكورة ترد على غير الله، ويكون مخلوق يدعي الربوبية إلا هو عز وجل، وقال الله لموسى: ﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٢﴾﴾ [طه: ٢٠]».

وقال إمام الأئمة في زمانه محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ)[٣]: «فبيّن الله في الآي الثلاث بعض ما كلم الله به موسى مما لا يجوز أن يكون من ألفاظ ملك مُقَرَّب، ولا ملك غير مقرب، غير جائز أن يخاطب ملك مقرب موسى عليه السلام، فيقول: ﴿إِنِّىٓ

---

(١) برغوث من معتزلة البصرة كما ذكر الإمام أحمد، انظر محنة الإمام أحمد بن حنبل ص ٤٧، وقد أخمد الله ذكره، فليس له ترجمة حتى في «طبقات المعتزلة» لأحمد بن يحيى المرتضى. توفي سنة أربعين ومائتين. سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٥٤).

(٢) محنة الإمام أحمد بن حنبل لحنبل بن إسحاق بن حنبل ص ٥٢.

(٣) التوحيد (١/ ٣٣٤ - ٣٣٥).

أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠] أو يقول: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [طه: ١٢]، قال الله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، فأعلم الله في هذه الآية جل وعلا أن له كلمة يتكلم بها».

الثانية: أن الله يتكلم بحرف، وذلك واضح من كلام الله الذي كلَّم به موسى، وعقله موسى عليه السلام وسمعه، قال سبحانه: ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾، وقال تعالى: ﴿أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾، فإن كلام الله هذا حروف.

الثالثة: أن الله يتكلم بصوت، وهذا واضح من قوله: (نودي)، وقوله: ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [مريم: ٥٢]، وذلك أن النداء لا يكون إلا بصوت إجماعاً، قال أبو نصر السجزي رحمه الله (ت: ٤٤٤هـ)[1]: «والنداء عند العرب صوت لا غير».

وقال تعالى لموسى عليه السلام: ﴿فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾، قال أبو نصر السجزي رحمه الله (ت: ٤٤٤هـ)[2]: «والاستماع بين الخلق لا يقع إلا إلى صوت، وهو غير الإفهام، لأن الفهم يتأخر عن السمع».

وقال أيضاً[3]: «والعقل لا يقتضي أن يسمع بشر مبقي على بنيته وعادته ما ليس بصوت».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[4]: «و«النداء» في لغة العرب هو صوت رفيع، لا يطلق النداء على ما ليس بصوت لا حقيقة ولا مجازاً».

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٦٧.
(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١١٤.
(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١١٥.
(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٣١).

وقال أيضاً[1]: «وعُلم بإجماع الأمة ما استفاضت به السنن عن النبي ﷺ من تخصيص موسى بتكليم الله إيّاه، دل ذلك على أن الذي حصل له ليس من جنس الإلهامات وما يُدرك بالقلوب، وإنما هو كلام مسموع بالآذان، ولا يسمع بها إلا ما هو صوت».

الرابعة: أن الكلام يتعلق بمشيئة الله، فالله عز وجل يتكلم إذا شاء كيف شاء بما شاء، ولم يزل متكلماً.

ومقالات الفرق وانحرافها في القرآن، وصفة الكلام كلها تدور على هذه الأصول المقررة، قال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله[2]: «وإن أقوال الناس في القرآن سبعة أقوال تدور على أصلين: **أحدهما**: هل قوله متعلق بقدرته ومشيئته أم لا؟.

والثاني: هل قوله وكلامه قائم بذاته ومتّصف به، أم هو خارج عن الذات ومنفصل عنه؟

فعن هذين الأصلين ينشأ اختلاف الناس في القرآن».

والسنة تعضد القرآن وتوافقه على أن الله يتكلم بحرف كما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: **«من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشرة أمثالها، لا أقول آلم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف»**[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٣٢).

(٢) توضيح الكافية الشافية ص ٣٣.

(٣) رواه الترمذي كتاب فضائل القرآن باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر (٥/ ١٧٥ - رقم ٢٩١٠).

وقال الترمذي: «ويروى هذا الحديث من غير هذا الوجه عن ابن مسعود، ورواه أبو الأحوص عن ابن مسعود رفعه بعضهم، ووقفه بعضهم عن ابن مسعود».

ورجح الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن ص ٤٨ وقفه على ابن مسعود رضي الله عنه.

وقال جبريل عليه السلام للنبي ﷺ: **«فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة لن تقرأ بحرف منهما إلا أوتيته»**[(١)].

قال أبو نصر السجزي رحمه الله (ت: ٤٤٤هـ)[(٢)]: «فلما سمى سبحانه هذا القرآن العربي الفصل كلامه عُلم أن كلامه حروف، كيف وقد أكد ذلك بذكر الحروف المقطعة في أوائل السور منه مثل: «ألٓمٓ»، و«ألٓر»، و«كٓهيعٓصٓ»، و«طه»، و«حمٓ»، و«يسٓ»، و«صٓ»، و«قٓ»، و«نون»».

وقال أيضاً[(٣)]: «والنبي ﷺ يقول: **«من قرأ سورة الإخلاص» ومن قرأ «آية الكرسي» ومن قرأ «حرفاً من القرآن»، فبيّن أن القرآن سور وآي وحروف»**.

كما أنها دلّت على ما دلّ عليه القرآن من أن الله يتكلم بصوت، كما جاء في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: **«يقول الله تعالى: يا آدم! فيقول: لبيك وسعديك، فينادي بصوت: إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار»**[(٤)].

---

(١) رواه مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها (١/ ٥٥٤ - رقم ٨٠٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٥٤.

(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٥٥.

(٤) رواه البخاري كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له حتى إذا فُزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم؟ قالوا الحق وهو العلي الكبير﴾ ولم يقل ماذا خلق ربكم (١٣/٤٥٣ - رقم ٧٤٨٣) واللفظ له، ورواه مسلم كتاب الإيمان باب قوله: «يقول الله لآدم أخرج بعث النار من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين» (١/ ٢٠١ - رقم ٣٧٩).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا تكلم الله تعالى بالوحي سمع أهل السماء للسماء صلصلة كجر السلسلة على الصفا، فيصعقون فلا يزالون حتى يأتيهم جبريل عليه السلام، فإذا جاءهم جبريل فزّع عن قلوبهم، فيقولون يا جبريل: ماذا قال ربكم فيقول: «الحق وهو العلي الكبير»**[1].

وعن عبدالله بن أنيس رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: **«يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملك أنا الديان»**[2].

قال ابن القيم رحمه الله[3]: «وفي هذا دليل على أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق، لأن صوت الله يسمع من بعد كما يسمع من قرب، وأن الملائكة يصعقون من صوته».

فالقول بأن الله يتكلم بصوت هو مقتضى النص والإجماع كما سبق.

(١) رواه البخاري كتاب التفسير سورة الحجر باب (إلا من استرق السمع فأتبعه شهاب مبين) (٨/ ٣٨٠ - رقم ٤٧٠١).

(٢) رواه أحمد (٣/ ٤٩٥) وعلقه البخاري كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له﴾، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٧٤) «إسناده صالح».
وقال ابن القيم رحمه الله في مختصر الصواعق (٢/ ٤٦٧): «هذا حديث حسن جليل».
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ويكفي رواية البخاري في صحيحه مستشهداً به، واحتج به في خلق أفعال العباد، ورواه أئمة الإسلام في كتب السنة، وما زال السلف يروونه، ولم يسمع عن أحد من أئمة السنة أنه أنكره حتى جاءت الجهمية فأنكروه، ومضى على آثارهم من اتبعهم في ذلك». بواسطة مختصر الصواعق (٢/ ٤٦٨).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٨- ٤٦٩)،

قال أبو نصر السجزي رحمه الله (ت: ٤٤٤هـ)[(١)]: «السلف كلهم كانوا قائلين بذلك، وإذا أوردنا فيه المسند وقول الصحابة من غير مخالفة وقعت بينهم في ذلك صار **كالإجماع**».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[(٢)]: «**وليس من طوائف المسلمين من أنكر أن الله يتكلم بصوت إلا ابن كلاب ومن اتبعه**».

وقال أيضاً[(٣)]: «قول القائل: إن الله لا يتكلم بصوت ونحو ذلك، كلام لم يقله أحد من سلف الأمة وأئمتها، وليس فيه حديث لا صحيح ولا ضعيف».

وأهل الملل موافقون للمسلمين في أن الله يتكلم بحرف وصوت، ولم يبق إلا الأشاعرة شاذون منفردون عن الخلق جميعاً.

قال أبو نصر السجزي رحمه الله (ت: ٤٤٤هـ)[(٤)]: «واليهود والنصارى مقرون بأن لله كلاماً، ومختلفون في نفي الخلق عنه وإثباته كاختلاف المسلمين، ومجمعون على أن الكلام لا يكون إلا حرفاً وصوتاً».

والذي حمل أهل البدع على دفع هذه النصوص المثبتة للصوت والحرف هو توهمهم أن إثباتها يقتضي مخارج، وأنها تستلزم الحلق.

وهذا إنما يقوله من امتلأ قلبه من رجس التجسيم، فيحمله ذلك على التحريف والرد للنصوص، فهم أولاً ظنوا وتوهموا أن الصوت والحرف كصوت وحرف المخلوق، لا يكون إلا من مخارج وحلق، فأفضى بهم إلى التعطيل والتحريف.

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٦٩.

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٥٢٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٣٠).

(٤) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٥٢.

قال الإمام أحمد رحمه الله[1]: «وأما قولهم إن الكلام لا يكون إلا من جوف، وفم، وشفتين، ولسان، أليس قال الله للسموات والأرض ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، أتراها أنها قالت بجوف وفم، وشفتين، ولسان، وأدوات؟

وقال تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، أتراها أنها يُسبِّحن بجوف، وفم، ولسان، وشفتين؟

والجوارح إذا شهدت على الكافر فقالوا: ﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]، أتراها أنها نطقت بجوف، وفم، وشفتين، ولسان؟ ولكن الله أنطقها كيف شاء.

وكذلك الله تكلم كيف شاء من غير أن يقول بجوف، ولا فم، ولا شفتين، ولا لسان».

وقال الحافظ عبدالغني المقدسي رحمه الله[2]: «وقول القائل بأن الحرف والصوت لا يكون إلا من مخارج باطل ومحال، قال الله عز وجل: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [قٓ: ٣٠]، وكذلك قال عز وجل إخباراً عن السماء والأرض أنهما ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] فحصل القول من غير مخارج ولا أدوات.

وروي عن النبي ﷺ أنه كلمه الذراع المسمومة، وصحّ أنه سلَّم عليه الحجر، وسلّمت عليه الشجرة».

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٤٩ - ١٥٠.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويقولون ما يقوله المسلمون بأسرهم (ما شاء الله كان وما لا يشأ لا يكون)، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]].

الشــرح:

هذه القطعة من العقيدة في الإيمان بالقدر، وأهل السنة يؤمنون بالقدر خيره وشره، وأن الله قدَّر المقادير كلّها قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء.

وأنه لا يصح إيمان عبد حتى يؤمن بقضاء الله وقدره، والتكذيب بالقدر يؤول إلى تعطيل الشرائع والأمر والنهي، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «القدر نظام التوحيد فمن وحّد الله وآمن بالقدر تم توحيده، ومن وحّد الله وكذّب بالقدر نقض تكذيبه توحيده»[1].

وكل شيء واقع بقضاء الله وقدره الخير والشر، فالذنوب كالطاعات واقعة بمشيئة الله، وليس للعبد حجة في الاحتجاج بالقدر، لأن الله خلق الخلق على الفطرة ثم كمّل فطر خلقه بشرعه، وجعل للمخلوق قدرة تامة وإرادة جازمة يختار بها فعله كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]، وقال سبحانه: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وقال سبحانه: ﴿وَغَدَوْا۟ عَلَىٰ حَرْدٍ قَـٰدِرِينَ﴾ [القلم: ٢٥]، وقال: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٥٨).

والأعمال سبب للثواب والعقاب كما قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢].

والمصنف هنا تكلّم في مراتب القدر، وبدأ بمرتبة المشيئة، ثم تكلّم بعد ذلك عن مرتبة العلم، وكان الأولى به أن يبدأ بمرتبة العلم لأنها أول مراتب القدر.

وقد أحسن المؤلف بذكر هذه المقدمة بين يدي إثبات المشيئة لله، وهي قوله: [**ويقولون ما يقوله المسلمون بأسرهم: (ما شاء الله كان وما لا يشاء لا يكون)**].

فالمسلمون مفطورون ومجمعون على هذا، ويجدون ذلك ضرورةً في أنفسهم، إلا من ضل والعياذ بالله.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقال: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وقال: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَا۟ىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴿٢٤﴾﴾ [الكهف: ٢٣ - ٢٤].

وأراد المصنف بهذا الرد على المعتزلة الذين يزعمون أن الله أراد الإيمان من العبد، لكن العبد أراد الكفر وشاءه، فغلبت إرادته ومشيئته إرادة الله!

وهذا القول المنكر القبيح يكفي تصوره لرده، فهذا قدح في ربوبية الله عز وجل.

قال ابن جرير الطبري رحمه الله (ت: ٣١٠ هـ)[١]: «وقد دلَّلنا فيما وصفناه بالعزة التي لا تشبهها عزة على ذلك.

وذلك أنه من لم يعلم أنه لا يكون في سلطان الله - عز ذكره - شيء إلا بمشيئة، ولا يوجد موجود إلا بإرادته، لم يعلمه عزيزاً.

وذلك أن من أراد شيئاً فلم يكن وكان ما لم يُرد، فإنما هو مقهور ذليل، ومن كان مقهوراً ذليلاً فغير جائز أن يكون موصوفاً بالربوبية». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢]: «ولا ريب أن الله على كل شيء قدير، كما نطق به القرآن في غير موضع، **فإن قدرته من لوازم ذاته**».

وقال أيضاً[٢]: «فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فهذا لو شاء لفعله، كما أخبر القرآن في غير موضع أنه لو شاء الله لآتى كل نفس هداها، ولو شاء لجعل الناس أمة واحدة، وأمثال ذلك.

والقادر إذا لم يفعل الشيء لعدم إرادته له، لم يمنع ذلك أن يكون قادراً عليه، بخلاف ما إذا لم يفعله لكونه ليس قادراً عليه.

والقادر يجوز أن يفعل كلا من الضدين ويريده على طريق البدل، بخلاف فعلهما على وجه الجمع، فإنه ممتنع لذاته».

وليس في إثبات مطلق المشيئة حجة لأحد في الاعتراض على القدر بدعوى أن الله لم يرد هدايته، فإن الله لم يمنعه من أسباب الهداية.

---

(١) التبصير في معالم الدين ص ١٣٠.

(٢) الصفدية (٢/١٠٩ - ١١٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «ولا ريب أنه يهدي من يشاء ويضل من يشاء، لكن ذلك كله حكمة منه وعدل، فمنعه للأسباب التي هي الأعمال الصالحة من حكمته وعدله، وأما المسببات بعد وجود أسبابها فلا يمنعها بحال، إلا إذا لم تكن أسباباً صالحة، إما لفساد في العمل، وإما لسبب يعارض موجبه ومقتضاه، فيكون لعدم المقتضي أو لوجود المانع، وإذا كان منعه وعقوبته من عدم الإيمان والعمل الصالح ابتداءً حكمة منه وعدل، فله الحمد في الحالين، وهو المحمود على كل حال: كل عطاء منه فضل، وكل عقوبة منه عدل».

فالحاصل أن مشيئة العبد تابعةٌ لمشيئة الله، والعبد لا حجة له في ترك الهداية، لأن الله خلق فيه مشيئة وقدرة تامة وإرادة جازمة يختار بها فعله، وقد جمع الله هذين الأمرين في قوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢٩﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩].

قال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله[2]: «فهذه الآية فيها رد على القدرية النفاة، وعلى القدرية المجبرة، وإثبات للحق الذي عليه أهل السنة والجماعة، فقوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾ فأثبت لهم مشيئة حقيقية وفعلاً حقيقياً، وهو الاستقامة باختيارهم، فهذا رد على الجبرية، وقوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ أخبر أن مشيئتهم تابعة لمشيئة الله، وأنها لا توجد بدونها، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ففيها رد على القدرية القائلين أن مشيئة العباد مستقلة ليست تابعة لمشيئة الله، بل عندهم يشاء العباد، ويفعلون ما لا يشاؤه ولا يُقدّره».

(١) الاستقامة (٢/ ٥١).

(٢) الدرة البهية شرح القصيدة التائية ص ٢٣ - ٢٤.

قال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويقولون: لا سبيل لأحد أن يخرج عن علم الله، ولا أن يغلب فعله وإرادته مشيئة الله، ولا أن يُبدِّل علم الله، فإنه العالم لا يجهل ولا يسهو، والقادر لا يُغلب].

الشـــرح:

هذه القطعة من العقيدة في المرتبة الأولى من مراتب القدر، وهي مرتبة العلم، ولو قدّمه المصنف على مرتبة المشيئة لكان هو الواجب، لأن مرتبة المشيئة بعد مرتبة العلم، والكتابة، وقبل الخلق.

وإنكار العلم هو أول ما وقع من البدع في القدر في هذه الأمة، وظهرت هذه البدعة في آخر عصر الصحابة[1].

فعن يحيى بن يعمر قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبدالرحمن الحميري حاجين أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر؟ فوافق لنا عبدالله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إليَّ، فقلتُ: أبا عبدالرحمن! إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن، ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أُنف.

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦).

قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبدالله بن عمر! لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه، ما قَبِل الله منه حتى يؤمن بالقدر[١].

وتصور القول بنفي العلم عن الله كاف في رده، لذلك انقرض هذا المذهب[٢]، ولا يكاد يُعرف الآن قائلٌ به، ذلك أن علمه سبحانه من لوازم نفسه[٣].

قال حنبل: قلت لأبي عبدالله: آدم عليه السلام خلقه الله عز وجل للأرض، وعلم ما هو كائن منه قَبْل أن يكون، قال الله عز وجل للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، هذا قبل أن يخلق آدم، قد علم الله ما هو كائن منه قبل أن يكون، وسمعت أبا عبدالله يقول: علم الله عز وجل أن آدم سيأكل من الشجرة التي نهاه عنها قبل أن يخلقه[٤].

وقال أبو بكر الخلال[٥]: «سمعت أبا عبدالله يقول: إذا جحد العلم قال: إن الله عز وجل لا يعلم الشيء حتى يكون، استتيب، فإن تاب وإلا قُتل».

---

(١) رواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (١/ ٣٦- رقم ١ (٨)).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٩٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٩٣).

(٤) السنة للخلال (٣/ ٥٣٠ - رقم ٨٦٦).

(٥) السنة (٣/ ٥٣٢ - رقم ٨٧٢).

وقال أبو بكر الخلال أيضاً[1]: «وسمعت أبا عبدالله يقول في قول الله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٨١]، هذه حجة على القدرية، وقال: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، هذه حجة عليهم».

وقال ابن القيم رحمه الله[2]: «غلاة القدرية الذين اتفق السلف على كفرهم، وحكموا بقتلهم، الذين يقولون لا يعلم أعمال العباد حتى يعملوها، ولم يعلمها قبل ذلك، ولاكتبها، ولا قدرها، فضلاً عن أن يكون شاءها وكوَّنها.

وقول هؤلاء معلوم البطلان بالضرورة من أديان جميع المرسلين، وكتب الله المنزلة.

وكلام الرسول ﷺ مملوء بتكذيبهم وإبطال قولهم، وإثبات عموم علمه الذي لا يشاركه فيه خلقه، ولا يحيطون بشيء منه إلا بما شاء أن يطلعهم عليه ويعلمهم به، وما أخفاه عنهم ولم يطلعهم عليه.

ولا نسبة لما عرفوه إليه إلا دون نسبة قطرة واحدة إلى البحار كلها، كما قال الخضر لموسى وهما أعلم أهل الأرض حينئذ: ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من البحر».

وأراد المصنف بقوله: [**لا سبيل لأحد أن يخرج عن علم الله، ولا أن يغلب فعله وإرادته مشيئة الله، ولا أن يُبدِّل علم الله، فإنه العالم لا يجهل ولا يسهو، والقادر لا يُغْلَبُ**] الرد على القدرية الذين غَلَوْا في إثبات فعل العبد،

(١) السنة (٣/ ٥٣٢ - رقم ٨٧٢).
(٢) شفاء العليل ص ٣١٣.

فإن الله هو الذي خلق للعبد إرادة تامة وقدرة جازمة، وخالق السبب التام خالق للمُسبِّب، ولذلك لا يقع في ملك الله إلا ما شاء الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «فيجب أن تعلم أنه لا حول ولا قوة إلا بالله، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأن الله خالق كل شيء، فهو خالق العباد، وقدرتهم، وإرادتهم، وأفعالهم، فهو رب كل شيء ومليكه، لا يكون شيء إلا بمشيئته، وإذنه، وقضائه، وقدرته، وفعله».

وقال ابن القيم رحمه الله[2]: «إن للفعل وجهين: وجه قائم بالرب تعالى وهو قضاؤه وقدره له، وعلمه به، ووجهٌ قائم بالعبد وهو ما يصدر عنه من أفعال، والعبد له ملاحظتان: ملاحظة للوجه الأول، وملاحظة للوجه الثاني، والكمال أن لا يغيب بإحدى الملاحظتين عن الأخرى، بل يشهد قضاء الرب وقدره ومشيئته، ويشهد مع ذلك فعله وجنايته، وطاعته، ومعصيته، فيشهد الربوبية والعبودية، فيجتمع في قلبه معنى قوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨] مع قوله ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]».

والعبد إذا لم يتلمح فعل الله وفعله وقع في الضلالة والعطب، فإن تلمح فعله فقط سلك مسلك القدرية وعطّل جانب التوحيد[3]، وكذلك يصيبه العجب والكبر إذا غفل عن شهود القدر في الطاعات.

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٤٠).

(٢) شفاء العليل ص ٣٠.

(٣) شفاء العليل ص ١٩٤.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «فشهود القدر في الطاعات من أنفع الأمور للعبد، وغيبته عن ذلك من أضر الأمور به، **فإنه يكون قدرياً منكراً لنعمة الله عليه بالإيمان والعمل الصالح، وإن لم يكن قدري الاعتقاد كان قدري الحال، وذلك يورث العجب والكبر**، ودعوى القوة والمنة بعمله، واعتقاد استحقاق الجزاء على الله به، فيكون من يشهد العبودية مع الذنوب والاعتراف بها - لا مع الاحتجاج بالقدر - عليها خيراً من هذا الذي يشهد الطاعة لا من إحسان الله إليه، ويكون أولئك المذنبون بما معهم من الإيمان أفضل من طاعة بدون هذا الإيمان».

ومما ينبغي التنبيه عليه أن قول الأشعري في القدر كقول جهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «والأشعري ومن وافقه اتبعوا جهماً على قوله في القدر، وإن كانوا يثبتون قدرة وكسباً، **لكن ما أثبتوه لا حقيقة له في المعنى**، بل قولهم هو قول جهم، وإن نازعوه في إثبات القدرة والكسب، ولهذا كان قولهم في نفي ما في الشريعة من الحِكَم والأسباب خلاف إجماع السلف والفقهاء، فإن من أصولهم أن الله لا يخلق لحكمة ولا يأمر لحكمة، بل ليس عندهم في القرآن لام تعليل في خلقه وأمره، وإذا تكلموا معهم في الأمور الطبيعية أحالوا جميع ذلك على مجرد ترجيح القادر بلا سبب، وأن ما وجد من الاقتران فهو عادة محضة، لا لارتباط بين هذا وهذا، ثم يضيفون هذا القول إلى السنة».

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٣١).

(٢) الصفدية (٢/ ٣٣١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «وأما المثبتة من الأشعرية ونحوهم، ففي جانب القدر يوافقون الصوفية، وأما في جانب الغاية فقد يوافقون المعتزلة».

* * *

(١) رسالة في أن التوحيد أصل كل خير من علم نافع وعمل صالح ص ٢٠٦ - ٢٠٧، مطبوع ضمن المجموعة العلية من كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. هشام الصيني.

قال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويقولون: القرآن كلام الله غير مخلوق، وإنه كيفما تصرَّف، بقراءة القارئ له، وبلفظه، ومحفوظاً في الصدور، متلواً بالألسن، مكتوباً في المصاحف، غير مخلوق، ومن قال بخلق اللفظ بالقرآن يريد به القرآن، فقد قال بخلق القرآن].

الشـــرح:

بعد أن ذكر المصنف من قبل رحمه الله عقيدة أئمة الحديث في إثبات صفة الكلام لله، ذكر عقيدتهم في القرآن لأن القرآن كلام الله، وذكر المصنف كذلك ما يضاد عقيدة أئمة الحديث في القرآن، ثم ختم بالكلام على مسألة اللفظ.

وصفة الكلام هي أول ما بدأ فيها الابتداع في صفات الله تبارك وتعالى، فإنه في أواخر الدولة الأموية، أطل الجعد بن درهم ببدعته في الصفات، وكان أول ما خاض فيه وأنكره صفة الكلام والمحبة.

وحقيقة القول بإنكار صفة الكلام أو القول بخلق القرآن **هو هدم الدين**.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «والقول بأن كلام الله مخلوق منفصل عنه قول باطل، وهو شعار الجهمية، **وهو في الحقيقة تكذيب للرسل**».

(١) الاستقامة (١/١٣٧).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً[1]: «**إن المقصود بقولهم: إن القرآن مخلوق، إن الله لا يكلم ولا يتكلم**، ولا قال ولا يقول، وبهذا تعطل سائر الصفات من العلم والسمع والبصر وسائر ما جاءت به الكتب الإلّهية، **وفيه أيضاً قدح في نفس الرسالة**؛ فإن الرسل إنما جاءت بتبليغ كلام الله، فإذا قُدح في أن الله يتكلم كان ذلك قدحاً في رسالة المرسلين، فعلموا أن في باطن ما جاؤا به قدح عظيم في كثير من أصلي الإسلام: شهادة أن لا إله إلا الله، وشهادة أن محمداً رسول الله».

فالجهمية والمعتزلة فارقت الجماعة في صفة الكلام القرآن، وقالوا بأقبح قول وأشنعه، فقالوا بخلق القرآن، وتعلقوا بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦]، ولا متعلق لهم في ذلك، **لأن «كل» عمومها فيما سيقت له**، فمعنى الآية: الله خالق كل شيء مما هو مخلوق، وهذا نظير قوله تعالى عن ريح عاد ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ﴾ [الأحقاف: ٢٥] يعني مما أراد الله تدميره، بدليل أن مساكنهم لم تدمرها الريح كما قال سبحانه: ﴿فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡۚ﴾ [الأحقاف: ٢٥].

وتعلقوا كذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [الزخرف: ٣]، وتوهموا أن جعل بمعنى خلق، وهذا من نقص علمهم، فإن جعل بمعنى خلق إذا تعدت إلى مفعول واحد، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ﴾ [الأنعام: ١]، وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ فجعل هنا تعدت إلى مفعولين، الأول:

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٨١).

الضمير «الهاء»، والثاني: قرآناً، وعربياً نعت. فصار معنى جعل «أنزل» كما قال سبحانه: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ١٢].

وتعلق القائلون بخلق القرآن أيضاً بقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، وقالوا: محدث يعني مخلوق، فحملوا لغة القرآن على اصطلاح المتكلمين.

فالمراد بمحدث أي أنه آخر مانزل وليس المراد بمحدث مَخْلُوقاً.

قال الإمام أحمد رحمه الله[١]: «فأوقع عليه الحدث عند إتيانه إيانا، وأنت تعلم أنه لا يأتينا بالأنباء إلا مبلغ ومذكر».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢]: «وكان القرآن ينزل شيئاً فشيئاً، فما تقدم نزوله فهو متقدم على ما تأخر نزوله، **وما تأخر نزوله محدث بالنسبة إلى ذلك المتقدم**، ولهذا قال: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، فدل على أن الذكر منه مُحدَث ومنه ما ليس بمحدث».

فالمحدث من الذكر والتنزيل هو آخر ما نزل فهذا معناه في لغة القرآن والصحابة.

قال ابن عباس رضي الله عنهما[٣]: «يا معشر المسلمين! كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء؟ وكتابكم الذي أنزل الله على نبيكم **أحدث** الأخبار بالله».

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص ٣١.

(٢) الصفدية (٢/ ٨٥).

(٣) رواه البخاري كتاب الشهادات باب لا يُسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها (٥/ ٢٩١ - رقم ٢٦٨٥).

وفارق محمد بن سعيد بن كلاب الجماعة في القرآن، وزعم أن القرآن حكاية عن كلام الله، ثم جاء تلميذه أبو الحسن الأشعري واستنكر الحكاية لأنها تقتضي أن تكون مثل المحكي، وليست الحروف مثل المعنى، فقال الأشعري هو عبارة عن معنى كلام الله ودلالة عليه، وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذا القول وبيَّن بطلانه من تسعين وجهاً في رسالته التسعينية[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «فإن ابن كُلاب قال: الحروف حكاية عن كلام الله، وليست من كلام الله، لأن الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم، والله يمتنع أن يقوم به حروف وأصوات، **فوافق الجهمية والمعتزلة في هذا النفي**، فجاء الأشعري بعده - وهو موافق لابن كلاب - على عامة أصوله فقال: الحكاية تقتضي أن تكون مثل المحكي، وليست الحروف مثل المعنى، بل هي عبارة عن المعنى ودلالة عليه، وهم وأتباعهم يقولون: إن تسمية ذلك كلاماً لله مجازٌ لا حقيقة».

وقد أغلظ العلماء القول فيمن زعم أن القرآن حكاية عن كلام الله.

قال أبو جعفر أحمد بن سنان الواسطي[3]: «من زعم أن القرآن شيئان، أو أن القرآن حكاية، فهو والله الذي لا إله إلا هو زنديق كافر بالله».

---

(١) مطبوعة في ثلاث مجلدات بتحقيق د. محمد بن إبراهيم العجلان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٢) التسعينية (٢/٤٣٨).

(٣) أسنده الضياء المقدسي في اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن (رقم ١٦ - ص ٣٢)، وقال محققه الشيخ عبدالله الجديع وفقه الله: «سنده صحيح»، والمقالة كفر والقائل لا يُعيّن لمانع الجهل والتأويل، خصوصاً في الحكاية، لأن أكثر المتبوعين جهلة، تلقوها عمن يحسنون به الظن.

وسبب إغلاظهم هذا، لأن القول بالحكاية أو المعنى حقيقته تؤول إلى قول الجهمية بنفي الكلام عن الله، وفي أنه مخلوق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «طائفة قالت: كلام الله ليس إلا مجرد معنى قائم بالنفس، وحروف القرآن ليست من كلام الله، ولا تكلم بها، ولا يتكلم الله بحرف ولا صوت، و(ألَم) و(طَس) و(ن) وغير ذلك ليس من كلام الله الذي تكلم هو به، ولكن خلقها، ثم منهم من قال: خلقها في الهواء، ومنهم من قال: خلقها مكتوبة في اللوح المحفوظ، ومنهم من قال: جبريل هو الذي أحدثها، وصنّفها بإقدار الله له على ذلك، **وهؤلاء وافقوا الجهمية في نفيهم عن الله من الكلام ما نفته الجهمية، وفي أنهم جعلوا هذا مخلوقاً كما جعلته الجهمية مخلوقاً، ولكن فارقوهم في أنهم أثبتوا معنى القرآن غير مخلوق**، وقالوا: إن كلام الله اسم لما يقوم به ويتّصف به، لا لما يخلقه في غيره، **وأطلقوا القول بأن القرآن غير مخلوق، وإن كانوا لا يريدون جميع المعنى الذي أراد السلف والأئمة والعامة**، بل بعضه، كما أن الجهمية تطلق القول بأن القرآن كلام الله، ولا يعنون به المعنى الذي يعنيه السلف والأئمة والعامة، لكن هؤلاء منعوا أن تكون هذه الحروف من كلام الله، والجهمية المحضة سموها كلام الله، لكن قالوا: هي مع ذلك مخلوقة، وأولئك لا يجعلون ما يسمونه كلام الله مخلوقاً، ومنهم من يُسمي كلام الله - أيضاً - على سبيل الاشتراك، وأكثرهم يقولون: نسميها بذلك مجازاً».

(١) التسعينية (٢/ ٤٣٢ - ٤٣٣).

وقال العلاّمة محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله[1]: «ولا يجوز إطلاق القول بأنه - القرآن - حكاية عن كلام الله كما أطلقته الكلابية، يعني: أنه يشبهه، وإلا ليس كلام الله.

وبعضهم تحاشى كلمة حكاية وقال: هو (عبارة عن) أي: عن كلام الله وإلا ليس كلام الله كما أطلقته الأشاعرة.

وهذا كله بناءً على القول بالكلام النفسي ، وأنه شيء واحد، لا فرق بين أمره ونهيه، وخبره واستفهامه، وتوراته وإنجيله، وهم الذين ألّف المصنف في الرد عليهم «التسعينية»، وهذا القول أشر من قول الجهمية، وقد أضحكوا الأمم، وخرجوا به عن المعقول، والأشاعرة فرع من الكلابية في هذه المسألة، والماتريدية قولهم يقارب قول الأشاعرة إلا أن بين القولين فروق عديدة».

وقال والدنا العلامة محمد الصالح العثيمين رحمه الله[2]: «والفرق بين قول الأشاعرة وقول المعتزلة: قال المحققون إنه لا فرق، بل المعتزلة خير من الأشاعرة في هذا، فالمعتزلة يقولون: هذا القرآن الذي بين أيدينا كلام الله، والأشاعرة يقولون: عبارة عن كلام الله، وليس كلام الله. وقد اتفق الجميع على أن ما بين دفتي المصحف مخلوق، لكن المعتزلة قالوا: هذا كلام الله خلقه كما خلق السموات والأرض، والشمس والقمر والنجوم،

---

(١) شرح الواسطية ، ص ١٤٠.

(٢) شرح الأربعين النووية ص ٢٥١.

وأضافها الله إلى نفسه إضافة تشريف كما أضاف المساجد إليه كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤]، وكما أضاف الكعبة إليه، فقال: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، وكما أضاف الناقة إليه، فقال: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣].

وقال الأشاعرة: كلام الله هو المعنى القائم بنفسه وخلق أصواتاً سمعها جبريل عبارة عما في نفسه، وعلى هذا فالقرآن على مذهب الأشاعرة مخلوق، لكن قالوا: إنه عبارة عن كلام الله».

ونظراً لخطورة مقالة الأشعري في صفة الكلام، واشتباهها على من لم يعرف حقيقتها، وأنها تؤول إلى القول بخلق القرآن، وأن الأشعري بقي على قوله في الكلام النفسي، فقد أغلظ أئمة السنة القول فيه.

قال أبو نصر السجزي رحمه الله (ت: ٤٤٤هـ)[١]: «والمعتزلة مع سوء مذهبهم أقل ضرراً على عوام أهل السنة من هؤلاء، لأن المعتزلة قد أظهرت مذهبها ولم تستقف ولم تموه، بل قالت: إن الله بذاته في كل مكان، وإنه غير مرئي، وأنه لا سمع له ولا بصر، ولا علم، ولا قدرة ولا قوة، ولا إرادة، ولا كلام، ولا صفات مضافة إلى ذاته لازمة لها، بل هذه الأشياء أفعال له محدثة في غيره، وإن القرآن مخلوق، وإن من مات من غير توبة من أصحاب الكبائر خلد في النار مع الكفار، وإن الحوض والشفاعة والميزان لا أصل لها، وإن من زنا أو سرق أو ارتكب كبيرة خرج من الإيمان، ولم يدخل في الكفر وسمي فاسقاً.

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٧٧ - ١٧٨، وقد ذكر كلاماً أغلظ من هذا في ص ١١٠.

وإن الدار إذا لم يظهر فيها قولهم دار حرب، وأن من انتحل مذهب أهل الأثر واعتقد ما في الأحاديث على ظاهرها حشوي، وعند التحقيق كافر.

فعرف أكثر المسلمين مذهبهم وتجنّبوهم وعدوهم أعداء.

والكلابية والأشعرية قد أظهروا الرد على المعتزلة، والذب عن السنة وأهلها، وقالوا في القرآن وسائر الصفات ما ذكرنا بعضه، وقولهم في القرآن حيرة، يدعون قرآناً ليس بعربي، وأنه الصفة الأزلية، وأما هذا النظم العربي فمخلوق عندهم».

وقال الموفق أبو محمد المقدسي رحمه الله (ت: ٦٢٠هـ)[1]: «**ومدار القوم على القول بخلق القرآن ووفاق المعتزلة**، ولكن أحبّوا أن لا يُعلم بهم فارتكبوا مكابرة العيان، وجحد الحقائق، ومخالفة الإجماع، ونبذ الكتاب والسنة وراء ظهورهم، والقول بشيء لم يقله قبلهم مسلم ولا كافر».

وقال أيضاً[2]: «**فقوله قول المعتزلة لا محالة**، إلا أنه يريد التلبيس، فيقول في الظاهر قولاً يوافق أهل الحق، ثم يُفسّره بقول المعتزلة.

فمن ذلك أنه يقول: القرآن مقروء، متلو، محفوظ، مكتوب، مسموع. ثم يقول: القرآن في نفس الباري قائم به، ليس هو سوراً ولا آيات، ولا حروفاً ولا كلمات.

فكيف يتصوّر إذاً قراءته وسماعه، وكتابته؟

ويقولون: إن موسى سمع كلام الله من الله، ثم يقولون: ليس بصوت.

---

(١) حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة ص ٣٤.

(٢) حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة ص ٤٧.

ويقولون: إن القرآن مكتوب في المصاحف، ثم يقولون: ليس فيها إلا الحبر والورق».

ومن العلماء المعاصرين الذين بيّنوا أن الأشعري رحمه الله بقي على مقالته في القرآن العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله حيث قال[1]: «وإنما ثبت على قوله في الكلام النفسي، وبقي على مذهب ابن كلاب».

وكلام ابن سعدي هذا اشدد به يدك، لما هو معلوم عنه من الورع والديانة والعدل والإنصاف، والتثبت فيما يُنسب للأئمة.

ودعوى الأشاعرة أن كلام الله معنى قائم بالنفس تستلزم المحال وهو دليل الفساد، وهذا ما أَلْزَم به أبو نصر السجزي أحدَ الأشاعرة، حيث قال له: «ما تقول في موسى عليه السلام حيث كلّمه الله؟ أفهم كلام الله مطلقاً أو مقيداً؟ فتلكأ الأشعري! فقال أبو نصر: إن قلت إنه عليه السلام فهم كلام الله مطلقاً اقتضى أن لا يكون لله كلام من الأزل إلى الأبد إلا وقد فهمه موسى، وهذا يؤول إلى الكفر، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ولو جاز ذلك لصار من فهم كلام الله عالماً بالغيب وبما في نفس الله تعالى، وقد نفى الله تعالى ذلك بما أخبر به عن عيسى عليه السلام أنه يقول: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وإذا لم يجز إطلاقه، وألجئت إلى أن تقول: «أفهمه الله ما شاء من كلامه» دخلت في التبعيض الذي هربت منه، وكفَّرت من قال به ويكون مخالفك أسعد منك، لأنه قال بما اقتضاه النص»[2].

---

(١) توضيح الكافية الشافية ص ١٦٠.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٩٠ - ٩٢).

وختم المصنف كلامه في هذه القطعة من العقيدة بالكلام على مسألة «اللفظ»، فقد قال: [**ومن قال بخلق اللفظ بالقرآن يريد به القرآن، فقد قال بخلق القرآن**].

وتكلم الأئمة في مسألة «اللفظ»، وقد خشى الأئمة من هذه المسألة، لأن حقيقتها تدور على مراد المتكلم بها، حيث يحتمل أن يتكلم باللفظ من يريد الملفوظ وهو كلام الله، ويحتمل أن يتكلم باللفظ من يريد فعل العبد، وقد صدرت عبارات الأئمة تبعاً لكل مراد، وإذا لم تفهم عبارات الأئمة على هذا الوجه اضطربت الأمور عند من لم يسبر غورها.

ومسألة اللفظ هي كما وصفها ابن البنا الحنبلي رحمه الله: «وهذه المسألة غامضة المعنى دقيقة الشبه، قد كدرت مذاهب جماعة»[1].

ولهذا من لم يسبر غور هذه المسألة، ولم يعرف على أي جهة خرجت أقوال الأئمة اضطربت عليه الأمور ووقع في الحيرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «ومسألة **اللفظ بالقرآن** قد اضطرب فيها أقوام لهم علم وفضل ودين وعقل، وجرت بسببها مخاصمات ومهاجرات بين أهل الحديث والسنة».

وهذا أبو علي الحسين الكرابيسي مع ذكائه وعلمه لم يتبين وجه زجر الإمام أحمد في مسألة اللفظ فاضطربت عليه الأمور، فلما بلغ أحمد أن الكرابيسي قال: لفظي بالقرآن مخلوق، قال أحمد: هذه بدعة، فرجع

(١) المختار في أصول السنة ص ٧٤.

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٣٣).

الكرابيسي وقال: تلفظك في القرآن يعني غير الملفوظ، وقال في أحمد: أي شيء نعمل بهذا الصبي؟ إن قلنا مخلوق: قال بدعة، وإن قلنا: غير مخلوق، قال بدعة[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «وكان أحمد وغيره من السلف ينكرون على من يقول: لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق، ويقولون: من قال: هو مخلوق فهو جهمي، ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع، فإن اللفظ يراد به مصدر لفظ يلفظ لفظاً، ويُراد باللفظ الملفوظ به، وهو نفس الحروف المنطوقة[3].

وأما أصوات العباد، ومداد المصاحف فلم يتوقف أحد من السلف في أن ذلك مخلوق، وقد نص أحمد على أن أصوات القارئ صوت العبد، وكذلك غير أحمد من الأئمة، وقال أحمد: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، يريد به القرآن فهو جهمي.

والإنسان وجميع حركاته وأفعاله وأصواته مخلوقة، وجميع صفاته مخلوقة، فمن قال عن شيء من صفاته إنها غير مخلوقة أو قديمة فهو مخطئ ضال، ومن قال عن شيء من كلام الله أو صفاته إنه مخلوق فهو مخطئ ضال، وأما أصوات العباد بالقرآن والمداد الذي في المصحف فلم يكن أحد من السلف يتوقف في ذلك، بل كلهم متفقون على أن أصوات العباد مخلوقة، وكلام الله الذي كُتب بالمداد غير مخلوق، قال

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٨١).

(٢) سؤالات أهل الرحبة ص ١٠٢ - ١٠٣، تحقيق: حسين بن عكاشة.

(٣) لأن فَعْلاً يأتي بمعنى مفعول.

الله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]».

وظهرت كذلك الواقفة الذين قالوا: نقول القرآن كلام الله ونسكت.

فجعل الإمام أحمد يُحذر من السكوت، ويبين أن هؤلاء شر من الجهمية، مع أنهم ساكتون ممسكون عن قول كلمة الكفر، وذلك لفراسة أحمد وخبرته بأغراض المبتدعة، ومعرفته بتلونهم وطرقهم في استدراج العامة إلى البدع من السكوت إلى ما يؤول بعد ذلك إلى القول بخلق القرآن.

قال أبو الحارث: سألت أبا عبدالله قلت: إن بعض الناس يقول: إن هؤلاء الواقفة هم شر من الجهمية. قال: هم أشد على الناس تزييناً من

الجهمية، هم يشككون الناس، وذلك أن الجهمية قد بان أمرهم، وهؤلاء إذا قالوا: إنا لا نتكلم، استمالوا العامة، إنما هذا يصير إلى قول الجهمية.

وسمعته يُسأل عمن قال: أقول القرآن كلام الله وأسكت. قال: لا، هذا شاك، لا، حتى يقول: غير مخلوق[١].

وبيّن أحمد رحمه الله وجه زجره عن السكوت، وقال: هذا يزعم أن الله لم يتكلم ولا يتكلم[٢].

---

(١) السنة للخلال (٥/ ١٣٥ - رقم ١٧٩٩).

(٢) السنة للخلال (٥/ ١٣٧ - رقم ١٨٠٢).

وقال أيضاً: هو ذا موضع السوء وقوفه، كيف لا يعلم إما حلال وإما حرام، إما هكذا وإما هكذا، قد نزّه الله عز وجل القرآن عن أن يكون مخلوقاً، وإنما يرجعون[1] هؤلاء إلى أن يقولوا إنه مخلوق، فاستحسنوا لأنفسهم فأظهروا الوقف[2].

وهذا الزجر عن السكوت لم ينفرد به أحمد، بل هو مما توافقت فيه أقوال أئمة السنة النجباء الذين تلمحوا مقاصد الساكتين.

قال إسحاق بن راهويه[3]: «من قال لا أقول القرآن مخلوق ولا غير مخلوق، فهو جهمي».

وقال أحمد بن صالح المصري[4]: «من يقول القرآن كلام الله، ولا يقول مخلوق ولا غير مخلوق هذا شاك».

وقال محمد بن مقاتل العباداني في الواقفة[5]: «هم عندي شر من الجهمية».

وقال عثمان بن أبي شيبة[6]: «هؤلاء الذين يقولون كلام الله ويسكتون شر من هؤلاء (يعني: ممن قال القرآن مخلوق)».

وأنكر الأئمة السكوت والوقف خصوصاً في زمانهم، لأن الناس خاضوا في بدعة خلق القرآن، فلم يجد الأئمة بُدّاً من الرد والتصريح بأنه كلام الله غير مخلوق، فمن سكت ووقف والناس إذ ذاك فريقان،

(١) جاء به على لغة: يتعاقبون فيكم ملائكة باللّيل.
(٢) السنة للخلال (٥/ ١٣٤ - رقم ١٧٩٧).
(٣) السنة للخلال (٥/ ١٣٧ - رقم ١٨٠٣).
(٤) السنة للخلال (٥/ ١٤١ - رقم ١٨١٠).
(٥) السنة للخلال (٥/ ١٤١ - رقم ١٨١١).
(٦) السنة للخلال (٥/ ١٤١ - رقم ١٨٠٩).

فريق ضلالة يقول بخلق القرآن، وفريق هدى يرد هذه البدعة، فسكوت الساكت حينئذ دليل الريب والتردد، فهو غير عالم بحقيقة الخلاف، فهو ممسك ساكت لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء.

ولهذا لمَا سُئل أحمد: هل لهم رخصة أن يقول الرجل: القرآن كلام الله ثم يسكت؟ فقال: ولِمَ يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا، لأي شيء لا يتكلمون؟![1].

وفسّر أبو عمرو الداني مراد أحمد، فقال[2]: «يريد أنه إنما يسكت لريبة».

وقال أبو بكر الآجري رحمه الله[3]: «فهؤلاء عند كثير من العلماء ممن رد على من قال بخلق القرآن، قالوا: هؤلاء الواقفة: مثل من قال: القرآن مخلوق وأشر، لأنهم شكوا في دينهم، ونعوذ بالله ممن يشك في كلام الرب: أنه غير مخلوق».

وقال القحطاني رحمه الله[4]:

والوقف في القرآن خُبث باطلٌ ... وخِداعُ كُلِّ مُذَبْذَبٍ حَيْرَان

قل: غَيْرُ مخلوقٍ كلامُ إلهِنا ... واْعْجَل ولا تكُ في الإجابةِ وَانِ

* * *

(١) المسائل والرسائل (١/ ٢٥٢).

(٢) الرسالة الوافية ص ١٥٦.

(٣) الشريعة (١/ ٢٣٢).

(٤) النونية ص ١٤.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويقولون: إنه لا خالق على الحقيقة إلا الله عز وجل، وأن أكساب العباد كلها مخلوقة لله].

الشـــرح:

الخالق حقيقة هو الله عز وجل، وهذا مما اختص الله عز وجل به كما قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وأفعال العباد مخلوقة لله، وأراد المصنف بذلك الرد على المعتزلة الذين زعموا أن أفعال العباد الاختيارية لا تعلق لها بخلق الله تعالى[١]!

قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، أي الله خالق كل شيء مخلوق، وأفعال العباد من جملتها.

ومن الأدلة كذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] واختلف العلماء في تعيين «ما» من قوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ هل هي موصولة أم مصدرية؟

وعلى كلا القولين فالآية دالة على أن أفعال العباد مخلوقة، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله[٢]: «وكلا القولين متلازم»، لكن إن قلنا إن «ما» موصولة فدلالة الآية على الحكم تكون دلالة التزام، لأن المعنى (والله خلقكم وما تنحتونه)، فإنه إذا كان الله خلق الصنم المنحوت الذي عملوه، فقد خلق

(١) شرح الطحاوية (٢/ ٦٤٠).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٧/ ٢٦).

التأليف القائم به، وذلك مسبَّب من عمل ابن آدم، وخالق المسبَّب خالق السبب بطريق الأولى[1]».

وإن قلنا إن «ما» مصدرية صار المعنى (والله خلقكم وعملكم) فتكون دلالة الآية على الحكم دلالة مطابقة.

والقول بأن «ما» مصدرية ضعيف، فإن سياق الكلام إنما يدل على أنها موصولة، لأن إبراهيم عليه السلام قال: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ۝ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝﴾ [الصافات: ٩٥ - ٩٦] فأنكر عليهم عبادة المنحوت، فالمناسب أن يذكر ما يتعلق بالمنحوت، وأنه مخلوق لله.

والتقدير: والله خالق العابد والمعبود، ولأنه لو قال: والله خلقكم وعملكم، لم يكن في هذا ما يقتضي ذمّهم على الشرك، بل قد يقال: إنه إقامة عذر لهم.

وذلك لأن «الواو» في قوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ واو حال، والحال هنا شبه الظرف، كلاهما قد يتضمن معنى التعليل.

كما يقال: أتذم فلاناً وهو رجل صالح وتسيء إليه وهو محسن إليك؟

فتقرر بذلك ما يوجب ذمّه ونهيه عما أنكرته عليه.

وهو سبحانه ينكر عليهم عبادة ما ينحتون، فذكر قوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ متضمناً ما يوجب ذمهم على ذلك ونهيهم عنه، وذلك كون الله تعالى خلق معمولهم، ولو أريد: والله خلقكم وعملكم الذي هو الكفر

---

(١) منهاج السنة (٣/ ٢٦١).

وغيره، لم يكن في ذلك ما يناسب ذمّهم، ولم يكن في بيان خلق الله تعالى لأفعال عباده ما يوجب ذمهم على الشرك[1].

ومن الأدلة من السنة على أن أفعال العباد مخلوقة حديث حذيفة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**إن الله خلق كل صانع وصنعته**»[2].

وأهل السنة مع قولهم بأن أفعال العباد مخلوقة يقولون: إنها كسب للعبد، لأن العبد يفعل الفعل بإرادة تامة وقدرة جازمة.

قال تعالى: ﴿كُلُّ ٱمْرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١].

وقال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غافر: ١٧].

وقال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فإن قلت إن النسيان ليس من عمل العبد؟! فالجواب أن أسبابه قد تصدر من العبد نفسه، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله معلقاً على حديث «بئس ما لأحدهم أن يقول: نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي»[3]: «فإن النسيان ليس من فعل العبد، وقد تصدرُ عنه أسبابه من التناسي والتغافل والتهاون المفضي إلى ذلك، فأما النسيان نفسه فليس بفعله، ولهذا قال: بل هو نُسّي، مبنيٌ لما لم يسم فاعله، وأدبٌ أيضاً في ترك إضافة ذلك إلى الله تعالى، وقد أسند النسيان إلى العبد في قوله تعالى:

---

(١) منهاج السنة (٣/ ٣٣٧).

(٢) رواه البخاري في خلق أفعال العباد (رقم ١١٧ - ص ٣٩)، والحاكم (١/ ٣١) من حديث حذيفة رضي الله عنه، وصححه الألباني في الصحيحة (رقم١٦٣٧).

(٣) فضائل القرآن ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤]، وهو - والله أعلم - من باب المجاز. الشائع بذكر المُسبّب وإرادة السبب، لأن النسيان إنما يكون عن سبب قد يكون ذنباً، كما تقدم عن الضحاك بن مزاحم، فأمر الله تعالى بذكره، ليُذهب الشيطان عن قلبه، كما يذهب عند النداء بالأذان، والحسنة تُذهب السيئة، فإذا زال السبب للنسيان، انزاح فحصل الذكر للشي بسبب ذكر الله تعالى، والله أعلم».

ونكتة المسألة في فعل العبد، وخلق الله لفعله سواء ما ذكر أو نسيه هو كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «فبيَّن ﷺ أن السعيد قد يُيسر للعمل الذي يسوقه الله تعالى به إلى السعادة، وكذلك الشقي، وتيسيره له هو نفس إلهامه ذلك العمل وتهيئة أسبابه، **وهذا هو تفسير خلق أفعال العباد**، فنفس خلق ذلك العمل هو السبب المفضي إلى السعادة أو الشقاوة، **ولو شاء لفعله بلا عمل، بل هو فاعله، فإنه ينشئ للجنة خلقاً لما يبقى فيها من الفضل**».

واعلم أن قول الأشعري في فعل العبد قريب من قول الجهم ابن صفوان، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «وفي القدر أيضاً؛ فإنه - يعني الجهم بن صفوان - رأس الجبرية؛ يقول: ليس للعبد فعل البتة.

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٩٨).

(٢) النبوات (١/ ٥٨٠ - ٥٨١).

والأشعري يوافقه على أن العبد ليس بفاعل، ولا له قدرة مؤثرة في الفعل، ولكن يقول: هو كاسب. وجهم لا يثبت له شيئاً، لكن هذا الكسب؛ يقول أكثر الناس: إنه لا يعقل فرقٌ بين الفعل الذي نفاه، والكسب الذي أثبته، وقالوا: عجائب الكلام ثلاثة: طفرة النظام(١) وأحوال أبي هاشم(٢)، وكسب الأشعري»(٣).

* * *

(١) النَّظَّام يقول: إن الجسم قد يكون في مكان ما، ثم يصير منه إلى المكان الثالث، أو العاشر من غير مرور بالأمكنة المتوسطة بينه وبين العاشر.

(٢) الحال لغة: نهاية الماضي، وبداية المستقبل، والأحوال عند أبي هاشم: لا موجودة، ولا معدومة، ولا هي أشياء، ولا هي مخلوقة، ولا غير مخلوقة، اشتهربها أبو هاشم ابن الجبائي، وأتباعه البهشمية.
تعليق د. عبدالعزيز الطويان على النبوات.
وقال عن كسب الأشعري: هو أن يقع الشيء بقدرة محدثة، فيكون كسباً لمن وقع بقدرته.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [وأن الله يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، لا حجة لمن أضله الله عز وجل ولا عذر كما قال الله عز وجل: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَـٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وقال: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُ ﴿٣٠﴾﴾ [الأعراف: ٢٩-٣٠]، وقال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وقال: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢]، ومعنى (نبرأها) نخلقها، بلا خلاف في اللغة.

وقال مخبراً عن أهل الجنة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَـٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقال: ﴿لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]، وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ... ﴿١١٩﴾﴾ [هود: ١١٨ - ١١٩]].

الشـــرح:

مضى الكلام على المشيئة ص ٢٣٢ - ٢٣٥، وأن الله يهدي من يشاء، ويُضل من يشاء، وأنه قد سبق بذلك علم الله، وينبغي ملاحظة عدل الله سواء فيمن هدى، أو فيمن أضل، فالله يهدي من يستحق الهداية فضلاً منه وإحساناً، ويُضل من يشاء عدلاً، ولا يظلم ربك أحدًا.

قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣].

قال ابن القيم رحمه الله[١]: «أضله الله عالماً به وبأقواله وما يناسبه ويليق به، ولا يصلح له غيره قبل خلقه وبعده، وأنه أهلٌ للضلال، وليس أهلاً أن يُهدى، وأنه لو هُدي لكان قد وضع الهدى في غير محله، وعند من لا يستحقه، والرب تعالى حكيم إنما يضع الأشياء في محالها اللائقة بها، فانتظمت الآية على هذا القول في إثبات القدر والحكمة التي لأجلها قدّر عليه الضلال، وذكر العلم إذ هو الكاشف المبين لحقائق الأمور ووضع الشيء في مواضعه، وإعطاء الخير من يستحقه، ومنعه من لا يستحقه، فإن هذا لا يحصل بدون العلم، فهو سبحانه أضله على علمه بأحواله التي تناسب ضلاله وتقتضيه، وتستدعيه».

ومع أن الله يضل من يشاء، فإنه لا حجة لمن أضله الله، ذلك أن الله خلق الخلق على الفطرة، ثم أرسل رسله ليدلوا خلقه إلى صراط الله المستقيم، وفوق هذا خلق للعبد قدرة تامة وإرادة جازمة يختار بها الفعل، فلا عذر لأحد ولا حجة له في ركوب الضلالة.

قال ابن القيم رحمه الله[٢]: «حجته قائمة عليهم بتخليته بينهم وبين الهدى، وبيان الرسل لهم، وإراءتهم الصراط المستقيم، حتى كأنهم يشاهدونه عياناً، وأقام لهم أسباب الهداية ظاهراً وباطناً، ولم يحل بينهم وبين تلك الأسباب، ومن حال بينه وبينها منهم بزوال عقل أو صغر لا تمييز معه، أو كَوْنِه بناحية من الأرض لم تبلغه دعوة رسله، فإنه لا يعذبه حتى يقيم عليه حجته».

---

(١) شفاء العليل ص ٥٧.

(٢) شفاء العليل ص ١٤١.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويقولون إن الخير والشر، والحلو والمر بقضاء من الله عز وجل أمضاه وقدَّره، لا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً؛ إلا ما شاء الله]

الشــرح:

هذه القطعة من العقيدة منتزعة من حديث جبريل المشهور في الإسلام والإيمان والإحسان، وفيه «وتؤمن بالقدر خيره وشره»[(١)]، وقال ﷺ فيما يرويه عن ربه: «**إن الله كتب الحسنات والسيئات**»[(٢)] فالخير والشر، والحلو والمر كله قدَّره الله سبحانه، وقد دلَّ على ذلك القرآن أيضاً، والإجماع، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨]، وقال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [النساء: ٧٩]، والمعنى أن ما أصابك من سيئة من الله فبذنب نفسك عقوبة لك، كما قال تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].

---

(١) رواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (١/ ٣٦ - رقم ١ (٨)).

(٢) رواه البخاري كتاب الرقاق باب من هَمَّ بحسنة أو بسيئة (١١/ ٣٢٣ - رقم ٦٤٩١)، ومسلم كتاب الإيمان باب إذا هَمَّ العبد بحسنة كتبت (١/ ١١٨ - رقم ٢٠٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ فيما يروي عن ربه تبارك وتعالى فذكره.

وهذا مما اتفقت عليه الشرائع وأقرته حتى العرب في جاهليتها، قال أحمد بن يحيى ثعلب: «**لا أعلم عربياً قدرياً**، قيل له: **يقع في قلوب العرب القول بالقدر؟** قال: **معاذ الله، ما في العرب إلا مثبت القدر خيره وشره**، أهل الجاهلية والإسلام ذلك في أشعارهم وكلامهم كثير»[(١)].

وقد حكى الإجماع أبو القاسم الطبري اللالكائي رحمه الله حيث قال[(٢)]: «وهو مذهب أهل السنة والجماعة **يتوارثونه خلفاً عن سلف** من لدن رسول الله ﷺ بلا شك ولا ريب».

ولما ظهرت هذه البدعة أنكرها الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، والتابعون، والسلف من بعدهم، فقد سمع ابن عباس رضي الله عنهما رجلاً يقول: الشر ليس بقدر، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: «بيننا وبين أهل القدر ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ حتى بلغ ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٨ - ٢٤٩]، والعجز والكيس بقدر»[(٣)].

وقال عمر بن عبدالعزيز رحمه الله: «لو أراد الله تعالى أن لا يعصى ما خلق إبليس، وهو رأس الخطيئة»[(٤)].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٩٣، ٥٩٤ - رقم ٩٤١).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٩٤).

(٣) رواه عبدالرزاق في المصنف (١١/ ١١٤ - رقم ٢٠٠٧٣) عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه أن رجلاً قال لابن عباس فذكره.
وإسناده على شرط الصحيحين.

(٤) رواه الآجري في الشريعة (١/ ٤٤٠ - رقم ٥٦١) من طريق الفريابي نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبدالله بن إدريس عن عمر بن ذر قال: قال عمر بن عبدالعزيز: فذكره.
وإسناده صحيح، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة (٤/ ١٩٦) مرفوعاً ولا يتّجه ذلك.

قال أبو بكر الآجري رحمه الله: (ت: ٣٦٠هـ)[1] «يُقال للقدري: يا من لعب به الشيطان، يا من ينكر أن الله تعالى خلق الشر، أليس إبليس أصل كل شر؟ أليس الله خلقه؟ أليس الله تعالى خلق الشياطين وأرسلهم على من أراد ليضلوهم عن طريق الرشد؟

فأي حجة لك يا قدري؟ يا من قد حُرم التوفيق أليس الله تعالى قال: ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُوا لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ﴾ [فصلت: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الزخرف: ٣٦ - ٣٧]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣]».

وقال أبو بكر المروذي: قال رجل لأبي عبدالله إنَّ عندنا قوماً يقولون: إن الله خلق الخير ولم يخلق الشر، ويقولون: القرآن مخلوق، فقال: هذا كفر، هؤلاء قدرية جهمية، الخير والشر مقدّر على العباد، قيل له: الله خلق الخير والشر؟ قال: نعم، الله قدَّره[2].

وقال أبو الحارث: سمعت أبا عبدالله وقدْ سئل عن القدر؟ فقال: الخير والشر بقدر، والزنا والسرقة وشرب الخمر كله بقدر[3].

وقال حنبل: قلت لأبي عبدالله إن قوماً يحتجّون بهذه الآية: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

---

(١) الشريعة (١/ ٤٦٢).

(٢) السنة للخلال (١/ ٥٤٣ - رقم ٩٠٠).

(٣) السنة للخلال (١/ ٥٤٣ - رقم ٩٠٢).

قال أبو عبدالله: ما أصابك من حسنة فمن الله، وما أصابك من سيئة فمن نفسك والله قضاها[1].

ومما ينبغي التنبيه عليه هو أن الشر ليس في قضاء وقدره وفعله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وإنما الشر في مفعوله لا في فعله تعالى، فقضاء الله منزّه عن الشر، يدل لذلك أمور كثيرة:

(١) قوله تعالى: ﴿وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦] فتصرفاته كلها خير.

(٢) ثبت أن النبي ﷺ كان يثني على ربه بتنزيهه عن الشر في دعاء الاستفتاح في قوله: «**لبيك وسعديك والخير في يديك والشر ليس إليك**»[2].

(٣) تنزه الله عن الظلم، وتمدحه نفسه بذلك، قال تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩] والشر هو وضع الشيء في غير محله، والله منزّه عن ذلك لا يضع الأشياء إلا في مواضعها.

(٤) معاني أسماء الله الحسنى وصفاته العليا وهي كثيرة متنوعة في الدلالة على أن الشر ليس إلى الله، فمنها القدوس وهو المنزه من كل شر ونقص وعيب، والسلام وهو الذي سلم من العيوب والنقائص، فسلم سبحانه من إرادة الظلم والشر، ومن فعله ونسبته إليه.

---

(١) السنة للخلال (١/ ٥٤٥ - رقم ٩٠٩).

(٢) سبق تخريجه ص ١١٤.

ومن أسمائه الكبير وهو الذي تكبّر وتعظّم عن كل سوء، والعزيز الذي عزّ عن كل سوء وشر، والعلي الذي علا عن كل عيب وسوء ونقص، وهو المحسن الجواد الحكيم العدل في كل ما خلقه وفي كل ما وضعه في محله وهيأه له، وهو السبّوح الذي تنزه عن كل سوء[١].

كما ينبغي التنبيه على أن الشر الذي في المقضي ليس شراً محضاً، بل هو شر نسبي وهذا مقتضى حكمة الله تعالى، وتأمل هذا في مثال آدم عليه السلام في أكله من الشجرة وما حصل لذريته من المحنة بعد ذلك، قال ابن القيم رحمه الله[٢]: «لولا المعصية من أبي البشر - بأكله من الشجرة - لما ترتب على ذلك ما ترتب من وجود هذه المحبوبات العظام للرب تعالى، من امتحان خلقه وتكليفهم، وإرسال رسله، وإنزال كتبه، وإظهار آياته وعجائبه وتنويعها وتصريفها، وإكرام أوليائه، وإهانة أعدائه، وظهور عدله وفضله، وعزته وانتقامه، وعفوه ومغفرته، وصفحه وحلمه، وظهور من يعبده ويحبه، ويقوم بمراضيه بين أعدائه في دار الابتلاء والامتحان.

لو قُدِّر أن آدم لم يأكل من الشجرة، ولم يخرج من الجنة هو وأولاده: لم يكن شيء من تلك، ولا ظهر من القوة إلى الفعل ما كان كامناً في قلب إبليس يعلمه الله ولا تعلمه الملائكة، ولم يتميز خبيث الخلق من طيبهم، ولم تتم المملكة، حيث لم يكن هناك إكرام وثواب، وعقوبة وإهانة، ودار سعادة وفضل، ودار شقاوة وعدل».

(١) شفاء العليل ص ٣٠١ - ٣٠٣.

(٢) مدارج السالكين (١/ ٤٠٨ - ٤٠٩).

وقد ضلَّ في هذا الباب القدرية المجوسية[1]، وهم المعتزلة ومتأخرو الرافضة، حيث قالوا: إن الذنوب الواقعة ليست واقعة بمشيئة الله تعالى[2].

وشبهتهم أن الكفر والفسوق والعصيان أفعال قبيحة، والله منزّه عن فعل القبيح باتفاق المسلمين، فلا تكون فعلاً له!![3].

والجواب عن هذه الشبهة أن يقال: الكذب والظلم ونحو ذلك من القبائح يتَّصف بها من كانت فعلاً له، كما يفعلها العبد، وتقوم به، ولا يتَّصف بها من كانت مخلوقة له، إذا كان جعلها صفة لغيره، كما أنه سبحانه لا يتّصف بما خلقه في غيره من الطعوم والأكوان والروائح والأشكال والمقادير والحركات وغير ذلك، فإذا كان خلق لون الإنسان، لم يكن هو المتلون به.

ومعنى قبحها كونها ضارة لفاعلها وسبباً لذمه وعقابه، وجالبة لألمه وعذابه، وهذا أمر يعود على الفاعل الذي قامت به، لا على الخالق الذي خلقها فعلاً لغيره[4].

ونكتة المسألة أن القائل إذا قال هذه التصرفات فعل الله بمعنى المصدر فهذا باطل بإتفاق المسلمين وبصريح العقل، وإن قال فعل الله وأراد به أنها مفعولة مخلوقة لله كسائر المخلوقات فهذا حق[5].

---

(١) ورد مرفوعاً أن القدرية مجوس هذه الأمة ولا يصح، قال الحافظ الذهبي في كتاب الكبائر ص ١١٦: «وهذه الأحاديث لا تثبت لضعف رواتها».

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٥٨ - ٢٥٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ١١٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ١٢٣).

(٥) مجموع الفتاوى (٨/ ١٢٢).

والمعتزلة في هذا الباب متناقضون فإنهم وإن أنكروا أن الذنوب واقعة بمشيئة الله، إلا أنهم سلَّموا أن الله يخلق في العبد كفراً وفسوقاً على سبيل الجزاء، كما في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]، وقوله سبحانه: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، لأن ما يخلقه الله من أعمال العباد ابتداء كالقول فيما يخلقه جزاء من هذا الوجه، وإن افترقا من وجه آخر، وهم لا يمكنهم أن يفرقوا بفرق يعود إلى كون هذا فعلاً لله دون هذا، وهذا فعلاً للعبد دون هذا[1].

* * *

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١٢٤).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [وأنهم فقراء إلى الله عز وجل، لا غنى لهم عنه في كل وقت].

الشـرح:

لا شك أن الناس فقراء إلى الله، والله ما خلق الخلق ليتكثر بهم من قلة، ولا ليتعزز بهم من ذلّة، ولا ليرزقوه ولا لينفعوه، ولا ليدفعوا عنه، فالله هو الملك، وهو الغني، وهو العزيز، وهو القائم بنفسه، وقيام كل شيء به.

قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد: ٣٨]، وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾ [النساء: ١٣١].

وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه: **«يا عبادي! إنكم لن تبلغوا نفعي فتنفعوني، ولن تبلغوا ضري فتضروني؛ يا عبادي! إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إيّاها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه»**[١].

قال ابن القيم رحمه الله (ت: ٧٥١هـ)[٢]: «فإن حاجة العباد إلى ربهم في عبادتهم إيّاه وتأليههم له، كحاجتهم إليه في خلقه لهم، ورزقه إياهم،

(١) رواه مسلم كتاب البر والصلة باب تحريم الظلم (٤/ ١٩٩٤ - رقم ٢٥٧٧).
قال الإمام أحمد: «هو أشرف حديث لأهل الشام» جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٤).
(٢) إغاثة اللهفان (١/ ٤٧).

ومعافاة أبدانهم، وستر عوراتهم، وأمن روعاتهم، بل حاجتهم إلى تأليهه ومحبته وعبوديته أعظم، فإن ذلك هو الغاية المقصودة لهم، ولا صلاح لهم ولا نعيم ولا فلاح ولا لذة ولا سعادة بدون ذلك بحال».

وقال أيضاً[(١)]: «فإن العبد مضطر إلى من يدفع عنه عدوه بنصره، ويجلب له منافعه برزقه، فلا بد له من ناصر ورازق، والله وحده هو الذي ينصر ويرزق، فهو الرزاق ذو القوة المتين».

فالعبد مفتقر إلى الله في كل شيء، وأعظم ذلك افتقاره إلى الهداية والتوفيق والرشاد، وإذا كان النبيون يُلحّون ويكثرون من سؤال الله الهداية مع أنهم مبعوثون بالهدى، لا يُقَرُّونَ على خطأ، معصومون، فكيف بسائر الخلق؟!

قال تعالى عن موسى عليه السلام: ﴿عَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يَهۡدِيَنِي سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [القصص: ٢٢]، والنبي ﷺ لما ذكر أن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمٰن عز وجل كقلب واحد يصرفها كيف يشاء، دعا: اللهم مُصَرِّفَ القلوب إصرف قلوبنا إلى طاعتك[(٢)].

* * *

(١) إغاثة اللهفان (١/ ٥٤).

(٢) رواه مسلم كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء (٤/ ٢٠٤٥ - رقم ٢٦٥٤) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما..

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [وأنه عز وجل ينزل إلى السماء الدنيا على ما صحَّ به الخبر عن رسول الله ﷺ بلا اعتقاد كيف فيه».

الشـرح:

صفة النزول ثابتة بالكتاب، ومتواتر السنة، والإجماع.

قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

وأما السنة فالأحاديث فيه متواترة ولا ريب، قال قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني رحمه الله (ت: ٥٣٥هـ)[١]: «وقول النبي ﷺ: «**ينزل الله كل ليلة إلى سماء الدنيا**» رواه ثلاثة وعشرون من الصحابة، سبعة عشر رجلاً وست نساء».

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله[٢]: «وقد أفردت له جزءًا، وقد ذكرت فيه عن أكثر من عشرين صحابياً عن النبي ﷺ نزول الرب عز وجل بطرق كثيرةإليهم».

وقال ابن القيم رحمه الله[٣]: «قوله: «ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا فيقول...» في نحو ثلاثين حديثاً».

---

(١) الحجة في بيان المحجة (١/ ٢٨٧).

(٢) الأربعون في صفات رب العالمين ص ٧٠.

(٣) الصواعق المرسلة (١/ ٣٨٧).

وأما الإجماع: فقد حكاه أكثر من إمام، قال عثمان بن سعيد الدارمي[1]: «فهذه الأحاديث قد جاءت كلها وأكثر منها في نزول الرب تبارك وتعالى في هذه المواطن، وعلى تصديقها والإيمان بها أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا، **لا ينكرها منهم أحد**».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «**واتفق** سلف الأمة وأئمتها وأهل العلم بالسنة والحديث على تصديق ذلك وتلقيه بالقبول».

وهذه الصفة شجى في حلوق المعطلة، فعقولهم لا تتصور نزولاً يليق بالرب، فتفر إلى التعطيل بسبب رجس التجسيم الذي امتلأت به قلوبهم.

فهم لأجل هذا يلمزون أهل السنة بالتجسيم لإثبات هذه الصفة، وربما افتروا الكذب على أئمة السنة في هذه الصفة وغيرها.

وابن بطوطة ممّن افترى على شيخ الإسلام في هذا فقال في رحلته المشهورة[3]: «وكنت إذ ذَّاك بدمشق، فحضرته يوم الجمعة وهو يعظ الناس على منبر الجامع ويُذكّرهم، فكان من جملة كلامه أن قال: «إن الله ينزل إلى سماء الدنيا كنزولي هذا ونزل درجة من درج المنبر» ».

وابن بطوطة أرَّخ دخوله دمشق فقال[4]: «وصلت يوم الخميس التاسع من شهر رمضان المُعظّم عام ستة وعشرين - يعني وسبعمائة - إلى دمشق».

---

(١) الرد على الجهمية ص ٤٦ - ط. المكتب الإسلامي - الرابعة.

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٢٢) شرح حديث النزول.

(٣) تحفة النظّار في غرائب الأمصار ص ١٠٤.

(٤) تحفة النظّار في غرائب الأمصار ص ١١٣.

فتعقبه العلامة أحمد بن إبراهيم بن عيسى فقال رحمه الله[1]: «واغوثاه بالله من هذا المكذب، الذي لم يخف الله كاذبه، ولم يستح مفتريه، وفي الحديث: «**إذا لم تستح فاصنع ما شئت**» ووضوح هذا الكذب، أظهر من أن يحتاج إلى الإطناب، والله حسيب هذا المفتري الكذاب، فإنه ذكر أنه دخل دمشق في ٩ رمضان سنة ٧٢٦هـ، وشيخ الإسلام ابن تيمية إذ ذاك قد حُبس في القلعة».

وقد شغب أهل البدع في صفة النزول، فمنهم من دفعه بمعقول غير صريح حيث زعموا أن ثلث الليل يختلف باختلاف البلدان فلا يمكن أن يكون النزول في وقت معيّن!!

فبعض أهل العلم يرى أن جواب هؤلاء هو السكوت، قال الحافظ ابن رجب رحمه الله[2]: «ومعلوم بالضرورة من دين الإسلام قبح هذا الاعتراض، وأن الرسول ﷺ أو خلفاءه الراشدين لو سمعوا من يعترض به لما ناظروه، بل بادروا إلى عقوبته أو إلحاقه بزمرة المخالفين المنافقين المكذبين».

ولو اعترض بمثل هذا الاعتراض لرددنا أكثر الصفات، كصفة السمع، فإن الله لا يشغله منها سمع عن سمع.

قال إسحاق بن راهويه[3]: «وذلك أنه يمكن أن يكون موصوفاً بالنزول كل ليلة إذا مضى ثلثها إلى السماء الدنيا كما شاء».

---

(١) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم (١/ ٤٩٨).

(٢) فضل علم السلف على علم الخلف ص ٢٣.

(٣) المسائل رواية حرب الكرماني ص ٤١٦.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «والليل يختلف فيكون ثلثه بالمشرق قبل أن يكون ثلث بالمغرب، ونزوله الذي أخبر به رسوله إلى سماء هؤلاء في ثلث ليلهم، وإلى سماء هؤلاء في ثلث ليلهم، **لا يشغله شأن عن شأن**».

وقال عثمان بن سعيد الدارمي (ت: ٢٨٠هـ)[2]: «فالذي يقدر على النزول يوم القيامة من السموات كلها ليفصل بين عباده، قادر أن ينزل كل ليلة من سماء إلى سماء، فإن ردوا قول رسول الله ﷺ في النزول، فماذا يصنعون بقول الله عزوجل، تبارك وتعالى؟!».

وقال أيضاً[3]: «ولو قد آمنت باستواء الرب على عرشه وارتفاعه فوق السماء السابعة بدءًا إذ خلقها، كإيمان المصلين به، لقلنا لكم: ليس نزوله من سماء إلى سماء بأشد عليه ولا أعجب من استوائه عليها إذ خلقها بدءًا، فكما قدر على الأولى منهما كيف يشاء، فكذلك يقدر على الأخرى كيف يشاء».

وقد توارد أئمة السنة بالاحتجاج بالفوقية والعلو على صفة النزول، قال إبراهيم بن أبي طالب: سمعت أحمد بن سعيد الرباطي يقول: حضرت مجلس ابن طاهر وحضر إسحاق فسأل عن حديث النزول أصحيح هو؟ قال: نعم، فقال له بعض القواد: كيف ينزل؟ فقال: أثبته فوق حتى أصف لك النزول، فقال الرجل: أثبته فوق، فقال إسحاق: قال الله ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]. فقال ابن طاهر: هذا

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٤٣).

(٢) الرد على الجهمية ص ٣٨.

(٣) الرد على الجهمية ص ٤٦- ٤٧.

يا أبا يعقوب يوم القيامة، فقال: ومن يجيء يوم القيامة من يمنعه اليوم؟![1].

ولا يصح تقدير محذوف في النزول، كما قدّره المبتدعة بنزول أمره أو رحمته، وذلك لوجوه: أشار إليها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]:

١ - أن الأمر والرحمة إما أن يُراد بها أعيان قائمة بنفسها كالملائكة، وإما أن يُراد بها صفات وأعراض، فإن أريد الأول فالملائكة تنزل إلى الأرض في كل وقت، وهذا خص النزول بجوف الليل، وجعل منتهاه سماء الدينا، والملائكة لا يختص نزولهم لا بهذا الزمان ولا بهذا المكان.

وإن أريد صفات وأعراض مثل ما يحصل في قلوب العابدين في وقت السحر من الرقة والتضرع وحلاوة العبادة ونحو ذلك، فهذا حاصل في الأرض ليس منتهاه السماء الدنيا.

٢ - أنه جاء في الحديث الصحيح «**أنه ينزل إلى السماء الدنيا ثم يقول: لا أسأل عن عبادي غيري**»[3] ومعلوم أن هذا كلام الله الذي لا يقوله غيره.

٣ - أنه قال في الحديث: «ينزل إلى السماء الدنيا، فيقول: من ذا الذي يدعوني فأستجيب له؟ من ذا الذي يسألني فَأَعْطِيَه؟ من ذا الذي

(١) العلو ص ٢١٣٢.

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٤١٥ -٤١٦).

(٣) رواه أحمد في المسند (٤/ ١٦)، والدارمي (١/ ٣٤٧)،وابن ماجه (١/ ٤٣٥)،وعزاه الذهبي في الأربعين في صفات رب العالمين ص ٧٠ لمسلم.

يستغفرني فأغفر له؟ حتى يطلع الفجر»، ومعلوم أنه لا يجيب الدعاء ويغفر الذنوب ويعطي كل سائل سؤله إلا الله، وأمره ورحمته لا تفعل شيئاً من ذلك.

قال الحافظ عبدالغني المقدسي معلقاً على هذه الرواية[1]: «وهذان الحديثان يقطعان تأويل كل متأول، ويدحضان خبر كل مبطل».

وحرّفت المبتدعة كذلك قوله عليه السلام في الحديث «يَنزل ربنا» فجعلته مضافاً للمخلوق فقالوا: «يُنزل»، قال قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ)[2]: «ينزل بفتح الياء وكسر الزاي ومن قال: ينزل بضم الياء فقد ابتدع».

وقال القاضي أبو يعلى (ت: ٤٥٨هـ)[3]: «فإن قيل: فقد روي بضم الياء «يُنزل الله» وإذا كان كذلك، صح التأويل بأنه ينزل من أفعاله التي هي ترغيب لأهل الخير واستعطاف لأهل العطف.

قيل: هذا غلط لأنه **لا يُحفظ هذا عن أحد عن أصحاب الحديث أنه روي ذلك بالضم** فلا يجوز دعوى ذلك، والذي يبين بطلان ذلك قوله «ألا من يسألني فأعطيه ألا من داع فأجيبه» وهذه صفة تختص بها الذات دون الأفعال، وما هذه الزيادة إلا تحريف المبطلين لأخبار الصفات».

وقد غلط بعض النقلة على الإمام مالك في تأويل حديث النزول، قال ابن عدي حدثنا محمد بن هارون بن حسّان حدثنا صالح بن أيوب حدثنا

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٠٦.

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ٢٤٨ - ٢٤٩).

(٣) إبطال التأويلات لأخبار الصفات (٢/ ٢٦٥).

حبيب بن أبي حبيب حدثني مالك قال: يتنزل ربنا تبارك وتعالى أمره، فأما هو، فدائم لا يزول[1].

قال الحافظ الذهبي معلقاً[2]: «لا أعرف صالحاً، وحبيب مشهور، والمحفوظ عن مالك رحمه الله رواية الوليد بن مسلم أنه سأله عن أحاديث الصفات، فقال: أمِرَّها كما جاءت بلا تفسير، فيكون للإمام في ذلك قولان إن صحت رواية حبيب».

فالحافظ الذهبي رحمه الله رد الأمر إلى المعهود المعلوم من عقيدة مالك في الصفات، ثم لم يجزم بصحة النقل عن مالك، وجعل لمالك روايتَيْن لو صحت رواية حبيب، وهذا ذهول منه رحمه الله عن ضعف الإسناد على غير عادته وهو حافظ عصره!

بينما نجد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بادر مسرعاً إلى بيان سقوط الإسناد فقال رحمه الله[3]: «وكذلك ذكرت هذه روايةً عن مالك رويت من طريق كاتبه حبيب بن أبي حبيب، لكن هذا **كذاب** باتفاق أهل العلم بالنقل، لا يقبل أحد منهم نقله عن مالك.

ورويت من طريق أخرى ذكرها ابن عبدالبر، وفي إسنادها من لا نعرفه».

ورواية حبيب فيها علة أخرى وهي جهالة صالح بن أيوب، قال الحافظ

(١) سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٥).
(٢) سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٥).
(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠١ - ٤٠٢).

ابن حجر رحمه الله[1]: «صالح بن أيوب عن حبيب كاتب مالك، وعنه محمد بن هارون شيخ لابن عدي جهله المؤلف فيما رأيته بخطه».

ويُذكر أن الإمام أحمد في المحنة عارضهم بقوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، قال: قيل إنما يأتي أمره هكذا نقل حنبل[2].

فأبو إسحاق بن شاقلا قال[3]: «غلط حنبل لم يقل أحمد هذا، وحنبل له غلطات معروفة وهذا منها».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[3]: «ولا ريب أن المنقول المتواتر عن أحمد يناقض هذه الرواية، ويبين أنه لا يقول: إن الرب يجيء ويأتي وينزل أمره، بل هو ينكر على من يقول ذلك».

وهنا لا بد من بيان ما يُعدُّ رواية عن الإمام أحمد عند الأصحاب، وما لا يعد.

قال أبو بكر الخلال منتقداً «حنبلاً» فيما أخطأ فيه على الإمام أحمد[4]: «بعض من يظن أنه يقلّد مذهب أبي عبدالله ربما كنا معهم في مؤنة عظيمة من توهمهم للشيء من مذهب أبي عبدالله أو تعلقهم بقول واحد، ولا يعلمون قول أبي عبدالله من قبل غير ذلك الواحد، وأبو عبدالله يحتاج من يقلد مذهبه أن يعرفه من رواية جماعة، لأنه ربما روى عنه المسألة

(١) لسان الميزان (٣/ ١٦٦).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٩).
(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠١).
(٤) الجامع للخلال (١/ ٢١٤).

الواحدة جماعة حتى يصبح قوله فيها العشرة ونحوهم، لأنه ربما يسأله عن المسألة الواحدة جماعة حتى يقول: لا أدري، وإنما يعني: لا أدري ما أختار، ويسأل عن تلك المسألة أيضاً في وقت آخر، فيحتج لمن قال: لا، ولا ينفذ قوله، ويسأل عن تلك المسألة أيضاً، فيحتج للجميع ويعلق مذهبه، ويسأل عن تلك أيضاً في وقت، فيجيب بمذهبه من غير احتجاج للمسألة إذا كان قد تبيَّن له الأمر فيها.

ويسأل عن تلك أيضاً، ويحتج عليه، ويسأل عن مذهبه وعن الشيء ذهب إليه، فيجيبهم فيصبح مذهبه في تلك المسألة في ذلك الوقت، وفي مسائله - رحمه الله - مسائل يحتاج الرجل أن يتفهمها ولا يعجل، وهو قد قال: ربما بقيت في المسألة - ذكر بعضهم عنه عشرين سنة - يعني: حتى يصح له ما يختار فيها، وذكر بعضهم عنه العشر سنين إلى الثلاث سنين، وإنما بينت هذا كله في هذا الموضوع - أعني: لمن يقلد من مذهب أبي عبدالله شيئاً - أن لا يعجل وأن يستثبت، ونفعنا الله وإيّاكم، ونسأله التوفيق فإنه لطيف».

وهنا مسألة يذكرها بعض أهل العلم في النزول، وهي هل يخلو منه العرش أو لا إذا نزل سبحانه وتعالى إلى السماء الدنيا؟!

فالذي عليه جمهور أهل السنة أنه ينزل ولا يخلو منه العرش.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(١): «جمهور أهل السنة يقولون: إنه ينزل ولا يخلو منه العرش، كما نُقل مثل ذلك عن إسحاق بن راهويه

(١) منهاج السنة (٢/٦٣٨ - ٦٣٩).

وحماد بن زيد، وغيرهما، ونقلوه عن أحمد بن حنبل في رسالته إلى مسدد». اهـ.

وهذا اختيار شيخ الإسلام نفسه حيث حكى هذا القول ثم قال[1]: «هذا هو الصواب، وإن كان طائفة ممن يدعي السنة يظنَ خلو العرش منه». اهـ.

وقال أيضاً[2]: «والصواب قول السلف أنه ينزل ولا يخلو منه العرش». اهـ.

وهذا الترجيح يُقطع به لو كان الاستواء من الصفات الذاتية، أما وهو من صفات الفعل فإن طائفة من أئمة السنة أَمْسَكَ عن الخوض في هذا الأمر فلم يقُل بإثباتٍ ولا نفيٍ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[3]: «وطائفة تقف، لا تقول يخلو ولا لا يخلو، وتُنكر على من يقول ذلك، منهم: الحافظ عبدالغني المقدسي». اهـ.

والحافظ عبدالغني المقدسي رحمه الله قال[4]: «ومن قال يخلو العرش عند النزول أو لا يخلو فقد أتى بقول مبتدع ورأي مخترع».

وقال أيضاً رحمه الله[5]: «فمن السنة اللازمة السكوت عما لم يرد فيه نص عن الله ورسوله، أو يتفق المسلمون على إطلاقه، وترك التعرض له

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٣١).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١٣٢).
(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ١٣٢).
(٤) الاقتصاد في الاعتقاد ص ١١٢.
(٥) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٢٢٣.

بنفي أو إثبات، فكما لا يُثبت إلا بنص شرعي، كذلك لا يُنفى إلا بدليل سمعي».

وهذا اختيار والدنا العلامة محمد الصالح العثيمين حيث قال رحمه الله[1]: «وليس لنا حق - فيما أرى - أن نتكلم هل يخلو منه العرش أو لا يخلو، بل نسكت كما سكت عن ذلك الصحابة رضي الله عنهم». اهـ.

* * *

(١) شرح العقيدة الواسطية (٢/١٦).

وقال أبو بكر الإسماعيلي: [ويعتقدون جواز الرؤية من العباد المتقين لله عز وجل في القيامة دون الدنيا، ووجوبها لمن جعل الله ذلك ثواباً له في الآخرة، كما قال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وقال في الكفار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥]، فلو كان المؤمنون كلهم والكافرون كلهم لا يرونه كانوا جميعهم عنه محجوبين، وذلك من غير اعتقاد التجسيم في الله عز وجل، ولا التحديد له، ولكن يرونه جلّ وعزّ بأعينهم على ما يشاء هو بلا كيف].

الشـــرح:

لشرف هذه المسألة وكونها أعظم النعيم الذي يتمناه وينتظره المؤمن، وبسبب انحراف المبتدعة عن جادة أهل السنة في هذا وإنكارهم لهذه المسألة العظيمة مع تواتر الأحاديث الصريحة فيها، أفرد جماعة من علماء أهل السنة هذه المسألة بمصنفات خاصة نصيحة لله ولرسوله، وبشارة للمؤمنين، وزجراً للمبتدعين.

وممن صنّف في هذه المسألة الشريفة الإمام أحمد: قال عبدالله ابن الإمام أحمد رحمهما الله[1]:

«رأيت أبي رحمه الله يصحح الأحاديث التي تروى عن النبي ﷺ في

(١) المسائل والرسائل (٢/ ٢١٥).

الرؤية ويذهب إليها، وجمعها أبي رحمه الله في كتاب وحدثنا بها». اهـ.

وأيضاً أفردها بمصنف خاص كل من الدارقطني في «كتاب الرؤية»[1] والآجري[2]، وأبو نعيم الأصبهاني[3].

والرؤية ثابتة بالكتاب، ومتواتر السنة، والإجماع، وصريح المعقول، أما الكتاب فقد قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وقال في الكفار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ۝﴾ [المطففين: ٢٢، ٢٣]، وقال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[4][5] [يونس: ٢٦]، وقال تعالى عن أصحاب الجنة: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ۝﴾[6] [ق: ٣٥].

(١) مطبوع بتحقيق د. علي بن ناصر الفقيهي.

(٢) مطبوع بتحقيق محمد غياث الجنباز.

(٣) ذكر ذلك عنه شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٦/ ٤٨٦).

(٤) رواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى (١/ ١٦٣ - رقم ٢٩٧) من حديث صهيب رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

(٥) قال الحافظ ابن كثير: «وقد روي عن جماعة من الصحابة والتابعين تفسير هذه الزيادة بالنظر إلى وجه الله عز وجل، منهم أبو بكر الصديق، وأبي بن كعب، وكعب بن عجرة، وحذيفة بن اليمان، وأبو موسى الأشعري وعبدالله بن عباس رضي الله عنهم. ومن التابعين: سعيد بن المسيب، ومجاهد، وعكرمة، وعبدالرحمن بن أبي ليلى، وعبدالرحمن بن سابط، والحسن، وقتادة، والضحاك، والسدي، وغيرهم من السلف والخلف». البداية والنهاية (٢٠/ ٣٦٣).

(٦) قال أبو القاسم ابن الطبري اللالكائي: «روي عن علي، وأنس بن مالك أنه النظر إلى وجه الله عز وجل» أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٥١٩).

وأما السنة فالأحاديث فيه متواترة، قال يحيى بن معين[١]: «عندي سبعة عشر حديثاً في الرؤية كلها صحاح».

وقال الطبري رحمه الله[٢]: «رَوَى عن رسول الله ﷺ من الصحابة حديث الرؤية ثلاثة وعشرون نفساً».

وقال الحافظ أبو بكر الآجري (ت: ٣٦٠هـ)[٣]: «تواتر الأخبار الصحاح عن النبي ﷺ بالنظر إلى وجه الله عز وجل، وقبلها أهل العلم أحسن قبول».

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله[٤]: «وقد ثبتت رؤية المؤمنين لله عز وجل في الدار الآخرة في الأحاديث الصحاح، من طرق متواترة لا يمكن دفعها ولا منعها».

وسرد هذه الأحاديث يطول، وحسبنا إيراد أصرح ما في ذلك، فعن جرير بن عبدالله قال: قال النبي ﷺ: **«إنكم سترون ربكم عياناً»**[٥].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن الناس قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: **«هل تضارون في القمر ليلة البدر؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: فهل تضارُّون في الشمس ليس دونها سحاب؟**

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٤٦).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٤٥).

(٣) الشريعة (٢/ ٥٠).

(٤) تفسير القرآن العظيم (٨/ ٢٧٩).

(٥) رواه البخاري كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (١٣/ ٤١٩ - رقم ٧٤٣٥).

قالوا: لا يا رسول الله، قال: فإنكم ترونه كذلك»[1]

وأما الإجماع فقد حكاه غير واحد من الأئمة، قال قتيبة بن سعيد رحمه الله[2]: «قول الأئمة المأخوذ به في الإسلام والسنة: الإيمان بالرؤية والتصديق بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ».

وقال عثمان بن سعيد الدارمي رحمه الله[3] (ت: ٢٨٠هـ): «فهذه الأحاديث كلها وأكثر منها قد رويت في الرؤية على تصديقها والإيمان بها، أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا **ولم يزل المسلمون** قديماً وحديثاً يروونها ويؤمنون بها، لا يستنكرونها ولا ينكرونها».

وقال ابن خزيمة رحمه الله[4]: «أهل قبلتنا من الصحابة والتابعات والتابعين ومن بعدهم إلى من شاهدنا من العلماء من أهل عصرنا لم يختلفوا، ولم يشكوا ولم يرتابوا أن جميع المؤمنين يرون خالقهم يوم القيامة عياناً».

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله[5]: «وهذا بحمد الله **مجمع** عليه بين الصحابة والتابعين وسلف هذه الأمة، كما هو متفق عليه بين أئمة الإسلام، وهداة الأنام».

---

(١) رواه البخاري كتاب التوحيد باب قول الله تعالى ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (١٣/ ٤١٩ - رقم ٧٤٣٧)، ومسلم كتاب الإيمان باب معرفة طريق الرؤية (١/ ١٦٣ - رقم ١٨٢).

(٢) أصول أهل السنةوالجماعة (٢/ ٥٦١ - رقم ٨٨٦).

(٣) الرد على الجهمية ص ٦٣.

(٤) التوحيد (٢/ ٥٤٨).

(٥) تفسير القرآن العظيم (٨/ ٢٨٠).

وقال ابن القيم رحمه الله في الرؤية[1]: «اتفق عليها الأنبياء والمرسلون، وجميع الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام على تابع القرون، وأنكرها أهل البدع المارقون».

ومن أدلة إثبات الرؤية النصوص الواردة في إثبات اللقاء المقترن بالتحية، فأما مجرّد اللقاء فلا يدل بمفرده على ثبوت الرؤيا.

قال أبو بكر الآجري رحمه الله بعد أن ذكر الآية[2]: «واعلم - رحمك الله - أن عند أهل العلم باللغة أن اللقاء هٰهنا لا يكون إلا معاينة يراهم الله عز وجل ويرونه، ويسلم عليهم ويكلمهم ويكلمونه».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[3]: «اللقاء الذي تكون فيه المعاينة والرؤية هو الذي اقترن بالتحية كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ۝٤٣ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ ۚ ۝٤٤﴾ [الأحزاب: ٤٣، ٤٤]».

وقد تأول مجاهد قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] أنها تنتظر منه الثواب[4].

وقد استشكل علماء أهل السنة هذا، وتباينت توجيهاتهم لقول مجاهد رحمه الله، فذهب بعض أهل العلم إلى إطراح هذا القول من مجاهد، وترك الالتفات إليه.

---

(١) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ص ٣٦١ طبعة مؤسسة الرسالة- ط. الثالثة.

(٢) الشريعة (٢/٧).

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/٤٨٨).

(٤) رواه الطبري في جامع البيان (٢٣/٥٠٨) حدثنا أبو كريب ثنا عمر بن عبيد عن منصور عن مجاهد به.

قال الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله[1]: «ومجاهد وإن كان أحد المقدمين في العلم بتأويل القرآن، فإن له قولين في تأويل اثنين، هما مهجوران عند العلماء مرغوب عنهما، أحدهما هذا، والآخر قوله في قول الله عز وجل: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴿٧٩﴾﴾ [الإسراء: ٧٩]. قال مجاهد: يوسع له على العرش فيجلسه معه، وهذا قول مخالف للجماعة من الصحابة ومن بعدهم[2]، فالذي عليه العلماء في تأويل هذه الآية أن المقام المحمود الشفاعة». اهـ.

ومن أهل العلم من شنَّع على مجاهد في قوله، فقد قال الحافظ ابن كثير رحمه الله[3]: «فقد أبعد هذا القائل النجعة، وأبطل فيما ذهب إليه، وأين هو من قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، قال الشافعي رحمه الله: ما حجب الفجار إلا وقد علم أن الأبرار يرونه عز وجل، ثم قد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ بما دلَّ عليه سياق الآية الكريمة».

وهذه الشناعة الباعث عليها هو الانتصار للسنة وصيانة العقيدة، لكن يبقى أن مجاهِداً إمام أخذ علم التفسير عن ابن عباس رضي الله عنهما، وما قوله من جنس قول المعتزلة نفاة الرؤية، كلا والله، وحاشاه، كيف لا وهو

---

(١) التمهيد (٧/ ١٥٧، ١٥٨) بتصرف يسير.

(٢) قد قال به جماعة من السلف وعمدتهم في ذلك أثر مجاهد، قال محمد بن أحمد بن واصل: «من رد حديث مجاهد فهو جهمي»، وقال أبو داود: «من أنكر هذا فهو متهم» ثم بيّن أبو داود وجه ذلك فقال: «ما زال الناس يحدّثون بهذا يريدون مغايظة الجهمية، وذلك أن الجهمية ينكرون أن على العرش شيء». السنة للخلال (١/ ٢١٤ - ٢١٥).

(٣) تفسير القرآن العظيم (٨/ ٢٨٠).

ممن فسر الزيادة في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] بالرؤية. وقد حكى ابن كثير نفسه ذلك عن مجاهد[(١)]، ولكن يُحمل كلام مجاهد على أن المؤمنين ينتظرون الثواب وأعلاه النظر إلى وجه الله تعالى، وهذا كتفسير السلف للكوثر بالخير العظيم، وهو نهر في الجنة، والساق في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] بالشدة، مع عدم نفي الساق لله، لأنه إذا كشفها حصلت شدة وكربة على المنافقين كما هو مفصّل في غير هذا الموضع.

وقد أشار إلى هذا التوجيه عثمان بن سعيد الدارمي رحمه الله (ت: ٢٨٠هـ) فقال[(٢)]: «وان احتج محتج منهم بقول مجاهد ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، قال: تنتظر ثواب ربها؟ قلنا: نعم تنتظر ثواب ربها، ولا ثواب أعظم من النظر إلى وجهه تبارك وتعالى».

وقد ورد عن مجاهد أيضاً إثبات الرؤية في الآية نفسها، فقال مجاهد في قوله عز وجل: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ قال: نضرت إلى ربها ناظرة[(٣)].

وقال أيضاً: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ قال: حسنة ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ قال: تنظر إلى ربها تبارك وتعالى[(٤)].

فبهذا يتبين أنه لا حجة لأحد بقول مجاهد في تقرير مذهب الجهمية والمعتزلة نفاة الرؤية.

---

(١) البداية والنهاية (٢٠/ ٣٦٣).

(٢) الرد على الجهمية ص ٦٧.

(٣) أصول أهل السنة والجماعة (٢/ ٥١٥ - رقم ٨٠١).

(٤) أصول أهل السنة والجماعة (٢/ ٥١٥ - رقم ٨٠٢).

وقد أنكرت المعتزلة والجهمية والخوارج والنجارية الرؤية، وهذا لا شك أنه تكذيب للقرآن وردٌ لمتواتر السنة.

قال الإمام أحمد (رواية أبي داود السجستاني)[1]: «من قال إن الله لا يُرى فهو كافر».

وقال في رواية أبي بكر المروذي[2]: «من زعم أن الله لا يُرى في الآخرة فهو كافر».

وقال في رواية حنبل بن إسحاق[3]: «من زعم أن الله لا يُرى في الآخرة فقد كفر بالله وكذب بالقرآن ورد على الله أمره».

وقال في رواية ابن هانئ[4]: «من لم يؤمن بالرؤية فهو جهمي، والجهمي كافر».

وقال أبو بكر الآجري رحمه الله[5]: «فإن قال الجهمي: أنا لا أؤمن بهذا. (يعني الرؤية) قيل له: كفرت بالله العظيم».

بل وحكى الآجري رحمه الله الاتفاق على ذلك، فقال[6]: «وكان مما بيَّنه لأُمَّته في هذه الآيات أنه أعلمهم في غير حديث: «**إنكم ترون ربكم تعالى**» روى عنه جماعة من صحابته رضي الله عنهم، وقَبِلها العلماء عنهم أحسن القبول، كما قَبِلوا عنهم علم الطهارة والصلاة والزكاة

(١) المسائل ص ٢٦٣.

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٥٩).

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ١٤٥).

(٤) المسائل (٢/ ١٥٢).

(٥) الشريعة (٢/ ٦).

(٦) الشريعة (٢/ ٧).

والصيام والحج والجهاد، وعلم الحلال والحرام، كذا قبلوا منهم الأخبار: أن المؤمنين يرون الله تعالى، لا يشكون في ذلك، **ثم قالوا: من رد هذه الأخبار فقد كفر**».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]:

«والذي عليه جمهور «السلف» أن من جحد رؤية الله في الدار الآخرة فهو كافر، فإن كان ممن لم يبلغه العلم في ذلك عُرِّف ذلك، كما يُعرَّف من لم تبلغه شرائع الإسلام، فإن أصرّ على الجحود بعد بلوغ العلم له فهو كافر». اهـ.

وتعلق نفاة الرؤية بقوله تعالى لموسى عليه السلام لما سأله رؤيته في الدنيا: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وزعموا أن «لن» تفيد النفي المؤبد.

و«لن» لا تفيد النفي المؤبد، قال ابن مالك[2]:

ومن رأى النفي بـ «لن» مؤبَّدا فقوله إردد وسواه فاعضدا

ويدل لذلك من القرآن قوله تعالى عن تمني الكفار الموت: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، فإنهم يتمنونه في الآخرة كما قال تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

والمخلوق لا يمكن أن يرى الله في الدنيا، لا لامتناع في ذات المرئي، بل للعجز في المخلوق، فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله تعالى الآدميين وقوّاهم حتى أطاقوا رؤيته[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٤٨٦).

(٢) الكافية الشافية بشرحها (٣/ ١٥١٥) بواسطة شرح الطحاوية (١/ ٢١٤).

(٣) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٣٣).

والحكمة في احتجابه عن خلقه في الدنيا دون الآخرة، هو أنه لو تجلى لآمن به من في الأرض كلهم جميعاً بغير رسل، ولا كتب، ولا دعاة، ولم يعصوه طرفة عين.

وتعلق نفاة الرؤية بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ولا متعلق لهم في ذلك لأن الإدراك ليس بمرادف للرؤية، وإنما هو قدر زائد على الرؤية وهو الإحاطة بالمرئي.

وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قلب الاستدلال بالآية على منكري إثبات الرؤية، وبيَّن من الآية نفسها ما يدل على إثبات الرؤية فقال رحمه الله[١]: «فكان في نفي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحاً وصفة كمال، وكان ذلك دليلاً على إثبات الرؤية لا على نفيها، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها».

قال أبو بكر الآجري رحمه الله في معنى الآية[٢]: «معناه عند أهل العلم، أي لا تحيط به الأبصار، ولا تحويه عز وجل، وهم يرونه من غير إدراك، ولا يشكّون في رؤيته كما يقول الرجل: رأيت السماء، وهو صادق لم يحط بصره بكل السماء، ولم يدركها، وكما يقول الرجل: رأيت البحر، وهو صادق، ولم يدرك بصره كل البحر، ولم يحط ببصره وهو صادق، ولم يدرك بصره كل البحر، ولم يحط ببصره وهو صادق، هكذا فسّره العلماء، إن كنت تعقل».

---

(١) الرسالة التدمرية ص ٥٩.

(٢) الشريعة (٢/ ٥٠).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «فالآية حجة عليهم لا لهم، لأن الإدراك إما أن يُراد به مطلق الرؤية، أو الرؤية المقيدة بالإحاطة، والأول باطل، لأنه ليس كل من رأى شيئاً يقال إنه أدركه، كما لا يُقال أحاط به، كما سُئِل ابن عباس رضي الله عنهما عن ذلك فقال: ألست ترى السماء؟ قال: بلى. قال أكلها ترى؟ قال: لا.

ومن رأى جوانب الجيش أو الجبل أو البستان أو المدينة لا يقال إنه أدركها، وإنما يقال أدركها إذا أحاط بها رؤية».

وقال أيضاً[2]: «وبين لفظ الرؤية ولفظ الإدراك عموم وخصوص أو اشتراك لفظي، فقد تقع رؤية بلا إدراك، وقد يقع إدراك بلا رؤية، فإن الإدراك يستعمل في إدراك العلم، وإدراك القدرة، فقد يُدرك الشيء بالقدرة وإن لم يُشاهد، كالأعمى الذي طلب رجلاً هارباً منه فأدركه ولم يره، وقد قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ۝﴾ [الشعراء: ٦١، ٦٢].

فنفى موسى الإدراك مع إثبات الترائي، فعُلم أنه قد يكون رؤية بلا إدراك، والإدراك هنا هو إدراك القدرة، أي ملحوقون محاط بنا، وإذا انتفى هذا الإدراك فقد تنتفي إحاطة البصر أيضاً.

ومما يبين ذلك أن الله تعالى ذكر هذه الآية يمدح بها نفسه سبحانه وتعالى، ومعلوم أن كون الشيء لا يُرى ليس صفة مدح، لأن النفي

---

(١) منهاج السنة (٢/٣١٧).

(٢) منهاج السنة (٢/٣١٧- ٣١٩).

المحض لا يكون مدحاً إن لم يتضمن أمراً ثبوتياً، ولأن المعدوم أيضاً لا يُرى، والمعدوم لا يمدح، فعُلم أن مجرد نفي الرؤية لا مدح فيه».

وخالفت الأشاعرة أهل السنة في الرؤية، فالرؤية التي يثبتونها غير الرؤية التي يثبتها أهل السنة، فهم يثبتون رؤية من غير مقابلة، **وبعضهم يُؤوِّل الرؤية إلى مَعنى العلم الضروري**، فصاروا إلى قول المعتزلة.

قال أبو نصر السجزي رحمه الله (ت: ٤٤٤هـ)[١]: «قال الأشعري: (إن الله سبحانه يرى يوم القيامة على الحقيقة) وأظهر الرد على من أنكرها.

وأفصح في بعض كتبه (أنه يُرى بالأبصار) وقال في موضع آخر: (**لا تختص الرؤية بالبصر** ولا تكون عن مقابلة لأن ما يُرى مقابلة كان جسماً).

فهو إذا قال: إنه يُرى بالأبصار لم يجز في العقل أن تكون الرؤية عن غير مقابلة، وإن قال: **إن الرؤية لا تخص البصر عاد إلى قول المعتزلة**، وصارت الرؤية في معنى العلم الضروري.

وقد حكى عن بعض متأخريهم أنه قال: لولا الحياء من مخالفة شيوخنا لقلت: إن الرؤية هي العلم لا غير».

وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله رد على الأشاعرة وبيّن أن قولهم هو قول المعتزلة فقال[٢]: «فشبّه الرؤية بالرؤية، ولم يشبه المرئي بالمرئي، فإن الكاف - حرف التشبيه - دخل على الرؤية. وفي لفظ للبخاري «يرونه عياناً» ومعلوم أنا نرى الشمس والقمر عياناً مواجهة، فيجب أن نراه كذلك.

---

(١) الرد على من أنكر الصوت والحرف ص ١١٨.

(٢) مجموع الفتاوى (١٦/ ٨٤).

وأما رؤية ما لا نعاين ولا نواجهه فهذه غير متصورة في العقل، فضلاً عن أن تكون كرؤية الشمس والقمر. **ولهذا صار حذاقهم إلى إنكار الرؤية، وقالوا: قولنا هو قول المعتزلة في الباطن، فإنهم فسّروا الرؤية بزيادة انكشاف ونحو ذلك مما لا تنازع فيه المعتزلة»**.

وابن فورك الأشعري قال: «إن الله يُرى لا في جهة، لأنه ﷺ قال: «**لا تضامون في رؤيته**»، ومعناه: لا تضمكم جهة واحدة في رؤيته، فإنه لا في جهة، كذا قال فإن هذا تفسير للحديث بما لا يدل عليه، ولا قاله أحد من أئمة العلم، بل هو تفسير منكر عقلاً وشرعاً ولغة، فإن قوله: «لا تضامون» يروى بالتخفيف: أي لا يلحقكم ضيم في رؤيته، كما يلحق الناس عند رؤية الشيء الحسن كالهلال، وهو سبحانه يتجلى تجلياً ظاهراً فيرونه كما ترى الشمس والقمر بلا ضيم يلحقكم في رؤيته، وهذه الرواية المشهورة، وعلى رواية التشديد فهي من التضام انضمام بعضهم إلى بعض، وليس معناه أنه لا تضمهم جهة، والراءون كلهم في جهة واحدة على الأرض - أرض القيامة - أو في الجنة، وكل ذلك جهة، ووجود نفسهم لا في جهة مكان ممتنع حساً وعقلاً.

وأما قول أبي بكر ابن فورك: «هو يُرى لا في جهة فكذلك يراه غيره» فهذا تمثيل باطل، فإن الإنسان يمكن أن يرى بدنه، ولا يمكن أن يرى غيره إلا أن يكون بجهة منه»[1]

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٨٣ - ٨٦).

والرؤية في الآخرة عامة للرجال والنساء، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله[1]: «وقد حكى بعض العلماء خلافاً في النساء: هل يرين الله عز وجل في الجنة، كما يراه الرجال؟ فقيل: لا يرونه، لأنهن مقصورات في الخيام، لا يبرزن منها، وقيل لنقص عقولهن ودينهن ورغبتهن في الدنيا، وقيل: بل يَرَيْنَه سبحانه لأنه لا مانع من رؤيته في الخيام والقصور وغيرها.

والنساء إذا دخلن الجنة ذهب عنهن ما كان يعتريهن من النقص في الدنيا، وصرن أزواجاً مُطهرة من كل أذى وطبن أخلاقاً وخُلُقاً، فلا مانع لهن من رؤيتهن لربهن عز وجل، والله سبحانه أعلم.

وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [المطففين: ٢٢، ٢٣]، وقال تعالى: ﴿هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٦]».

والمؤمنون يرون ربهم في عرصات يوم القيامة، وفي روضات الجنات[2]، ويراه المبرَّزون من المقربين الأخيار في مثل طرفي النهار بكرةً وعشياً[3].

وأما الكفار فلا يرونه بحال، وقيل يراه جميع أهل الموقف: مؤمنهم وكافرهم، ثم يحتجب عن الكفار فلا يرونه بعد ذلك، وقيل يراه المنافقون دون الكفار[4].

(١) البداية والنهاية (٢٠/ ٣٦٢).
(٢) تفسير القرآن العظيم (٨/ ٢٨٠).
(٣) البداية والنهاية (٢٠/ ٣٦١).
(٤) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ص ٣٦٤.

والذي رجحه شيخ الإسلام أنهم لا يرونه، فقال[1]: «**والعمدة** قوله سبحانه: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فإنه يعم حجبهم عن ربهم في جميع ذلك اليوم، وذلك اليوم ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين: ٦] وهو يوم القيامة، فلو قيل: إنه يحجبهم في حال دون حال لكان **تخصيصاً للفظ بغير موجب**، ولكان **فيه تسوية بينهم وبين المؤمنين**، **فإن «الرؤية» لا تكون دائمة للمؤمنين**، والكلام خرج مخرج بيان عقوبتهم بالحجب وجزائهم به، فلا يجوز أن يساويهم المؤمنون في عقاب ولا جزاء سواه، **فعلم أن الكافر محجوب على الإطلاق بخلاف المؤمن**، وإذا كانوا في عرصة القيامة محجوبين فمعلوم أنهم في النار أعظم حجباً، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧١]، وقال: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤]، **وإطلاق وصفهم بالعمى ينافي «الرؤية»»**.

ولا يصح الاستدلال لرؤية الكفار بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً﴾ [الملك: ٢٧] فالمراد الموعود به من العذاب بدليل تتمة الآية ﴿سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَقِيلَ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تَدَّعُونَ﴾ [الملك: ٢٧]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦]، فلا دليل لأن اللقاء الذي تكون فيه المعاينة والرؤية هو الذي اقترن بالتحية، وقيل كذلك إن الضمير عائد على العمل فهو رؤيته في الكتاب مسطوراً مثبوتاً».

(١) مجموع الفتاوى (٦/٥٠١ - ٥٠٢).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [إن الإيمان قول وعمل ومعرفة، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، من كثرت طاعته أزيد إيماناً ممن هو دونه في الطاعة].

الشـــرح:

الإيمان اعتقاد بالقلب وقول باللسان، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية. قول اللسان وعمل الظاهر والباطن، فالباطن له عمل وهو إقرار القلب ويقينه وطمأنينته، وميله وحبه للإيمان والمؤمنين، وكراهيته للكفر والفسوق والعصيان. قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ﴾ [الحجرات: ٧].

وعمل الظاهر قول اللسان من ذكر الله، وعمل الجوارح ما يلتزمه العبد من صلاة، وحج، وعمرة، وجهاد، وأمر بالمعروف، ونهي عن المنكر، وغيره.

وقد أشار النبي ﷺ في قوله: «الإيمان بضع وستون شعبة أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»[١]، إلى أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، كما أنه أشار إلى زيادة الإيمان ونقصانه.

ولا يصح تفسير الإيمان بالتصديق، فالشرع ليس أخباراً وحسب، بل هو أخبار وأوامر، وأخباره منها ما يتضمن أوامر، ولا يُكتفى فيها بمجرد التصديق بل لا بد من الإقرار.

---

(١) رواه البخاري كتاب الإيمان باب دعاؤكم إيمانكم (١/ ٥١ - رقم ٩)، ومسلم كتاب الإيمان باب بيان عدد شعب الإيمان (١/ ٦٣ - رقم ٥٧).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «إن الإيمان وإن كان يتضمن التصديق فليس هو مجرد التصديق، وإنما هو الإقرار والطمأنينة، وذلك لأن التصديق إنما يعرض للخبر فقط، فأما الأمر فليس فيه تصديق من حيث هو أمر، **وكلام الله خبر وأمر**، فالخبر يستوجب تصديق المخبر، والأمر يستوجب الانقياد له والاستسلام، وهو عمل في القلب جماعه الخضوع والانقياد للأمر، وإن لم يفعل المأمور به، فإذا قوبل الخبر بالتصديق، والأمر بالانقياد، فقد حصل أصل الإيمان في القلب، وهو الطمأنينة والإقرار، فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد».

ولو قُدّر أن الإيمان لغة هو التصديق، فإن هذا التعريف جزء من التعريف الشرعي الذي هو أعم من التعريف اللغوي وهو مُجرد التصديق على التسليم لذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «فالتصديق الذي هو الإيمان، أدنى أحواله أن يكون نوعاً من التصديق العام، فلا يكون مطابقاً له في العموم والخصوص من غير تغيير اللسان ولا قلبه، بل يكون الإيمان في كلام الشارع مؤلفاً من العام والخاص، كالإنسان الموصوف بأنه حيوان وأنه ناطق».

وأما الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه في نصوص الكتاب والسنة فكثيرة جداً، قال تعالى: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْاْ هُدًىۗ﴾

(١) الصارم المسلول ص ٥١٩.

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ١٢٧).

[مريم: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة[(١)]

وهل شُرعت الشرائع وفُرضت الفرائض وحُرِّمت المحرمات وقُدِّرت المصائب والفتن والامتحانات إلا تمحيصاً وتحقيقاً للإيمان وزيادته.

قال أبو عبيد القاسم بن سلاّم رحمه الله[(٢)]: «فوجدنا أعمال البر وصناعات الأيدي والمساكن كلها تشهد على **اجتماع الاسم وتفاضل الدرجات فيها**، هذا في التشبيه والنظر، مع ما احتججنا به من الكتاب والسنة، فهكذا الإيمان هو درجات ومنازل، وإن سُمي أهله اسماً واحداً، وإنما هو عمل من أعمال تعبَّدَ الله به عباده، وفرضه على جوارحهم، وجعل أصله في معرفة القلب، ثم جعل المنطق شاهداً عليه، ثم الأعمال مصدقة له».

وقال هشام بن عمّار رحمه الله[(٣)]: «ومما يبين لأهل العقل أن الإيمان قول وعمل **يزيد وينقص**، ما جاء عن النبي ﷺ من الأحاديث: أن الحياء

(١) الصارم المسلول ص ٥٢٠.

(٢) الإيمان ص ٧٦.

(٣) الحجة في بيان المحجة (٢/١٥٣ - ١٥٥).

من الإيمان، وأن حسن العهد من الإيمان، وأن للإيمان عُرى، وأوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله.

قالوا: وإن للإيمان أركاناً، ودعائم، وذروة، وحقيقة، ومحبة وصدقاً وبرّاً وحلاوة وزينة، ولباساً، وطهراً».

فحيث لا يوجد عمل فإنه دال على عدم الإيمان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «القرآن والسنة مملوءان بما يدل على أن الرجل **لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق**، وهذا في القرآن أكثر بكثير من معنى الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسّرتها السنة، والإيمان بيّن معناه الكتاب والسنة، وإجماع السلف».

وكل النصوص الواردة في زيادة الإيمان دالة على نقصان الإيمان ولا بد، فقد قيل لسفيان بن عيينة: الإيمان يزيد وينقص؟ قال: أليس تقرؤون ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣] في غير موضع. قيل فينقص؟ قال: ليس شيء يزيد إلاوهو ينقص[2].

وقد نُقل عن الإمام مالك في رواية التوقف في القول بنقص الإيمان.

قال الحافظ ابن عبدالبر[3]: «وقد روى ابن القاسم عن مالك أن الإيمان يزيد، ووقف في نقصانه».

---

(١) الإيمان ص ١٢٢.

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٨٥٠ - رقم ١١٤٢)، والآجري في الشريعة (١/ ٢٧١ - رقم ٢٦٤) كلهم من طريق عمر بن أيوب حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي حدثنا أبو الفتح نصر بن المغيرة قال: قيل لسفيان فذكره.
إسناده صحيح.

(٣) التمهيد (٩/ ٥٢٥).

وإعتذر عنه وعن غيره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بقوله[١]: «لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن[٢]، ولم يجدوا ذكر النقص».

وهذا ليس قولاً واحداً لمالك في المسألة، بل هي رواية انفرد بها **ابن القاسم**، والروايات الكثيرة المشهورة عنه توافق قول سائر الأئمة في ثبوت النقصان كالزيادة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٣]: «والرواية الأخرى عنه، وهو المشهور عند أصحابه كقول سائرهم: إنه يزيد وينقص».

والغرض من هذا التنبيه على اختلاف الرواية عن مالك في نقصان الإيمان، وأن المشهور عنه هو ما لزم فيه الجادة من إثبات النقصان كالزيادة، فلا يجوز لأحد أن ينسب إليه التوقف في النقصان على أنه مذهب مستقر له.

وكان السلف يزجرون من لا يُثبت النقص، قال الحميدي رحمه الله سمعت سفيان يقول: «الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص، فقال له أخوه إبراهيم بن عيينة: يا أبا محمد لا تقل: **ينقص**، فغضب، وقال: اسكت يا صبي، بلى حتى لا يبقى منه شيء»[٤].

وأما تحرج البعض من قول: (الإيمان يزيد وينقص) واستعمال (الإيمان يتفاضل) فهذا لا وجه له، قال ابن هانئ النيسابوري: سمعت

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/٥٠٦).
(٢) ونظير هذا قول مالك أيضاً إن القتل خطأ أو عمد، وليس فيه شبه عمد لأنه لم يرد في القرآن.
(٣) مجموع الفتاوى (٧/٥٠٦).
(٤) أصول السنة للحميدي (رقم ٥ - ص ٥٣) إسناده صحيح.

أبا عبدالله: سأل ابن أبي رزمة ما كان أبوك يقول عن عبدالله بن المبارك في الإيمان؟

قال: كان يقول: الإيمان يتفاضل[1].

قال أبو عبدالله: يا عجباه، إن قال لكم: يزيد وينقص رجمتموه، وإن قال: يتفاضل تركتموه، وهل شيء يتفاضل إلا وفيه الزيادة والنقصان؟![2].

ومن أدلة نقصان الإيمان غير أدلة الزيادة قوله ﷺ: **«من اقتنى كلباً ليس بكلب ماشية أو ضارية نقص كل يوم من عمله قيراطان»**[3].

والعمل من الإيمان ونقصانهما واحد، وقد ساق ابن أبي زمنين (ت: ٣٩٩هـ) هذا الحديث مستدلاً به على نقصان الإيمان[4].

وكذلك وصفه ﷺ النساء بقوله: **«ما رأيت من ناقصات عقل ودين»**[5]، دال على نقص الإيمان، فإن قلت: كيف ذلك وهي قائمة في تلك الحال بما وجب عليها من ترك الصلاة؟!.

---

(١) روى الخلال في السنة (٤/٥٨- رقم ١١٦٣) عن ابن المبارك أنه قال: الإيمان قول وعمل، يتفاضل.

(٢) المسائل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (٢/١٢٧ - رقم ١٧٢٢).

(٣) رواه البخاري كتاب الذبائح والصيد باب من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية (٩/٦٠٨ - رقم ٥٤٨٠)، ورواه مسلم كتاب المساقاة باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه وبيان تحريم اقتنائها (٣/١٢٠١ - رقم ١٥٧٤).

(٤) أصول السنة ص ٢١١، ص ٢١٣.

(٥) رواه البخاري كتاب الحيض باب ترك الحائض الصوم (١/٤٠٥ - رقم ٣٠٤).

فالجواب كما قال الحافظ ابن رجب[1]: «نقصان دينها بالنسبة إلى من هي طاهرة تصلي وتصوم».

وكذلك حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً: **«من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»**[2]، دال على نقص الإيمان[3].

وكذلك حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال[4]: **«ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون يستنون بسنته ويهتدون بهديه، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يُؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»**[5].

وكذلك حديث شعب الإيمان: **«الإيمان بضع وستون[6] شعبة،**

---

(١) فتح الباري (١/ ١٧٠).

(٢) رواه مسلم كتاب الإيمان باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان (١/ ٦٩ - رقم ٧٨).

(٣) أصول السنة اللالكائي (٥/ ٩٧٥)، واستدل بذلك ابن مندة في الإيمان (١/ ٣٤١).

(٤) رواه مسلم كتاب الإيمان باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان (١/ ٧٠ - رقم ٨٠).

(٥) استدل بذلك ابن مندة في الإيمان (١/ ٣٤٦).

(٦) لفظة «بضع وستون» رواها سليمان بن بلال عن عبدالله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً، قطعا بدون شك كما في الصحيحين.
ورواها سهيل بن أبي صالح عن عبدالله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً «بضع وستون» بدون شك كما في سنن أبي داود.
ورواها أيضاً سهيل بن أبي صالح عن عبدالله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً بالشك «بضع وسبعون أو بضع وستون» كما في صحيح مسلم. =

فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»[1] يدل على نقصان الإيمان[2].

وكذلك حديث الجهنميين أن النبي ﷺ قال: «**يقول الله عز وجل: أخرجوا من كان في قلبه (مثقال حبة) من خردل من إيمان**»[3] دال على نقصان الإيمان[4].

وكذلك قوله ﷺ: «**لا يدخل النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان**»[5]، دال على نقصان الإيمان[6].

وتأويل طول القميص وقصره في الرؤيا دليل على زيادة الدين ونقصانه.

وهذا الكلام في زيادة الإيمان ونقصانه معلوم متفق عليه عند أهل السنة، لكن هل يجري مثل هذا التفاضل في الإسلام؟!

= فالصواب أن نأخذ ما اتفق عليه سهيل بن أبي صالح وسليمان بن بلال «بضع وستون». انظر صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح ص ١٩٦.

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٥.

(٢) أصول اعتقاد أهل السنة اللالكائي (٥/ ٩٧٦).

(٣) رواه البخاري كتاب الإيمان باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال (١/ ٧٢ - رقم ٢٢)، ومسلم كتاب الإيمان باب إثبات الشفاعة (١/ ١٧٢ - رقم ٣٠٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) أصول أهل السنة (٥/ ٩٦٧).

(٥) رواه مسلم كتاب الإيمان باب تحريم الكبر وبيانه (١/ ٩٣ - رقم ١٤٨) من حديث عبدالله ابن مسعود رضي الله عنه.

(٦) أصول اعتقاد أهل السنة (٥/ ٩٦٩).

قال أبو بكر الآجري رحمه الله (ت: ٣٦٠هـ)(١): «إن الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، والإسلام لا يجوز أن يقال: يزيد وينقص».

وقال أبو عبدالله ابن بطة العكبري (ت: ٣٨٧هـ)(٢): «إن الإسلام لا يجوز أن يقال فيه يزيد وينقص».

والحافظ ابن رجب رحمه الله تحدث عن هذه المسألة بحسب متعلقها من حيث هو أو بالنسبة لمن تديّن به حيث قال(٣): «والدين يُوصف تارةً بالقوة والصلابة، وتارة بالرقة والضعف، كما يوصف بالنقص تارة وبالكمال أخرى، ويُوصف الإسلامُ تارةً بأنه حسن وتارة بأنه غير حسن، والإيمان يُوصف بالقوة تارةً وبالضعف أخرى.

هذا كله إذا أُخذ الدين والإسلام والإيمان بالنسبة لأي شخص، فأما إذا نظر إليه بالنسبة إلى نفسه من حيث هُوَ فإنه يُوصف بالنزاهة.

قال أبو هريرة: «الإيمانُ نَزِهٌ، فإن زنا فارقه الإيمان، فإن لام نفسه وراجع راجعه الإيمان».

ويُوصف الإيمان بالجيد كذلك لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: **«الشهداء أربعة: رجل مؤمن جيد الإيمان، . . . .»(٤)». اهـ.**

---

(١) الشريعة (١/ ٢٦٥).

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٨٥٤).

(٣) فتح الباري (١/ ٢٣٠).

(٤) رواه علي بن المديني عن أبي داود الطيالسي عن ابن المبارك عن ابن لهيعة عن عطاء بن دينار عن أبي يزيد الخولاني قال سمعت فضالة بن عبيد قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: فذكره. =

والصواب أن الإسلام يزيد وينقص، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله معلقاً على كلام لمحمد نصر المروزي رحم الله الجميع[1]: «وأما ما ذكره من أن الإسلام ينقص كما ينقص الإيمان، فهذا أيضاً حق كما دلّت عليه الأحاديث الصحيحة، فإن من نقص من الصلاة والزكاة أو الصوم أو الحج شيئاً، فقد نقص من إسلامه بحسب ذلك.

ومن قال: إن الإسلام هو الكلمة فقط، وأراد بذلك أن لا يزيد ولا ينقص، فقوله خطأ».

وقال شيخ الإسلام أيضاً موضحاً[2]: «والصحيح أن الإسلام هو الأعمال الظاهرة كلها، وأحمد إنما منع الاستثناء فيه على قول الزهري: هو الكلمة، هكذا نقل الأثرم، والميموني، وغيرهما عنه، وأما على جوابه الآخر الذي لم يختر فيه قول من قال: الإسلام الكلمة، فيستثنى في الإسلام كما يستثنى في الإيمان، فإن الإنسان لا يجزم بأنه قد فعل كل ما أمر به من الإسلام، وإذا قال النبي ﷺ: **«المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»**، و**«بني الإسلام على خمس»** فجزمه بأنه فعل الخمس بلا نقص كما أمر كجزمه بإيمانه، فقد قال تعالى ﴿ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، أي: الإسلام كافة، أي: في جميع شرائع الإسلام».

= وقال: هذا إسناد مصري صالح، والراوي عن ابن لهيعة أحد العبادلة وهو عبدالله بن المبارك تفسير ابن كثير (٨/ ٢٣).

(١) الإيمان ص ٣٩٦.

(٢) الإيمان ص ٣٩٧.

ومما ينبغي التنبيه عليه هو أنه وقع في كلام بعض السلف تفسير الإيمان بالمعرفة، فلا تظن أن تفسيرهم هذا من جنس تعريف الجهمية للإيمان، فهذا جهل وسوء ظن بالسلف.

وحيث صدر منهم ذلك فمرادهم بالمعرفة هو فعل القلب كما فعل البخاري في صحيحه حيث بوّب وقال[1]: «باب قول النبي ﷺ: **«أنا أعلمكم بالله»** وأن المعرفة فعل القلب لقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]».

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله [2]: «مراده بهذا التبويب أن المعرفة بالقلب التي هي أصل الإيمان فعلٌ للعبد وكسبٌ له، واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، فجعل للقلوب كسباً كما جعل للجوارح الظاهرة كسباً.

والمعرفة هي مركبة من تصور وتصديق، فهي تتضمن علماً وعملاً وهو تصديق القلب، فإن التصور قد يشترك فيه المؤمن والكافر، والتصديق يختصُّ به المؤمن، فهو عمل قلبه وكسبه».

وقول الإسماعيلي رحمه الله: **[الإيمان قول وعمل ومعرفة]** تنبيه للتلازم بين القول والعمل والمعرفة، لاعتقاد الباطن وعمله.

وكذلك القول قرين العمل وملازمه، قال ابن أبي زمنين رحمه الله (ت: ٣٩٩هـ)[3]: «والإيمان بالله هو باللسان والقلب وتصديق ذلك العمل، **فالقول والعمل قرينان لا يقوم أحدهما إلا بصاحبه**».

---

(١) كتاب الإيمان فصل (١/ ٨٨ - فتح ابن رجب).

(٢) فتح الباري (١/ ٨٨).

(٣) أصول السنة ص ٢٠٧.

وقال أبو بكر الآجري رحمه الله (ت: ٣٦٠هـ)[١]: «اعلموا رحمنا الله وإيّاكم يا أهل القرآن، ويا أهل العلم، ويا أهل السنن والآثار، ويا معشر من فقههم الله تعالى في الدين، بعلم الحلال والحرام، إنكم إن تدبرتم القرآن، كما أمركم الله تعالى، علمتم أن الله تعالى أوجب على المؤمنين بعد إيمانهم به وبرسوله: العمل، وأنه تعالى لم يثن على المؤمنين بأنه قد رضي عنهم، وأنهم قد رضوا عنه، وأثابهم على ذلك الدخول إلى الجنة، والنجاة من النار، إلا بالإيمان والعمل الصالح، وقرن مع الإيمان العمل الصالح، **لم يدخلهم الجنة بالإيمان وحده، حتى ضم إليه العمل الصالح**، الذي وفقهم له، فصار الإيمان لا يتم لأحد حتى يكون مصدقاً بقلبه، وناطقاً بلسانه، وعاملاً بجوارحه لا يخفى على من تدبر القرآن وتصفحه، وجده كما ذكرت».

فكيف يكون الرجل مؤمناً ولا يصدق عمله دعواه؟! فالإيمان ليس بالتمني ولا بالتحلي ولكنه ما وقر في القلوب وصدقته الأعمال كما قال الحسن البصري[٢]، بل إن الرجل يُمتحن في دعواه، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

---

(١) الشريعة (١/ ٢٧٧).

(٢) ومعنى عبارة الحسن بيّنها شيخ الإسلام حيث قال: «قوله: ليس الإيمان بالتمني - يعني الكلام - وقوله: التحلي، يعني أن يصير حلية ظاهرة له، فيظهره من غير حقيقة من قلبه، ومعناه ليس هو ما يظهر من القول ولا من الحلية الظاهرة، ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال». مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «إن الإيمان قول وعمل، أعني في الأصل قولاً في القلب، وعملاً في القلب، فإن الإيمان بحسب كلام الله ورسالته، وكلام الله ورسالته يتضمن إخباره وأوامره، فيصدق القلب إخباره تصديقاً يوجب حالاً في القلب بحسب المصدق به، والتصديق هو من نوع العلم والقول، وينقاد لأمره ويستسلم، وهذا الانقياد والاستسلام هو من نوع الإرادة والعمل، ولا يكون مؤمناً إلا بمجموع الأمرين، فمتى ترك الانقياد كان مستكبراً فصار من الكافرين».

وقال[2]: «ألا ترى أن من صدق الرسول بأن ما جاء به هو رسالة الله، وقد تضمنت خبراً وأمراً، فإنه يحتاج إلى مقام ثان، وهو تصديقه خبر الله وانقياده لأمر الله، فإذا قال: «أشهد أن لا إله إلا الله» فهذه الشهادة تتضمن تصديق خبره والانقياد لأمره، «وأشهد أن محمداً رسول الله» تضمنت تصديق الرسول فيما جاء به من عند الله، فبمجموع هاتين الشهادتين يتم الإقرار، فلما كان التصديق لا بد منه في كلا الشهادتين - وهو الذي يتلقى الرسالة بالقبول - ظن من ظن أنه أصل لجميع الإيمان، **وغفل عن أن الأصل الآخر لا بد منه وهو الانقياد**».

ومما يدل على دخول الأعمال في الإيمان قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝٤ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [البيِّنة: ٤، ٥].

(١) الصارم المسلول ص ٥٢٠.

(٢) الصارم المسلول ص ٥٢٠.

قال الإمام الشافعي رحمه الله[1]: «ليس عليهم أحج من هذه الآية».

وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشورى: ١٣].

وقال تعالى: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ﴾ [التوبة: ١١].

قال الأوزاعي رحمه الله[2]: «فوصف الله عز وجل الدين قولاً وعملاً».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[3]: «قال تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ٣١﴾ [القيامة: ٣١]، **وكل من لم يُصدِّق لم يصل**.

وقال تعالى: ﴿قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ ٤٣ وَلَمۡ نَكُ نُطۡعِمُ ٱلۡمِسۡكِينَ ٤٤ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلۡخَآئِضِينَ ٤٥ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤٦﴾ [المدثر: ٤٣ - ٤٦].

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ ٱلۡعَظِيمِ ٣٣ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ ٣٤﴾ [الحاقة: ٣٣ - ٣٤].

ومثل هذا كثير، **قد يُنفي الشيء الذي نفيه يستلزم نفي غيره**، لكن تُذكر تلك اللوازم على سبيل التصريح **للفرق بين دلالة اللوازم ودلالة المطابقة**، كما قد ذكرنا نحو ذلك في قوله: ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]، وأن كل من لبَّس بالباطل فلا بد أن يكتم بعض الحق، وبيّنا

---

(١) السنة للخلال (١٠٣٨)، فتح الباري لابن رجب (١/ ١٨).

(٢) السنة للخلال (١٠٢٥).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٦٦).

أن هذا ليس من باب النهي عن المجموع المقتضي لجواز أحدهما، ولا من باب النهي عن فعلين متباينين، حتى لا يُعاد فيه حرف النفي، بل هو من **باب النهي عن المتلازمات**[1]، كما يُقال: لا تكفر وتكذّب بالرسول، ولا تجادل في الله بغير علم ولا هدىً ولا كتاب منير».

فعنوان العمل الصلاة، فمن ضيّعها فهو لغيرها أضيع، ويصح أن يُوصف مضيعها بأنه تارك للعمل، وأحكام السلف على الأشخاص كانت منوطة بالصلاة.

ومن قبل ذلك حكم النبي ﷺ على الدار بالكفر بترك الصلاة، فإذا سمع النداء وإلا غزا، وكذلك إذا سُئل عن العمل ذكر الصلاة.

ففي حديث ابن مسعود رضي الله عنه لما سئل النبي ﷺ أي العمل أحب إلى الله؟ قال: الصلاة على وقتها[2].

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله[3]: «إن النبي ﷺ إذا سُئل عن أفضل الأعمال فتارة يذكر الإيمان بالله ورسوله لدخوله في مسمى الأعمال كما سبق تقريره، وتارة يذكر أعمال الجوارح، لأن المتبادر إلى الفهم عند ذكر الأعمال مع الإطلاق أعمال الجوارح دون عمل القلب واللسان، فكان إذا تبيّن له أن ذلك هو مراد السائل، ذكر الصلاة له كما ذكرها في حديث ابن مسعود هذا، فإن الصلاة أفضل أعمال الجوارح، وحيث أجاب بذكر الإيمان أو بذكر الصلاة، فإنما مقصوده التمثيل بأفضل مباني الإسلام.

---

(١) يعني لازم الإيمان الصلاة.

(٢) رواه البخاري كتاب مواقيت الصلاة باب فضل الصلاة لوقتها (٢/ ٩ - رقم ٥٢٧).

(٣) فتح الباري (٤/ ٢١٤).

ومراده المباني بجملتها **فإن المباني الخمس كالشيء الواحد**، وكل من دخل في الإسلام بالإقرار بالشهادتين أو بالصلاة على رأي من يرى فعلها إسلاماً، فإنه يؤمر ببقية المباني، ويُلزمُ بذلك، ويُقاتل على تركه».

وقال أيضاً[1]: «ومراده في كلا الجوابين سائر المباني، لكنه خص بالذكر أشرفها فكأنه قال: الشهادتان وتوابعهما، والصلاة وتوابعهما، ولوازمها، وهو بقيةالمباني الخمس، ويشهد لهذا قول النبي ﷺ: «**أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم**»، فتوهم طائفة من الصحابة أن مراده أن مجرّد هذه الكلمة يعصم الدم حتى توقفوا في قتال من منع الزكاة حتى بيَّن لهم أبو بكر، ورجع الصحابة إلى قوله، **إن المراد الكلمتان بحقوقهما ولوازمهما**، وهو الإتيان ببقية مباني الإسلام، وقد تبيّن صحة قولهم بروايات أُخر تُصرح بإضافة إقام الصلاة وإيتاء الزكاة إلى الشهادتين في شرط عصمة الدم، وكذلك قوله ﷺ: «**من قال: لا إله إلا الله لم تمسه النار - أو - دخل الجنة**» **إنما أراد الشهادتين بلوازمهما، وتوابعهما، وهو الإتيان ببقية أركان الإسلام، ومبانيه**».

وأصرح من هذا حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله ﷺ، فلا تخفروا الله في ذمته**»[2].

---

(١) فتح الباري (٤/ ٢١٥ - ٢١٦).

(٢) رواه البخاري كتاب الصلاة باب فضل استقبال القبلة (١/ ٤٩٦ - رقم ٣٩١).

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله[1]: «وقد دلّ هذا الحديث على أن الدم لا يُعْصَم بمجرد الشهادتين حتى يقوم بحقوقهما، وآكد حقوقهما الصلاة، فلذلك خصّها بالذكر.

وفي حديث آخر: أضاف إلى الصلاة الزكاة».

وكذلك حكم السلف على الرقبة التي تُعتق ووصفها بالإيمان منوط بالصلاة.

قال ابن قدامة رحمه الله (ت: ٦٢٠ هـ)[2]: «وظاهر كلام الخرقي أن المعتبر الفعل دون السن، فمن صلى وصام ممن له عقل يعرف الصلاة والصيام، ويتحقق منه الإتيان به بنيته وأركانه، فإنه يجزئ في الكفارة وإن كان صغيراً».

وقد عكّر على هذا الأصل الأصيل في التلازم بين الإيمان والعمل عمومات فُهمت على غير الوجه الصحيح، وهذه العمومات ثلاثة أقسام:

١ - النصوص الواردة في ذكر الإيمان بالشهادتين دون ذكر شرائع الإسلام والأعمال.

٢ - النصوص الواردة في عدم خلود من لم يعمل خيراً قط، وإخراجه من النار.

٣ - النصوص الواردة في رجحان الشهادتين في مقابل كل السيئات، وإدخالها صاحبها الجنة.

---

(١) فتح الباري (٣/٥٦).
(٢) المغني (١٣/٥١٨).

فالجواب عن هذا كالآتي:

أولاً: الأحاديث الواردة في أن من أتى بالشهادتين دخل الجنة، كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ ومعاذ رديفه على الرحل، فقال: «**يا معاذ!**» قال: لبيك رسول الله وسعديك! قال: «**يا معاذ!**» قال: لبيك رسول الله وسعديك! قال: «**يا معاذ!**» قال: لبيك رسول الله وسعديك، قال[1]: «**ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار**» قال: يا رسول الله، ألا أخبر بها الناس فيستبشروا؟ قال: إذاً يتكلوا، فأخبر بها معاذ عند موته تأثماً[2].

فهذا الحديث يجب أن يفهم في ضوء نصوص أخرى من القرآن والسنة حيث رُتّب فيها دخول الجنة على الأعمال الصالحة، كقوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وقوله: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧].

ولذلك لما قيل لوهب بن منبه: أليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله؟ قال:

---

(١) وهذا مما يستدل به المرجئة، قال الآجري رحمه الله في الشريعة (١/ ٢٤٧): «فإن احتج محتج بالأحاديث التي رويت: «من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة» قيل له: هذه كانت قبل نزول الفرائض، على ما تقدّم ذكرنا له، وهذا قول علماء المسلمين، ممن نفعهم الله تعالى بالعلم، وكانوا أئمة يقتدى بهم، سوى المرجئة الذين خرجوا عن جملة ما عليه الصحابة، والتابعون لهم بإحسان، وقول الأئمة الذين لا يُستوحش من ذكرهم في كل بلد».

(٢) رواه البخاري كتاب العلم باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا (١/ ٢٢٦ - رقم ١٢٨)، ومسلم كتاب الإيمان باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (١/ ٦١ - رقم ٣٢).

نعم، ولكن ليس مفتاح إلاّ له أسنان، فمن جاء به بأسنانه فتح، وإلا لم يفتح[1].

وقال الحسن بن عميرة: قيل للحسن: إن ناساً يقولون: من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة، قال: من قال: لا إله إلا الله فأدّى حقها وفرضها، دخل الجنة[2].

ووجّه هذا الحديث الزهري بقوله[3]: «إنماكان هذا في أول الإسلام قبل نزول الفرائض والأمر والنهي».

وقال الحافظ أبو عبدالله ابن مندة (ت: ٣٩٥هـ)[4]: «وقول آخر لجماعة آخرين من أهل الجماعة قالوا: لم يرد النبي ﷺ أن تؤمن بالله في خبر جبريل عليه السلام كحال الإيمان، ولكن أراد الدخول في الإيمان الذي يخرج به من ملل الكفر، ويلزم من أتى به اسم الإيمان وحكمه من غير استكمال منه للإيمان كله».

وقال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله[5]: «وجائز أن يكون اختصاراً من رسول الله ﷺ فيما خاطب به كفار العرب عبدة الأوثان الذين كان توحيدهم لله تبارك وتعالى مضموناً بسائر ما يتوقف عليه الإسلام، ومستلزماً له، والكافر إذا كان لا يقر بالوحدانية كالوثني والثنوي، فقال: لا إله إلا الله، وحاله الحال التي حكيناها حُكم بإسلامه.

ولا نقول والحالة هذه ما قاله بعض أصحابنا: من أن من قال: لا إله

(١) رواه البخاري كتاب الجنائز باب في الجنائز، ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله (٣/ ١٠٩).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ١٥٢).

(٣) جامع الترمذي (٥/ ٢٤) كتاب الإيمان باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله.

(٤) كتاب الإيمان (١/ ٣٤٦).

(٥) صيانة صحيح مسلم ص ١٧٣ - ١٧٤.

إلا الله، يُحكم بإسلامه، ثم يُجبر على قبول سائر الأحكام، فإن حاصله راجع إلى أنه يُجبر حينئذ على إتمام الإسلام ويُجعل حكمه حُكم المرتد إن لم يفعل من غير أن يصير بذلك مسلماً في نفس الأمر، وفي أحكام الآخرة».

والمقصود هنا بالأحاديث التي جاء فيها أن من قال: لا إله إلا الله فهو مؤمن، أو دخل الجنة، بيان ما يتميز به المسلم ظاهراً في الدنيا عن أهل الملل كاليهود والنصارى، ولم يرد بذلك أن صاحبها يدخل الجنة بمجرد هذا الإقرار.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «ولما كان كل من أتى بالشهادتين صارا مسلماً متميزاً عن اليهود والنصارى تجري عليه أحكام الإسلام التي تجري على المسلمين».

ثم قال موضحاً أكثر[2]: «قوله ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾ [النساء: ٩٢]، فإنما أريد من أظهر الإسلام، فإن الإيمان الذي عُلقت به **أحكام الدنيا**، هو الإيمان الظاهر وهو الإسلام، فالمسمى واحد في الأحكام الظاهرة، ولهذا لما ذكر الأثرم لأحمد احتجاج المرجئة بقول النبي ﷺ: **«اعتقها فإنها مؤمنة»** أجابه بأن المراد حكمها في الدنيا حكم المؤمنة، لم يرد أنها مؤمنة عند الله تستحق دخول الجنة بلا نار إذا لقيته بمجرد هذا الإقرار».

وقد سُئل الحافظ عبدالغني المقدسي رحمه الله عن حديث **«من قال:**

---

(١) كتاب الإيمان ص ٣٩٧.

(٢) كتاب الإيمان ص ٣٩٨.

لا إله إلا الله دخل الجنة» هل هو منسوخ؟

فأجاب: «بل هو محكم ثابت، لكن زيد فيه وضُم إليه شروط أُخر وفرائض فرضها الله على عباده»[1].

وبمثل قول الحافظ عبدالغني المقدسي أجاب الحافظ ابن رجب حيث قال[2]: «المراد من هذه الأحاديث: أن لا إله إلا الله سببٌ لدخول الجنة والنجاة من النار، ومقتضٍ لذلك، **ولكن المقتضي لا يعمل عمله إلا باستجماع شروطه وانتفاء موانعه،** فقد يتخلف عنه مقتضاه لفوات شرط من شروطه، أو لوجود مانع، وهذا قول الحسن، ووهب بن منبه وهو الأظهر».

ثانياً: حديث «لم يعمل خيراً قط»:

فالجواب هو تحقيق «الخير» المنفي في الحديث، فإذا حققت المنفي زال الإشكال واتضح المقال.

وينبغي ذكر قاعدة الشريعة في الأسماء الشرعية في النصوص حتى يتضح المراد، وهذه القاعدة مأخوذة من استقراء نصوص الشرع كقوله عليه الصلاة والسلام: **«المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»**[3]، **وقوله: «ليس المسكين بهذا الطوّاف»**[4]، وقوله: **«المفلس من يأتي يوم القيامة**

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٣٣).

(٢) كتاب التوحيد ص ٣٩.

(٣) رواه البخاري كتاب الإيمان باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده (١/ ٥٣ - رقم ١٠)، ومسلم كتاب الإيمان باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل (١/ ٦٥ - رقم ٤٠) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

بحسنات الجبال وقد ضرب هذا وشتم هذا، وأخذ مال هذا»[1]، وقوله: **«ليس الشديد بِالصُّرَعَةِ»**[2]، وقوله: **«لا إيمان لمن لا أمانة له»**[3]، . . .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[4]: «إن الشارع لا ينفي مسمى اسم شرعي إلا لانتفاء كماله الواجب».

وبهذا يتبين أن الخير المنفي ليس الخير كله والعمل كله، وإنما بعضه وهو كماله الواجب.

قال ابن خزيمة رحمه الله[5]: «هذه اللفظة (لم يعملوا خيراً قط) من الجنس الذي يقول العرب: ينفي الاسم عن الشيء لنقصه عن الكمال والتمام، فمعنى هذه اللفظة على هذا الأصل، لم يعملوا خيراً قط على التمام والكمال، لا على ما أوجب عليه وأمر به».

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله[6]: «فإن الإيمان لا يُنفى إلا بانتفاء

---

(١) رواه البخاري كتاب الزكاة باب قول الله تعالى ﴿لا يسألون الناس إلحافا﴾ (٣/ ٣٤١ - رقم ١٤٧٩).

(٢) رواه مسلم كتاب البر والصلة والآداب (٤/ ١٩٩٧ - رقم ٢٥٨١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري كتاب الأدب باب الحذر من الغضب (١٠/ ٥١٨ - رقم ٦١١٤)، ورواه مسلم كتاب البر والصلة والآداب باب فضل من يملك نفسه عند الغضب (٤/ ٢٠١٤ - رقم ٢٦٠٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) رواه أحمد (٣/ ١٣٥) وأبو يعلى (٥/ ٢٤٦ - رقم ٢٨٦٣) وصححه ابن حبان (١/ ٢٠٨ - رقم ١٩٤)، وقال العلامة الألباني في تحقيقه لكتاب «الإيمان» لابن تيمية ص ١١: وهو حديث صحيح.

(٥) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٨١).

(٦) التوحيد (٢/ ٧٣٢).

بعض واجباته، كما قال: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**».

ثالثاً: النصوص الواردة في رجحان الشهادتين في مقابل كل السيئات:

فيُراد بالسيئات بعضها وليس كلها، فهؤلاء مؤمنون من أعمالهم الشهادتين ولوازمها وحقوقها ومن أعظمها الصلاة، ولا يُراد بالشهادتين مجردتين عن حقوقهما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «والحسنة الواحدة قد يقترن بها من الصدق واليقين ما يجعلها تكفر الكبائر، كالحديث الذي في صاحب البطاقة الذي «ينشر له تسعة وتسعون سجلاً، كل سجل منها مد البصر، ويؤتى ببطاقة فيها كلمة لا إله إلا الله، فتوضع البطاقة في كفة والسجلات في كفة، فثقلت البطاقة، وطاشت السجلات». وذلك لعظم ما في قلبه من الإيمان واليقين، وإلا فلو كان كل من نطق بهذه الكلمة تكفر خطاياه لم يدخل النار من أهل الكبائر المؤمنين، بل والمنافقين أحد، وهذا خلاف ما تواترت به الآيات والسنن، وكذا حديث البغي»[2].

وأما خروج من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان فهذا فيه دليل على ذهاب بعض الإيمان وهو الذي من أجله أُدخل النار، وبقاء بعضه وهو الذي من أجله يخرج من النار إلى الجنة، وهذا فصل ما بين أهل السنة وسائر الفرق الذين جعلوا الإيمان قطعة واحدة إمَّا أن يبقى كله أو يذهبَ كلُّه!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مبطلاً عقيدة فرق الخوارج

---

(١) فتح الباري (١/٤٥).

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ص ٥٧٧.

(٣) يريد به اليهودية التي سقت الكلب الماء فدخلت الجنة.

والمرجئة والمعتزلة والجهمية[1]: «فلم يقولوا بذهاب بعضه، وبقاء بعضه كما قال النبي ﷺ: **«يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان»**.

وقال[2]: «وقد ثبت عنه في الصحيحين أنه قال: **«يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان»** فأخبر أنه يتبعض ويبقى بعضه، وأن ذاك من الإيمان، فعُلم أن بعض الإيمان يزول ويبقى بعضه».

ولابن القيم رحمه الله كلامٌ نفيس في معنى حديث البطاقة، حيث قال[3]: «التوحيد يتضمن من محبة الله، والخضوع له، والذل له، وكمال الانقياد لطاعته، وإخلاص العبادة له، وإرادة وجهه الأعلى بجميع الأقوال والأعمال، والمنع، والعطاء، والحب، والبغض، ما يحول بين صاحبه وبين الأسباب الداعية إلى المعاصي، والإصرار عليها.

ومن عرف هذا عرف قول النبي ﷺ: **«إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله»**. وقوله: **«لا يدخل النار من قال: لا إله إلا الله»** وما جاء من هذا الضرب من الأحاديث التي أشكلت على كثير من الناس، حتى ظنها بعضهم منسوخة، وظنها بعضهم قيلت قبل ورود الأوامر والنواهي، واستقرار الشرع، وحملها بعضهم على نار المشركين والكفار، وأوّل بعضهم الدخول بالخلود، وقال: المعنى لا يدخلها خالداً، ونحو ذلك من التأويلات المستكرهة.

والشارع - صلوات الله وسلامه عليه - لم يجعل ذلك حاصلاً بمجرّد قول اللسان فقط، فإن هذا خلاف المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فإن

(١) شرح حديث جبريل ص ٣٨٣.

(٢) شرح حديث جبريل ص ٣٩٤.

(٣) مدارج السالكين (١/ ٣٣٠ - ٣٣٢).

المنافقين يقولونها بألسنتهم، وهم تحت الجاحدين لها في الدرك الأسفل من النار، فلا بد من قول القلب، وقول اللسان، وقول القلب: يتضمن من معرفتها، والتصديق بها، ومعرفة حقيقة ما تضمنته من النفي والإثبات، ومعرفة حقيقة الإلهية المنفية عن غير الله، المختصة به، التي يستحيل ثبوتها لغيره، وقيام هذا المعنى بالقلب: علماً ومعرفة ويقيناً، وحالاً، ما يوجب تحريم قائلها على النار.

وكل قول رتّب الشارع ما رتب عليه من الثواب، فإنما هو القول التام كقوله ﷺ: «من قال في يوم: سبحان الله وبحمده مائة مرة، حُطت عنه خطاياه - أو غفرت ذنوبه - ولو كانت مثل زبد البحر»[1]، وليس هذا مرتباً على مجرّد قول اللسان.

نعم من قالها بلسانه، غافلاً عن معناها، معرضاً عن تدبرها، ولم يواطئ قلبه لسانه، ولا عرف قدرها وحقيقتها راجياً مع ذلك ثوابها، حَطَّت من خطاياه بحسب ما في قلبه، فإن الأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب، فتكون صورة العملين واحدة، وبينهما في التفاضل كما بين السماء والأرض، والرجلان يكون مقامهما في الصف واحداً، وبين صلاتيهما كما بين السماء والأرض.

وتأمّل حديث البطاقة التي توضع في كفة، ويقابلها تسعة وتسعون

(١) رواهن البخاري كتاب الدعوات باب فضل التسبيح (١١/٢٠٦ - رقم ٦٤٠٥)، ومسلم كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء (٤/٢٠٧١ - رقم ٢٦٩١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

سجلاً، كل سجل منها مَدُّ البصر، فتثقل البطاقة وتطيش السجلات، فلا يُعذب.

ومعلوم أن كل مُوحّد له مثل هذه البطاقة، وكثير منهم يدخل النار بذنوبه، ولكن السر الذي ثَقَّلَ بطاقة ذلك الرجل، وطاشت لأجله السجلات: **لما لم يحصل لغيره من أرباب البطاقات**، انفردت بطاقته بالثقل والرزانة».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «أول الدين وآخره، وظاهره وباطنه هو التوحيد، وإخلاص الدين كله لله هو تحقيق قول لا إله إلا الله.

فإن المسلمين وإن اشتركوا في الإقرار بها، فهم متفاضلون في تحقيقها تفاضلاً لا نقدر أن نضبطه».

ولذلك حُقَّ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يقول[2]: «لو وُزن إيمان أبي بكر بإيمان أهل الأرض لرجح به».

قال الحافظ عبدالرزاق الرسعني الحنبلي رحمه الله (ت: ٦٦١هـ) مبيناً معنى هذه العبارة[3]: «لم يُرِدِ الأعمالَ، لأنَّ العقل يقطع بإستحالته، وإنما أراد المعنى القائم بقلبه، من قوة إيمانه وصفاء بصيرته، وتحقيقه في تصديقه».

---

(١) مجموع الفتاوي (١٠/ ٢٦٤).

(٢) رواه إسحاق بن راهوية في مسنده، وصححه الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الكشاف كما أشار إلى ذلك د. محمد البراك في تحقيقه لرموز الكنوز (١/ ٣١٣) حاشية (٢).

(٣) رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٣١٤).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويقولون: إن أحداً من أهل التوحيد ومن يُصلي إلى قبلة المسلمين لو ارتكب ذنباً أو ذنوباً كثيرة، صغائر أو كبائر، مع الإقامة على التوحيد لله، والإقرار بما إلتزمه وقبله عن الله، فإنه لا يكفر به، ويرجون له المغفرة ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]].

الشــرح:

فبعد أن ذكر المصنف تعريف الإيمان، والتلازم بين القول والعمل، أتبعه بذكر هذه القطعة من العقيدة ليُحذِّر من عقيدة الخوارج الذين يكفرون بالكبيرة، أو حتى بعض غلاتهم الذين يُكفرون بالصغيرة[(١)].

قال الحافظ محمد بن علي الكرجي رحمه الله (ت: ٣٦٠هـ)[(٢)]: «الشراة في باب الذنوب، فإنهم يعدون صغيرها وكبيرها كفراً، والذنب كفراً، فما الشيء الذي يغفره الله بعد الشرك لمن يشاء؟! هذا ما لا يذهب على المميزين إذا أبصروه وأعملوا الفكر فيه، مع أنه بحمد الله جلي واضح».

والمعتزلة والخوارج اختلفوا في الحكم على مرتكب الكبيرة ومسماه مع اتفاقهم في الأصل الذي بنوا حكمهم عليه،وهو أن الإيمان قطعة واحدة، فالمعتزلة يقولون: لا مؤمن ولا كافر، والخوارج يقولون: كافر.

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ١٥١).
(٢) نكت القرآن الدالة على البيان (١/ ٢٧٣).

كما أن الخوارج اختلفوا فيما بينهم في معاملة مرتكب الكبيرة، والحكم على الدار التي يسكنوها.

قال ابن عبدالبر رحمه الله[1]: «... يقول الخوارج: المذنب كافر غير مؤمن، إلا أن الصفرية تجعله كالمشرك، وتجعل دار المذنب المخالف لهم دار حرب، وأما الأباضية فتجعله كافر نعمة، ولكنهم يخلدونه في النار، إن لم يتب من الكبيرة، ولا يستحلون ماله كما يستحله الصفرية». اهـ.

والوعيدية من المعتزلة والخوارج لهم طرق في تقرير عقيدتهم في تكفير المسلمين بالمعاصي:

الطريق الأول: استعمال النصوص الواردة في نفي دخول الجنة عمن فعل بعض الكبائر، كقوله ﷺ: **«لا يدخل الجنة قتات»**[2].

والطريق الثاني: استعمال النصوص الواردة في إثبات الخلود في النار لمن أتى ببعض الكبائر، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]، وكقوله ﷺ: **«من قتل نفسه بحديدة، فحديدته في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً»**[3].

---

(١) التمهيد (٩/ ٢٥١).

(٢) رواه البخاري كتاب الأدب باب ما يكره من النميمة (١٠/ ٤٧٢ - رقم ٦٠٥٦)، ورواه مسلم كتاب الإيمان باب بيان غلظ تحريم النميمة (١/ ١٠١ - رقم ١٦٩) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٣) رواه مسلم كتاب الإيمان باب غلظ تحريم الإنسان قتل نفسه (١/ ١٠٣ - رقم ١٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والطريق الثالث: نفي الإيمان عمّن وقع في كبيرة، كقوله ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»[1].

والطريق الرابع: تشبيه بعض الذنوب بالشرك، كقوله ﷺ: «**مدمن خمر كعابد وثن**»[2].

والطريق الخامس: التعلق بالنصوص الواردة في حبوط العمل بفعل بعض الكبائر، فحملوها على الردة كقوله ﷺ: «**من نام عن صلاة العصر فقد حبط عمله**»[3].

والجواب عن هذه الطرق كالآتي:

أما **الطريق الأول** الذي تعلقوا به من استعمال النصوص الواردة بنفي الجنة عمن أتى ببعض الكبائر فجوابه من وجوه:

(أ) بيان المراد بنفي دخول الجنة، فليس المراد نفي دخول الجنة مطلقاً فإن هذا لا يكون للموحدين وإنما يكون للكافرين، فالمراد أنهم لا يدخلونها دخولاً أولياً لا يسبقه عذاب.

قال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله[4]: «ومعنى قوله: «لا يدخل الجنة» مع ما ثبت من أن كل مسلم لا بد أن يدخل الجنة وإن دخل النار، أنه لا يدخلها وقت دخول أهلها إليها، إذا فتحت أبوابها للمتقين إلا أن يعفو الله تبارك وتعالى».

---

(١) سبق تخريجه ص ١٥٠.
(٢) يأتي تخريجه ص ٣٣٠.
(٣) يأتي تخريجه ص ٣٣٣.
(٤) صيانة صحيح مسلم ص ٢٠٥.

(ب) أنَّ نفي دخول الجنة يُراد به نوع خاص من الجنة لا كل الجنة، فهو يدخل الجنة لكن لا يدخل أعلاها التي يدخلها من لم يقترف تلك الكبائر.

قال أبو بكر ابن خزيمة رحمه الله[1]: «فمعنى هذه الأخبار التي فيها ذكر بعض الذنوب الذي يرتكبه بعض المؤمنين، فإن النبي ﷺ يعني قال: إن مرتكبه لا يدخل الجنة، معناها أنه لا يدخل العالي من الجنان التي هي دار المتقين الذين لم يرتكبوا تلك الذنوب والخطايا، والحوبات».

ثم قال رحمه الله[2]: «وبيقين يعلم كل عالم بلغة العرب: أنه جائز أن يقول القائل لا أدخل الدار إنما يريد بعض الدور».

ويدل لهذا الجواب حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إن الله عزوجل خلق الفردوس بيده وحظرها على كل مشرك ومدمن خمر سكّير**»[3].

(ج) أنَّ نفي دخول الجنة يُراد به في وقت دون وقت.

قال ابن خزيمة رحمه الله[4]: «ونقول أيضاً: معلوم متيقن عند العرب أن المرء قد يقول: (لا أدخل موضع كذا وكذا، ولا يدخل فلان موضع كذا وكذا: يريد مدة من المدد ووقتاً من الأوقات).

---

(١) التوحيد (٢/ ٨٧٥).

(٢) التوحيد (٢/ ٨٧٦).

(٣) الرد على الجهمية لابن مندة ص ٧٧، الأربعون في دلائل التوحيد لأبي إسماعيل الهروي ص ٧٢.

(٤) التوحيد (٢/ ٨٧٧).

قد يجوز أن يقول ﷺ من فعل كذا وكذا لم يدخل الجنة في الوقت الذي يدخلها من لم يرتكب هذه الحوبة، لأنه يحبس عن دخول الجنة إما للمحاسبة على الذنب، أو لإدخال النار ليعذب بقدر ذلك الذنب، إن كان ذلك الذنب مما يستوجب به المرتكب النار إن لم يعف الله ويصفح ويتكرم، فيغفر ذلك الذنب».

ثانياً: وأما النصوص الواردة في إثبات الخلود في النار لمن أتى ببعض الكبائر كما في القاتل، فهذا موضع زلت فيه أقدام وضلت فيه أفهام، وقد ذكر البعض أن إخلاف الوعيد جائز، بل قالوا: هذا مما يُمدح به الرب سبحانه. والذي لا مرية فيه أن الله لا يُخلف الوعد ولا الوعيد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «فإخلاف ميعاده تبديل لكلماته، وهو سبحانه لا مبدّل لكلماته، يُبين ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ ۝ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ۝﴾ [قٓ: ٢٨ - ٢٩] فأخبر سبحانه أنه قدم إليهم بالوعيد، وقال: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ﴾ **وهذا يقتضي أنه صادق في وعيده أيضاً، وأن وعيده لا يبدل**».

لكن ينبغي أن يُعلم أن الوعيد قد يتخلف لمانع، أما أن الله يخلف الوعيد فكلا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «ثم حيث قُدِّر قيام الموجب للوعيد، فإن الحكم يتخلف عنه لمانعٍ. وموانع لحوق الوعيد متعددة: منها

---

(١) مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٩٧ - ٤٩٨).

(٢) رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص ٥٠، ط المكتب الإسلامي.

التوبة، ومنها الاستغفار، ومنها: الحسنات الماحية للسيئات، ومنها بلاء الدنيا ومصائبها، ومنها شفاعة شفيع مطاع، ومنها رحمة أرحم الراحمين.

فإذا عُدمت هذه الأسباب كلها، **ولن تعدم إلا في حق من عتا وتمرَّد وشرد على الله شرود البعير على أهله، فهنالك يلحق الوعيد به»**.

فالحاصل أنه لا يلزم من وجود مقتضى الحكم وجوده، فإن الحكم إنما يتم بوجود مقتضيه وانتفاء موانعه[(١)]، والتوحيد مانع من موانع الخلود ولا ريب.

ثالثاً: وأما الأحاديث الواردة في نفي الإيمان عمن أتى ببعض الكبائر كقوله ﷺ: **«لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»**[(٢)].

فهذا قد قيل في جوابه أنه خرج من الإيمان إلى الإسلام، وهو قول أبي جعفر الباقر، وحماد بن سلمة، وعبدالرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وسهل بن عبدالله التستري[(٣)].

ولعله يشهد لهذا القول حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً[(٤)]: «إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان كان عليه كالظلة فإذا انقلع رجع إليه الإيمان».

---

(١) من كلام ابن القيم في مدارج السالكين (١/٣٩٦).

(٢) سبق تخريجه ص ١٥٠.

(٣) شرح حديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» لابن تيمية ص ٢٥ - ٢٦.

(٤) رواه أبو داود كتاب السنة باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه (٥/٦٦ - رقم ٤٦٩٠). وقال أبو الفضل العراقي في طرح التثريب (٧/٢٥٩): «إسناده جيد»، وقال العلامة الألباني رحمه الله في تحقيق كتاب «الإيمان» لابن تيمية ص ٣: «حديث ثابت».

وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى أن المعنى أن العبد حال مقارفة الذنب ليس الله ورسوله أحب إليه مما سواه، حيث قال[1]: «فعُلم أن الزاني والشارب أبعد عن كون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما من هؤلاء التاركين للجهاد، وإن كانوا يحبون الله ورسوله، لكن لم يقل له أنها أحب إليه مما سواهما، ولا أنه متَّصفٌ بذلك وقت الشرب، **فقد يتَّصف العبد بالأحبية في حال دون حال**، ولا بد في الإيمان من أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما».

وتأولت الجهمية والمرجئة مثل هذا الحديث على أن المنفي موجب الإيمان، أو ثمرته، أو العمل به، ونحو ذلك من تأويلاتهم[2].

وأما تشبيه بعض الذنوب بالشرك، كقوله ﷺ: «**مدمن خمر كعابد وثن**»[3].

(١) شرح حديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» ص ٢٩.

(٢) شرح حديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» ص ٢٤ - ٢٥.

(٣) رواه أحمد في المسند (١/ ٢٧٢) ثنا أسود بن عامر ثنا الحسن بن صالح عن محمد بن المنكدر قال حُدثت عن ابن عباس أنه قال: قال رسول الله ﷺ: الحديث.
وإسناده ضعيف لجهالة من حدَّث محمد بن المنكدر.
ورواه ابن حبان (٧/ ٣٦٧ - رقم ٥٣٢٣ - ترتيب ابن بلبان) من طريق عبدالله بن خراش ابن حوشب ثنا العوام بن حوشب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فذكره.
وعبدالله بن خراش ضعيف وأطلق عليه ابن عمار الكذب كما في التقريب (رقم ٣٣١٢).
ورواه البزار (٣/ ٣٥٦ - رقم ٢٩٣٤ - زوائد) من طريق إسرائيل عن حكيم بن جبير عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس: الحديث.
وقال البزار: «لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد، **ولا نعلمه عن غيره من وجه صحيح**». =

فهذا لا يلتبس بحمد الله على السني الذي يجمع النصوص بعضها ببعض، وإنما يلتبس على الحروري الذي يُعمل أمثال هذه النصوص من غير نظر في سائر الأدلة والأصول، فقد أثبت النبي ﷺ الإيمان لعبدالله حمار مع إدمانه على شرب الخمر، حتى لعنه أحد الصحابة فقال له النبي ﷺ: «**لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله**»[(1)].

وأما الحديث فقد أجاب عنه علامة الأندلس أبو عبدالله محمد بن أبي زمنين (ت: ٣٩٩هـ) بقوله[(2)]: «وما كان من هذا النوع من الأحاديث التي شُبه الذنب بأجزاء أعظم منه أو قُرن به فالمعنى فيها: أن من أتى شيئاً من تلك الذنوب فقد لحق بمن شُبه في لزوم المعصية به إلا أن كل واحد منهما في الإثم على قدر ذنبه».

والتشبيه في قوله «كعابد وثن» ليس من كل وجه، وإنما يشاركه في محبته وتعلقه به، فحبه للخمرة وتعلق قلبه بها وشغله بها ورق قلبه لها هو من هذا الوجه يشبه عابد الوثن، لا أنه مثله من كل وجه.

= ورواه ابن ماجة في سننه كتاب الأشربة باب مدمن الخمر (٢/ ١١٢٠ - رقم ٣٣٧٥) من طريق محمد بن سليمان الأصبهاني عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة: الحديث.
وجود إسناده الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الكشاف (١/ ٦٦٠ - ٦٦١)، بينما قد أعله من قبله الدارقطني في العلل (١٠/ ١١٤ - ١١٥) بالاختلاف على سهيل بن أبي صالح، وأشار ابن عدي في الكامل (٦/ ٢٢٣٤) إلى خطأ محمد بن سليمان الأصبهاني فيه على سهيل بن أبي صالح حيث رواه عنه على الجادة سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، وقد روي عن سهيل بإسناد آخر مرسلاً.
والحديث ضعفه الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (٥/ ٢١٧٧).

(١) رواه البخاري كتاب الحدود باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج عن الملة (١٢/ ٧٥ - رقم ٦٧٨٠) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) أصول السنة ص ٢٥٥.

قال ابن القيم رحمه الله[١]: «فإن المحبوبات لغير الله قد أثبت الشارع فيها اسم التعبّد كقوله ﷺ: **«تعس عبد الدينار، تعس عبدالدرهم»**.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله (ت: ٧٩٥هـ)[٢]: «وهذا لأن مدمنها يعكف عليها، ولا يكاد يفيق منها، فيصير كالعاكف على الأوثان، كما قال علي رضي الله عنه في الشطرنج».

وقال[٢]: «وكلما أدمن الخمر وعكف عليها نقص إيمانه وضعف ونُزع منه، فيخشى أن يسلبه بالكلية عند الموت».

وتوجيه ابن رجب هذا أفضل مما تأوله ابن حبان بقوله[٣]: «يشبه أن يكون معنى هذا الخبر من لقي الله مدمن خمر مستحلاً لشربه كعابد وثن لاستوائهما في حالة الكفر».

فمستحل الخمر من غير تأويل كافر سواء شربها أم لم يشربها، **وقد أنكر أحمد وغيره من سمى شارب الخمر كافراً.**

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله[٤]: «قد أنكر أحمد في رواية المروذي ما رُوي عن عبدالله بن عمرو أن شارب الخمر يُسمى كافراً ولم يثبته عنه، مع أنه قد رُوي عنه من وجوه كثيرة وبعضها إسناده حسن، وروي عنه مرفوعاً».

فالذي لا مرية فيه هو أن شرب الخمر من غير استحلال لها ليس من نواقض الإسلام، وإنما هي معصية يُعاقب صاحبها.

---

(١) إغاثة اللهفان (٢/ ١٤٩).

(٢) مجموع رسائل الحافظ ابن رجب (١/ ٢٧٦).

(٣) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٧/ ٣٦٧).

(٤) فتح الباري (١/ ١٤٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «كل مسلم يعلم أن شارب الخمر، والزاني، والقاذف، والسارق، لم يكن النبي ﷺ يجعلهم مرتدين يجب قتلهم، بل القرآن والنقل المتواتر عنه يبين أن هؤلاء لهم عقوبات غير عقوبة المرتد عن الإسلام».

وأما تعلق الخوارج بالنصوص الواردة في حبوط العمل في بعض الكبائر، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]، وكما في قوله ﷺ: **«من نام عن صلاة العصر فقط حبط عمله»**[2].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله (ت: ٨٥٢هـ)[3]: «وقد استدل بهذا الحديث من يقول بتكفير أهل المعاصي من الخوارج وغيرهم».

فهذه النصوص دالة على حبوط بعض الأعمال لا كلها، قال ابن القيم رحمه الله في جواب الآية[4]: «وليس هذا بردة، بل معصية تحبط العمل وصاحبها لا يشعر».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[5]: «والمعنى كراهية أن يحبط أو خشية أن يحبط، فنهاهم عن ذلك لأنه يفضي إلى الكفر المقتضي

(١) الإيمان ص ٢٧٣.

(٢) رواه البخاري كتاب مواقيت الصلاة باب من ترك العصر (٢/ ٣١ - رقم ٥٥٣) من حديث بريدة ابن الحصيب الأسلمي رضي الله عنه.

(٣) فتح الباري (٢/ ٣٢).

(٤) بدائع التفسير (٤/ ١٧٩).

(٥) شرح حديث جبريل ص ٣٤٦.

للحبوط، ولا ريب أن المعصية قد تكون سبباً للكفر، كما قال بعض السلف: المعاصي بريد الكفر، فينهى عنها خشية أن تفضي إلى الكفر المحبط، كما قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝﴾ [النور: ٦٣]، وإبليس خالف أمر الله فصار كافراً، وغيره أصابه عذاب أليم».

وأما حديث النوم عن صلاة العصر فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[(١)]: «جعل تركها موجباً لحبوط العمل، يعني - والله أعلم - **عمل يومه**، فإن الأعمال بالخواتيم».

وأنكر الحافظ ابن رجب رحمه الله هذا التأويل وسمّاه تكلفاً وتعسفاً، وقال[(٢)]: «بيّنا أن أكثر السلف والأمة على القول بذلك، وإمرار الأحاديث الواردة فيه على ما جاءت من غير تعسف في تأويلاتها، وبيّنا أن العمل إذا أطلق لم يدخل فيه الإيمان، وإنما يُراد به أعمال الجوارح، وبهذا فارق قول السلف قول الخوارج، فإنهم أحبطوا بالكبيرة الإيمان والعمل، وخلّدوا بها في النار وهذا قول باطل».

وقد وردت بعض النصوص في بعض المعاصي في حجب التوبة عن فاعلها، وعدم قبول توبته، مع أنها فيما دون الكفر، كحجب التوبة عن المبتدع بدعةً غيرَ مكفّرةٍ وشارب الخمر، فالمراد بحجب التوبة أو عدم قبولها هو عدم التوفيق إلى التوبة.

---

(١) شرح العمدة كتاب الصلاة (٢/ ١٦١).

(٢) فتح الباري (٤/ ٣٠٧).

قال السفاريني رحمه الله: (ت: ١١٨٨ هـ)[١]: «وقد سُئِلَ سيدنا الإمام أحمد رضي الله عنه عما روي عن النبي ﷺ أن الله عز وجل احتجز التوبة عن صاحب بدعة وحجز التوبة، أي شيء معناه؟

فقال: لا يُوفق ولا يُيسر صاحب بدعة لتوبة».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢]: «لأن اعتقاد المبتدع الفاسد يدعوه إلى أن لا ينظر نظراً تاماً إلى دليل خلافه فلا يعرف الحق» اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله (ت: ٥٩٧هـ)[٣] في مدمن الخمر: «وفي الترمذي عنه - يعني عبدالله بن عمرو - مرفوعاً، بعد الرابعة: «وإن تاب لم يتب الله عليه، وسقاه من طينة الخبال»، وإن صح به حُمل على أنه لا تُهيّأ له توبة نصوح بعد ذلك، ويكون من أحاديث الوعيد».

وقد صدرت عن بعض الفقهاء القول بنفي قبول التوبة في بعض الذنوب، فهذا إنما يريدون به رفع العقوبة المشروعة عنهم، لا أن هذه الذنوب تحيط بصاحبها ولا سبيل إلى الخروج منها، فهذا إنما يكون في الشرك، أعاذنا الله من مذهب الحرورية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٤]: «وأما الذنوب التي يُطلق الفقهاء فيها نفي قبول التوبة مثل قول أكثرهم: لا تقبل توبة الزنديق وهو

---

(١) لوامع الأنوار (١/ ٤٠٠) بتصرف يسير جداً.
(٢) حاشية العلامة ابن قاسم على الدرة المضية ص ٦٧.
(٣) مجموع رسائل الحافظ ابن رجب (١/ ٢٧٧).
(٤) مجموع الفتاوى (١٨/ ١٨٩- ١٩٠).

المنافق[1]، وقولهم: إذا تاب المحارب قبل القدرة عليه تسقط عنه حدود الله، وكذلك قول كثير منهم أو أكثرهم في سائر الجرائم كما هو أحد قولي الشافعي وأصح الروايتين عن أحمد، وقولهم في هؤلاء: إذا تابوا بعد الرفع إلى الإمام لم تقبل توبتهم، فهذا إنما يريدون به رفع العقوبة المشروعة عنهم، أي لا تقبل توبتهم بحيث يُخلى بلا عقوبة، بل يعاقب: إما لأن توبته غير معلومة الصحة بل يظن به الكذب فيها، وإما لأن رفع العقوبة يفضي إلى انتهاك المحارم وسد باب العقوبة على الجرائم، **ولا يريدون بذلك أن من تاب من هؤلاء توبة صحيحة فإن الله لا يقبل توبته في الباطن، إذ ليس هذا قولَ أحدٍ من أئمة الفقهاء**».

وأهل السنة يقولون بتوبة المرتد لقوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧٤]، ولقبول النبي ﷺ توبة عبدالله بن سعد بن أبي سرح وكذلك الحارث ابن سويد.

وهذا مما أجمع عليه أهل السنة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «**فالإجماع من الصحابة** رضي الله عنهم على ذلك، فإن النبي ﷺ لما توفي ارتد أكثر العرب إلا أهل مكة، والمدينة، والطائف، وإتبع قوم من تنبأ لهم مثل مسيلمة والعنسي وطليحة الأسدي، فقاتلهم

---

(١) علّل العلماء ذلك بأنا لم نعرف في حقه علماً يظهر به مخالفة مقتضى اعتقاده، لأن دينه الذي يعتقده أن يدخل مع كل قوم فيما يهوونه. أحكام القرآن للكيا الهراسي (٢/ ٤٨٥ - ٤٨٦).

(٢) الصارم المسلول ص ٣١٨.

الصديق وسائر الصحابة رضي الله عنهم حتى رجع أكثرهم إلى الإسلام، فأقروهم على ذلك، ولم يقتلوا واحداً ممن رجع إلى الإسلام، ومن رؤوس من كان قد ارتدَّ ورجع طليحة الأسدي المتنبي، والأشعث ابن قيس، وخلق كثير لا يُحصون، والعلم بذلك ظاهر لا خفاء به على أحد».

وأما ما يُروى عن الحسن البصري أنه خالف في ذلك فغير دقيق، قال شيخ الإسلام رحمه الله[1]: «وهذه الرواية عن الحسن فيها نظر، فإن مثل هذا لا يخفى عليه، ولعله أراد نوعاً من الردة كظهور الزندقة ونحوها، أو قال ذلك في المرتد الذي وُلد مسلماً، ونحو ذلك مما قد شاع فيه الخلاف».

وقد نُقل عن ابن عباس رضي الله عنهما القول بنفي توبة القاتل، وكذلك نُقل عن بعض الصحابة كابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم أجمعين.

قال أبو العباس القرافي رحمه الله (ت: ٦٨٤هـ)[2]: «وفي المقدمات ليس بعد الكفر أعظم من القتل، وجميع الذنوب تمحوها التوبة بالإجماع إلا القتل، قال ابن عمر، وابن عباس، وأبو هريرة، وزيد بن ثابت: إن الوعيد متحتم عليه، لا توبة له للآية المتقدمة، وهي أخص من آيات التوبة وأحاديثها فتقدم عليها، وقاله مالك، وقال: لا يجوز إمامته وإن تاب، وعن رسول الله ﷺ: **«كل ذنب عسى الله أن يعفو عنه إلا من مات كافراً، أو قتل مؤمناً»**، قال: ولأن من شرط التوبة رد التبعات، ورد الحياة على المقتول متعذر إلا أن يُحالله المقتول قبل موته بطيب

(١) الصارم المسلول ص ٣١٨ - ٣١٩.

(٢) الذخيرة (١٣/ ٢٧٢ - ٢٧٣).

نفسه، قال: ومذهب أهل السنة: إن القتل لا يُحبط الأعمال الصالحة، فلا بد من دخول الجنة ليجازى على حسناته، وكان ابن شهاب إذا سئل عن توبته، سأل هل قتل أم لا؟ ويطاوله في ذلك، فإن تبين له أنه لم يقتل، قال: لا توبة له، وإلا قال: له التوبة، وإنه لحسن في الفتوى، ومن توبته عرض نفسه على أولياء المقتول، فإن أقادوا منه وإلا قال: لكم الدية، وصام شهرين متتابعين، أو أعتق رقبة، ويكثر من الاستغفار، ويستحب أن يلازم الجهاد ويبذل نفسه لله تعالى، روي كله عن مالك في قبول توبته، فإن قُتل القاتل قصاصاً، قيل: ذلك كفارة له، لقوله ﷺ: «**الحدود كفارات لأهلها**»، وقيل: ليس يكون ذلك، لأن المقتول لا ينتفع بالقصاص، بل منفعته بالإحياء زجراً وتشفياً، والمراد بالحديث حقوق الله تعالى».

وقال ابن القيم رحمه الله[1]: «واختلفوا فيما إذا تاب القاتل وسلَّم نفسه، فقتل قصاصاً، هل يبقى عليه يوم القيامة للمقتول حق؟ فقالت طائفة: لا يبقى عليه شيء، لأن القصاص حده، والحدود كفارة لأهلها، وقد استوفى ورثة المقتول حق موروثهم، وهم قائمون مقامه في ذلك، فكأنه قد استوفاه بنفسه، إذ لا فرق بين استيفاء الرجل حقه بنفسه أو بنائبه ووكيله.

يوضح هذا: أنه إحدى الجنايتين، فإذا استوفيت منه لم يبقَ عليه شيء، كما لو جنى على طرفه فاستقاد منه، فإنه لا يبقى له عليه شيء.

(١) مدارج السالكين (١/ ٣٩٨ - ٣٩٩).

وقالت طائفة: المقتول قد ظُلم، وفاتت عليه نفسه، ولم يستدرك ظلامته، والوارث إنما أدرك ثأر نفسه، وشفاء غيظه، وأي منفعة حصلت للمقتول بذلك؟ وأي ظلامة استوفاها من القاتل؟

قالوا: فالحقوق في القتل ثلاثة: حق الله، وحق للمقتول، وحق للوارث، فحق الله: لا يزول إلا بالتوبة، وحق الوارث قد استوفاه بالقتل، وهو مخير بين ثلاثة أشياء: بين القصاص، والعفو مجاناً، أو إلى مال، فلو أحله، أو أخذ منه مالاً لم يسقط حق المقتول بذلك، فكذلك إذا إقتص منه، لأنه أحد الطرق الثلاثة في إستيفاء حقه، فكيف يسقط حق المقتول بواحد منها دون الآخرين؟

قالوا: ولو قال القتيل: لا تقتلوه لأطالبه بحقي يوم القيامة، فقتلوه، أكان يسقط حقه ولم يسقط؟ فإن قلتم: يسقط فباطل، لأنه لم يرضَ بإسقاطه، وإن قلتم: لا يسقط، فكيف تسقطونه إذا اقتص منه، مع عدم العلم برضا المقتول بإسقاط حقه؟

وهذه حجج كما ترى في القوة، لا تندفع إلا بأقوى منها أو بأمثالها.

فالصواب - والله أعلم - أن يقال: إذا تاب القاتل من حق الله، وسلم نفسه طوعاً إلى الوارث، ليستوفي منه حق موروثه، سقط عنه الحقان، وبقي حق الموروث لا يضيعه الله، ويجعل من تمام مغفرته للقاتل: تعويض المقتول، لأن مصيبته لم تنجبر بقتل قاتله، والتوبة النصوح تهدم ما قبلها، فيعوض هذا عن مظلمته، ولا يعاقب هذا لكمال توبته، وصار هذا كالكافر المحارب لله ولرسوله إذا قتل مسلماً في الصف، ثم أسلم وحسن إسلامه، فإن الله سبحانه يعوض هذا الشهيد المقتول، ويغفر للكافر بإسلامه، ولا يؤاخذه بقتل المسلم ظلماً، فإن هدم التوبة لما قبلها كهدم الإسلام لما قبله.

وعلى هذا إذا سلم نفسه وانقاد، فعفا عنه الولي، وتاب القاتل توبة نصوحاً، فالله تعالى يقبل توبته، ويعوض المقتول.

فهذا الذي يمكن أن يصل إليه نظر العالم واجتهاده، والحكم بعد ذلك لله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [النمل: ٧٨]».

وتوهم ابن حزم التلازم بين نفي توبة القاتل والخلود في نار جهنم، فأخطأ لذلك على ابن عباس رضي الله عنهما.

وقد أشار إلى خطئه على ابن عباس رضي الله عنهما، شيخ الإسلام ابن تيمة، فقال[١]: «ومن نقل عن ابن عباس أنه كان يقول بتخليد قاتل النفس فقد كذب عليه، كما ذكر ذلك ابن حزم وغيره، وأما المنقول عن ابن عباس، فنفي توبة القاتل، لا القول بتخليده».

وهذا واضح، لأن أسباب رفع أثر الذنب كثيرة كما سبق[٢]، ولو كانت التوبة فقط هي المزيل الوحيد لآثار الذنوب لظهر التلازم بين نفيه والخلود في نار جهنم.

* * *

(١) منهاج السنة (٦/ ٣٣٧- ٣٣٨).

(٢) ص ٣٢٩.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [واختلفوا في متعمدي ترك الصلاة المفروضة حتى يذهب وقتها من غير عذر، فكفّره جماعة لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة»، وقوله: «من ترك الصلاة فقد كفر»، «ومن ترك الصلاة فقد برأت منه ذمة الله» وتأوّل جماعة منهم بذلك من تركها جاحداً لها، كما قال يوسف عليه السلام ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٣٧] ترك جحود الكفر].

الشرح:

هذه القطعة من كلام المصنف في حكم تارك الصلاة، ولأهميتها إعتنى بها العلماء وأفردها بعضهم بالتأليف.

ولن أسترسل في ذكر أدلة كل فريق فقد صُنفت في هذه المسألة المصنفات، غير أنني أريد أن أنبه إلى أمور معينة في بحث هذه المسألة.

الأولى: قول المصنف: [واختلفوا في متعمدي ترك الصلاة المفروضة]

صريح في أن المسألة ليست إجماعاً، وأن القول بعدم كفر تارك الصلاة من مقالات بعض أهل الحديث من طبقة أبي بكر الإسماعيلي رحمه الله، وحكى غيره الإجماع على كفر تارك الصلاة كإسحاق ابن راهوية رحمه الله[١]..

الثانية: يتحدّث بعضُ مَن يأخذ الأحكام على اعتبار المدارس

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٩٢٥).

والمذاهب الفقهية المشهورة بأنَّ الإمام أحمد انفرد عن جمهور العلماء في تكفير تارك الصلاة المفروضة، وهذا على اعتبار المتأخرين، أما عند التحقيق فنجد أن جمهور السلف على كفر تارك الصلاة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «وإن كان التارك للصلاة واحداً فقد قيل: إنه يعاقب بالضرب والحبس حتى يُصلي، وجمهور العلماء على أنه يجب قتله إذا امتنع من الصلاة بعد أن يستتاب، فإن تاب وصلى وإلا قتل، وهل يقتل كافراً أو مسلماً فاسقاً؟ فيه قولان، **وأكثر السلف** على أنه يقتل كافراً وهذا كله مع الإقرار بوجوبها». اهـ.

فتأمّل قول شيخ الإسلام رحمه الله: **(وأكثر السلف على أنه يقتل كافراً)**، فكيف يُقال إن جمهور العلماء على أن تارك الصلاة ليس بكافر؟!

الثالثة: في تحرير معنى الترك الذي يستحق صاحبه الوعيد في مثل قوله ﷺ: «من ترك الصلاة فقد كفر».

فالمراد بالترك في مثل هذا النص وأشباهه الترك بَتْلاً، أما من يصلي أحياناً ويترك أحياناً فليس هو المراد، لكن فعله كبيرة وجرمه عظيم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «لكن أكثر الناس يصلون تارة ويتركونها تارة، فهؤلاء ليسوا يحافظون عليها، وهؤلاء تحت الوعيد، وهم الذين جاء فيهم الحديث الذي في السنن حديث عبادة عن النبي ﷺ أنه قال: **«خمس صلوات كتبهن الله على العباد في اليوم والليلة من حافظ عليهن كان له عهد عند الله أن يدخله الجنة، ومن لم يحافظ عليهن لم يكن له عهد عند الله، إن شاء عَذَّبه وإن شاء غفر له»**.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٣٠٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٩).

فالمحافظ عليها الذي يصليها في مواقيتها، كما أمر الله تعالى، والذي ليس يؤخرها أحياناً عن وقتها أو يترك واجباتها، فهذا تحت مشيئة الله تعالى، وقد يكون لهذا نوافل يكمل بها فرائضه، كما جاء في الحديث». اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله[1] «إن تارك الصلاة كافر، فإنه تأكله النار كله فلا يبقى حاله حالَ عصاة الموحدين. وهذا فيمن لم يُصل لله صلاة قط - ظاهر».

وقد بيَّن ابن القيم رحمه الله وجه كفر التارك للصلاة مطلقاً بقوله[2]: «لا يصر على ترك الصلاة إصراراً مستمراً من يصدق بأن الله أمر بها أصلاً، فإنه يستحيل في العادة والطبيعة أن يكون الرجل مصدقاً تصديقاً جازماً أن الله فرض عليه كل يوم وليلة خمس صلوات، وأنه يعاقبه على تركها أشد العقاب وهو مع ذلك مصر على تركها، هذا من المستحيل قطعاً، فلا يحافظ على تركها مصدقٌ بفرضها أبداً، فإن الإيمان يأمر صاحبه بها، **فحيث لم يكن في قلبه ما يأمر بها، فليس في قلبه شيء من الإيمان**، ولا تصغ إلى قول من ليس له خبرة ولا علم بأحكام القلوب وأعمالها».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[3]: «فمن الممتنع أن يكون قد حصل له الإقرار والحب والإنقياد باطناً، ولا يحصل ذلك في الظاهر مع

---

(١) فتح الباري (٧/ ٢٤١ - ٢٤٢).

(٢) كتاب الصلاة ص ٤٠٠ من مجموعة الحديث، بواسطة فتاوى أركان الإسلام لشيخنا العثيمين ص ٢٧٥.

(٣) شرح حديث جبريل ص ٤٤٤.

القدرة عليه، كما يمتنع وجود الإرادة الجازمة مع القدرة بدون وجود المراد».

وقال شيخ الإسلام أيضاً[1]: «تارك الصلاة والزكاة ونحوهما؛ فإنهم إنما يعاقبون على دوام الترك لهذه الفرائض، فإذا فعلوها زال الترك، وإن شئت أن تقول: إن الكافر والمرتد، وتاركي الفرائض يعاقبون على عدم الإيمان والفرائض، أعني على دوام هذا العدم، فإذا وجد الإيمان والفرائض إمتنعت العقوبة لإنقطاع العدم».

وتوهم بعض طلبة العلم أن هذا التفسير من شيخ الإسلام لمعنى الترك هو تفسير المتكلمين، ودخل عليهم هذا الوهم لأن ابن المنذر بعد أن حكى مقالات أهل السنة في تارك الصلاة، عطف بذكر مقالات أهل الكلام، فقال[2]: «وفيه سوى ما ذكرناه ثلاثة أقاويل لثلاث فرق من أهل الكلام: قالت فرقة: هو فاسق، لا مؤمن ولا كافر مخلد إلا أن يتوب.

وقالت فرقة: هو كافر بالله العظيم حلال الدم والمال.

وقالت طائفة: إنما استحق اسم الكفر من أسلم ثم لم يصل شيئاً من الصلوات حتى مات، لأن في قوله تعالى: ﴿أقيموا الصلاة﴾ أريد به جميع الصلوت. فمن أسلم ثم لم يصل شيئاً من الصلوات حتى مات، مات كافراً، ومن صلى شيئاً من الصلوات حتى مات، مات كافراً».

---

(١) الصارم المسلول ص ٥٥٤.

(٢) الإشراف على مذاهب أهل العلم (٢/ ٤١٤).

فالجواب أن بعض العلماء قد يدخل عليه الخطأ في حكاية المذاهب من جهة أنه يرى قولاً ظاهراً عند طائفة من المبتدعة في ناحية ما، فينسب القول به إلى خلاف الجماعة، وقد لا يدري أنه من مقالات أهل السنة والجماعة.

وقد وقع مثل هذا لكبار العلماء، بل ومن العارفين بمقالات أهل السنة معرفة مفصلة، فالطلاق ثلاثاً بلفظ واحد يعتبر طلقة من مقالات أهل السنة، وابن بطة توهم الإجماع على أنه ثلاث، ونسب القول به إلى مخالفة أهل السنة، وقد رد قوله في حكاية الإجماع في هذه المسألة شيخ الإسلام، فقال[1]: «لما كانت هاتان المسألتان مما ظهر القول فيهما عند الرافضة دون غيرهم، . وظن ابن بطة أنه لا نزاع في ذلك بين أهل السنة، وأن خلاف الرافضة لا يُعتد به، كما هو أحد القولين لأصحابنا وغيرهم: جعل هذا إجماعاً، وإلا فالصواب: أنه لا إجماع في جمع الثلاث، بل طوائف من أهل السنة من السلف والخلف لا يرون ذلك، وكذلك نكاح المتعة، فبعض الفقهاء من أهل السنة يصححه مؤبداً، والخلاف فيه عن السلف قديم».

الرابعة: أدلة في غير محل الخلاف:

يستدل البعض في عدم تكفير تارك الصلاة بحديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله[2]: «يدرس الإسلام كما يدرس وشي

(١) العقود ص ٢٠٢.

(٢) رواه ابن ماجة في سننه كتاب الفتن باب ذهاب القرآن والعلم (٢/ ١٣٤٤ - رقم ٤٠٤٩)، وصححه البوصيري في مصباح الزجاجة (٢/ ٣٠٧ - رقم ١٤٢٩).

الثوب حتى لا يدرى ما صيام، ولا صلاة، ولا نسك، ولا صدقة، وليسري على كتاب الله عز وجل في ليلة لا يبقى في الأرض منه آية، وتبقى طوائف من الناس، الشيخ الكبير والعجوز ويقولون: أدركنا آباءنا على هذه الكلمة: لا إله إلا الله فنحن نقولها، فقال له صلة: ما تغني عنهم: لا إله إلا الله وهم لا يدرون ما صلاة ولا صيام ولا نسك ولا صدقة؟ فأعرض عنه حذيفة. ثم ردها عليه ثلاثاً، كل ذلك يعرض عنه حذيفة، ثم أقبل عليه في الثالثة، فقال: يا صلة! تنجيهم من النار ثلاثاً».

فهذا الدليل في غير محل الخلاف، لأن هؤلاء لا يعلمون فرضية الصلاة، وسائر شعائر الإسلام، فلا يصح أن يُستدل به على من يعلم وجوبها ويتركها تهاوناً وتكاسلاً.

ومن المعلوم أن التكليف مناط بالعلم، قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله[1]: «حكم الخطاب لا يتعلق بالمكلف قبل بلوغه إياه».

خامساً: إثبات الترك:

الحكم على شخص ما أنه تارك للصلاة مطلقاً لا يُقبل إلا من عارف به، محيط بالمحكوم عليه ظاهراً وباطناً وهذا متعسر جداً، والقاعدة: أن النفي المحض فيما ليس بمحصور غير مقبول.

(١) فتح الباري (١/ ١٨٩).

سادساً: تأويل نصوص تكفير تارك الصلاة:

تأول القائلون بعدم كفر تارك الصلاة حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه عدة تأويلات، فقال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله[1]: «إن المراد بين الرجل وبين مشابهة أهل الشرك ترك الصلاة، وذاك أن ترك الصلاة شأن أهل الكفر، وهو من أخص معاصيهم التي وقع بها التمايز بينهم وبين المسلمين».

وتأوّل صاحب المتن الإسماعيلي رحمه الله نصوص الوعيد في تارك الصلاة بِترك الجحود، وهذا تأويل ضعيف فالجاحد للصلاة كافر سواء صلى أم لم يصل.

وشيخ الإسلام يبدو أنه يقول بكفر تارك الصلاة حيث قال رحمه الله[2]: «قال تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]، وكل من لم يُصدّق لم يصلّ.

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ ۝٣٣ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ۝٣٤﴾ [الحاقة: ٣٣ - ٣٤]، ومثل هذاكثير، قد يُنفى الشيء الذي نفيه يستلزم نفي غيره، لكن تُذكر تلك اللوازم على سبيل التصريح للفرق بين دلالة اللوازم ودلالة المطابقة، كما قد ذكرنا نحو ذلك في قوله: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]، وأن كل من لبّس بالباطل فلا بد أن يكتم بعض الحق، وبيّنا أن هذا ليس من باب النهي عن المجموع

(١) صيانة صحيح مسلم ص ٢٦١.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٦٦).

المقتضي لجواز أحدهما، ولا من باب النهي عن فعلين متباينين، حتى لا يُعاد فيه حرف النفي، **بل هو من باب المتلازمات**، كما يُقال: لا تكفر وتكذِّب بالرسول، ولا تجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير».

سابعاً: أدلة من قال بعدم كفر تارك الصلاة:

تعلق القائلون بعدم كفر تارك الصلاة بعمومات فيها إثبات دخول الجنة لمن قال كلمة التوحيد، وبمن لم يعمل خيراً قط، وقد مضى الجواب عنها ص ٣١٥ - ٣١٩.

وهذه طريقة ضعيفة في الاستدلال، إذ كيف تُهدر النصوص الخاصة في الحكم على تارك الصلاة وتُأَوّل ثم تُجعل عمومات من نطق بالتوحيد قاضية على النصوص الخاصة؟!

قال شيخ الإسلام في شأن هؤلاء[1]: «وأما الذين لم يكفروا بترك الصلاة ونحوها، فليست لهم حجة إلا وهي متناولة للجاحد كتناولها للتارك، فما كان جوابهم عن الجاحد كان جواباً لهم عن التارك، مع أن النصوص علقت الكفر بالتولي كما تقدم.

وهذا مثل إستدلالهم بالعمومات التي يحتج بها المرجئة كقوله: «**من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وأن عيسى عبد الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، أدخله الله الجنة**» ونحو ذلك من النصوص».

---

(١) شرح حديث جبريل ص ٥٦٢ - ٥٦٣.

وهناك نص خاص تعلق به الإمام الشافعي رحمه الله وغيره في عدم كفر تارك الصلاة وهو قوله ﷺ: **«خمس صلوات كتبهن الله على العباد في اليوم والليلة من حافظ عليهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يحافظ عليهن لم يكن له عند الله عهد، إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة»**[1].

وهذا لا دليل فيه لأن معنى «لم يحافظ عليهن» أي في وقتها، بَلْ يصليها في غير وقتها فهذا تضييعها، فهذا الذي تحت المشيئة، وليس هو تارك الصلاة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «قال تعالى: ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وعدم المحافظة يكون مع فعلها بعد الوقت، . كما أخَّر النبي ﷺ صلاة العصر يوم الخندق، فأنزل الله آية الأمر بالمحافظة عليها، وعلى غيرها من الصلوات.

وقد قال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩]، فقيل لابن مسعود: ما كنا نظن ذلك إلا تركها، فقال: لو تركوها لكانوا كفاراً!!

---

(١) رواه مالك في الموطأ كتاب صلاة الليل باب الأمر بالوتر (١/ ١٢٣ - رقم ١٤)، ومن طريقه أبو داود في كتاب الصلاة باب فيمن لم يوتر (٢/ ١٣٠ - رقم ١٤٢٠) وابن ماجة كتاب إقامة الصلاة باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس (١/ ٤٤٩ - رقم ١٤٠١) من حديث عبادة ابن الصامت رضي الله عنه، وصححه ابن حبان (٣/ ١١٦)، وقال ابن عبدالبر في التمهيد (٢٣/ ٢٨٨): «حديث صحيح ثابت».

(٢) شرح حديث جبريل ص ٥٦٣ - ٥٦٤.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝﴾ [الماعون: ٤، ٥] ذمهم مع أنهم يصلون، لأنهم سهوا عن حقوقها الواجبة، من فعلها في الوقت، وإتمام أفعالها المفروضة».

إلى أن قال[1]: «ونفس ترك صفة المحافظة يقتضي أنهم صلوا ولم يحافظوا عليها، ولا يتناول من لم يحافظ، فإنه لو يتناول ذلك قُتلوا كفاراً مرتدين بلا ريب».

ثامناً: إعترض من قال بعدم كفر تارك الصلاة على مخالفه، بأنه لا يوجد سلف عن الأئمة في تاريخ الإسلام بإجراء أحكام المرتد على تارك الصلاة من عدم توريثه وفسخ نكاحه، وعدم دفنه في مقابر المسلمين:

قال الموفق ابن قدامة المقدسي رحمه الله (ت: ٦٢٠هـ)[2]: «فإنا لا نعلم في عصر من الأعصار أحداً من تاركي الصلاة تُرك تغسيله، والصلاة عليه، ودفنه في مقابر المسلمين، ولا مُنع ورثته ميراثه، ولا مُنع هو ميراث مُورِّثه، ولا فُرّق بين زوجين لترك الصلاة من أحدهما مع كثرة تاركي الصلاة، ولو كان كافراً لثبتت هذه الأحكام كلها».

والجواب عن هذه الشبهة هو أن القول بكفره لا يلزم منه إجراء أحكام المرتد عليه، بل تجري عليه أحكام الإسلام الظاهرة لأنها إذا جرت على المنافق فلأن تجري عليه من باب أولى.

(١) شرح حديث جبريل ص ٥٦٥.
(٢) المغني (٣/٣٥٧).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «تجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة كالمواريث ونحوها من الأحكام، فإن هذه الأحكام إذا جرت على المنافق المحض كابن أُبَيٍّ وأمثاله من المنافقين فلأن تجري على هؤلاء أولى وأحرى.

وبيان هذا الموضع مما يزيل الشبهة، فإن كثيراً من الفقهاء يظنون أن من قيل هو كافر، فإنه يجب أن تجري عليه أحكام المرتد ردة ظاهرة، فلا يرث ولا يورث، ولا يناكح، حتى أجروا هذه الأحكام على من كفروه بالتأويل من أهل البدع، وليس الأمر كذلك».

* * *

(١) شرح حديث جبريل ص ٥٦٧ - ٥٦٨.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله عن أئمة الحديث: [وقال كثير منهم: إن الإيمان قول وعمل، والإسلام فعل ما فُرض على الإنسان أن يفعله، إذا ذكر كل اسم على حدته مضموما إلى الآخر، فقيل: المؤمنون والمسلمون جميعاً أو مفردين، أريد بأحدهما معنىً لم يرد بالآخر، وإن ذُكر أحد الاسمين، شمل الكل وعمَّهم.

وكثير منهم قالوا: الإسلام والإيمان واحد، فقال الله عز وجل: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] **فلو أن الإيمان غيره لم يقبل.**

وقال: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذاريات: ٣٥ - ٣٦] . **ومنهم من ذهب إلى أن الإسلام مختص بالاستسلام لله، والخضوع له، والانقياد لحكمه فيما هو مؤمن به، كما قال:** ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]**، وقال:** ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]**، وهذا أيضاً دليل لمن قال: هما واحد].**

الشـــرح:

هذه القطعة من العقيدة في الفرق بين الإسلام والإيمان، وبعض العلماء يرى أن الإسلام والإيمان اسمان لمعنى واحد، وهو يُنسب

لمجاهد، وقال به مقاتل بن حيان، وابن زيد، ونصره الحافظ ابن عبدالبر[1]، وابن مندة[2] ومحمد بن نصر المروزي حتى بالغ في الطعن على من خالفه، فقال[3]: «ومن فرق بينهما، فقد عارض سنة النبي ﷺ».

وهذا الخلاف الذي ذكره الإسماعيلي رحمه الله وغيره في التفريق أو التسوية بين الإسلام والإيمان، فإنما هو باعتبار مذاهب المتأخرين، وإلا فإن المتقدمين من السلف لا يعرف عنهم التسوية بين الإسلام والإيمان في حال الاقتران.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[4]: «ولا علمت أحداً من المتقدمين خالف هؤلاء فجعل نفس الإسلام نفس الإيمان».

وقال أيضاً راداً على محمد بن نصر المروزي[5]: «إن من أطلق عليه الإسلام أُطلق عليه الإيمان، وهذا فيه نزاع لفظي، ومقصوده أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر، **وهذا لا يُعرف عن أحد من السلف**».

وقال أيضاً راداً على محمد بن نصر المروزي[6]: «وهو لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا أئمة الإسلام المشهورين أنه قال: مسمى الإسلام هو مسمى الإيمان كما نصر، **بل ولا عرفت أنا أحداً قال ذلك من السلف**».

---

(١) التمهيد (٩/ ٢٥٠).

(٢) كتاب الإيمان (١/ ٣٢١).

(٣) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٧١٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٩).

(٥) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٦٥).

(٦) مجموع الفاوى (٧/ ٣٦٥ - ٣٦٦).

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله[1]: «إن السلف لم يرو عنهم غير التفريق».

والأدلة على التفريق بين الإسلام والإيمان في حال الاقتران سوى الإجماع السابق من الكتاب والسنة كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فوصف الله الأعراب بالإسلام دون الإيمان[2]، وفي الآية الأخرى فرّق بين المسلمين والمؤمنين[3].

كذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ۖ﴾ [الممتحنة: ١٠]، فدل على أن مجرد **إظهار الإسلام** لا يكون دليلاً على الإيمان في الباطن، إذ لو كان كذلك لم تحتج المهاجرات اللاتي جئن مسلمات إلى الامتحان[4].

ومن السنة حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: (أعطى رسول الله ﷺ رجالاً ولم يعط رجلاً، فقلت: يا رسول الله، أعطيت فلاناً وتركت

---

(١) فتح الباري (١/ ١٣٠).

(٢) شرح حديث جبريل لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٣٠٤.

(٣) شرح حديث جبريل لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٣٠٦.

(٤) شرح حديث جبريل لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٤٩١.

فلاناً وهو مؤمن، فقال: أو مسلم، قال: ثم غلبني ما أجد فقلت: يا رسول الله أعطيت فلاناً وفلاناً وتركت فلاناً وهو مؤمن، فقال: أو مسلم[1].

وفي حديث جبريل عليه السلام فرّق النبي ﷺ بين الإسلام والإيمان، فقال ﷺ: «**الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت، والإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر**»[2].

وأما من سوى بينهما فقد احتج بقوله تعالى عن بيت لوط عليه السلام: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝٣٦﴾ [الذاريات: ٣٥ - ٣٦]، وهذا لا حجة لهم فيه، لأن البيت المخرج كانوا موصوفين بالإسلام والإيمان، ولا يلزم من الاتصاف بهما ترادفهما[3]

يعني من كان موصوفاً بالإيمان صح أن يُوصف بالإسلام.

ولشيخ الإسلام ابنِ تيمية توجيه آخر حيث قال[4]: «لأن الله تعالى أخبر أنه أخرج من كان فيها مؤمناً، وأنه لم يجد إلا أهل بيت من المسلمين، وذلك لأن امرأة لوط كانت في أهل البيت الموجودين، ولم تكن من المخرجين الذين نجوا، بل كانت من الغابرين الباقين في العذاب.

وكانت في الظاهر مع زوجها على دينه، وفي الباطن مع قومها على دينهم».

---

(١) رواه البخاري كتاب الإيمان باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة (١/ ٧٩ - رقم ٢٧)، ومسلم كتاب الإيمان باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع (١/ ١٣٢ - رقم ٢٣٧).

(٢) رواه مسلم كتاب الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (١/ ٣٦ - رقم ٨)..

(٣) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٢/ ٤٩٣).

(٤) شرح حديث جبريل ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

فصار بهذا التوجيه هذا النص القرآني دليلاً على التفريق بين الإسلام والإيمان لا على التسوية بينهما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «والمقصود أن امرأة لوط لم تكن مؤمنة، ولم تكن من الناجين المخرجين، فلم تدخل في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ وكانت من أهل البيت المسلمين، وممن وجد فيه، ولهذا قال تعالى: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾، **وبهذا تظهر حكمة القرآن حيث ذكر الإيمان لما أخبر بالإخراج، وذكر الإسلام لما أخبر بالوجود**».

ومما احتج به مَن سوَّى بين الإسلام والإيمان، النصوص التي ذكر فيها الإسلام أو الإيمان مفرداً، قال محمد بن نصر المروزي (ت: ٣٩٤هـ)[2]: «ومما يزيد ذلك بياناً قوله: «**لا يؤمن مَنْ لا يأمن جاره بوائقه**».، وقال في حديث آخر: «**المسلم من سَلِمَ المسلمون من لسانه ويده**»، والبوائق لا تكون إلا باللسان واليد، فسمى الإيمان بما سمى به الإسلام، لأن من أمن جاره بوائقه، فقد سلم من لسانه ويده، ومن لا يسلم جاره من لسانه ويده، لا يأمن بوائقه، وقال: «**المؤمن من أمنه الناس على أنفسهم وأموالهم، فمن سلم الناس من لسانه ويده أمنوه على أنفسهم**»، فدل النبي ﷺ بسنته على أن الإيمان والإسلام لا يفترقان، وأن المسلم هو المؤمن».

(١) شرح حديث جبريل ص ٣٠٥ - ٣٠٦.
(٢) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٧١٥).

وقال الحافظ ابن مندة رحمه الله (ت: ٣٩٥هـ) مقرراً عدم التفريق بين الإسلام والإيمان[١]: «ألا ترى أن أنبياء الله ورسله رغبوا فيه إليه، وسألوه إياه، فقال إبراهيم خليل الرحمن ﷺ وإسماعيل ﷺ سألا فقال: ﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]،وقال يوسف عليه السلام: ﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١]، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال عز وجل: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِۦمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [البقرة: ١٣٢]، وقال: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّۦنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ﴾ [آل عمران: ٢٠]، وقال في موضع: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ﴾ [البقرة: ١٣٦] إلى قوله: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ﴾ [البقرة: ١٣٧].

فحكم الله عز وجل بأن من أسلم فقد اهتدى، ومن آمن فقد اهتدى، فسوى بينهما».

فالجواب أن نكتة المسألة في التفريق بين الإسلام والإيمان في حال الاقتران، وكل النصوص التي استدل بها محمد بن نصر وابن مندة رحمهما الله فهي في حال التجريد، فهذه الأدلة في غير موضع النزاع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢]: «التحقيق أن الدلالة تختلف

(١) الإيمان (١/ ٣٢١ - ٣٢٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٦٠).

بالتجريد والاقتران كما قد بيّناه، ومن فهم هذا انحلت عنه إشكالات كثيرة».

وحاصل الفرق بينهما هو كما قال ابن تيمية رحمه الله[1]: «والإسلام هو الاستسلام لله، وهو الخضوع له، والعبودية له، هكذا قال أهل اللغة: أسلم الرجل إذا استسلم؛ فالإسلام في الأصل من باب العمل، عمل القلب والجوارح.

وأما الإيمان فأصله تصديق وإقرار ومعرفة، فهو من باب قول القلب المتضمن عمل القلب، والأصل فيه التصديق، والعمل تابع له، فلهذا فسَّر النبي ﷺ «الإيمان» بإيمان القلب وبخضوعه، وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، وفسّر «الإسلام» باستسلام مخصوص، وهو المباني الخمس».

وقال أيضاً[2]: «وحقيقة الأمر أن اسم الإيمان يستعمل تارة هكذا وتارة هكذا كما قد تقدم، فإذا قُرن اسم الإيمان بالإسلام أو العمل كان دالاً على الباطن فقط، وإن أُفرد اسم الإيمان فقد يتناول الباطن والظاهر، وبهذا تأتلف النصوص».

وهنا تنبيه مهم، وهو توجيه لمعنى الفرق بين الإسلام والإيمان في كلام بعض السلف، حيث قال الزهري[3]: «كانوا يرون أن الإسلام الكلمة، والإيمان العمل»[4].

فكلام الزهري بهذا اللفظ «كانوا يرون» لم أره إلا في كتب شيخ

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٦٣).

(٢) شرح حديث جبريل ص ٤٨٢.

(٣) مجموع الفتاوى (٧/٢٥٨)، وشرح حديث جبريل ص ٣٠٧.

(٤) في نسخة شرح حديث جبريل ص ٣٠٧ «العلم» بدل «العمل» وهو خطأ.

الإسلام ابن تيمية رحمه الله فلعله كتبه من حفظه، وأما الكتب المسندة فذكروا عنه أنه قال[١]: «نرى أن الإسلام الكلمة، والإيمان العمل».

وبين العبارتين فرق، فقول التابعي «كانوا» يريد به الصحابة في الغالب، أما قوله «نرى» فهو حكاية عمن في طبقته، ولو قُدر ثبوت قول الزهري «كانوا» فهذا لا يُعد إجماعاً من الصحابة، لما هو معلوم أن الزهري من صغار التابعين[٢]، لم يُدرك إلا العدد اليسير من الصحابة.

وعبارة الزهري «الإسلام الكلمة، والإيمان العمل» قال مثلها الإمام أحمد، وتوجيهها كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٣]: «وهذا على وجهين، فإنه قد يُراد به الكلمة بتوابعها من الأعمال الظاهرة، وهذا هو الإسلام الذي بيّنه النبي ﷺ، حيث قال: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت»، **وقد يُراد به الكلمة فقط من غير فعل الواجبات الظاهرة**، وليس هذا هو الذي جعله النبي ﷺ الإسلام.

لكن قد يقال: إسلام الأعراب كان من هذا، فيقال: الأعراب وغيرهم كانوا إذا أسلموا على عهد النبي ﷺ أُلزموا بالأعمال الظاهرة: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، ولم يكن أحد يترك بمجرد الكلمة، بل كان من أظهر المعصية يعاقب عليها».

---

(١) سنن أبي داود كتاب السنة باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه (٥/ ٦٢ - رقم ٤٦٨٤)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٨٩٢ - رقم ١٤٩٣).

(٢) ذكر أسماء التابعين للدارقطني (١/ ٣١٣ - رقم ٩٢٧)، تقريب التهذيب (رقم ٦٣٣٦ - ص ٨٩٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٥٨)، وانظر الفتاوى (٧/ ٢٦٩)، (٧/ ٣٦٦).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله [ويقولون: إن الله يُخرج من النار قوماً من أهل التوحيد بشفاعة الشافعين برحمته. وأن الشفاعة حق].

الشـرح:

هذه القطعة من العقيدة في الشفاعة، والشفاعة لغة تدل على مقارنة الشيئين، من ذلك الشفع خلاف الوتر[(١)].

والشفاعة في الاصطلاح: التوسط في أمر فيترتب عليه خير من دفع ضر أوجلب نفع[(٢)].

والشفاعة ثابتة بالكتاب، ومتواتر السنة، والإجماع.

أما الكتاب فقد قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَـٰعَةُ جَمِيعًاۖ﴾ [الزمر: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وأما الأحاديث فسيأتي ذكر بعضها، وَهي كثيرة جداً بلغت حد التواتر[(٣)]، قال الحافظ الذهبي رحمه الله[(٤)]: «هي من المتواتر القطعي».

(١) معجم مقاييس اللغة (٣/ ٢٠١).

(٢) محاسن التأويل (٥/ ١٤١٩).

(٣) ساق الحافظ الذهبي وحده في كتابه «إثبات الشفاعة» أحاديث ثلاث وعشرين صحابياً، وقد جمع محدث اليمن العلامة مقبل الوادعي رحمه الله في كتابه «الشفاعة» الأحاديث فيه بما لم يسبق إليه، جاوز مجموعها المائتين.

(٤) إثبات الشفاعة ص ٢٠.

والشفاعة نوعان: عامة، وخاصة.

أما العامة فهي فيمن استحق دخول النار أن لا يدخلها[1]، وفيمن دخلها أن يخرج منها، وهي عامة لكل شافع من النبيين والملائكة والشهداء والمؤمنين.

لذلك جاء في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ: يقول الله تعالى: «**شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار فيُخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط، قد عادوا حمما**»[2].

وأما بالنسبة للترتيب في الشفاعة بين النبيين والملائكة والشهداء والمؤمنين، فقد جاء في حديث حذيفة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وفيه أن النبي ﷺ يؤذن له فيشفع، ثم يقال له: «ادع الصديقين ليشفعوا، ثم يقال: ادع الأنبياء، قال: فيجيء النبي ومعه العصابة، والنبي ومعه الخمسة والستة، والنبي وليس معه أحد، ثم يقال: ادع الشهداء فيشفعون لمن أرادوا، فإذا فعلت الشهداء ذلك، قال: يقول الله

---

(١) قال د. عبدالعزيز الشهوان محقق كتاب التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٥٩٠) معلقاً على هذا القسم ما نصه: «لم أقف إلى الآن على حديث يدل عليه»!.
قال شيخنا العلامة محمد العثيمين رحمه الله: «وهذا قد يستدل عليها بقول الرسول ﷺ: «**ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفعهم الله فيه**»، فإن هذه شفاعة قبل أن يدخل النار، فيشفعهم الله في ذلك». القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٣٣٥).

(٢) رواه البخاري كتاب التوحيد باب قول الله ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ (١٣/ ٤٢٠ - رقم ٧٤٣٩)، ومسلم كتاب الإيمان باب معرفة طرق الرؤية (١/ ١٦٧ - رقم ٣٠٢) واللفظ له.

تبارك وتعالى: أنا أرحم الراحمين، أدخلوا جنتي من كان لا يشرك بالله شيئاً»[1].

وقد بوّب[2] عليه أبو بكر ابن خزيمة (ت: ٣١١هـ) رحمه الله بقوله: «باب ذكر البيان أن الصديقين يتلون النبي ﷺ في الشفاعة يوم القيامة، ثم سائر الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، يتلون الصديقين، ثم الشهداء يتلون الأنبياء عليهم السلام إن صح الحديث»[3].

وأما الشفاعة الخاصة فهي التي لا يشارك فيها أحدٌ نبينا ﷺ، وهي أنواع:

(١) الشفاعة العظمى:

وهو أن يشفع النبي ﷺ في أهل الموقف في أن يُقضى بينهم بعد أن يعتذر جميع الأنبياء عليهم السلام[4]، وهذا هو المقام المحمود الذي يبعثه الله لنبينا صلوات الله وسلامه عليه.

---

(١) رواه أحمد (١/ ٤ - ٥)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (١/ ٥٦ - رقم ٥٦)، وصححه ابن حبان (٨/ ١٣٤ - رقم ٦٤٤٢)، وقال إسحاق بن راهوية: هذا من أشرف الحديث كما في الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٨/ ١٣٦)، وقال الدارقطني في العلل (١/ ٩١) «الحديث غير ثابت»، وتعقبه الحافظ ابن حجر وقال: «كذا قال» لسان الميزان (٦/ ٢١٦)، وقال الحافظ الذهبي في «إثبات الشفاعة» ص ٣٠: «هذا حديث غريب».

والحديث عليه مأخذان، ففيه والان العدوي الراوي عن حذيفة جهّله الدارقطني إلا أنه قد وثقه ابن معين وروى عنه اثنان، وفيه علة في المتن نبّه عليها العلامة مقبل الوادعي حيث قال عن العلتين جميعاً: «وما انفرد به توقف فيه، وقد انفرد هنا بالسجود مرتين قدر جمعة، وبقوله: ادعوا الصديقين، وتقديمهم على الأنبياء، وبقصة الذي أوصى بأن يُحرق» الشفاعة، ص ٢٦.

(٢) ذكر ابن خزيمة بعد ذلك أن هذا التبويب منه، (٢/ ٧٣٧).

(٣) كتاب التوحيد (٢/ ٧٣٤).

(٤) رواه البخاري (٦/ ٣٧١ - رقم ٣٣٤٠) ومسلم (١/ ١٨٤ - رقم ٣٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فائدة: قال أبو بكر عبدالعزيز غلام الخلال[1]: سمعت بعض شيوخنا يقول: إنما امتنع سائر الأنبياء من الشفاعة لأنهم عوتبوا قبل الغفران، فأحجمهم عن الهجوم عليه، ونبينا عليه السلام غُفر له قبل العتاب».

(٢) الشفاعة لأهل الجنة في أن يدخلوا الجنة:

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**آتي باب الجنة يوم القيامة فأستفتح فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد، فيقول: بك أمرت لا أفتح لأحد قبلك**»[2].

(٣) شفاعته ﷺ في عمه أبي طالب:

أبو طالب مات كافراً على ملة عبدالمطلب، والكافر لا تنفعه الشفاعة لقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، والنبي ﷺ قد شفع في عمه لنصرته له، فلم تنفعه شفاعته كاملة فلم تخرجه من النار، ولكنها خففت عنه العذاب، وليس ذاك لأحد سوى رسول الله ﷺ.

وقد قال العباس بن عبدالمطلب للنبي ﷺ: هل نفعت أبا طالب بشيء، فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: «**نعم هو في ضحضاح، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**»[3].

والناس في الدار الآخرة مقامات، وأعظمهم مقاماً نبينا ﷺ، لذلك فهو

---

(١) بدائع الفوائد (٤/ ٢١٦).

(٢) رواه مسلم كتاب الإيمان، باب في قول النبي ﷺ: «أنا أول الناس يشفع في الجنة» (١/ ١٨٨ - رقم ٣٣٠).

(٣) رواه مسلم كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب (١/ ١٩٤ - رقم ٣٥٧).

صاحب المقام المحمود، ثم يتفاوت الناس بعد ذلك في شفاعاتهم تبعاً لمقاماتهم.

فعن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إن من أمتي من يشفع للفئام من الناس، ومنهم من يشفع للقبيلة، ومنهم من يشفع للعصبة، ومنهم من يشفع للرجل حتى يدخلوا الجنة**»(١).

وقول أبي بكر الإسماعيلي رحمه الله [**الشفاعة حق**].

أراد بذلك الرد على الخوارج، والمعتزلة، والزيدية، الذين أنكروا الشفاعة لأهل الذنوب، وقالوا: «من يدخل النار لا يخرج منها لا بشفاعة، ولا غيرها». وعند هؤلاء ما ثمَّ إلا من يدخل الجنة فلا يدخل النار، ومن يدخل النار فلا يدخل الجنة، ولا يجتمع عندهم في الشخص الواحد ثواب وعقاب(٢).

واحتج هؤلاء المنكرون للشفاعة بالنصوص التي فيها نفي الشفاعة كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨].

وقوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣].

وقوله: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

---

(١) رواه الترمذي كتاب «صفة القيامة» باب ما جاء في الشفاعة (٤/ ٦٢٧ - رقم ٢٤٤٠).
وقال العلامة الوادعي رحمه الله في كتابه «الشفاعة» ص ١٦٨: «هذا حديث حسن».

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ص ١٠ - ١١.

وقوله: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨].

وقوله: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

وجواب أهل السنة أن هذا يُراد به شيئان:

أحدهما: أنها لا تنفع المشركين كما قال تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾، ومفهوم المخالفة أن غيرهم تنفعهم شفاعة الشافعين كما نبّه على هذا الطحاوي رحمه الله[١].

قال طلق بن حبيب: «كنت أشد الناس تكذيباً بالشفاعة، حتى لقيت جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، فقرأت عليه كل آية أقدر عليها فيها ذكر خلود النار، فقال لي: أتُراك أقرأ لكتاب الله وأعلم بالسنة مني؟ قلت: لا، قال: فإن الذي قرأت هم المشركون، ولكن هؤلاء قوم أصابوا ذنوباً، فعُذبوا ثم أُخرجوا من النار، وأومأ بيده إلى أذنيه، فقال: «صُمَّتا إذا لم أكن سمعته من رسول الله ﷺ ونحن نقرأ الذي تقرأه»[٢].

والثاني: أنه يراد بذلك نفي الشفاعة التي أثبتها أهل الشرك ومن شابههم من أهل البدع من أهل الكتاب والمسلمين الذين يظنون أن للخلق عند الله من القدر أن يشفعوا عنده بغير إذنه، كما يشفع الناس بعضهم عند بعض، فيقبل المشفوع إليه شفاعة شافع لحاجته إليه رغبة ورهبة، وكما يعامل المخلوق بالمعاوضة.

فالمشركون كانوا يتخذون من دون الله شفعاء من الملائكة والأنبياء

---

(١) شرح مشكل الآثار (١٤/ ٣٥١).

(٢) رواه أحمد (٣/ ٣٣٠)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٤/ ٣٤٩ - رقم ٥٦٧١).

والصالحين، ويصورون تماثيلهم فيستشفعون بها ويقولون: هؤلاء خواص الله، فنحن نتوسل إلى الله بدعائهم وعبادتهم ليشفعوا لنا، كما يُتوسل إلى الملوك بخواصهم لكونهم أقرب إلى الملوك من غيرهم، فيشفعون عند الملوك بغير إذن الملوك، وقد يشفع أحدهم عند الملك في ما لا يختاره فيحتاج إلى إجابة شفاعته رغبة ورهبة.

فأنكر الله هذه الشفاعة فقال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦]، وقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨][1].

* * *

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص ١١.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [وأن الحوض حق].

الشــرح:

الأحاديث والأخبار في الحوض وصفته كثيرة جداً متواترة، قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله[1]: «تواتر الآثار عن النبي ﷺ في الحوض، حمل أهل السنة والحق وهم الجماعة على الإيمان به وتصديقه».

وقال الحافظ ابن حجر[2]: «بلغني أن بعض المتأخرين أوصلها إلى رواية ثمانين من الصحابة».

ولا يمكنني في هذا المقام أن أسوق أحاديث صفة الحوض، فإنها كثيرة متواترة كما ذكر العلماء، ولعلي أكتفي بذكر حديث منها، ثم أذكر ملخص صفة الحوض من مجموع الروايات في صفة الحوض.

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إن حوضي أبعدُ من أَيْلةَ من عدن، لهو أشد بياضاً من الثلج، وأحلى من العسل باللبن، ولآنيته أكثر من عدد النجوم، وإني لأصدُّ الناس عنه، كما يصد الرجلُ إبلَ الناس عن حوضه، قالوا: يا رسول الله، أتعرفنا يومئذ؟ قال: «نعم» لكم سيما ليست لأحد من الأمم، تَرِدُونَ عَلَيَّ غرّاً محجّلين من أثر الوضوء**»[3].

---

(١) التمهيد (٢/٣٠٩).

(٢) فتح الباري (١١/٤٦٩).

(٣) رواه مسلم كتاب الطهارة باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء (١/٢١٦ - رقم ٢٤٦).

والحافظ ابن كثير رحمه الله لما ساق جملة كثيرة من طرق وأحاديث الحوض، قال[1]: «فقد تلخص من مجموع هذه الأحاديث المتواترة صفة هذا الحوض العظيم، والمورد الكريم، من شراب الجنة، من نهر الكوثر، الذي هو أشد بياضاً من اللبن، وأبرد من الثلج، وأحلى من العسل، وأطيب ريحاً من المسك وهو في غاية الإشباع، عرضه وطوله سواء، كل زاوية من زواياه مسيرة شهر، وأنه ينبت في حال من المسك، ورضراض من اللؤلؤ، فسبحان الخالق الذي لا يعجزه شيء، لا إله إلا هو، ولا معبود سواه».

والحوض مادته من الكوثر، وهو نهر في الجنة له ميزابان يمدان الحوض، فإن قلت إن ابن عباس رضي الله عنهما قال عن الكوثر: الخير الكثير، الذي أعطاه الله رسوله، فالجواب أن ابن عباس لم ينف أنه نهر من الجنة، فهو نهر وهو من الخير الكثير الذي أعطاه الله نبيه، ولذلك ذكر أبو بشر رحمه الله مقالة ابن عباس رضي الله عنهما لسعيد بن جبير رحمه الله، فقال سعيد: «النهر الذي في الجنة من الخير الذي أعطاه الله إياه»[2].

قلت: وتوجيه سعيد بن جبير سديد، لكن الأولى الاستدلال بالمرفوع فقد وُصف الكوثر بأنه نهر وأنه خير كثير في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه وفيه أن النبي ﷺ قال لأصحابه: «**هل تدرون ما الكوثر؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: هو نهر أعطانيه ربي عز وجل في الجنة، عليه خير كثير**»[3].

---

(١) النهاية في الفتن (١/ ٤١٠).

(٢) رواه البخاري كتاب الرقاق باب في الحوض (١١/ ٤٦٣ - رقم ٦٥٧٨).

(٣) رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة (١/ ٣٠٠ - رقم ٤٠٠).

الْمَذُودُون عن الحوض:

الْمَذُودُون عن الحوض صنفان: صنف لا يؤمن بالحوض ويُكذب به، أو يرد الأخبار الواردة فيه، وهم الخوارج وطائفة من المعتزلة، وصنف مبدلون للشريعة.

فأما الصنف المكذّب بالحوض فحريٌ به أن لا يَرِده في الآخرة كما كذّب به بالدنيا ﴿جزاء وفاقا﴾، ﴿ولا يظلم ربك أحداً﴾.

وقد كان السلف يدعون على من أنكر الحوض أن يحرمه الله من سقياه، كما قال أبو برزة الأسلمي رضي الله عنه[1]: «فمن كذب به فلا سقاه الله منه».

وقال الحافظ ابن كثير فيهم[2]: «وَأَخْلِقْ بهم أن يُحال بينهم وبين وروده كما قال بعض السلف: من كذب بكرامة لم ينلها».

والحوض والعلم به من علم العامة، يعرفه الخاص والعام، وما كان يجهله العجائز ولا العامة فضلاً عن حملة العلم وأهله.

قال أنس بن مالك رضي الله عنه[3]: «فقد تركت بعدي عجائز ما تصلي واحدة منهن صلاة إلا سألت ربها أن يوردها حوض محمد ﷺ».

وقد تكلم العلماء في المذودين عن الحوض، ومن المراد بقوله ﷺ **«فسحقاً لمن بدل بعدي»**.

---

(١) رواه أبو داود في كتاب السنة باب في الحوض (٥/ ١١١ - رقم ٤٧٤٩).

(٢) النهاية في الفتن والملاحم (١/ ٣٧٤).

(٣) رواه أبو يعلى في مسنده (٦/ ٩٦ - رقم ٦٠٠)، والحاكم في مستدركه واللفظ له (١/ ٨٧)، وصححه ووافقه الذهبي.

قال شريك بن عبدالله القاضي رحمه الله[١]: «أهل الردة».

وقال أبو عبدالله القرطبي رحمه الله[٢]: «قال علماؤنا رحمة الله عليهم أجمعين: فكل من ارتد عن دين الله أو أحدث فيه ما لا يرضاه الله ولم يأذن به الله، فهو من المطرودين عن الحوض المبعدين عنه، وأشدهم طرداً من خالف جماعة المسلمين وفارق سبيلهم، كالخوارج على اختلاف فرقها، والروافض على تباين ضلالها، والمعتزلة على أصناف أهوائها، فهؤلاء كلهم مبدلون، وكذلك الظلمة المسرفون في الجور والظلم وتطميس الحق، وقتل أهله وإذلالهم، والمعلنون بالكبائر المستخفون بالمعاصي، وجماعة أهل الزيغ والأهواء والبدع.

ثم البعد قد يكون في حال ويقربون بعد المغفرة إن كان التبديل في الأعمال، ولم يكن في العقائد».

وقال الشاطبي رحمه الله[٣]: «والأظهر أنهم من الداخلين في غمار هذه الأمة لأجل ما دلّ على ذلك فيهم وهو الغرة والتحجيل، لأن ذلك لا يكون لأهل الكفر المحض، كان كفرهم أصلاً أو ارتداداً، ولقوله: «قد بدلوا بعدك».

وأقرب ما يحمل عليه تبديل السنة، وهو واقع على أهل البدع، ومن قال: إنه النفاق فذلك غير خارج عن مقصودنا، لأن أهل النفاق إنما أخذوا الشريعة تقية لا تعبداً، فوضعوها في غير مواضعها وهو عين الابتداع.

(١) تاريخ واسط ص ٢٦٠.
(٢) التذكرة في أحوال الموتى وأمورالآخرة ص ٢٦٥ - ٢٦٦.
(٣) الاعتصام (١/ ١٢٧ - ١٢٨).

ويجري هذا المجْرى كل من اتخذ السنة والعمل بها حيلةً وذريعة إلى نيل حطام الدنيا لا على التعبد بها لله تعالى، لأنه تبديل لها وإخراج لها عن وضعها الشرعي».

وقال العلامة عبدالحميد بن باديس رحمه الله[1]: «فأما المبتدعون الذين بدلوا سنته وأحلوا محلها بدعتهم فإنه ﷺ يبعدهم عنه بقوله: **فسحقاً فسحقاً فسحقاً**.

ثم هذا الإبعاد معناه الحرمان من ماء الحوض في وقت شدةالحاجة إليه، فإن كان الابتداع والتبديل بالمروق من الدين، فالإبعاد حرمان من الشفاعة أيضاً، ويبقى ذلك المبتدع مخلداً في النار، وإن كان الابتداع لا يُخرج من الدين، فالإبعاد عن الحوض لا يمنع المبتدع أن تناله الشفاعة، غير أن في الإبعاد عن الحوض عذاباً لظمأ وخزياً بالطرد».

وأما بالنسبة لموقع الحوض في الدار الآخرة، فقد قال الحافظ ابن كثير رحمه الله[2]: «والحوض في موقف القيامة قبل الصراط، لأنه يختلج عنه، ويُمنع منه أقوام قد ارتدوا على أعقابهم، ومثل هؤلاء لا يجاوزون الصراط».

قال أبو عبدالله القرطبي رحمه الله[3]: «والمعنى يقتضيه فإن الناس يخرجون عطاشاً من قبورهم كما تقدم، فيقدم قبل الصراط والميزان».

---

(١) ابن باديس حياته وآثاره (٢/ ٣١٥).

(٢) البداية والنهاية (١٩/ ٤٢٦).

(٣) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة ص ٢٦٢.

والحوض مخلوق موجود الآن، قال شيخنا العلامة محمد الصالح العثيمين رحمه الله[١]: «وهو موجود الآن لقوله ﷺ: «**وإني والله لأنظر إلي حوضي الآن**»». اهـ.

وقد ورد أن لكل نبي حوضاً من حديث سمرة وفيه ضعف[٢]، ومن مرسل الحسن البصري[٣]، وقد صححه بمجموع طرقه الحافظ المزي رحمه الله[٤].

لكن للنبي ﷺ اختصاصاً بالكوثر الذي يصب من مائه في حوضه، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله[٥]: «فإنه لم ينقل نظيره لغيره».

وكذلك هو ﷺ أمته أكثر الناس تبعاً ووُرُوداً حوضه يوم القيامة.

* * *

(١) شرح لمعة الاعتقاد ص ٨١، ط. مكتبة المعارف الثالثة ١٤٠٥هـ.

(٢) رواه الترمذي كتاب صفة القيامة، باب ما جاء في صفة الحوض (٤/٦٢٨ - رقم ٢٤٤٣)، وقال: هذا حديث غريب.

(٣) رواه ابن أبي الدنيا كما نقله عنه ابن كثير في البداية والنهاية (١٩/٤٦٩)، وابن حجر في الفتح (١١/٤٦٧).

(٤) نقله عنه تلميذه ابن كثير في البداية والنهاية (١٩/٤٦٩).

(٥) فتح الباري (١١/٤٦٧).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [والميزان حق].

الشـرح:

المصنف رحمه الله في عقيدته ذكر الميزان ثم ذكر الحساب، ولو ذكر الحساب قبل الميزان لكان أفضل، لأن الوزن يكون بعد الحساب في الدار الآخرة، قال العلامة محمد بن أحمد السفاريني (ت: ١١٨٨هـ)[١]: «اعلم أن مراتب المعاد: البعث والنشور ثم المحشر ثم القيام لرب العالمين ثم العرض ثم تطاير الصحف وأخذها باليمين وأخذها بالشمال ثم السؤال **والحساب ثم الميزان**».

والحكمة في كون الوزن بعد الحساب هو إظهار وزن الأعمال ومقاديرها ليُوفى العبد الجزاء.

قال أبو عبدالله القرطبي[٢]: «لأن الوزن للجزاء فينبغي أن يكون بعد المحاسبة».

والميزان تَضافَرَتْ الأدلة على ثبوته من القرآن والسنة والإجماع، أما القرآن كقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقال تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣].

---

(١) لوامع الأنوار (٢/ ١٨٤).

(٢) التذكرة ص ٢٧٠.

وأما السنة فمثل حَديثِ أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: **«كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم»**[(١)].

وحديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه، وفيه أن النبي ﷺ قال: **«والحمد لله تملأ الميزان»**[(٢)]، إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي لا تخفى، حتى قال ابن أبي عاصم[(٣)]: «والأخبار التي في ذكر الميزان أخبار كثيرة صحاح لا تذهب عن أهل المعرفة بالأخبار لكثرتها وصحتها وشهرتها، وهي من الأخبار التي توجب العلم».

وقال السفاريني في أحاديث الميزان[(٤)]: «قد بلغت أحاديثه مبلغ التواتر».

وتأولت المعتزلة الميزان على أنه العدل[(٥)]، والقضاء، وأنه مجرد

---

(١) رواه البخاري كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ (١٣/ ٥٣٧ - رقم ٧٥٦٣)، ومسلم كتاب الذكر والدعاء باب فضل التهليل (٤/ ٣٠٧٢ - رقم ٢٦٩٤).

(٢) رواه مسلم كتاب الطهارة باب فضل الوضوء (١/ ٢٠٣ - رقم ٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

(٣) السنة (٢/ ٣٦٣)، وتأمل كيف تكلم ابن أبي عاصم رحمه الله بذلك خاصة في الميزان، مع أن طريقته في الكتاب سرد الأحاديث تحت كل باب بدون تعليق.

(٤) لوامع الأنوار (٢/ ١٨٥).

(٥) قوم من قدماء المعتزلة يُقال لهم «الوزنية»، وهو اختيار الجهمية، انظر «منهج السلامة» ص ١٢٧، ويُنسب هذا القول إلى مجاهد، والضحاك، والأعمش، قال الحافظ ابن كثير: «لعل هؤلاء إنما فسروا هذا عند قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ ۝٩﴾ [الرحمن: ٧ - ٩]، فالميزان في قوله: ﴿وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾ أي العدل، أمر الله عباده أن يتعاملوا به فيما بينهم، فأما الميزان =

مثل، والذي حملهم على هذا التأويل دعواهم أن الأعمال أعراض لا تقبل الوزن! كذا قالوا.

والذي لا مرية فيه أن الميزان حقيقي، وأن الوزن حقيقي، فهناك ميزان يُملأ، ويثقل، ويرجح أحد كفتيه.

قال الحافظ ابن كثير[1]: «فقوله: **«والحمد لله تملأ الميزان»** فيه دلالة على أن العمل نفسه وإن كان عرضاً قد قام بالفاعل، يحيله الله يوم القيامة فيجعله ذاتاً يُوضع في الميزان».

وأمور الآخرة لا تُقاس بأمور الدنيا حتى يُقال إن الأعمال أعراض لا تقبل الوزن، فهذا ضرس الكافر يكون كجبل أحد يوم القيامة[2]، فقاعدة أهل السنة كما قال الزهري: «على الله البيان، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم»[3].

وكيف يُعترض على أخبار الله بمثل هذه الأوهام؟! وحري بالعبد في مثل هذا المقام أن يستحضر ما يحصل في الدار الآخرة من تغير الصفات، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨]،

= المذكور في زنة القيمة، فقد تواترت بذكره الأحاديث، وهو ظاهر القرآن، فمن ثقلت موازينه، ومن خفت موازينه، وهذا إنما يكون للشيء المحسوس».
النهاية في الفتن (٢/ ٣٥ - ٣٦).

(١) النهاية في الفتن والملاحم (٢/ ٢٦)، ط. دار الحديث - القاهرة، ت: محمد أحمد عبدالعزيز.

(٢) رواه مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب النار يدخلها الجبارون (٤/ ٢١٨٩ - رقم ٢٨٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٧٧).

وكذلك يُؤتى بالموت في صورة كبش فيُذبح[(١)].

وقد جاء ما يدل على أن العبد يرى سجل أعماله، فيرى العبد ذلك عياناً حتى قال الرجل في بطاقة التوحيد: «يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟!»[(٢)].

وكذلك العبد يُوزن كما قال النبي ﷺ[(٣)]: «**إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة، وقال: اقرؤوا إن شئتم: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾** [الكهف: ١٠٥].

وأخبر النبي ﷺ «**أن ساقي عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أثقل في الميزان من أُحُد**»[(٤)].

وأما الإجماع فقد حكاه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، فقالا[(٥)]: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً وعراقاً ومصر وشاماً ويمناً، وكان من مذهبهم. . .، والميزان حق الذي له كفتان، يوزن فيه أعمال العباد حسنها وسيئها حق»، وحكى الاتفاق أيضاً ابن بطة[(٦)].

---

(١) رواه البخاري كتاب التفسير باب (وأنذرهم يوم الحسرة) (٨/ ٤٢٨ - رقم ٤٧٣٠) ورواه مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب النار يدخلها الجبارون (٤/ ٢١٤٧ - رقم ٢٨٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) انظر ص ٢٩٩.

(٣) رواه البخاري، كتاب التفسير، باب (أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أعمالهم) (٨/ ٤٢٦ - رقم ٤٧٢٩)، ومسلم كتاب صفة القيامة والجنة والنار (٤/ ٢١٤٧ - رقم ٢٧٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. .

(٤) رواه أحمد في المسند (١/ ٤٢٠) ، قال الحافظ ابن كثير في النهاية (٢/ ٢٩) «إسناده جيد قوي».

(٥) أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧٧).

(٦) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ص ٢٢٣.

والحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي رحمه الله بعد أن ساق جملة من أحاديث الميزان، قال[1]: «وقد أجمع على معناها الأمة»، وكذلك حكى الإجماع السفاريني[2].

فتحصل من مجموع ما سبق وجوب الإيمان بالميزان، قال الإمام أحمد رحمه الله[3]: «قال الله عز وجل: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقال تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: ٨]، فهو في كتاب الله فمن رد على النبي ﷺ رد على الله سبحانه».

ولذا قال ابن بطة[4]: «إن الإيمان بالميزان واجب لازم»، وقال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي[5]: «وإثبات ميزان الآخرة، مذهب الفرقة الناجية القاهرة، ومن خالفهم رُمي بمخالفة الشريعة، ونُبز بالبدعة الشنيعة».

واستظهر العلماء الحكمة في نصب الميزان، وذكروا أقوالاً عدة أقواها امتحان الخلق بالإيمان بذلك في الدنيا، وإقامة الحجة على الخلائق، وإظهاراً لعدل الله وفضله، حيث إنه تعالى يزن مثاقيل الذر من الأعمال، ويربي الحسنات لصاحبها ويضاعفها[6].

---

(١) منهاج السلامة في ميزان يوم القيامة ص ١١٨.

(٢) لوامع الأنوار (٢/ ١٨٥).

(٣) أصول اعتقاد أهل السنة (٦/ ١٢٤٥ - رقم ٢٢١١)، والمسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (٢/ ٢٠٣).

(٤) الشرح والإبانة ص ٢٢٣.

(٥) منهاج السلامة في ميزان يوم القيامة ص ١٣٠.

(٦) منهاج السلامة في ميزان القيامة ص ١١٩ - ١٢٠، شرح الطحاوية (٢/ ٦١٣)، تحقيق البرهان في إثبات الميزان ص ٦٥.

والإيمان بالميزان من الإيمان بالغيب، وقد جاء في صفة الميزان أن له كفتين، كما في حديث البطاقة، إذ قال النبي ﷺ: «**يُؤتى برجل يوم القيامة، ثم يؤتى بالميزان، ثم يُؤتى بتسعة وتسعين سجلاً كل سجل منها مُدَّ البصر، فيها ذنوبه وخطاياه، فتُوضع في كفة الميزان، ويؤتى بقرطاس مثل هذا، وأشار بيده وأمسك إبهامه، فيها أشهد أن لا إله إلا الله، فيُوضع في الكفة الأخرى، فترجح بخطاياه وذنوبه**»[1].

قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي[2]: «وحديث عبدالله بن عمرو فيه دليل صحيح، ونص صريح بثبوت ميزان القيامة الذي له كفتان يبينُ بهما الرجحان والنقصان».

ومن هنا خاض العلماء في بيان مَا يُوزَن؟

فذهب البعض إلى أن الذي يُوزن هو صحائف الأعمال لحديث البطاقة، وهذا القول يُنسب إلى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما[3]، وهو اختيار القرطبي[4]، وابن عبدالبر، ورجحه مرعي الكرمي[5]،

---

(١) رواه أحمد في مسنده (٢/ ٢١٣)، والترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله (٥/ ٢٤ - رقم ٢٦٣٨)، وابن ماجه كتاب الزهد باب ما يُرجى من رحمة الله يوم القيامة (٢/ ١٤٣٧ - رقم ٤٣٠٠)، والحديث له طرق أجودها طريق الليث بن سعد عن عامر بن يحيى المعافري عن أبي عبدالرحمن الحُبليّ أنه قال سمعت عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما فذكره. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وصححه ابن حبان (١/ ٢٢٤)، ومرعي الحنبلي في تحقيق البرهان ص ٦٠، وكذلك جوّده ابن ناصر الدين الدمشقي في منهاج السلامة ص ٥١.

(٢) منهاج السلامة في ميزان القيامة ص ٥٧.

(٣) منهاج السلامة في ميزان القيامة ص ١٢٤.

(٤) التذكرة في أحوال الموتى وأمورالآخرة ص ٢٧٣.

(٥) تحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان ص ٥٨.

والسفاريني[1]، ووصف ابن ناصر الدين الدمشقي هذا القول بأنه «المشهور»[2].

قال والدنا العلامة محمد الصالح العثيمين رحمه الله[3]: «وجمع بعض العلماء بين هذه النصوص بأن الجميع يُوزن، أو أن الوزن حقيقة للصحائف، وحيث إنّها تثقل وتخف بحسب الأعمال المكتوبة صار الوزن كأنه للأعمال، وأما وزن صاحب العمل فالمراد به قدره وحرمته، وهذا جمع حسن والله أعلم».

وخاض العلماء في الميزان كذلك، هل هو واحد أم متعدد؟

وظاهر القرآن التعدد كما قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله[4]: «وقوله في هذه الآية الكريمة ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ﴾ جمع ميزان، وظاهر القرآن تعدد الموازين لكل شخص؛ لقوله: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: ٨]. ، وقوله: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [المؤمنون: ١٠٣]. فظاهر القرآن يدل على أن للعامل الواحد موازين يوزن بكل واحد منها صنف من أعماله، كما قال الشاعر:

ملِك تقوم الحادثات لعدله فلكل حادثةٍ لها ميزان

(١) لوامع الأنوار (٢/ ١٨٧).
(٢) منهاج السلامة ص ١٢٤.
(٣) شرح لمعة الاعتقاد ص ١٢١.
(٤) أضواء البيان (٤/ ٦٣٧).

والقاعدة المقررة في الأصول: أن ظاهر القرآن لا يجوز العدول عنه إلا بدليل يجب الرجوع إليه».

وأجاب عن هذا الظاهر أبو حيان الأندلسي رحمه الله حيث قال[١]: «وقد يُعَبَّرُ عن الحسنات بالموازين، فيكون ذلك على حذف مضاف: أي فمن ثقلت كِفَّةُ مَوَازِينِه، أي: مَوْزُوناته، فيكون موازين مع موزون لا جمع ميزان».

والقول بأن الميزان واحد وصفه السفاريني بأنه «الأشهر»[٢]، ووالدنا العلامة محمد الصالح العثيمين رأى أن الأمرين محتمل، حيث قال رحمه الله[٣]: «وقال بعضهم: هو ميزان واحد لأنه ورد في الحديث مفرداً، وأما جمعه في القرآن فباعتبار الموزون، وكلا الأمرين محتمل».

وهذا الوزن إنما هو للمسلمين خاصة دون الكفار، في قول بعض أهل العلم لقوله تعالى: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥][٤].

وبعض العلماء قلب الدليل في الآية على مخالفه، ورأى أن فيه دليلاً على أن الكافر يُوزن عمله، لكن لا مقدار لوزنه، قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي[٥]: «وقد دلّت السنة الصحيحة على أن معنى الآية يدخل فيه الكافر السمين العظيم البدن، لا يزن عند الله يوم القيامة جناحَ بعوضة» ثم ساق الشنقيطي حديث أبي هريرة في الرجل السمين...، وقال

---

(١) البحر المحيط (٤/ ٢٧٠).

(٢) لوامع الأنوار (٢/ ١٨٦).

(٣) شرح لمعة الاعتقاد ص ١٢١.

(٤) شرح الواسطية لابن عثيمين (٢/ ١٤٦).

(٥) أضواء البيان (٤/ ٢١٢).

عقبه[١]: «وهو يدل على أن نفس الكافر العظيم السمين لا يزن عند الله جناح بعوضة، وفيه دلالة على وزن الأشخاص»[٢].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله[٣]: «وأما الكفار فتوزن أعمالهم وإن لم يكن لهم حسنات تنفعهم يُقابل بها كفرهم، فإن حسناتهم - ولو بلغت ما بلغت - لا تقابل كُفرهم ولا توازنه، وهي غير نافعة لهم، فتوزن لإظهار شقائهم وتوبيخهم وفضيحتهم على رؤوس الأشهاد».

ووالدنا العلامة محمد العثيمين رحمه الله حكى القولين ولم يرجح وختم البحث بقوله: «والله أعلم»[٤].

وأما المسلمون منهم من لا يُوزن، وهم من يدخل الجنة بغير حساب.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله (ت: ٧٧٤هـ)[٥]: «وقد تواترت الأخبارُ في السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، لكن لا[٦] يلزم من هذا أن لا تُوزن أعمالهم، وفي هذا نظر، والله أعلم».

وقال أبو عبدالله القرطبي رحمه الله[٧]: «الميزان حق، ولا يكون في

(١) أضواء البيان (٤/ ٢١٢).

(٢) وقد يُستدل لهذا المذهب بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٣].

(٣) البداية والنهاية (١٩/ ٥١٥).

(٤) شرح الواسطية (٢/ ١٤٦).

(٥) البداية والنهاية (١٩/ ٥١٥).

(٦) في النسخة المطبوعة «يلزم» بدون نفي، وفيه منافرة لبقية الجملة.

(٧) التذكرة ص ٢٧١.

حق كل أحد بدليل قوله ﷺ: فيقال: يا محمد أدخل الجنة من أمتك من لا حساب عليه. الحديث، وقوله تعالى: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ﴾ [الرحمن: ٤١]، وإنما يكون لمن بقي من أهل المحشر ممَّن خلط عملاً صالحاً وآخَرَ سيئاً من المؤمنين».

وذكر البَعْض في صفة الميزان أنَّ له لساناً، وليس في ذلك شيء مرفوع عن النبي ﷺ، وإنما هي آثار عن ابن عباس رضي الله عنهما، والحسن البصري رحمه الله.

والأثر عن ابن عباس لا يصح[١]، وأما أثر الحسن البصري رحمه الله فهو حسن[٢].

وهذه الأمور الغيبية لا تُقرَّر لأثر تابعي فقط، ومع هذا فإن وصف الميزان بأن له لساناً فاش ذكره في كتب العقيدة[٣].

قال ابن القيم[٤]:

أفما تصدق أن أعمال العبا	**د تُحَطُّ يوم العرض في الميزان؟**
وكذاك تثقل تارة وتخف أخـ	**ـرى ذاك في القرآن ذو تبيان**
وله لسان كفتاه تقيمه	**المحسوس حقا عند ذي الإيمان**

(١) منهاج السلامة ص ١٠٤.

(٢) رُوي من طريق علي بن حرب ثنا الأسود بن عامر ثنا هريم عن عبدالملك بن أبي سليمان قال: ذُكر الميزان عند الحسن فقال: «له لسان وكفتان».
أصول اعتقاد أهل السنة (٦/ ١٢٤٥ - رقم ٢٢١٠)، ومنهاج السلامة ص ١٠٤.

(٣) كما ذكره البربهاري في شرح السنة رقم ١٧ ص ٧٠، وابن قدامة في لمعة الاعتقاد ص ١١٩.

(٤) النونية بشرح ابن عيسى (٢/ ٥٩٣).

قال العلامة محمد السفاريني (ت: ١١٨٨ هـ)[١]: «فقد دلّت الآثار على أنه ميزان حقيقي ذو كفتين ولسان».

وأما ما جاء من أخبار في هيئة الميزان وطوله وأحواله، فقد قال أبو حيان الأندلسي رحمه الله (ت: ٧٥٤)[٢]: «لم يصح إسناده».

* * *

(١) لوامع الأنوار (٢/ ١٨٥).
(٢) البحر المحيط (٤/ ٢٧٠).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله [والحساب حق].

الشـرح:

الحساب حق لا ريب فيه، وذلك أن الله لم يخلق خلقه عبثاً، ولم يكتب لهم الخلود في الدنيا، قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [المؤمنون: ١١٥].

وفي الحديث القدسي الذي يرويه النبي ﷺ عن ربه: «**إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها**»[١].

فالحساب لا بد منه؛ قال تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الحجر: ٩٢-٩٣].

وأما قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، فهذا في حال دون حال، فإنهم لا يسألون عن ذنوبهم بعد أن يؤمر بهم إلى النار، وقد كانوا سُئِلُوا قبل ذلك[٢].

وقيل المراد لا يُسألون سؤال استعلام بما وقع؛ لأن الله عالم بذلك، وإنما يريد مجازاة عباده[٣]، وجعل لأهل الفوز والخسارة علامات يُعرفون

---

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم (٤/ ١٩٩٤ - رقم ٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه..

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/ ٤٩٩).

(٣) تيسيرالكريم الرحمن ص ٨٣١، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: لا يسألهم: هل عملتم كذا وكذا؟ لأنه أعلم بذلك منهم، ولكن يقول: لم عملتم كذا وكذا؟ تفسير القرآن العظيم (٧/ ٤٩٩).

بها، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، وقال سبحانه: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ﴾ [الرحمن: ٤١].

والناس باعتبار الحساب يوم القيامة أصناف:

الأول: من يدخل الجنة بلا حساب، وهؤلاء هم أهل التوحيد الخالص الذي لا يَسْتَرْقُون وعلى ربّهم يتوكّلون، وهم سبعون ألف[١].

وقد ورد مرفوعاً من حديث ثوبان أنّ مع كل ألف سبعين ألفاً[٢]، وورد مرفوعاً أيضاً أنّ مَعَ كلّ واحد أو رجل سبعين ألفاً[٣].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله[٤]: «وهذا يحتمل أن يكون مع كل واحد من الألوف، ويحتمل أن يكون مع كل واحد من الآحاد، وهو أشمل وأكثر».

الثاني: من يُحاسب حساب عرض، وهؤلاء هم أولياء الله المتقون، تُعرض أعمالهم مجرد عرض بلا نقاش، فعن عائشة رضي الله عنها أنَّ النبيَّ

---

(١) رواه البخاري كتاب الرقاق باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب (١١/ ٤٠٥ - رقم ٦٥٤١)، ومسلم كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب (١/ ١٩٧ - رقم ٣٦٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه أحمد (٥/ ٢٨٠) وصححه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/ ٩٥)، من حديث ثوبان رضي الله عنه، ورواه الطبراني في الكبير (٨/ ١٢٩) من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه وجوّد إسناده ابن كثير في تفسيره (٢/ ٩٨)، وأحمد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وجوّد إسناده ابن حجر في فتح الباري (١١/ ٤١١).

(٣) رواه أبو يعلى (٦/ ٤١٧) وجوّد إسناده ابن كثير في التفسير (١/ ١٠٠).

(٤) البداية والنهاية (٢٠/ ٦٢).

ﷺ قال: «**ليس أحد يُحاسب يوم القيامة إلا هلك**»، فقلت: يا رسول، أليس قد قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ [الانشقاق: ٧ - ٨]، فقال رسول الله ﷺ: «**إنما ذلك العرض، وليس أحد يُناقش الحساب يوم القيامة إلا عُذب**»[١].

الثالث: من يُحاسب حساب مناقشة، وهم أصحاب الشمال، يُحاسبون حساباً عسيراً، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ۝١١﴾ [الانشقاق: ١٠ - ١١]. وهؤلاء يأخذون صحائفهم بشمائلهم وراء ظهورهم.

وأما دعوى أن العصاة من المؤمنين يأخذون صحائفهم بشمائلهم أمامهم، فقد قال الماوردي إنه لا قائل بهذا القول، وأن الفاسق الذي مات على فسقه دون توبة يأخذ كتابه بيمينه[٢].

ومن الفروق في الحساب بين المؤمن والكافر، أن المؤمن يخلو به ربه ويقرره بذنوبه حتى إذا رأى أنه هلك، قال الله له: سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم ولا أبالي[٣]، وأما الكفار والمنافقون فمع ما يُعرفون به من سيماهم يُنادى بهم على رؤوس الخلائق: هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين»[٤].

---

(١) رواه البخاري، كتاب العلم، باب من سمع شيئاً فراجع حتى يعرفه (١/ ١٩٦ - رقم ١٠٣)، ومسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها (٤/ ٢٢٠٤ - رقم ٢٨٧٦).

(٢) لوامع الأنوار (٢/ ١٨٣).

(٣) رواه البخاري، كتاب الأدب، باب سترالمؤمن على نفسه (١٠/ ٤٨٦ - رقم ٦٠٧٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) انظر شرح العقيدة الواسطية للعلامة محمد العثيمين (٢/ ١٥٥).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في حساب الكفار يوم القيامة ما نصه[1]: «إن الحساب يُراد به عرض أعمالهم عليهم وتوبيخهم عليها، ويُراد بالحساب موازنة الحسنات والسيئات، فإن أريد بالحساب المعنى الأول فلا ريب أنهم يحاسبون بهذا الاعتبار.

وإن أريد المعنى الثاني، فإن قصد بذلك أن الكفار تبقى لهم حسنات يستحقون بها الجنة فهذا خطأ ظاهر.

وإن أريد أنهم يتفاوتون في العقاب، فعقاب من كثرت سيئاته أعظم من عقاب من قلَّت سيئاته، ومن كان له حسنات خُفف عنه العذاب، كما أن أبا طالب أخف عذاباً من أبي لهب.

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، والنار دركات، فإذا كان بعض الكفار عذابه أشد عذاباً من بعض لكثرة سيئاته وقلة حسناته، **كان الحساب لبيان مراتب العذاب، لا لأجل دخولهم الجنة**».

* * *

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٠٥ - ٣٠٦).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ولا يقطعون لأحد من أهل الملة أنه من أهل الجنة أو أنه من أهل النار، لأن علم ذلك مغيَّبٌ عنهم، لا يدرون على ماذا يموت؟ أعلى الإسلام أم على الكفر؟ ولكن يقولون: إن من مات على الإسلام مجتنباً للكبائر والأهواء والآثام، فهو من أهل الجنة، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البينة: ٧]، ولم يذكر عنهم ذنباً ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾ [البينة: ٧ - ٨].

ومن شهد له النبي ﷺ بعينه بأنه من أهل الجنة، وصح له ذلك عنه، فإنهم يشهدون له بذلك، إتباعاً لرسول الله ﷺ، وتصديقاً لقوله].

الشــرح:

هذه القطعة من العقيدة في الشهادة بالجنة أو النار، وأفادنا الإسماعيلي رحمه الله أن الشهادة تنقسم إلى قسمين:

الأول: الشهادة لموصوف، فنشهد لمن مات على الإسلام بأنه من أهل الجنة، لأن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة[1]، قال الله تعالى: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الفتح: ٥].

(١) رواه البخاري كتاب الجهاد، باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر (٦/ ١٧٩ - رقم ٣٠٦٢)، ورواه مسلم كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان (١/ ١٠٥ - رقم ١٧٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما التعيين فهذا لا يكون إلا عن طريق الوحي، لأن صلاح النية التي هي أحد شرطي العمل الصالح محلها القلب، ولا يعلم السرائر إلا الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «وإنما قد نقف في الشخص المعين؛ فلا نشهد له بجنة ولا نار إلا عن علم، لأن حقيقة باطنه وما مات عليه لا نحيط به، لكن نرجو للمحسن، ونخاف على المسيء».

وقصة الرجل الذي بالغ في قتال الكفار حتى قال الصحابة فيه: ما أجزأ منا اليوم كما أجزأ فلان، فقال رسول الله ﷺ: إنه من أهل النار، ثم كان آخر أمره أن قتل نفسه[2].

فهذا في الظاهر أنه من أهل الجنة، لكن سريرته وخاتمته سيئة والعياذ بالله، لذلك بوّب عليه البخاري (باب لا يقال فلان شهيد).

وقال أبو محمد البربهاري رحمه الله (ت: ٣٢٩هـ)[3]: «من كان من أهل الإسلام فلا تشهد له بعمل خير ولا شر، فإنك لا تدري بم يُختم له عند الموت، ترجو له رحمة الله، وتخاف عليه ذنوبه، ولا تدري ما يسبق له عند الموت إلى الله من الندم، وما أحدث الله في ذلك الوقت إذا مات على الإسلام، ترجو له رحمة الله، وتخاف عليه ذنوبه».

وقد حكى الإجماع على ذلك إسحاق بن راهويهْ رحمه الله حيث قال[4]: «مضت السنة من النبي ﷺ والخلفاء من بعده، **واجتمع علماء**

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٢٩٥).

(٢) رواه البخاري كتاب الجهاد باب لا يقال فلان شهيد (٦/ ٨٩ - رقم ٢٨٩٨) من حديث سهل ابن سعد الساعدي رضي الله عنه.

(٣) شرح السنة (ص ٧٧ - رقم ٣٧).

(٤) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية رواية حرب الكرماني ص ٣٩٠.

الأمصار على ذلك: أن لا يشهد أحد على أحد بعد النبي ﷺ أنه في الجنة، لصلاحه وفضله، وسوابقه، ولا أحد من أهل النار، لارتكاب المعاصي والذنوب؛ ونكل ذلك إلى الله، فإنه الذي يتولى السرائر، قال: ويحق عليك أن تعرف وتستيقن أن ما صح عن النبي ﷺ أنه قال: «**في الجنة، فهو في الجنة**»، كذلك الأمر عند أهل العلم من غير أن ينصب الشهادة».

وقال غالب القطان: لقيني الأشياخ من عبد القيس فقالوا لي: ما شهادتك على مالك بن المنذر، وعلى يزيد بن المهلب، وعلى الحجاج ابن يوسف، إن لم تشهد عليهم أنهم منافِقُون براء من الإيمان، من أهل النار، فإنك شكاك في كتاب الله.

فأتيت الحسن فأخبرته بمقالة الأشياخ، فقال الحسن: ابن أخي رويدك بالشهادة تجر بك المعرفة، إنك من أهل دين لا يحل لأحد أن يشهد عليك أنك من أهل النار.

فأتيت محمد بن سيرين فأخبرته بمقالة الأشياخ فقال لي: أما مالك ابن المنذر فأقرب ما كان منك جواراً، وأعظمه عليك حقاً تشهد عليه، لا آمرك بالشهادة عليه، وأما يزيد بن المهلب فتعرف ركب الأزد، فإن شئت فتعرض له، وأما الحجاج بن يوسف، والمسكين الحجاج، المسكين أبو محمد انتهك الحرمة، وركب المعصية، فإن يُعذبه فبذنبه، وإن يغفر له فإنا لا ننفس عليه المغفرة.

قال: فأتيت بكر بن عبدالله المزني فأخبرته بمقالة الأشياخ، قال: لو أن الناس اجتمعوا يوم الجمعة فقالوا لي: أتعرف أفضل هؤلاء رجلاً واحداً؟ لقلت: أتعرفون أنصحهم لهم؟ فلو قيل له: إنه هذا، فعرفت أنه كذلك

لقلت: هذا أفضلهم، ولو قيل: أتعرف أشرهم رجلاً واحداً؟ لقلت: أتعرفون أغشهم لهم؟ فلو قيل له: هذا، فعرفت أنه كذلك، لقلت: هذا أشرهم، ولو قيل لي: اشهد لأفضلهم أنه من أهل الجنة لم أشهد، ولو قيل لي: اشهد على أشرهم أنه من أهل النار لم أشهد، فإذا كان رجائي لشرهم، فكيف رجائي لخيرهم؟ وإذا خشيتي على خيرهم، فكيف خشيتي على شرهم[1].

ويبدو أن هذا الإجماع الذي حكاه إسحاق رحمه الله هو الذي استقر عليه أهل السنة، وإلا فقد وُجد المخالف من قبل، فالأوزاعي، ومحمد ابن الحنفية، ومحمد بن الهيثم المقري، وعبدالرحمن بن مهدي لا يشهدون حتى للعشرة المبشرين بالجنة، ومنهم من ناظر الإمام أحمد بن حنبل على ذلك كأحمد بن إبراهيم الدورقي، وعلي بن المديني[2].

الثاني: الشهادة لمعين، فنشهد لكل من شهد له الوحي بأنه من أهل الجنة، لأن خبر الله ورسوله صدق لا يدخله النسخ، كالعشرة المبشرين بالجنة، وثابت بن قيس بن شماس، بل ونشهد بالجنة لعموم الصحابة رضي الله عنهم، لأن الله قال فيهم: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [المائدة: ١١٩].

وأبو بكر الصديق رضي الله عنه لما سأله أهل الردة الصلح فقال: «لا، حتى تشهدوا أن قتلانا في الجنة، وقتلاكم في النار»[3].

---

(١) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية رواية حرب الكرماني ص٣٩٦.

(٢) السنة للخلال (١/٣٥٨ - ٣٦٠).

(٣) السنة للخلال (١/٣٥٥ - ٣٥٦).

قال محمد بن الحسن بن هارون: سألت أبا عبدالله (الإمام أحمد) عن الشهادة للعشرة؟ قال: نعم أشهد للعشرة بالجنة[1].

وقال أبو بكر الآجري (ت: ٣٦٠هـ) رحمه الله[2]: «واجب على كل مسلم عقل عن الله عز وجل، وصانه عن مذاهب الرافضة والناصبة أن يشهد لمن شهد له النبي ﷺ بالجنة، إذ كان على حراء فتزلزل به الجبل، ومعه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وتمام سائر العشرة، فقال له: **«اسكن فما عليك إلا نبي أو صدّيق أو شهيد»، وكذا كانوا كما قال النبي ﷺ رضي الله عنهم وعن جميع الصحابة** الذين ضمن الله لهم في كتابه أنه لا يخزيهم، وأنه يُتم لهم نورهم يوم القيامة، ويغفر لهم، وأخبر أنه قد رضي عنهم ورضوا عنه».

وقال أبو عبدالله ابن بطة العكبري (ت: ٣٨٧هـ)[3]: «ويشهد للعشرة بالجنة بلا شك ولا استثناء، وهم أصحاب حراء، النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبدالرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، فهؤلاء لا يتقدمهم أحد في الفضل والخير، ويشهد لكل من شهد له النبي ﷺ بالجنة، وأن حمزة سيد الشهداء، وجعفر الطيار في الجنة، والحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة.

ويشهد لجميع المهاجرين والأنصار بالجنة والرضوان، والتوبة والرحمة من الله».

(١) السنة للخلال (١/ ٣٥٥).

(٢) الشريعة (٢/ ٤٢٥).

(٣) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ص ٢٨٨ - ٢٩٠.

ومن الأدلة القرآنية على أن جميع الصحابة في الجنة قوله: ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ جَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨٨ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝٨٩﴾ [التوبة: ٨٨، ٨٩].

قال الحافظ محمد بن علي الكرجي رحمه الله في الآية[١]: «شاهد لكل من حضر مع رسول الله ﷺ غزوة تبوك من أصحابه بالجنة، فيكونون مضمومين إلى العشرة المشهود لهم بها، وكل من شهد غزوة تبوك من أصحاب رسول الله ﷺ فهو معه في الجنة على ما كان فيه شهادة هذه الآية له وهي حق».

وينص علماء السنة على بعض الصحابة بأعيانهم ممن يسيء الرافضة الظن بهم، إظهاراً لشهادة العدول فيهم، فقد قال قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني رحمه الله (ت: ٥٣٥هـ)[٢]: «قال بعض علماء السلف: . . . ونشهد أن معاوية رضي الله عنه من أهل الجنة».

ثم قال رحمه الله[٣]: «ومن مذهب أهل السنة: أنهم لا يشهدون على أحد من أهل القبلة بالنار، وإن مات على كبيرة من الكبائر، ولا يشهدون لأحد أنه في الجنة إلا من شهد له النبي ﷺ، ونرجو لأهل القبلة الجنة، ونرغب في شهود جنازته، وعيادته».

---

(١) نكت القرآن الدالة على البيان (١/ ٥٦٧ - ٥٦٨).
(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٦٥).
(٣) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٦٩ - ٢٧٠).

وكذلك من شهد له الوحي بالنار، فنشهد أنه من أهل النار بعينه، قال الإمام أحمد رحمه الله: «ونحن نشهد أن أبا لهب وأبا جهل في النار»[١].

وكذلك الحال بالنسبة للأطفال لا نشهد لأعيانهم، فأطفال الكفار قال النبي ﷺ في شأنهم: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**»، والطفل من المسلمين الذي مات وقالت عنه عائشة رضي الله عنها: «عصفور من عصافير الجنة، فقال لها النبي ﷺ: «**وما يدريك**».

قال إسحاق بن منصور الكوسج للإمام إسحاق بن راهوية: أطفال المشركين؟

قال إسحاق بن راهوية رحمه الله: الذي يُعتمد عليه أن لا يُنزلوا جنة ولا ناراً، حتى يكون الله عزَّ وجل هو الذي ينزلهم.

وأما أولاد المسلمين فإنهم من أهل الجنة، ولكن لا يجوز لأحد أن يشهد لولد مسلم بعينه أن هذا من أهل الجنة، كنحو ما يقول: المؤمنون أهل الجنة، ولا ينصب أحداً بعينه»[٢].

قال ابن القيم رحمه الله[٣]: «عزّى بعض العلماء رجلاً بطفلة، فقال له: قد دخل بعضك الجنة فاجتهد أن لا تتخلف بقيتك عنها. (قلت): وفي جواز هذه الشهادة ما فيها فإنا وإن لم نشك أن أطفال المؤمنين في

(١) السنة للخلال (١/٣٦٦ - رقم ٤٩٨).
(٢) المسائل (٩/ ٤٧٤٠ - رقم ٣٤٠٥).
(٣) بدائع الفوائد (٣/١٥٧).

الجنة لا نشهد به لمعين أنه فيها كما نشهد لعموم المؤمنين بالجنة، ولا نشهد بها لمعين سوى من شهد له النص، وعلى هذا يُحمل حديث عائشة رضي الله عنها وقد شهدت للطفل من الأنصار بأنه عصفور من عصافير الجنة، فقال لها النبي ﷺ: **وما يدريك**.

وهكذا نقول لهذا المعزي وما يدريك أن بعض المعزي دخل الجنة، وسر المسألة الفرق بين المعين والمطلق في الأطفال والبالغين، والله أعلم».

وأما من لم يشهد له الوحي بعينه بالجنة أو النار، لكن تواتر ثناء المسلمين عليه خيراً أو شراً، فهل يُشهد له بذلك أنه من أهل الجنة أو النار؟.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «ولهم في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال: منهم من لا يشهد بالجنة لأحد إلا للأنبياء، وهذا قول محمد بن الحنفية، والأوزاعي.

والثاني: أنه يشهد بالجنة لكل مؤمن جاء فيه نص، وهذا قول كثير من أهل الحديث.

والثالث: يشهد بالجنة لهؤلاء، ولمن شهد له المؤمنون كما قال النبي ﷺ: «**أنتم شهداء الله في الأرض**»[2]. وقال: «**يوشك أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار، قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: بالثناء الحسن والثناء**

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٢٩٥ - ٢٩٦).

(٢) رواه البخاري، كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت (٣/ ٢٢٨ - رقم ١٣٦٧)، ومسلم، كتاب الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى (٢/ ٦٥٥ - رقم ٩٤٩).

السيئ»[1]، فأخبر أن ذلك مما يُعلم به أهل الجنة وأهل النار، وكان أبو ثور يقول: «أشهد أن أحمد بن حنبل في الجنة» ويحتج بهذا».

وقال والدنا العلامة محمد العثيمين رحمه الله[2] معلقاً على كلام شيخ الإسلام: «وعلى هذا فنشهد لهؤلاء الأئمة الذي أجمعت الأمة، أو جلها على الثناء عليهم بالجنة. لكن ليست شهادتنا لهم بالجنة، كشهادتنا لمن شهد له الرسول ﷺ».

فائدة: قال ابن عقيل في الفنون: «سؤال عن قوله ﷺ «وجبت» والجواب أنه يجوز أن يكون قوله ذلك مما ألقي إليه من الوحي، ويحتمل أن يكون لما ظهر له حين غفر شره لخيره»[3].

والسؤال الذي يطرح نفسه، وهو أن قول النبي ﷺ: «**أنتم شهداء الله في الأرض**» هل يُمكن أن يُعمم الآن مع تغير الناس وظهور النقص في الشهداء، قال الحافظ محمد بن علي الكرجي (ت: ٣٦٠هـ)[4]: «وقوله ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، دليل على أن شهادة المؤمنين مقبولة لبعضهم على بعض بالخير والشر، **ولا تقبل إلا شهادة من جمع مع الإيمان أمانة وفضلاً واتقاء لربه ومروءة**، لأن المؤمنين الذين رأوا أعمال هؤلاء مع الله ورسوله كانوا كذلك، لا أن شهادة كل من شمله اسم الإيمان مقبولة.

---

(١) رواه أحمد (٣/ ٤١٦)، وابن ماجة كتاب الزهد باب الثناء الحسن (٢/ ١٤١١ - رقم ٤٢٢١) من حديث أبي بكر بن أبي زهير الثقفي عن أبيه. وصححه البوصيري في مصباح الزجاجة.

(٢) الشرح الممتع (٥/ ٣٨٠).

(٣) الآداب الشرعية (١٢٣٦).

(٤) نكت القرآن الدالة على البيان (١/ ٥٧٦ - ٥٧٧).

وإن كان بضد من وصفنا به أصحاب رسول الله ﷺ، الذين رأوا أعمال القوم معه، وذلك أنهم شهداء الله في أرضه، ولا يجوز أن يكون بها شهداء إلا المبرئين من العيوب، الطاهرين من أدناس الذنوب، أمناء فيما يقولون، وعليه يشهدون، لا يحملهم شنآن قوم على قول القبيح فيهم بغير علم، علماء بما يكون جرحاً ظاهراً، لا يتألون على المرمى بآرائهم، يتوقون أن يجرحوا إلا بالنصوص المتيقنة المؤدية إلى حقائق الجرح دون غيرها، فإن كثيراً من الناس يرى الشيء محرّماً بتأويل فيه فيدين الله به، وغيره يراه محللاً، وهو أمين يقتدي بصالح سلفه وصحابة نبيه ﷺ، قد تبين موضع الحجة فيما أداه إلى تحليل ما أدى الشاهد الآخر إلى التحريم.

وإذا لم يجرح الرجل بالنصوص التي يستوي المجروحون بها في الذم، خاطر بدين السامعين بشهادته، وسيما إن كان مرموقاً بعين التوقي، فلعلهم يهجرون المشهود عليه بشهادته، والهجران محرم أو تكون شهادته عليه بالخير في نحو ذلك، فيغر من يذكر إليه، ويستنيم إلى حسن الثناء عليه من أمين عنده، فيودعه أمواله، أو يناكحه، ويبايعه، ويشاريه، فيكون فيه هلاكه».

ومما يدل على ما ذكره الحافظ الكرجي رحمه الله أن شهادة الناس قد لا تطابق الواقع حديث حذيفة رضي الله عنه وفيه أن رسول الله ﷺ قال: «وَيُقال للرجل: ما أعقله وما أظرفه وما أجلده وما في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان»[1]

---

(١) رواه البخاري كتاب الفتن باب إذا بقي في حثالة من الناس (١٣/ ٣٨ - رقم ٧٠٨٦).

وكذلك لما سأل النبي ﷺ أحد أصحابه عن المفاضلة بين رجلين مرا بهما، فلم يرض النبي ﷺ شهادته في أن أحدهما خير من الآخر، وقال ﷺ مصححاً ومبيناً لحقيقة الأمر في المفاضلة بينهما: «**هذا خير من ملء الأرض من مثل هذا**»[1].

وهنا آثار ينبغي أن تُفهم على وجهها وإلا أَوْجَبَتْ أن يُقال بنفي الشهادة بالجنة للصحابة، بل وللعشرة المبشرين لمن التبست عليه.

من ذلك سُؤالُ عُمَرَ بن الخطاب رضي الله عنه حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن المنافقين، هل ذكرني النبي ﷺ منهم؟ فقال حذيفة رضي الله عنه: لا، ولا أزكي أحداً بعدك[2].

وكذلك لما قالت أم سلمة رضي الله عنها: قال النبي ﷺ: «**إن من أصحابي لمن لا يراني بعد أن أموت أبداً**»، فقال عمر لأم سلمة رضي الله عنهما: أنشدك بالله، أمنهم أنا؟ قالت: لا، ولن أبرئ بَعْدَكَ أحداً[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[4]: «إنما أرادت أني لا أفتح عليَّ هذا الباب، ولم تُرد أنك وحدك البريء من ذلك دون سائر الصحابة».

* * *

---

(١) رواه البخاري كتاب الرقاق باب فضل الفقر من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه (١١/ ٢٧٣ - رقم ٦٤٤٧).

(٢) رواه وكيع في الزهد (٢/ ٧٩١ - رقم ٤٧٧) بإسناد صحيح.

(٣) رواه أحمد (٦/ ٣١٢): وصححه الألباني في الصحيحة (٣٢٩٤).

(٤) بواسطة إغاثة اللهفان (١/ ١٧١) تحقيق الشيخ علي الحلبي.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويقولون إن عذاب القبر حق، يُعذّب الله من استحقه إن شاء، وإن شاء عفا عنه، لقوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] فأثبت لهم ما بقيت الدنيا عذاباً بالغدو والعشي دون ما بينهما حتى إذا قامت القيامة عُذبوا أشد العذاب بلا تخفيف عنهم كما كان في الدنيا، وقال: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ يعني قبل فناء الدنيا لقوله تعالى بعد ذلك: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤] بيّن أن المعيشة الضنك قبل يوم القيامة، وفي معاينتنا اليهود والنصارى والمشركين في العيش الرغد والرفاهية في المعيشة ما يعلم به أنه لم يرد به ضيق الرزق في الحياة الدنيا لوجود مشركين في سعة من أرزاقهم، وإنما أراد به بعد الموت قبل الحشر].

الشـرح:

إثبات عذاب القبر متفق عليه بين أهل السنة والجماعة، قال المروذي: قال أبو عبدالله: «عذاب القبر حق لا ينكره إلا ضال أو مضل»[(١)].

وعذاب القبر ثابت بالنقل، ونظيره ثابت بالعقل أيضاً.

أما النقل فمن القرآن الآية الأولى التي استدل بها المصنف، وأما الآية الثانية التي ذكرها المصنف فقد تلاها النبي ﷺ لما ذكر ما يحصل للميت في

(١) الروح لابن القيم ص ٨٠.

قبره، كما جاء في الحديث ذكر حال المؤمن، ثم ثنى بذكر حال الكافر، ثم قال ﷺ: «**فتلك المعيشة الضنك التي قال الله تعالى**: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤]»[(١)].

ومن أدلة القرآن على ثبوت عذاب القبر قوله تعالى عن الكفار: ﴿فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴿٤٥﴾ يَوْمَ لَا يُغْنِى عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٦﴾ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الطور: ٤٥ - ٤٧].

وهذا يحتمل أن يراد به عذابهم بالقتل وغيره، وأن يراد به عذابهم في البرزخ، قال ابن القيم[(٢)]: «وهو أظهر لأن كثيراً منهم مات ولم يعذب في الدنيا».

ومن الأدلة من القرآن على إثبات عذاب القبر قوله تعالى في المنافقين ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١].

قال ابن أبي زمنين (ت: ٣٩٩هـ)[(٣)]: «وأهل السنة يؤمنون بعذاب القبر أعاذنا الله وإياك من ذلك، قال عز وجل: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ ، وقال: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾».

وأما الأحاديث فكثيرة متواترة عن النبي ﷺ نذكر بعضها:

(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ مرّ بقبرين فقال: «**إنهما**

---

(١) رواه أحمد (٤/ ٢٩٥)، وصححه ابن حبان(٥/ ٤٥ - رقم ٣١٠٣).

(٢) الروح ص ١٠٦.

(٣) أصول السنة ص ١٥٤.

ليعذبان وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستبرئ من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة»[1][2].

(٢) عن أبي أيوب رضي الله عنه قال: خرج النبي ﷺ وقد وجبت الشمس فسمع صوتاً فقال: **«يهود تعذب في قبورها»**[3].

(٣) وعن عائشة رضي الله عنها قالت: دخلت عليَّ عجوز من عجائز يهود المدينة، فقالت: إن أهل القبور يعذبون في قبورهم، قالت: فكذبتها ولم أنعم أن أصدقها، قالت: فخرجت ودخل عليَّ رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله إن عجوزاً من عجائز يهود أهل المدينة دخلت فزعمت أن أهل القبور يعذبون في قبورهم، قال: **صدقتْ إنهم يعذبون عذاباً تسمعه البهائم كلها، قالت: فما رأيته بعد في صلاة إلا يتعوذ من عذاب القبر**[4].

---

(١) رواه البخاري، كتاب الوضوء باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله (١/ ٣١٧ - رقم ٢١٦)، ومسلم كتاب الإيمان باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه (١/ ٢٤٠ - رقم ٢٩٢).

(٢) فائدة: قال الحافظ ابن رجب في أحوال القبور ص ٥٣: «وقد ذكر بعضهم السر في تخصيص البول والنميمة والغيبة بعذاب القبر، وهو أن القبر أول منازل الآخرة، وفيه أنموذج ما يقع في يوم القيامة من العقاب والثواب، والمعاصي التي يُعاقب عليها يوم القيامة نوعان: حق الله، وحق لعباده، وأول ما يقضى فيه يوم القيامة من حقوق الله الصلاة، ومن حقوق العباد الدماء، أما البرزخ فقضى فيه في مقدمات هذين الحقين ووسائلهما، فمقدمة الصلاة الطهارة من الحدث والخبث، ومقدمة الدماء النميمة والوقيعة في الأعراض».

(٣) رواه البخاري كتاب الجنائز، باب التعوذ من عذاب القبر (٣/ ٢٤١ - رقم ١٣٧٥)، ومسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه (٤/ ٢٢٠ - رقم ٢٨٦٧) من حديث أبي أيوب رضي الله عنه.

(٤) رواه البخاري، كتاب الجهاد باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة (٦/ ١٠٥ - رقم ٢٩٣١)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب التغليظ في تفويت صلاة العصر (١/ ٤٣٦ - رقم ٦٢٧).

(٤) ومن أدلة إثبات عذاب القبر حديث علي رضي الله عنه قال: «لما كان يوم الأحزاب قال رسول الله ﷺ: **«ملأ الله قبورهم وبيوتهم ناراً كما حبسونا وشغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس»**[١]».

ووجه الدلالة أن النبي ﷺ لا يدعو بما يمتنع وقوعه.

وأما ثبوت نظيره عقلاً، فقد قال ابن القيم[٢]:

«وقد أرانا الله سبحانه بلطفه ورحمته وهدايته من ذلك أنموذجاً في الدنيا من حال النائم، فإن ما ينعم به أو يعذب في نومه يجري على روحه أصلاً، والبدن تبع له، وقد يقوى حتى يؤثر في البدن تأثيراً مشاهداً فيرى النائم في نومه أنه ضُرب فيصبح وأثر الضرب في جسمه، ويَرَى أنّه قد أكل أو شرب فيستيقظ وهو يجد أثر الطعام والشراب في فيه ويذهب عنه الجوع والظمأ.

وأعجب من ذلك أنك ترى النائم يقوم في نومه ويضرب ويبطش ويدافع كأنه يقظان، وهو نائم لا شعور له بشيء من ذلك، وذلك أن الحكم لما جرى على الروح استعانت بالبدن من خارجه ولو دخلت فيه لاستيقظ وأحس، فإذا كانت الروح تتألم وتتنعم ويصل ذلك إلى بدنها بطريق الاستتباع، فهكذا في البرزخ بل أعظم، فإن تجرّد الروح هناك أكمل وأقوى وهي متعلقة ببدنها لم تنقطع عنه كل الانقطاع، فإذا كان يوم حشر الأجساد وقيام الناس من قبورهم صار الحكم والنعيم والعذاب على الأرواح والأجساد ظاهراً أبدياً أصلاً» اهـ.

---

(١) رواه البخاري كتاب الدعوات باب التعوذ من عذاب القبر (١١/١٧٨ - رقم ٦٣٦٦)، ومسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التعوذ من عذاب القبر (١/٤١ - رقم ٥٨٦).

(٢) الروح ص ٨٩.

فإن قلت إن الجزاء إنما يكون يوم القيامة لقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِۖ﴾؟!

فالجواب: أن توفية الجزاء يكون يوم القيامة ويلحق العبد جزاءه سواء أحسن أو أساء قبل البعث.

المسألة الثانية: لا يشترط أن يُقبر الميت حتى يناله نصيبه من العذاب إن كان مستحقاً لذلك، قال ابن القيم[1]:

«ومما ينبغي أن يُعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ فكل من مات وهو مستحق للعذاب ناله نصيبه منه قُبر أو لم يُقبر، فلو أكلته السباع أو أحرق حتى صار رماداً ونسف في الهواء أو صلب أو غَرِق في البحر وَصَلَ إلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل إلى القبور». اهـ.

المسألة الثالثة: المنكرون لعذاب القبر:

المعتزلة يقولون إن البرزخ ليس فيه نعيم ولا عذاب، بل لا يكون ذلك حتى تقوم القيامة الكبرى، وهؤلاء ينكرون عذاب القبر ونعيمه بناء على أن الروح لا تبقى بعد فراق البدن، وأن البدن لا يُنعم ولا يُعذب[2].

المسألة الرابعة: عذاب القبر وفتنتُه أعم من عقوبة القبر:

الذي لا ريب فيه أن الله لا يُعذب أحداً بلا ذَنْبٍ عَمِله، بل عذاب القبر قد يُراد به الألم الذي يحصل للميت بسبب غيره وإن لم يكن عقوبة على

(١) الروح ص ٨١.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨٤).

عمل عمله، ومنه قوله ﷺ: إن الميت لَيُعذب ببكاء أهله عليه، أي يتألم بذلك ويتوجع منه لا أنه يعاقب بذنب الحي ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وهذا كقول النبي ﷺ: **«السفر قطعة من العذاب»**، فالعذاب أعم من العقوبة.

قال ابن القيم في سياق حديثه عما يصيب الطفل في القبر[(١)]:

«ولا ريب أن في القبر من الآلام والهموم والحسرات ما قد يسري أثره إلى الطفل فيتألم به، فيشرع للمصلي عليه أن يسأل الله تعالى أن يقيه ذلك العذاب». اهـ.

وأما ضمة القبر والسؤال في القبر والامتحان فيه فهذا ليس من عقوبة القبر، لأن عقوبة القبر يختص بمن استحقه، وأما الضمة والسؤال والامتحان فهذا عام لكل أحد محسنهم ومسيئهم، نسأل الله رحمته.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله[(٢)]: «هذه الضمة ليست من عذاب القبر في شيء، بل هي أمر يجده المؤمن كما يجد أَلَمَ فَقْدِ وَلَدِه وحَمِيمِهِ في الدنيا، وكما يجد من ألم مرضه، وألم خروج نفسه، وألم سؤاله في قبره وامتحانه، وألَمَ تأَثُّرِه ببكاء أهله عليه، وألَمَ قِيامِه من قبره، وألم الموقف وهَوْلِه، وألَمَ الوُرُودِ على النار، ونحو ذلك.

فهذه الأراجيف كلها قد تنال العبد وما هي من عذاب القبر، ولا من عذاب جهنم قط، ولكن العبد التقي يرفق الله به في بعض ذلك أو كله، ولا

(١) الروح ص ١٢٣.

(٢) سير أعلام النبلاء (١/ ٢٩٠).

راحة للمؤمن دون لقاء ربه، قال تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾ [مريم: ٣٩]، وقال: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ٤٠] فنسأل الله تعالى العفو واللطف الخفي». اهـ.

المسألة الخامسة: هل عذاب القبر على الروح والبدن؟ أو على النفس دون البدن؟ أو على البدن دون النفس؟ ثلاثة أقوال:

(١) أنه على الروح فقط، وأن الأبدان لا تُنعم ولا تُعذب، وهذا قول الفلاسفة المنكرين لمعاد الأبدان.

(٢) أنه على الأبدان فقط، وهذا يقوله طوائف من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية كالقاضي أبي بكر، ويجعلون الروح هي الحياة.

(٣) قول أهل السنة والجماعة، أن العذاب والنعيم على النفس والبدن جميعاً، تُنعم النفس وتعذب منفردة عن البدن، وتنعم متصلة بالبدن والبدن متصل بها، فيكون النعيم والعذاب عليهما في هذه الحال مجتمعين كما تكون على الروح منفردة عن البدن[(١)].

والذي تقتضيه الأدلة أن العذاب على الروح والبدن جميعاً حتى في حال مفارقة الروح للجسد.

ومن الأدلة على ذلك قوله ﷺ لأبي قتادة لما وفّى دينار المدين المتوفى: «**الآن برّدتَ عليه جِلْدَه**»[(٢)].

---

(١) الروح ص ٧٢، ٧٣.

(٢) رواه أحمد في المسند (٣/ ٣٣٠) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.

ويدل لذلك أيضاً ما يحصل للنائم في حال مفارقة الروح فإنه يجد أحياناً أثراً في جسده لما يحصل لروحه في منامه، ويدل لذلك أيضاً أن الإنسان هو مجموع الروح والبدن، والعذاب والنعيم لمجموعهما الذي هو الإنسان.

قال ابن تيمية رحمه الله[1]: «لفظ الإنسان يتناول الجسد والروح، ثم الأحكام تتناول هذا تارة وهذا تارة لتلازمهما، فكذلك القرية إذا عُذب أهلها خربت، وإذا خربت كان عذاباً لأهلها، فما يصيب أحدهما من الشر، ينال الآخر، كما ينال البدن والروح ما يصيب أحدهما».

المسألة السادسة: هل عذاب القبر دائم أو منقطع؟

عذاب القبر: نوعان، نوع دائم سوى ما ورد في بعض الأحاديث أنه يخفّف عنهم ما بين النفختين، ويدل على دوامه قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗا﴾ [غافر: ٤٦].

وفي حديث ابن عباس في قصة الجريدتين لعله يخفف عنهما ما لم تيبسا، فجعل التخفيف مقيداً برطوبتهما فقط.

والنوع الثاني: إلى مدة ثم ينقطع وهو عذاب بعض العصاة الذين خفّت جرائمهم فيعذب بحسب جرمه، ثم يخفف عنه كما يعذب في النار مدة ثم يزول عنه العذاب.

وقد ينقطع عنه العذاب بدعاء أو صدقة أو استغفار ونحوه[2]

(١) الإيمان ص ١٠٨ - ١٠٩.
(٢) الروح ص ١٢٣ - ١٢٤.

المسألة السابعة: عذاب القبر لا يختص بالكافرين، بل يصيب من كان مستحقاً له، وإن كان مؤمناً كما قال النبي ﷺ: «**إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، فأما أحدهما فكان لا يستنزه عن البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة**»[1].

قال أبو محمد عبدالحق الإشبيلي[2]: «واعلم أن عذاب القبر ليس مختصاً بالكافرين ولا موقوفاً على المنافقين، بل يشاركهم فيه طائفة من المؤمنين، وكلٌ على حاله من عمله وما استوجبه من خطيئته وزلله». اهـ.

* * *

(١) سبق تخريجه ص ٤٠١.

(٢) بواسطة التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة ص ١٢٩.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويؤمنون بمسألة منكر ونكير على ما ثبت به الخبر عن رسول الله ﷺ مع قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧] وما ورد تفسيره عن النبي ﷺ].

الشـرح:

فيه مسائل:

الأولى: تسمية الملكين بمنكر ونكير، قد صحَّ الحديث بذلك من حديث أبي هريرة رضي الله عنه[(١)] **«أن الميت إذا قُبر أتاه ملكان أسودان أزرقان: أحدهما منكر والآخر نكير...»** الحديث.

وقال أحمد بن القاسم: «قلت: يا أبا عبدالله: تقر بمنكر ونكير وما يروى في عذاب القبر؟ فقال: سبحان الله، نعم نقر بذلك ونقوله، **قلت: هذه اللفظة: تقول منكر ونكير هكذا، أو تقول ملكين؟** قال: منكر ونكير، قلت: يقولون: ليس فيه حديث منكر ونكير، قال: هو هكذا يعني أنهما منكر ونكير»[(٢)].

المسألة الثانية: هل السؤال في القبر عام في حق المسلمين والمنافقين والكفار أو يختص بالمسلم والمنافق؟

---

(١) رواه ابن حبان كما في الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٥/٤٨ - رقم ٣١٠٧) وإسناده على شرط مسلم.

(٢) نقله ابن القيم في الروح ص ٨٠.

قد قام الدليل على أن المؤمن والكافر والمنافق كلهم يسألون في القبر، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه وإنه ليسمع قرع نعالهم، أتاه ملكان فيقعدانه فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ لمحمد ﷺ، فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبدالله ورسوله، فيقال له: انظر إلى مقعدك من النار، قد أبدلك الله به مقعداً من الجنة فيراهما جميعاً، وأما المنافق والكافر فيقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري، كنت أقول ما يقول الناس، فيقال: لا دريت ولا تليت، ويُضرب بمطارق من حديد ضربة فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين**»[(١)].

وقد شذ الحافظ ابن عبدالبر فزعم أن السؤال للمؤمن والمنافق فقط، فقال رحمه الله[(٢)]:

«الآثار الثابتة[(٣)] في هذا الباب إنما تدل على أن الفتنة في القبر لا تكون إلا لمؤمن أو منافق، ممن كان في الدنيا منسوباً إلى أهل القبلة ودين الإسلام ممن حقن دمه بظاهر الشهادة، وأما الكافر الجاحد المبطل فليس ممن يسأل عن ربه ودينه وبنيه وإنما يُسأل عن هذا أهل الإسلام».

وقول ابن عبدالبر هذا مصادم للنصوص، وعمدته قول عبيد بن عمير وهو تابعي، ولا يُقدم المقطوع على المرفوع، قال الحافظ ابن حجر راداً عليه[(٤)]:

«وهذا موقوف والأحاديث الناصة على أن الكافر يُسأل مرفوعة مع كثرة طرقها الصحيحة فهي أولى بالقبول».

---

(١) رواه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاءفي عذاب القبر (٣/ ٢٣٢ - رقم ١٣٧٤)، ومسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها باب عرض مقعد الميت من الجنة و النار (٤/ ٢٢٠٠ - رقم ٢٨٧٠).

(٢) التمهيد (٢٢/ ٢٥٢).

(٣) بعد أن ساق أثر عبيد بن عمير وهو من أئمة التابعين أنه قال: يفتن رجلان: مؤمن ومنافق.

(٤) فتح الباري (٣/ ٢٣٩).

قال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويرون ترك الخصومات، والمراء في القرآن وغيره، لقول الله عز وجل: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر: ٤]، يعني يجادل فيها تكذيباً بها].

الشـــرح:

قوله: «ويرون» يعني أئمة الحديث، وقوله: «ترك الخصومات» يعني الخصومة المذمومة لا مطلق الخصومة، لأن الخصومة نوعان: خصومة بحق، وخصومة بباطل.

فأما الخصومة بعلم وذبّاً عن الحق ودفعاً للباطل فهذا مشروع، والنبي ﷺ إذا قام من الليل يتهجد قال: «اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت»[(١)].

وإنما ترك أئمة الحديث الخصومات المذمومة وهي الجدال بطريقة المتكلمين، لذلك قال الإمام أحمد في وصف الجهم بن صفوان: «كان صاحب خصومات وكلام»[(٢)]، وقال الله في شأن الكفار وخصومتهم في عيسى ابن مريم عليه السلام بالباطل: ﴿بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨].

---

(١) رواه البخاري كتاب التهجد باب التهجد بالليل (٣/٣ - رقم ١١٢٠)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (١/٥٣٢ - رقم ٧٦٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة ص ١٩.

فأئمة الحديث أئمة هدى، أئمة أثر عمدتهم الكتاب والسنة، ولذلك وصف عبيدالله بن أبي حبيبة الإمام أبا سعيد يحيى بن سعيد الأنصاري بقوله[١]: «إن أبا سعيد ليس من أصحاب الخصومة، إنما هو إمام من أئمة المسلمين».

وأما المراء في القرآن فهو المجادلة على مذهب الشك والريبة[٢]، فلا شك أنه حرام، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«مراء في القرآن كفر»**[٣].

قال البغوي رحمه الله[٤]: «فقيل معنى المراء: الشك، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧] أي في شك.

وقيل المراء هو الجدل المشكك، وذلك أنه إذا جادلك فيه أداه إلى أن يرتاب في الآي المتشابهة، فيؤديه ذلك إلى الجحود، فسماه كفراً باسم ما يخشى من عاقبته إلا من عصمه الله».

فما ذكره الإسماعيلي عن أئمة الحديث قد توافق الأئمة على نقله عنهم.

---

(١) المعرفة والتاريخ (١/ ٦٤٨).

(٢) النهاية في غريب الحديث (٤/ ٣٢٢).

(٣) رواه أحمد (٢/ ٢٦٨)، وأبو داود كتاب السنة باب النهي عن الجدال في القرآن (٥/ ٩ - رقم ٤٦٠٣)، والحاكم في كتاب التفسير (٢/ ٢٢٣).

(٤) شرح السنة (١/ ٢٦١).

فقد حكى قتيبة بن سعيد قول أئمة الإسلام فقال[1]: «هذا قول الأئمة المأخوذ في الإسلام والسنة. . . إلى أن قال: . . . وترك الجدل، والمراء، والخصومات في الدين».

وقال أبو القاسم الأصبهاني رحمه الله[2]: «قال بعض علماء أهل السنة: نحن لا نرى الكلام، والخوض في الدين، والمراء، والخصومات، فمهما وقع الخلاف في مسألة رجعنا لآي كتاب الله عز وجل، وإلى سنة رسول الله ﷺ، وإلى قول الأئمة، فإن لم نجد ذلك في كتاب الله، ولا سنة رسول الله ﷺ، ولم يقله الصحابة والتابعون سكتنا عن ذلك، ووكلنا علمه إلى الله تعالى، لأن الله تعالى أمرنا بذلك، فقال عز من قائل: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩]».

فحاصل الأمر كما قال أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي رحمه الله[3]: «القوم كانوا ينهون عن الجدال، والجدال شُبه المتكلمين».

* * *

(١) شعار أصحاب الحديث (رقم ١٧- ص ٣٠، ٣١).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٥٢).

(٣) الآداب الشرعية (١/ ٢٠٤).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويثبتون خلافة أبي بكر رضي الله عنه بعد رسول الله ﷺ، باختيار الصحابة إياه، ثم خلافة عمر رضي الله عنه بعد أبي بكر رضي الله عنه باستخلاف أبي بكر إياه، ثم خلافة عثمان رضي الله عنه باجتماع أهل الشورى وسائر المسلمين عليه عن أمر عمر، ثم خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ببيعة من بايع من البدريين: عمار ابن ياسر، وسهل بن حنيف، ومن تبعهما من سائر الصحابة، مع سابقته وفضله].

الشـــرح:

الأدلة على خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه هي الكتاب والسنة والإجماع، قال أبو عبدالله ابن حامد البغدادي الحنبلي رحمه الله (ت: ٤٠٣هـ)[١]: «فأما الدليل على استحقاق أبي بكر الخلافة دون غيره من أهل البيت والصحابة فمن كتاب الله وسنة نبيه».

أما الدليل من الكتاب والإجماع، فهو قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحشر: ٨].

قال أبو بكر ابن عياش رحمه الله[٢]: «أبو بكر الصديق خليفة رسول الله

(١) منهاج السنة (١/ ٤٨٧ - ٤٨٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (٨/ ٥٠٠).

ﷺ في نص القرآن، لأن الله تعالى يقول: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨] فمن سماه الله صادقاً فليس يكذب، هم قالوا: يا خليفة رسول الله ﷺ».

وقال معاوية بن قرة: «ما كان من أحد من الناس يكتب إلى أبي بكر الصديق إلا إلى خليفة رسول الله ﷺ، وما كان الله ليجمعهم على الكذب»[١].

وأما الأدلة من السنة فكثيرة جداً، منها أمر النبي ﷺ أبا بكر الصديق رضي الله عنه أن يستخلفه في الصلاة (الإمامة الصغرى) تنبيهاً على أحقيته بالإمامة الكبرى، لأن الذي يباشر الصلاة هو إمام المسلمين، واختار النبي ﷺ أبا بكر رضي الله عنه لدين الصحابة فكيف لا يكون هو المختار لدنياهم؟!

وهذا ما أقر به علي بن أبي طالب رضي الله عنه نفسه حيث قال[٢]: «قدّم رسول الله ﷺ أبا بكر فصلّى بالناس، وقد رَأى مَكَاني، وما كنت غائباً ولا مريضاً؛ ولو أراد أن يُقَدِّمَني لقدّمني، فرضينا لدنيانا من رضيه رسول الله ﷺ لديننا».

وقال عبدالله بن المبارك رحمه الله[٣]: «استخلافه هو أمره أن يصلي بالناس».

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٣٣٥).

(٢) الشريعة (٣/ ٦٠).

(٣) رواه ابن بطة بواسطة منهاج السنة (١/ ٥٠٦).

ومن الأدلة من السنة أيضاً أنه أتت امرأة إلى النبي ﷺ تسأله، فقال لها: «ارجعي إليّ»، فقالت: إن رجعت فلم أجدك - تُعرِّض بالموت - قال: «ائتي أبا بكر»[1].

وقال لعائشة رضي الله عنها: **«ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً، فإني أخاف أن يقول قائل ويتمنى متمن، يأبى الله ورسوله والمؤمنون إلا أبا بكر»**[2].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«بينا أنا نائم رأيتني على قليب عليها دلو فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع منها ذَنوباً أو ذَنُوبين وفي نزعه ضعف، والله يغفر له، ثم استحالت غَرْباً، فأخذها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فلم أرَ عبقرياً يفري فَرِيَّه، حتى ضرب الناس بعطن»**[3].

وقوله ﷺ عن نزع أبي بكر رضي الله عنه: **«وفي نزعه ضعف»** ليس فيه حط من فضيلة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وإنما هو إخبار عن حال ولايته، فإنه اشتغل بقتال أهل الردة فلم يتفرّغ لفتح الأمصار وجباية الأموال، ولقصر مدّته فإنها سنتان وثلاثة أشهر وعشرون يوماً[4].

---

(١) رواه البخاري كتاب فضائل الصحابة باب قول النبي ﷺ: **«لو كنت متخذاً خليلاً»** (٧/ ١٧ - رقم ٣٦٥٩)، ومسلم كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أبي بكر رضي الله عنه (٤/ ١٨٥٦ - رقم ٢٣٨٦).

(٢) رواه البخاري كتاب الأحكام باب الاستخلاف (١٣/ ٢٠٥ - رقم ٧٢١٧)، ومسلم كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (٤/ ١٨٥٧ - رقم ٢٣٨٧).

(٣) رواه البخاري كتاب فضائل الصحابة باب قول النبي ﷺ: **«لو كنت متخذاً خليلاً»** (٧/ ١٨ - رقم ٣٦٦٤)، ومسلم كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عمر رضي الله عنه (٤/ ١٨٦٠ - رقم ٢٣٩٢).

(٤) عمدة القاري (١٣/ ٢٢٥).

وقوله: «والله يغفر له» فيه إشارة إلى قرب وفاة أبي بكر، وهو نظير قوله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾ [النصر: ٣] فإنها إشارة إلى قرب وفاة النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون فيه إشارة إلى أن قلة الفتوح في زمانه لا صنع له فيه، لأن سببه قصر مدته، فمعنى المغفرة له، رفع الملامة عنه[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢]: «والتحقيق أن النبي ﷺ دل المسلمين على استخلاف أبي بكر، وأرشدهم إليه بأمور متعددة من أقواله وأفعاله، وأخبر بخلافته إخبار راض بذلك حامدله، وعزم على أن يكتب بذلك عهداً، ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه فترك الكتاب اكتفاء بذلك، ثم عزم على ذلك في مرضه يوم الخميس، ثم لما حصل لبعضهم شك: هل ذلك القول من جهة المرض، أو هو قول يجب إتباعه؟ ترك الكتابة اكتفاءً بما علم أن الله يختاره والمؤمنون من خلافة أبي بكر رضي الله عنه».

واستحقاق أبي بكر رضي الله عنه الخلافة، وبيان أنه أولى الناس بذلك في حياة رسول الله ﷺ كان ظاهراً للكفار فضلاً عن أن يضل عنه المسلمون، ولهذا قال أبو سفيان ابن حرب يوم أُحُد: أفي القوم محمد؟ أفي القوم محمد؟ ثلاثاً، ثم قال: أفي القوم ابن أبي قحافة؟ أفي القوم ابن أبي قحافة؟ أفي القوم ابن أبي قحافة؟ ثم قال: أفي القوم ابن الخطاب؟ أفي القوم ابن الخطاب؟ أفي القوم ابن الخطاب؟[٣].

---

(١) فتح الباري (٧/٣٩).

(٢) منهاج السنة (١/٥١٦ - ٥١٧).

(٣) رواه البخاري كتاب المغازي باب غزوة أحد (٧/٣٤٩ - رقم ٤٠٤٣).

وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه نفسه لم يدَّعِ أنه عُهد إليه بالخلافة، بل لما سئل رضي الله عنه: هل عهد إليكم النبي ﷺ بشيء؟ قال: لا[1].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله[2]: «وهذا الحديث الثابت في الصحيحين وغيرهما عن علي رضي الله عنه، يرد على فرقة الرافضة في زعمهم أن رسول الله ﷺ أوصى إليه بالخلافة، ولو كان الأمر كما زعموا لما ردَّ ذلك أحدٌ من الصحابة، فإنهم كانوا أطوع لله ورسوله ﷺ في حياته وبعد وفاته من أن يفتاتوا عليه، فيقدِّموا غير من قدَّمه، ويؤخِّروا من قدَّمه بنصه، حاشا وكلاَّ ولَمّا، ومن ظن بالصحابة رضوان الله عليهم ذلك فقد نسبهم بأجمعهم إلى الفجور والتواطئ على معاندة الرسول ﷺ ومضادتهم في حكمه ونصه، ومن وصل من الناس إلى هذا المقام فقد خلع ربقة الإسلام، وكفر بإجماع الأئمة الأعلام، وكان إراقة دمه أحل من إراقه المُدام».

والرافضة تنتسب إلى علي رضي الله عنه خاصة وأهل البيت عامة، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه نفسه بايع أبا بكر الصديق رضي الله عنه، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه نظر في وجوه القوم فلم ير الزبير، فدعا بالزبير فجاء، قال: ابن عمة رسول الله ﷺ وحواريه، أردت أن تشق عصا المسلمين؟! فقال: لا تثريب يا خليفة رسولِ الله، فقام فبايعه، ثم نظر في وجوه القوم فلم ير علياً، فدعا بعلي بن أبي طالب فجاء، فقال: قلت: ابنُ عمِّ رسول الله وختنه على ابنته، أردت أن تشق عصا المسلمين؟! قال: لا تثريب يا

---

(١) رواه البخاري كتاب الديّات باب لا يُقتل المسلم بالكافر (١٢/ ٢٦٠ - رقم ٦٩١٥).
(٢) البداية والنهاية (٨/ ٩٩).

خليفة رسول الله، فبايعه[1].

قال الحافظ أبو علي النيسابوري: سمعت ابن خزيمة يقول: جاءني مسلم بن الحجاج فسألني عن هذا الحديث، فكتبته له في رُقعة وقرأتُ عليه، فقال: هذا حديث يساوي بدنة، فقلت: يسوى بَدَنَةً؟! بل هذا يسوى بذرة[2].

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله بعد أن ساق رواية البيهقي[3]: «وقد رواه الإمام أحمد عن الثقة عن وهيب مختصراً، وقد رواه علي بن عاصم عن الجُريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، فذكر نحو ما تقدم، **وهذا إسناد صحيح محفوظ** من حديث أبي نضرة المنذر بن مالك بن قِطْعَةَ، عن أبي سعيد سعد بن مالك بن سنان الخدري، **وفيه فائدة جليلة**، وهي مبايعة علي بن أبي طالب، إما في أول يوم، أو في اليوم الثاني من الوفاة. وهذا حق فإن علي بن أبي طالب لم يُفارق الصديق في وقت من الأوقات، ولم ينقطع في صلاة من الصلوات خلفه».

وكذلك الحال بالنسبة لسعد بن عبادة رضي الله عنه فإن الأنصار لما قالوا: منا أمير ومنكم أمير، قال له أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «يا سعد إن رسول الله ﷺ قال وأنت قاعد: **«قريش ولاة هذا الأمر، فبرُّ الناس تبع لبرّهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم»**، قال: فقال له سعد: صدقت نحن الوزراء وأنتم الأمراء»[4].

---

(١) السنة لعبدالله بن الإمام أحمد (٢/ ٥٥٤ - رقم ١٢٩٢)، السنن الكبرى للبيهقي (٨/ ١٤٣).

(٢) البداية والنهاية (٨/ ٩١)، (٩/ ٤١٦).

(٣) البداية والنهاية (٨/ ٩١ - ٩١).

(٤) رواه أحمد (١٠/ ٥)، وقال الحافظ أبو الفضل العراقي في محجة القُرب إلى محبة العرب ص ١٨٤: «رواه الإمام أحمد في مسنده هكذا، ورجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً». ويغني عنه =

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «وفيه فائدة جليلة جداً، وهي أن سعد بن عبادة نزل عن مقامه الأول في دعوى الإمارة، وأذعن للصديق بالإمارة، فرضي الله عنهم أجمعين».

وقد جاء في مغازي «موسى بن عقبة» أن علياً والزبير رضي الله عنهما قالا: «ما غضبنا إلا لأنا أُخرنا عن المشورة، وإنا نرى أن أبا بكر أحق الناس بها، إنه لصاحب الغار، وإنا لنعرف شرفه وخيره، ولقد أمره رسول الله ﷺ بالصلاة بالناس وهو حي»[2].

ومما ينبغي التنبيه عليه هو أنه لو حصل تخلف الاثنين أو الثلاثة أو العشرة فإن ذلك لا يضر، فالمعتبر موافقة أهل الشوكة الذين يحصل بطاعتهم مقصود الإمامة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[3]: «وأبو بكر بايعه المهاجرون والأنصار، الذين هم بطانة رسول الله ﷺ، والذين بهم صار للإسلام قوة وعزة، وبهم قُهر المشركون، وبهم فُتحت جزيرة العرب، فجمهور الذين بايعوا رسول الله ﷺ هم الذين بايعوا أبا بكر، وأما كون عمر أو غيره سبق إلى البيعة، فلا بد في كل بيعة من

= حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: **«الناس تبعٌ لقريش في هذا الشأن، مسلمهم تبعٌ لمسلمهم، وكافرهم تبعٌ لكافرهم، والناس معادن، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا»**.

رواه البخاري في المناقب باب قول الله تعالى: ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى﴾ (٦/ ٥٢٦ - رقم ٣٤٩٥)، ومسلم في كتاب الإمارة باب الناس تبع لقريش (٣/ ١٤٥١ - رقم ١٨١٨).

(١) منهاج السنة (١/ ٥٣٧).

(٢) أسنده من طريقه ابن كثير في البداية والنهاية (٨/ ٩٢ - ٩٣)، وقال: «إسناد جيد».

(٣) منهاج السنة (١/ ٥٣١).

سابق، ولو قُدّر أن بعض الناس كان كارهاً للبيعة، لم يقدح ذلك في مقصودها، فإن نفس الاستحقاق لها ثابت بالأدلة الشرعية الدالة على أنه أحقهم بها، ومع قيام الأدلة الشرعية لا يضر من خالفها، ونفس حصولها ووجودها ثابت بحصول القدرة والسلطان، بمطاوعة ذوي الشوكة».

وأما قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني - يعني أبا بكر -، وإن أترككم فقد ترككم من هو خير مني رسول الله ﷺ»[1].

والجواب عن هذا هو أن عمر رضي الله عنه أراد استخلافاً بعهد مكتوب[2]، وخلافة أبي بكر رضي الله عنه ثبتت بما هو أبلغ من العهد المكتوب، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[3]: «وأما إذا كان المسلمون قد اختاروه من غير عهد، ودلت النصوص على صوابهم فيما فعلوه، ورضا الله ورسوله بذلك، كان ذلك دليلاً على أن الصديق كان فيه من الفضائل التي بان بها عن غيره، ما علم المسلمون به أنه أحقهم بالخلافة، وأن ذلك لا يحتاج فيه إلى عهد خاص».

وأما قول من قال إن بيعة أبي بكر رضي الله عنه كانت فلتة فتمت - يعني بسرعة - فهذا لا يعيبها، بل هذا مما يؤكد أن استحقاق أبي بكر للخلافة واضح لا لبس فيه، فلا يحتاج إلى روية كالمشكل.

---

(١) رواه البخاري كتاب الأحكام باب الاستخلاف (١٣/ ٢٠٥ - رقم ٧٢١٨)، ومسلم كتاب الإمارة باب الاستخلاف وتركه (٣/ ١٤٥٤ - رقم ١٨٢٣).

(٢) منهاج السنة (١/ ٤٩٩).

(٣) منهاج السنة (١/ ٥٢٤ - ٥٢٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «معنى ذلك أنه وقعت فجأة لم نكن قد استعددنا لها ولا تهيأنا، لأن أبا بكر كان متعيناً لذلك، فلم يكن يحتاج في ذلك أن يجتمع الناس، إذ كلهم يعلمون أنه أحق الناس بها».

فإن قال قائل: لا يصح الاستدلال بإمامة أبي بكر رضي الله عنه في الصلاة على إمامته الكبرى، لأن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه قدّمه الصحابة وأمّهم في الصلاة أيضاً.

فالجواب: أن الصحابة فعلوا ذلك اجتهاداً لا توقيفاً خشية فوات الصلاة وخروج وقتها، وهذا أمر عارض فلم يأتم الصحابة بعبدالرحمن ابن عوف ولا بغيره على صفة متكررة كما هو الحال بالنسبة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه فإنه إمامهم كُلَّما تخلف النبي ﷺ.

قال أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت: ٣٨٥)[2]: «وعبدالرحمن بن عوف حيث صلى النبي ﷺ خلفه لم يكن أمره، إنما خشوا فوتها فقدموه، وصلى النبي ﷺ خلفه».

وأما استدلال الرافضة بقوله ﷺ لعلي رضي الله عنه: **«أنت مني بمنزلة هارون من موسى»**[3]، على استحقاق علي للخلافة، وأنه أولى بها من أبي بكر، فهذا لا متعلق فيه من وجه.

---

(١) منهاج السنة (٨/ ١٧٨).

(٢) السنة ص ١٤٥.

(٣) رواه البخاري كتاب فضائل الصحابة باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٧/ ٧١ - رقم ٣٧٠٦)، ومسلم كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٤/ ١٨٧٠ - رقم ٢٤٠٤) من حديث سعد بن أبي وقّاص رضي الله عنه.

قال أبو عبدالله القرطبي[1]: «فاستدل بهذا الروافض والإمامية وسائر فرق الشيعة على أن النبي ﷺ استخلف علياً على جميع الأمة، حتى كفّر الصحابةَ الإماميةُ - قبحهم الله - لأنهم عندهم تركوا العمل الذي هو النص على استخلاف علي واستخلفوا غيره بالاجتهاد منهم. ومنهم من كفّر علياً إذ لم يقم بطلب حقه، وهؤلاء لا شك في كفرهم وكفر من تبعهم على مقالتهم، ولم يعلموا أن هذا **استخلاف في حياة كالوكالة التي تنقضي بعزل الموكل أو بموته**، لا يقتضي أنه متماد بعد وفاته، فيخل على هذا ما تعلق به الإمامية وغيرهم.

وقد استخلف النبي ﷺ على المدينة ابن أُمّ مكتوم وغيرَه، ولم يلزم من ذلك استخلافه دائماً بالاتفاق، على أنه قد كان هارون شُرّك مع موسى في أصل الرسالة، فلا يكون لهم فيه على ما راموه دلالة». اهـ.

وقال أبو نعيم الأصبهاني رحمه الله[2]: «كذلك نقول في استخلافه على المدينة في حياته بمنزلة هارون من موسى، وإنما خرج هذا القول له من النبي ﷺ عام تبوك، إذ خلفه بالمدينة فذكر المنافقون أنه ملَّهُ وكره صحبته، فلحق بالرسول ﷺ فذكر له قولهم فقال ﷺ: **«بل خلفتك كما خلف موسى هارون»**. اهـ.

وقال أيضاً[3]: «فإن قال الطاعن: لم يرد استخلافه على المدينة. قيل له: هل شاركه في النبوة كما شارك هارون موسى، فإن قال: نعم، كفر، وإن قال: لا، قيل له فهل كان أخاه في النسب، فإن قال: نعم، فقد كذب.

(١) أحكام القرآن (٧/ ٢٧٧).

(٢) الإمامة والرد على الرافضة ص ٢٢١.

(٣) الإمامة والرد على الرافضة ص ٢٢٢.

فإذاً بطلت أخوة النسب ومشاركة النبوة فقد صح وجه الاستخلاف، وإن جعل استخلافه في حياته على المدينة أصلاً فقد كان ﷺ يستخلف في كل غزاة غزاها غيره من الصحابة كابن أم مكتوم، وخفاف بن إيماء ابن رمضة الغفاري وغيرهما من خلفائه». اهـ.

وقال أبو العباس أحمد بن محمد الهيتمي (ت: ٩٧٣هـ) راداً على الرافضة[1]: «فهو من قبيل الآحاد، وهم لا يرونه حُجة في الإمامة، وعلى التنزل، فلا عموم له في المنازل، بل المراد ما دلّ عليه ظاهر الحديث أن علياً خليفة عن النبي ﷺ مدة غيبته بتبوك، كما كان هارون خليفة عن موسى عليه السلام، في قومه مدة غيبته عنهم للمناجاة، وقوله عليه السلام: «اخلفني في قومي» لا عموم له حتى يقتضي الخلافة عنه في كل زمن حياته وزمن موته، بل المتبادر منه ما مرَّ أنه خليفته مدة غيبته فقط، وحينئذ فعدم شموله لما بعد وفاة موسى عليه السلام إنما هو لقصور اللفظ عنه لا لعزله، كما لو صرح باستخلافه في زمن معين».

وكذلك لا متعلق للرافضة بقول النبي ﷺ: **«من كنت مولاه فعلي مولاه»**[2].

وآل البيت أنفسهم لم يكونوا يعتقدون ذلك، قال الحسن بن الحسن ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنه[3]: «لو كان الأمر كما تزعمون وأن الله

---

(١) الصواعق المحرقة (١/ ١٢٢).

(٢) رواه أحمد (٤/ ٣٧٠)، وصححه ابن حبان (رقم ٢٢٠٥ - موارد الظمآن)، وقال الذهبي: هذا حديث حسن. البداية والنهاية (٧/ ٦٧٨)، وقال العلامة الألباني رحمه الله: «إسناده صحيح على شرط البخاري» السلسلة الصحيحة (٤/ ٣٣١)، وقد ورد من حديث جماعة من الصحابة انظر السلسلة الصحيحة (رقم ١٧٥٠).

ورسوله اختارا علياً لهذا الأمر، وللقيام على الناس بعده، أن كان أعظم الناس في ذلك خطيئة وجُرْماً إذ ترك أمر رسول الله ﷺ أن يقوم فيه كما أَمره، أو يَعْذُلَ فيه إلى الناس. فقال له رافضي: ألم يقل رسول الله ﷺ لعلي رضي الله عنه: «**من كنت مولاه فعليٌّ مولاه**»؟ قال: أما والله، أن لو عنى رسول الله ﷺ بذلك الإمارة، والسلطان، والقيام على الناس، لأفصح لهم بذلك كما أفصح لهم بالصلاة، والزكاة، وصيام رمضان، وحج البيت، ولقال لهم: أيها الناس، إن هذا وليُّ أمركم من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا، فإن أنصح الناس كان للمسلمين رسول الله ﷺ»[1].

وأما عمر رضي الله عنه فقد تولّى الخلافة بعهد الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه إليه وبمبايعة وطاعة الناس له، ثم إن عمر رضي الله عنه جعل الخلافة شورى في ستة: عثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعبدالرحمن بن عوف رضي الله عنهم أجمعين، وخرج طلحة والزبير وسعد باختيارهم، وبقي عثمان وعلي وعبدالرحمن بن عوف، واتفق الثلاثة باختيارهم على أن عبدالرحمن ابن عوف لا يتولى، ويولّي أحد الرجلين، وأقام عبدالرحمن ثلاثاً - حلف أنه لم يغتمض فيها بكبير نوم - يشاور السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان، ويشاور أمراء الأنصار، فأشار عليه المسلمون بولاية عثمان، وذكر أنهم كلهم قدموا عثمان فبايعوه.

قال الإمام أحمد في رواية حمدان بن علي: «ما كان في القوم أوكد بيعة من عثمان كانت بإجماعهم»[2]

(١) النهي عن سب الأصحاب وما فيه من الإثم والعقاب (ص ٧٨ - ٧٩ - رقم ٢٢).
(٢) منهاج السنة (١/ ٥٣٢ - ٥٣٣).

ثم ولي الأمر علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فإنه بويع عقيب قتل عثمان رضي الله عنه، وبعض الصحابة لم يبايع علياً كعبدالله بن عمر رضي الله عنهما وغيره[١]، وهذا لا يقدح في خلافته وإمامته.

قال عبدالله بن الإمام أحمد: سألت أبي عن التفضيل بين أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، فقال أبي رحمه الله: «أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي الرابع من الخلفاء».

قلت لأبي: إن قوماً يقولون إنه ليس بخليفة، قال: **هذا قول سوء رديء**. وقال: أصحاب رسول الله ﷺ يقولون له: يا أمير المؤمنين، أفنكذبهم؟! وقد حج بالناس وقطع ورجم فيكون هذا إلا خليفة»[٢].

والواقع شاهد للأدلة على صحة خلافة الأربعة لحديث سفينة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله ملكه من يشاء»**.

قال سفينة لسعيد بن جُهْمَان: فخذ سنتي أبي بكر، وعشراً عمر، واثني عشرة عثمان، وستاً علي رضي الله عنهم[٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٤]: «وهؤلاء قد احتج عليهم الإمام أحمد وغيره بحديث سفينة عن النبي ﷺ أنه قال: **«الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً»**.

---

(١) منهاج السنة (١/ ٥٣٥).

(٢) السنة (٢/ ٥٩٠ - رقم ١٤٠١).

(٣) رواه أبو داود، كتاب السنة باب في الخلفاء (٥/ ٣٦ - رقم ٤٦٤٦، ٤٦٤٧)، والترمذي كتاب الفتن (٥/ ٥٠٣ - رقم ٢٢٢٦) وحسنه من حديث سعيد بن جمهان عن سفينة. وصححه الإمام أحمد كما نقله عنه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (رقم ١١٥).

(٤) منهاج السنة (٤/ ٤٠٢).

وقال أحمد: من لم يربّع بعلي في الخلافة فهو أضل من حمار أهله».

وقال شيخ الإسلام أيضاً[1]: «وخلافة علي اختلف فيها أهل القبلة، ولم يكن فيها زيادة قوة للمسلمين ولا قهر ونقص للكافرين، ولكن هذا لا يقدح في أن علياً كان خليفة راشداً مهدياً، ولكن لم يتمكن كما تمكّن غيره، ولا أطاعته الأمة كما أطاعت غيره، فلم يحصل في زمنه من الخلافة التامة العامة ما حصل في زمن الثلاثة، مع أنه من الخلفاء الراشدين المهديين». اهـ.

وقال[2]: «ونعلم (يعني أهل السنة) مع ذلك أن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه كان أفضل وأقرب إلى الحق من معاوية وممن قاتله معه لما ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين؟ تقتل أدنى الطائفتين إلى الحق».

وفي هذا الحديث دليل على أنه مع كل طائفة حق، وأن علياً رضي الله عنه أقرب إلى الحق». اهـ.

وعلى النقيض من هذا طائفة تبغض معاوية رضي الله عنه وتسبه وتكفره وهم الرافضة ومن شابههم.

وأما فيما يتعلق بفتنة الجمل، فينبغي أن يُعلم أن القتال يوم الجمل مما ندم عليه الطرفان، والندم توبة لو قدر أن أحدهما مسيء أو مخطئ من غير تأويل، أما المجتهد المتأوّل المخطئ فمغفورٌ له خطؤه.

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٤٠٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٠٧).

وينبغي أن يعلم أن الاقتتال وقع بغير اختيار علي ولا طلحة والزبير، وإنما سعى فيه وأوقد ناره قتلة عثمان رضي الله عنه حتى لا يُقتصّ منهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «وهكذا عامة السابقين ندموا على ما دخلوا فيه من القتال، فندم طلحة والزبير وعلي رضي الله عنهم أجمعين، ولم يكن يوم الجمل لهؤلاء قصد في الاقتتال، ولكن وقع الاقتتال بغير اختيارهم، فإنه لما تراسل علي وطلحة والزبير، وقصدوا الاتفاق على المصلحة، وأنهم إذا تمكّنوا طلبوا قتلة عثمان أهل الفتنة، وكان علي غير راض بقتل عثمان ولا معيناً عليه، كما كان يحلف فيقول: والله ما قتلت عثمان ولا مالأت على قتله، وهو الصادق البار في يمينه، فخشي القتلة أن يتفق عليٌّ معهم على إمساك القتلة، فحملوا على عسكر طلحة والزبير، فظن طلحة والزبير أن علياً حمل عليهم، فحملوا دفعاً عن أنفسهم، فظن علي أنهم حملوا عليه، فحمل دفعاً عن نفسه، فوقعت الفتنة بغير اختيارهم، وعائشة رضي الله عنها راكبة لا قاتلت ولا أمرت بالقتال». اهـ.

وينبغي أن يُعلم أن عدد الصحابة الذين شهدوا فتنة الجمل محدود جداً، قال الشعبي[2]: «لم يشهد الجمل من أصحاب رسول الله ﷺ غير عليّ وعمّار، وطلحة والزبير، فإن جاءوا بخامس فأنا كذاب».

* * *

(١) منهاج السنة (٤/٣١٦- ٣١٧).

(٢) رواه عبدالله بن الإمام أحمد حدثنا إسماعيل منصور بن عبدالرحمن قال: قال الشعبي: فذكره.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويقولون بتفضيل الصحابة الذين رضي الله عنهم لقوله: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٠]].

الشـرح:

ذهب بعض العلماء إلى منع المفاضلة بين الصحابة، قال أبو عبدالله المازري[١]: «وأما تفضيل الصحابة بعضهم على بعض فقد ذهبت فرقة إلى الإمساك عن هذا، وأنه لا يفضل بعضهم على بعض، وقالت: هم كالأصابع في الكف فلا ينبغي أن يُتعرض للتفضيل بينهم». اهـ.

وهذا القول لا شك أنه مصادم للنصوص ولعمل الصحابة رضي الله عنهم، إلا أن يُخرَّج التفضيل على سبيل التنقص والحط من المفضل عليه، وهذا لا شك في منعه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢]: «ولكن إذا كان التفضيل على وجه الغض من المفضول في النقص له نُهي عن ذلك، كما نهي في هذا الحديث عن تفضيله على موسى، وكما قال لمن قال: يا خير البرية، قال:

(١) المعلم بفوائد مسلم (٣/ ١٣٧).
(٢) منهاج السنة (٧/ ٢٥٦- ٢٥٧).

ذاك إبراهيم، وصح قوله: أنا سيد ولد آدم ولا فخر، آدم فمن دونه تحت لوائي يوم القيامة ولا فخر.

وكذلك الكلام في تفضيل الصحابة يُتقى فيه نقص أحد عن رتبته أو الغض من درجته، أو دخول الهوى والفرية في ذلك، كما فعلت الرافضة والنواصب الذين يبخسون بعض الصحابة حقوقهم». اهـ.

فإذا عُلم هذا، فاعلم أن المفاضلة بينهم تكون في تفضيل جملة على جملة، ثم تجري المفاضلة بين الجملة إلى الأعيان حتى تنتهي بأفضلهم أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

* * *

أولاً: في تفضيل الجملة على الجملة

أولاً: يتفاضل الصحابة في شرف الصحبة بمقدار صحبتهم لرسول الله ﷺ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «والصحبة اسم جنس تقع على من صحب النبي ﷺ قليلاً أو كثيراً، لكن كل منهم له من الصحبة بقدر ذلك، فمن صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه مؤمناً، فله من الصحبة بقدر ذلك». اهـ.

ثانياً: السبق في الإسلام:

قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠].

فمن أنفق من قبل الفتح وهو صلح الحديبية وقاتل أفضل ممن أنفق من بعده وقاتل.

وهذا التفضيل من باب تفضيل الجملة على الجملة، ولا يلزم منه أن كل من تأخر إسلامه فهو دون من سبقه بالإسلام، فقد يتأخر إسلام الرجل ويكون أفضل من بعض من تقدمه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «فقد يتأخر إسلام الرجل، ويكون أفضل من بعض من تقدمه بالإسلام، كما تأخر إسلام عمر، فإنه

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٦٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٦٢).

يقال: إنه أسلم تمام الأربعين، وكان ممن فضله الله على كثير ممن أسلم قبله، وكان عثمان وطلحة والزبير وسعد وعبدالرحمن بن عوف أسلموا قبل عمر على يد أبي بكر، وتقدمهم عمر». اهـ.

ثالثاً: تفضيل المهاجرين على الأنصار:

بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وجه تفضيل المهاجرين على الأنصار فقال[1]: «وذلك لأن المهاجرين جمعوا بين الهجرة والنصرة».

وكذلك المهاجرون رضي الله عنهم أجمعين يتفاضلون بينهم في فضل الهجرة.

قال أبو المظفر السمعاني رحمه الله[2]: «المهاجرون كانوا على طبقات، وكان بعضهم أهل الهجرة الأولى، وهم الذين هاجروا قبل الحديبية، وبعضهم أهل الهجرة الثانية، وهم الذين هاجروا بعد الحديبية قبل فتح مكة، وكان بعضهم ذا هجرتين، وهما الهجرة إلى الحبشة، والهجرة إلى المدينة».

وهؤلاء الذين هاجروا بعد الحديبية قبل فتح مكة والذين سمّاهم السمعاني بأهل الهجرة الثانية يُسميهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بالمهاجرين التابعين، حيث قال[3]: «عبدالرحمن بن عوف كان من

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٢).
(٢) تفسير القرآن (٢/ ٢٨٣).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٨٩).

السابقين الأولين، وهم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، وهو فتح الحديبية، وخالد هو وعمرو بن العاص وعثمان بن طلحة أسلموا في مدة الهدنة بعد الحديبية وقبل فتح مكة، فكانوا من المهاجرين التابعين، لا من المهاجرين الأولين.

وأما الذين أسلموا عام فتح مكة فليسوا بمهاجرين فإنه لا هجرة بعد الفتح، بل كان الذين أسلموا من أهل مكة يُقال لهم الطلقاء، لأن النبي ﷺ أطلقهم بعد الاستيلاء عليهم عنوة كما يُطلق الأسير».

رابعاً: لأهل بدر والحديبية من الفضل والجهاد ما ليس لغيرهم:

فإن الله قال لأهل بدر وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر: «**اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»[1].

وأهل الحديبية كانوا أكثر من ألف وأربعمائة، وقد قال النبي ﷺ في حقهم: «**لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها**»[2].

وقال تعالى في حقهم: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

---

(١) رواه البخاري كتاب الجهاد والسير باب الجاسوس (٦/ ١٤٣ - رقم ٣٠٠٧)، ومسلم كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أهل بدر (٤/ ١٩٤١ - رقم ٢٤٩٤).

(٢) رواه مسلم كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أصحاب الشجرة أهل بيعة الرضوان (٤/ ١٩٤٢ - رقم ٢٤٩٦).

خامساً: فضل أهل الشورى:

لا شك أن اختيار عمر رضي الله عنه لهؤلاء دون غيرهم يدل على فضلهم واختصاصهم بمناقب دون غيرهم، فعمر رضي الله عنه من أعظم الناس فراسة وأخبرهم بالرجال وأقومهم بالحق وأعلمهم به، وهذا مما وافقه الصحابة عليه.

فأهل الشورى أفضل السابقين الأولين[1].

سادساً: فضل العشرة المبشرين بالجنة:

والعشرة وردت البشارة لهم بالجنة بأعيانهم رضي الله عنهم فعن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه[2]: أن النبي ﷺ قال: **«أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، والزبير بن العوام في الجنة، وطلحة في الجنة، وعبدالرحمن في الجنة، وسعيد بن زيد ابن عمرو بن نفيل في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة»**.

والعاشر هو سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ورد ذكره مع العشرة في حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه.

قال سعيد بن زيد في فضلهم[3]: لمشهد رجل منهم مع رسول الله ﷺ يغبر منه وجهه، خير من عمل أحدكم، ولو عُمِّر عُمُرَ نوح.

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٣٩٧).

(٢) رواه أحمد في المسند (١/ ١٩٣) والترمذي، كتاب المناقب، باب مناقب عبدالرحمن بن عوف (٥/ ٦٤٨ - رقم ٣٧٤٧).

(٣) رواه أحمد (١/ ١٨٧)، وأبو داود، كتاب السنة، باب في الخلفاء (٥/ ٣٩ - رقم ٤٦٤٩)، والترمذي، كتاب المناقب، باب مناقب عبدالرحمن بن عوف (٥/ ٦٤٨٩ - رقم ٣٧٤٨).

قال ابن أبي العز الحنفي[1]:

«وقد اتفق أهل السنة على تعظيم هؤلاء العشرة وتقديمهم، لما اشتهر من فضائلهم ومناقبهم».

ويُخطىء من يفضّل أهل الصفة على العشرة المبشرين بالجنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «وأما تفضيل أهل الصفة على العشرة وغيرهم **فخطأ وضلال**، بل خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، كما تواتر ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب موقوفاً ومرفوعاً، وكما دل على ذلك الكتاب والسنة. واتفق عليه سلف الأمة وأئمة العلم والسنة، وبعده عثمان وعلي وكذلك سائر أهل الشورى: مثل طلحة والزبير وسعد وعبدالرحمن بن عوف، وهؤلاء مع أبي عبيدة بن الجراح - أمين هذه الأمة - ومع سعيد بن زيد، هم المشهود لهم بالجنة». اهـ.

وأما تفضيل نساء النبي ﷺ على العشرة المبشرين فشاذ.

قال ابن تيمية رحمه الله[3]: «وأما نساء النبي ﷺ فلم يقل: إنهن أفضل من العشرة إلا أبو محمد ابن حزم، وهو قول شاذ لم يسبقه إليه أحد، وأنكره عليه من بلغه من أعيان العلماء، ونصوص الكتاب والسنة تبطل هذا القول.

وحجته التي احتج بها فاسدة، فإنه احتج على ذلك بأن المرأة مع زوجها في درجته في الجنة، ودرجة النبي ﷺ أعلى الدرجات فيكون

(١) شرح الطحاوية (٢/ ٧٣٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٩٥، ٣٩٦).

أزواجه في درجته، وهذا يوجب عليه: أن يكون أزواجه أفضل من الأنبياء جميعهم، وأن تكون زوجة كل رجل من أهل الجنة أفضل ممن هو مثله، وأن يكون من يطوف على النبي ﷺ من الولدان، ومن يزوج به من الحور العين أفضل من الأنبياء والمرسلين، وهذا كله مما يعلم بطلانه عموم المؤمنين.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام، **فإنما ذكر فضلها على النساء فقط.**

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**كمل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا عدد قليل**». أما اثنتان أوأربع، وأكثر أزواجه لسن من ذلك القليل.

والأحاديث المفضلة للصحابة كقوله ﷺ: «**لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً**» يدل على أنه ليس في الأرض أحد لا من الرجال ولا من النساء أفضل عنده من أبي بكر، وكذلك ما ثبت في الصحيح عن علي أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، وما دلَّ على هذا من النصوص لا يتسع لها هذا الموضع». اهـ.

سابعاً: المفاضلة بين أزواج النبي ﷺ وبناته على سبيل الجملة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «وأفضل نساء هذه الأمة «خديجة»، و«عائشة»، و«فاطمة». وفي تفضيل بعضهن على بعض نزاعٌ، وتفصيلٌ ليس هذا موضعه، وخديجة وعائشة من أزواجه.

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٩٤).

فإذا قيل بهذا الاعتبار: إن جملة «أزواجه» أفضل من جملة «بناته» كان صحيحاً، لأن أزواجه أكثر عدداً، والفاضلة فيهن أكثر من الفاضلة في بناته». اهـ.

وأما في المفاضلة بين أزواج النبي ﷺ أنفسهن، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «إن أهل السنة ليسوا مجمعين على أن عائشة أفضل نسائه، بل قد ذهب إلى ذلك كثير من أهل السنة، واحتجوا بما في الصحيحين عن أبي موسى وعن أنس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام.

والثريد هو أفضل الأطعمة لأنه خبز ولحم، كما قال الشاعر:

إذا ما الخبز تأدّمه بلحم ... فذاك أمانة الله الثريد

وذلك أن البُرّ أفضل الأقوات، واللحم أفضل الإدام، كما في الحديث الذي رواه ابن قتيبة وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «**سيد إدام أهل الدنيا والآخرة اللحم**».

فإذا كان اللحم سيد الإدام، والبر سيد الأقوات، ومجموعهما الثريد، كان الثريد أفضل الطعام. وقد صح من غير وجه عن الصادق المصدوق أنه قال: فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام.

وفي الصحيح عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله: أي الناس أحب إليك؟ قال: «**عائشة**»، قلت: من الرجال؟ قال: «**أبوها**»، قلت: ثم من؟ قال: «**عمر وسمى رجالاً**».

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٣٠١ - ٣٠٤).

وهؤلاء (يعني الرافضة) يقولون: قوله لخديجة: «**ما أبدلني الله بخير منها**» إن صح معناه: ما أبدلني بخير لي منها، لأن **خديجة نفعته في أول الإسلام نفعاً لم يقم غيرها فيه مقامها، فكانت خيراً له من هذا الوجه**، لكونها نفعته وقت الحاجة، لكن عائشة صحبته في آخر النبوة وكمال الدين، **فحصل لها من العلم والإيمان ما لم يحصل لمن لم يدرك إلا أول زمن النبوة**، فكانت أفضل بهذه الزيادة، فإن الأمة انتفعت بها أكثر مما انتفعت بغيرها، وبلغت من العلم والسنة ما لم يبلغه غيرها، فخديجة كان خيرها مقصوراً على نفس النبي ﷺ، لم تبلّغ عنه شيئاً، ولم تنتفع بها الأمة كما انتفعوا بعائشة، ولا كان الدين قد كمل حتى تعلمه ويحصل لها من كمال الإيمان به ما حصل لمن علمه وآمَن به بعد كماله، ومعلوم أن من اجتمع همه على شيء واحد كان أبلغ فيه ممن تفرّق همه في أعمال متنوعة، فخديجة رضي الله عنها خير له من هذا الوجه، ولكن أعمال البر لم تنحصر في ذلك.

ألا ترى أن من كان من الصحابة أعظم إيماناً وأكثر جهاداً بنفسه وماله، كحمزة وعليّ وسعد بن معاذ وأسيد بن حضير وغيرهم، هم أفضل ممن كان يخدم النبي ﷺ وينفعه في نفسه أكثر منهم، كأبي رافع وأنس ابن مالك وغيرهما». اهـ.

* * *

المفاضلة بين عثمان وعلي رضي الله عنهما

فالإجماع السابق دال على تفضيل عثمان على علي رضي الله عنهما.

قال الشافعي[1]: «أجمع الصحابةوأتباعهم على أفضلية أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي».

وقال الشعبي[2]: «أدركت خمس مئة صحابي أو أكثر يقولون: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي».

والاختلاف واقع بعد، خصوصاً عند طائفة من الكوفيين.

قال الدارقطني[3]: «اختلف قوم من أهل بغداد، فقال قوم: عثمان أفضل، وقال قوم: علي أفضل، فتحاكموا إليَّ، فأمسكت، وقلت: الإمساك خير، ثم لم أر لديني السكوت، وقلت للذي استفتاني: ارجع إليهم، وقل لهم: أبو الحسن يقول: عثمان أفضل من علي باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ، هذا قول أهل السنة،وهو أول عقد يحل في الرفض».

فالحاصل أن الصحابة مجمعون على أفضلية أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، وشر الناس في هذا هم الرافضة الإمامية الذين يعتقدون أن علياً هو الإمام الحق بعد النبي ﷺ، ثم يأتي بعدهم في الشر الزيدية الذين يفضلون علياً على أبي بكر وعمر، ولكن يعتقدون إمامتهما وعدالتهما ويتولونهما.

---

(١) رواه البيهقي في الاعتقاد بواسطة فتح الباري (٧/ ١٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٠١).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥٧).

قال شيخ الإسلام رحمه الله في شأن الزيدية[1]: «هم أقرب منهم إلى الرافضة، لأنهم ينازعون الرافضة في إمامة الشيخين وعدلهما وموالاتهما، وينازعون أهل السنة في فضلهما على علي، والنزاع الأول أعظم، **ولكنهم هم المرقاة التي تصعد منها الرافضة فهم لهم باب**».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في سياق رده على من فضّل علياً على عثمان رضي الله عنهما[2]:

«وهذا قول كثير من الكوفيين وغيرهم، وهو القول الأول للثوري، ثم رجع عنه. وطائفة أخرى لا تفضل أحدهما على صاحبه، وهو الذي حكاه ابن القاسم عن مالك عمّن أدركه من المدنيين، أنه قال: ما أدركت أحداً ممن يُقتدى به يفضل أحدهما على صاحبه.

وهذا يحتمل السكوت عن الكلام في ذلك، فلا يكون قولاً، **وهو الأظهر**، ويحتمل التسوية بينهما.

وذكر ابن القاسم عنه أنه لم يدرك أحداً ممن يقتدى به يشك في تقديم أبي بكر وعمر على عثمان وعلي.

وأما جمهور الناس ففضلوا عثمان، **وعليه استقر أمر أهل السنة**، وهو مذهب أهل الحديث، ومشايخ الزهد والتصوف، وأئمة الفقهاء:

كالشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه، وأبي حنيفة وأصحابه، وإحدى الروايتين عن مالك وعليها أصحابه.

---

(١) التسعينية (١/ ٢٦٤).

(٢) منهاج السنة (٨/ ٢٢٤ - ٢٢٦).

قال مالك: لا أجعل من خاض في الدماء كمن لم يخض فيها، وقال الشافعي وغيره: إنه بهذا قصد والي المدينة الهاشمي، ضرب مالكاً، وجعل طلاق المكره سبباً ظاهراً. وهو أيضاً مذهب جماهير أهل الكلام: الكرامية، والكلابية، والأشعرية، والمعتزلة.

وقال أيوب السختياني: من لم يقدم عثمان على علي فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار.

وهكذا قال أحمد والدارقطني وغيرهما: إنهم اتفقوا على تقديم عثمان.

ولهذا تنازعوا فيمن لم يقدم عثمان: هل يعد مبتدعاً؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد.

فإذا قام الدليل على تقديم عثمان كان ما سواه أوكد.

وأما الطريق التوقيفي فالنص والإجماع.

أما النص ففي الصحيحين عن ابن عمر قال: كنا نقول ورسول الله ﷺ حيّ: أفضل أمة النبي ﷺ بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان.

وأما الإجماع فالنقل الصحيح قد أثبت أن عمر رضي الله عنه قد جعل الأمر شورى في ستة، وأن ثلاثة تركوه لثلاثة: عثمان وعليّ وعبدالرحمن، وأن الثلاثة اتفقوا على أن عبدالرحمن يختار واحداً منهما، وبقي عبدالرحمن ثلاثة أيام: حلف أنه لم ينم فيها كبير نوم يشاور المسلمين.

وقد اجتمع بالمدينة أهل الحل والعقد، حتى أمراء الأنصار، وبعد ذلك اتفقوا على مبايعة عثمان بغير رغبة ولا رهبة، فيلزم أن يكون

عثمان هو الأحق، ومن كان هو الأحق كان هو الأفضل، فإن أفضل الخلق من كان أحق أن يقوم مقام رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر. وإنما قلنا: يلزم أن يكون هو الأحق، لأنه لو لم يكن ذلك للزم: إما جهلهم، وإما ظلمهم، فإنه إذا لم يكن أحق، وكان غيره أحق، فإن لم يعلموا ذلك كانوا جهّالاً، وإن علموه، وعدلوا عن الأحق إلى غيره، كانوا ظلمة. فتبين أن عثمان إن لم يكن أحق لزم: إما جهلهم وإما ظلمهم وكلاهما منتف، لأنهم أعلم بعثمان وعلي منا، وأعلم بما قاله الرسول فيهما منا، وأعلم بما دلّ عليه القرآن في ذلك منا، ولأنهم خير القرون، فيمتنع أن نكون نحن أعلم منهم بمثل هذه المسائل، مع أنهم أحوج إلى علمها منا فإنهم لو جهلوا مسائل أصول دينهم وعلمناها نحن لكنا أفضل منهم، وذلك ممتنع.

ثم قال[1]:

وأما الطريق النظرية فقد ذكر ذلك مَنْ ذكره من العلماء، فقالوا:

(١) عثمان كان أعلم بالقرآن، وعلي أعلم بالسنة.

(٢) عثمان أعظم جهاداً بماله، وعلي أعظم جهاداً بنفسه.

(٣) عثمان أزهد في الرياسة، وعلي أزهد في المال.

(٤) عثمان أورع عن الدماء، وعلي أورع عن الأموال.

(٥) عثمان حصل له من جهاد نفسه حيث صبر عن القتال ولم يقاتل، ما لم يحصل مثله لعلي.

(٦) سيرة عثمان في الولاية كانت أكمل من سيرة عليّ.

---

(١) منهاج السنة (٨/٢٢٩ - ٢٣٥) باختصار شديد، وارجع إلى الأصل للتوسع.

(٧) عثمان له من الجهاد بنفسه بالتدبير في الفتوح ما لم يحصل مثله لعلي.

(٨) عثمان له من الهجرة إلى أرض الحبشة ما لم يحصل مثله لعلي.

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله جامعاً ما ذكرناه من المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم أجمعين[١]:

«نقطع بأن بعضهم أفضل من بعض، ونقطع بأن أبا بكر وعمر أفضل الأمة، ثم تتمة العشرة المشهود لهم بالجنة، وحمزة وجعفر ومعاذ وزيد، وأمهات المؤمنين، وبنات نبينا ﷺ، وأهل بدر مع كونهم على مراتب، ثم الأفضل بعدهم مثل أبي الدرداء وسلمان الفارسي وابن عمر وسائر أهل بيعة الرضوان الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه بنص آية سورة الفتح، ثم عموم المهاجرين والأنصار كخالد بن الوليد والعباس وعبدالله بن عمرو، وهذه الحَلْبَة، ثم سائر من صحب رسول الله ﷺ وجاهد معه، أو حجَّ معه أو سمع منه، رضي الله عنهم أجمعين وعن جميع صواحب رسول الله ﷺ المهاجرات والمدنيات وأم الفضل وأم هانئ الهاشمية وسائر الصحابيات». اهـ.

* * *

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٣).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ومن غاظه مكانهم من الله فهو مخوف عليه ما لا شيء أعظم منه لقوله عزَّ وجل: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ﴾ [الفتح: ٢٩]، فأخبر أنه جعلهم غيظاً للكافرين].

الشــرح:

لا شك ولا ريب أن حب الصحابة إيمان وأن بغضهم كفر ونفاق.

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ[١]: **«آية المنافق بُغْض الأنصار وآية المؤمن حب الأنصار»**.

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه: عن النبي ﷺ أنه قال في الأنصار[٢]: **«لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق، من أحبهم أحبه الله ومن أبغضهم أبغضه الله»**.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ[٣]: **«لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر»**.

---

(١) رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان (١/ ٨٥ - رقم ١٢٨).

(٢) رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان (١/ ٨٥ - رقم ١٢٩).

(٣) رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان (١/ ٨٦ - رقم ١٣٠) ورواه أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والتنصيص على الأنصار ليس تخصيصاً لهم دون المهاجرين، وإنما أراد النبي ﷺ أن يعرف الناس قدر الأنصار لعلمه بأن الناس يكثرون والأنصار يقلون وأن الأمر سيكون في المهاجرين.

ولا يمكن لقلب عمره الإيمان أن يبغض صحابة رسول الله ﷺ الذين هم بطانته واختارهم الله لنصرة دينه.

قال ابن السمعاني[1]: «التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة وضلالة». اهـ.

قال شيخ الإسلام رحمه الله[2]: «ومن أعظم خبث القلوب أن يكون في قلب العبد غل لخيار المؤمنين وسادات أولياء الله بعد النبيين، ولهذا لم يجعل الله تعالى في الفيء نصيباً لمن بعد إلا الذين يقولون: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]». اهـ.

وقال الشوكاني رحمه الله (ت: ١٢٥٠ هـ)[3]: «فإنه لم يعادهم ويتعرض لأعراضهم المصونة إلا أخبث الطوائف المنتسبة إلى الإسلام، وشر من على وجه الأرض من أهل هذه الملّة، وأقل أهلها عقولاً، وأحقر أهل الإسلام علوماً، وأضعفهم حلوماً، بل أصل دعوتهم لمكيدة الدين، ومخالفة شريعة المسلمين، يعرف ذلك من يعرفه، ويجهله من

(١) الاصطلام بواسطة الفتح (٤/ ٣٦٥).
(٢) منهاج السنة (١/ ٢٢).
(٣) نثر الجوهر على حديث أبي ذر ص ١٠٧.

يجهله، والعجب كل العجب من علماء الإسلام وسلاطين هذا الدين كيف تركوهم على هذا المنكر البالغ في القبح إلى غايته ونهايته؟!».

ولا شك أن الله قد رضي عن الصحابة كما قال سبحانه: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وهذا من باب الإخبار، والأخبار لا يلحقها نسخ بحال كما تفعل الرافضة التي تنزل ما ورد من النصوص في فضائل الصحابة قبل ردتهم[١].

والله عز وجل لا يرضى عن عبد إلا بعلم أنه يوافيه على موجبات الرضى، ومن رضي الله عنه لم يسخط عليه أبداً.

وقد أمر الله المؤمنين بعدهم بالاستغفار لهم كما قال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠].

والروافض والخوارج الذين تبرؤوا من عثمان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما ضادوا أمر الله كما قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها[٢]: «أمروا بالاستغفار لأصحاب النبي ﷺ فسبوهم».

وقد حذر النبي ﷺ من سب أصحابه فقال عليه الصلاة والسلام[٣]: **«لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحُد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه».**

---

(١) انظر منهاج السنة (٥/ ٤٤).

(٢) رواه مسلم كتاب التفسير (٤/ ٢٣١٧ - رقم ٣٠٢٢).

(٣) رواه البخاري، كتاب فضائل الصحابة باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً» (٧/ ٢١ - رقم ٣٦٧٣)، ومسلم كتاب فضائل الصحابة باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم (٤/ ١٩٦٧ - رقم ٢٥٤٠).

والصحابة يتولاهم الله ويدفع عنهم كما دفع عن نبينا محمد ﷺ كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ألا تعجبون: كيف يصرف الله عني شتم قريش ولعنهم؟! يشتمون مذمما، ويلعنون مذمما، وأنا محمد ﷺ**»[(١)].

قال الوزير ابن هبيرة رحمه الله[(٢)]: «فإن أهل طرابلس ونحوها من أقاصي الشام كانوا قد استولى عليهم الرفض وسب الصحابة على ما بلغني، وكانوا يفحشون القول في الصحابة، فيقولون: أبو بأر، يريدون أبا بكر رضي الله عنه، فأحدث الله في لسانهم لثغة إذ أخرجوا الهمزة مخرج الكاف، وسلم الصديق رضي الله عنه من شتمهم، ويكمل أوزارهم سوء قصدهم».

والذي لا شك فيه أن سب أصحاب رسول الله ﷺ أذيةٌ لله ولرسوله ﷺ.

والمؤذي لله ورسوله متوعد باللعنة في الدنيا والآخرة كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾.

وأما استدلال المصنف على تكفير المبغض للصحابة بقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ إلى قوله: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ فهذا صحيح قد قال به أئمة السنة وتشهد له الأحاديث التي ذكرناها.

---

(١) رواه البخاري كتاب المناقب باب ما جاء في أسماء الرسول ﷺ (٦/ ٥٥٤ - رقم ٣٥٣٣).

(٢) الإفصاح عن معاني الصحاح (٧/ ٣٤٩).

قال الإمام مالك رحمه الله[1]: «من أصبح من الناس في قلبه غيظ على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فقد أصابته الآية».

وقال القرطبي معلقاً على استنباط الإمام مالك رحمه الله[2]: «لقد أحسن مالك في مقالته وأصاب في تأويله، فمن نقّص واحداً منهم أو طعن عليه في روايته فقد رد على الله رب العالمين، وأبطل شرائع المسلمين، قال الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ الآية، وقال: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، إلى غير ذلك من الآي التي تضمنت الثناء عليهم، والشهادة لهم بالصدق والفلاح، قال تعالى: ﴿رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، وقال: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحشر: ٨]، ثم قال عزَّ من قائل: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩].

وهذا كله مع علمه تبارك وتعالى بحالهم ومآل أمرهم، وقال رسول الله ﷺ: **«خير الناس قرني ثم الذين يلونهم»**. وقال: **«لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أُحُد ذهباً لم يدرك مد أحدهم ولا نصيفه»**...

---

(١) النهي عن سب الأصحاب للضياء المقدسي ص ٨٧ - رقم ٣٣.

(٢) أحكام القرآن (١٦/ ٢٩٧).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[(١)]: «قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾، فلا بد أن يغيظ بهم الكفار. وكذا كان الكفار يغاظون بهم، فمن غيظ بهم فقد شارك الكفار فيما أذلهم الله به وأخزاهم وكبتهم على كفرهم، **ولا يشارك الكفار في غيظهم الذي كُبتوا به جزاء لكفرهم إلا كافر، لأن المؤمن لا يكبت جزاء للكفر.**

يوضح ذلك أن قوله تعالى: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ تعليق للحكم بوصف مشتق مناسب، لأن الكفر مناسب لأن يُغاظ صاحبه، فإذا كان هو الموجب لأن يغيظ الله صاحبه بأصحاب محمد، فمن غاظه الله بأصحاب محمد فقد وجد في حقه موجب ذاك وهو الكفر». اهـ.

ومفهوم هذه الآية موافق لمنطوق حديث محمد بن طلحة حدثني عبدالرحمن بن سالم عن أبيه عن جده قال[(٢)]: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله اختارني واختار لي أصحاباً، فجعل لي منهم وزراء، وأنصاراً وأصهاراً، فمن سبهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل**».

وقد جاء النهي عن سب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها على وجه الخصوص كما قال تعالى: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [النور: ١٧].

---

(١) الصارم المسلول ص ٥٧٩.

(٢) رواه الطبراني في الكبير (١٧/ ١٤٠)، وقال شيخ الإسلام في الصارم المسلول ص ٥٧٧: «وهذا محفوظ بهذا الإسناد». اهـ.

فمفهوم الآية أن الخوض في عائشة رضي الله عنها ينافي الإيمان، ولذلك قد صرح غير واحد من أهل العلم بإجماع العلماء على كفر من سب عائشة رضي الله عنها.

قال القاضي أبو يعلى رحمه الله[١]: «من قذف عائشة رضي الله عنها مما برأها الله منه كفر بلا خلاف، وقد حكى الإجماع على هذا غير واحد، وصرح غير واحد من الأئمة بهذا الحكم». اهـ.

وكفر الساب والقاذف لعائشة رضي الله عنها من وجهين:

الأول: أنه مكذب للقرآن لأن الله قد برّأها، ومن كذّب شيئاً من القرآن فقد كفر.

الثاني: أنه طعن على النبي ﷺ، قال الله تعالى: ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَٰتِ ۖ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ۖ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾.

قال الحسن بن زيد[٢]: فإن كانت عائشة خبيثة فالنبي ﷺ خبيث، فهو كافر.

وأما من سب غير عائشة رضي الله عنها فللعلماء مذاهب في ذلك:

الأول: كفر فاعله، وهو رواية عن الإمام مالك[٣]، وقول طائفة من فقهاء أهل الكوفة. وكلام الإمام أحمد في رواية.

---

(١) الصارم المسلول ص ٥٦٥، ٥٦٦.

(٢) الصارم المسلول ص ٥٦٥، ٥٦٦.

(٣) نقله عنه ابن كثير في تفسيره (١/ ٤٦٨).

قال محمد بن يوسف الفريابي[1] وسئل عمن شتم أبا بكر، قال: كافر، قيل: فيصلى عليه؟ قال: لا، وسأله: كيف يصنع به وهو يقول لا إله إلا الله؟ قال: لا تمسوه بأيديكم، ادفعوه بالخشب حتى تواروه في حفرته.

وقال الميموني[2]: سمعت أحمد يقول: ما لهم ولمعاوية؟ نسأل الله العافية، وقال لي: يا أبا الحسن إذا رأيت أحداً يذكر أصحاب رسول الله ﷺ بسوء فاتهمه على الإسلام.

وقال الإمام أحمد في رواية المروذي[3]: من شتم أبا بكر وعمر وعائشة ما أُراه على الإسلام.

وقال أبو بكر عبدالعزيز في المقنع[4]: فأما الرافضي فإن كان يسب فقد كفر.

قال شيخ الإسلام رحمه الله[5]: «وأما من اقترن بسبه دعوى أن علياً إله، أو أنه كان هو النبي وإنما غلط جبريل في الرسالة، فهذا لا شك في كفره، بل لا شك في كفر من توقَّف في تكفيره.

وكذلك من زعم منهم أن القرآن نقص منه آيات وكُتمت، أو زعم أن له تأويلاتٍ باطنةً تُسقِط الأعمال المشروعة، ونحو ذلك، وهؤلاء يُسَمَّوْن القرامِطةَ والباطنية، ومنهم التناسخية، وهؤلاء لا خلاف في كفرهم.

وأما من سبهم سباً لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم مثل وصف

---

(١) الصارم المسلول ص ٥٧٠.
(٢) الصارم المسلول ص ٥٦٨.
(٣) الصارم المسلول ص ٥٧١.
(٤) الصارم المسلول ص ٥٧٠.
(٥) الصارم المسلول ص ٥٨٦، ٥٨٧.

بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم أو عدم الزهد، ونحو ذلك فهذا هو الذي يستحق التأديب والتعزير، ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلى هذا يُحمل كلام من لم يكفرهم من أهل العلم[١].

وأما من لعن وقبّح مطلقاً فهذا محل الخلاف فيهم، لتردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد.

وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله ﷺ إلا نفراً قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفساً، أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضاً في كفره لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع: من الرضى عنهم والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين، **فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق**، وأن هذه الآية التي هي ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. وخيرها هو القرن الأول، كان عامتهم كفاراً أو فساقاً، ومضمونها أن هذه الأمة شر الأمم، وأن سابقي هذه الأمة هم شرارها، وكفرُ هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، ولهذا تجد عامة من ظهر عليه شيء من هذه الأقوال فإنه يتبين أنه زنديق، وعامة الزنادقة إنما يستترون بمذهبهم، وقد

(١) لعله مثل قول الزمخشري عن عدي بن حاتم رضي الله عنه لما قال له النبي ﷺ: «إن وسادك لعريض» إنه كناية عن قلة الفهم، ففلتات ألسنة البعض مما يُعد نادرة منهم دون الطعن في دينهم، فهذا حكمه يختلف عمن ينطوي باطنه على كراهة الصحابة وبغضهم، فإن سب هؤلاء دليل كفر ونفاق وإن وصفوهم بالبخل أو الجبن، فإن المنافقين في غزوة تبوك قالوا عن الصحابة: ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء! أشبع بطوناً، وأجبن عند اللقاء، فأكفرهم الله، وأنزل فيهم قرآناً يُتلى إلى يوم القيامة ﴿لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم﴾.

ظهرت لله فيهم مثلات، وتواتر النقل بأن وجوههم تمسخ خنازير في المحيا والممات، وجمع العلماء ما بلغهم في ذلك، وممن صنف فيه الحافظ الصالح أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي كتابه في النهي عن سب الأصحاب وما جاء فيه من الإثم والعقاب[1].

وبالجملة فمن أصناف السابة من لا ريب في كفره، ومنهم من لا يحكم بكفره، ومنهم من تردد فيه».

وقد قال الإمام مالك رحمه الله[2]: «فمن تنقَّصهم أو كان في قلبه عليهم غلٌ، فليس له في الفيء حق».

وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعليل هذا الحكم ومأخذه، فقال[3]: «وذلك أن الفيء إنما حصل بجهاد المهاجرين والأنصار وإيمانهم وهجرتهم ونصرتهم، فالمتأخرون إنما يتناولونه مخلفاً عن أولئك، مشبهاً بتناول الوارث ميراث أبيه، فإن لم يكن موالياً له لم يستحق الميراث، فلا يرث المسلمُ الكافرَ، فمن لم يستغفر لأولئك بل كان مبغضاً لهم خرج عن الوصف الذي وصف الله به أهل الفيء حتى يكون قلبه مسلماً لهم، ولسانه داعياً لهم».

وحقيقة كراهية الرافضة للصحابة إنما يُراد به رد السنة لأن الصحابة نقلتها، فهم يريدون هدم السنة الذي يؤول إلى هدم الإسلام.

---

(١) مطبوع بتحقيق محي الدين نجيب، الناشر: دار ابن العماد - بيروت.
(٢) النهي عن سب الأصحاب للضياء المقدسي ص ٨٧.
(٣) جامع المسائل (٣/ ٧٨).

قال أبو زرعة الرازي[1]: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، **وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة**، والجرح بهم أولى وهم زنادقة».

وقال الشوكاني رحمه الله[2]: «واعلم أن لهذه الشنعة الرافضية، والبدعة الخبيثة ذيلاً هو أشر ذيل، وويلاً هو أقبح ويل.

وهو أنهم لما علموا أن الكتاب والسنة يناديان عليهم بالخسارة والبوار بأعلى صوت، عادوا السنة المطهرة، وقدحوا فيها، وفي أهلها بعد قدحهم في الصحابة رضي الله عنهم، وجعلوا المتمسك بها من أعداء أهل البيت ومن المخالفين للشيعة لأهل البيت.

فأبطلوا السنة المطهرة بأسرها، وتمسكوا في مقابلها، وتعوضوا عنها بأكاذيب مفتراة مشتملة على القدح المكذوب المفترى في الصحابة وفي جميع الحاملين للسنة المهتدين بهديها، العاملين بما فيها الناشرين لها في الناس من التابعين وتابعيهم إلى هذه الغاية وسموهم بالنصب، والبغض لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولأولاده». اهـ.

وقال الشوكاني أيضاً[3]: «ومعظم ما يقصده بهذا هو الطعن على الشريعة وإبطالها، لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم هم الذين رووا للمسلمين علم الشريعة من الكتاب والسنة. فإذا تم لهذا الزنديق

---

(١) رواه الخطيب في الكفاية ص ٦٧.

(٢) قطر الولي على حديث الولي ص ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٣) أدب الطلب ومنتهى الأرب ص ٧١ - ٧٢.

باطناً الرافضي ظاهراً القدح في الصحابة، وتكفيرهم والحكم عليهم بالردة **بطلت الشريعة بأسرها**، لأن هؤلاء هم حملتها الراوون لها عن رسول الله ﷺ، فهذا هو العلة الغائية لهم، وجميع ما يتظهرون به من التشيع كذب وزور، ومن لم يفهم هذا فهو حقيق بأن يتهم نفسه ويلوم تقصيره». اهـ.

فهذا المعنى الذي من أجله قدح الرافضة في الصحابة عموماً، أما المعنى الذي من أجله قدح الرافضة في معاوية خصوصاً فقد ذكره النسائي رحمه الله.

فقد سُئل أبو عبدالرحمن النسائي عن معاوية بن أبي سفيان صاحب رسول الله ﷺ فقال: إنما الإسلام كدار لها باب، فباب الإسلام الصحابة، فمن آذى الصحابة إنما أراد الإسلام، كمن نقر الباب يريد دخول الدار، قال: **فمن أراد معاوية فإنما أراد الصحابة**(١).

وأهل البيت كانوا يعتقدون عدالة الصحابة فيما نقلوه عن رسول الله ﷺ ويدينون الله به، ويتلقون العلم عن الصحابة.

فهذا الحبر البرُّ ابن البرِّ عبدالله بن عباس رضي الله عنهما كان يأخذ العلم عن زيد بن ثابت رضي الله عنه(٢) ويوقره، وزيد رضي الله عنه هو الذي جمع القرآن.

---

(١) تهذيب الكمال (١/ ٣٣٩ - ٣٤٠).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ١٨٨)، وصححه ابن حجر في الإصابة (١/ ٥٤٣).

وكذلك أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين زين العابدين كان يسأل جابر بن عبدالله رضي الله عنه عن الغسل بالصاع[1].

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله[2]: «وفي هذا دلالة على أن **سادات أهل البيت كانوا يطلبون العلم من أصحاب النبي ﷺ** كما يطلبه غيرهم، فدل ذلك على كذب ما تزعمه الشيعة أنهم غير محتاجين إلى أخذ العلم عن غيرهم، وأنهم مختصون بعلم يحتاج الناس كلهم إليهم، ولا يحتاجون هم إلى أحد، وقد كذبهم في ذلك جعفر بن محمد وغيره من علماء أهل البيت رضي الله عنهم».

وقال علي بن الحسين رحمه الله[3] لأبي حازم لما سأله عن منزلة أبي بكر وعمر من رسول الله ﷺ؟ قال: «كمنزلتهما اليوم وهما ضجيعاه»

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[4]: «وكل شيعة علي الذين صحبوه لا يُعرف عن أحد منهم أنه قدمه على أبي بكر وعمر **لا في فقه، ولا علم** ولا غيرهما، بل كل «شيعته» الذين قاتلوا معه عدوّه كانوا مع سائر المسلمين يُقدمون أبا بكر وعمر، إلا من كان علي يُنكر عليه ويذمه مع قلّتهم في عهد علي وخمولهم كانوا ثلاث طوائف: **طائفة غلت فيه** كالتي ادعت فيه الإلهية، وهؤلاء حرقهم علي بالنار.

---

(١) رواه البخاري كتاب الغسل باب الغسل بالصاع ونحوه (١/ ٣٦٥ - رقم ٢٥٢).

(٢) فتح الباري (١/ ٢٥٢).

(٣) أصول اعتقاد أهل السنة (٧/ ١٣٧٨ - رقم ٢٤٦٠)، وانظر تعليق ابن ناصر الدين الدمشقي على هذا الأثر في إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك ص ١٣٨ .

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٠٦ - ٤٠٨).

وطائفة كانت تسب أبا بكر وكان رأسهم عبدالله بن سبأ فلما بلغ علياً ذلك طلب قتله فهرب منه.

وطائفة كانت تفضله على أبي بكر، وعمر، قال: لا يبلغني عن أحد منكم أنه فضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري.

وقد رُوي عن علي من نحو ثمانين وجهاً وأكثر أنه قال على منبر الكوفة: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر.

وقد ثبت في صحيح البخاري وغيره من رواية رجال همدان خاصة - التي يقول فيها علي:

ولو كنت بواباً على باب جنة ... لقلت لهمدان ادخلي بسلام

من رواية سفيان الثوري عن منذر الثوري وكلاهما من همدان. رواه البخاري عن محمد بن كثير قال: حدثنا سفيان الثوري، حدثنا جامع ابن شداد، حدثنا أبو يعلى منذر الثوري عن محمد بن الحنفية قال: قلت لأبي: يا أبت! من خير الناس بعد رسول الله ﷺ، فقال: يا بني: أوما تعرف؟! فقلت: لا، فقال: أبو بكر، قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر.

وهذا يقوله لابنه: الذي لا يتقيه، ولخاصته، ويتقدَّم بعقوبة من يفضله عليهما». اهـ.

وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يعترف بالفضل للشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ويرى أنهم خير هذه الأمة بعد نبيها.

وعلي رضي الله عنه لما ولي الخلافة سار بسيرة الخلفاء من قبله، ولم يُغيّر شيئاً مما كانوا عليه، مما يدل على أن دينهم واحد، وأن مباينة الرافضة

للسنة مباينةٌ لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأن انتساب الرافضة إلى علي وأهل البيت مجرد دعوى وهو انتحال مزيف، سببه طلب رواج مذهبهم.

قال أبو محمد ابن حزم رحمه الله[1]: «ومما يبين كذب الروافض في ذلك، أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، الذي هو عند أكثرهم إله خالق، وعند بعضهم نبيٌّ ناطق، وعند سائرهم إمام معصوم، مفترضة طاعته - ولي الأمر وملك، فبقي خمسة أعوام وتسعة أشهر خليفة مطاعاً، ظاهر الأمر، ساكناً بالكوفة، مالكاً للدنيا، حاشا الشام ومصر والفرات، والقرآن يقرأ في المساجد وفي كل مكان، وهو يؤم الناس به، والمصاحف معه وبين يديه، فلو رأى فيه تبديلاً كما تقول الرافضة أكان يقرهم على ذلك..؟».

وقال العلامة حسين النعمي (ت: ١١٨٧هـ)[2]: «فهم من أبعد الناس عن هدي أهل البيت والعترة، وإن تشبعوا بزخارف الانتماء والانتساب، وأظهروا تشيعاً لذلك الجناب، فإنهم في ميزان الصدق والتحقيق من تصحيح تلك الأماني بمكان سحيق».

وبسبب ما وقع من الطعن في الصحابة رضوان الله عليهم، يتعيَّن على كل صاحب سنة نشر فضائلهم، وذكر محاسنهم، وتبيين مناقبهم، قال مسروق: «حب أبي بكر وعمر ومعرفة فضلهما من السنة»[3].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٢١٦ - ٢١٧).

(٢) معارج الألباب في مناهج الحق والصواب ص ٣٥.

(٣) رواه عبدالله بن الإمام أحمد في السنة (٢/ ٥٨٠ - رقم ١٣٦٨) بإسناد حسن.

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله[1]: «إن الله تعالى اختار لنبيه أعواناً، جعلهم أفضل الخلق وأقواهم إيماناً، وشدَّ بهم أزر الدِّين، وأظهر بهم كلمة المؤمنين، وأوجب لهم الثواب الجزيل، وألزم أهل الملة ذكرهم بالجميل.

فخالفت الرافضة أمر الله فيهم، وعمدت لمحو مآثرهم ومساعيهم، وأظهرت البراءة منهم، وتديَّنت بالسب لهم، يريدون ليطفئوا نورالله بأفواههم، كما رام ذلك المتقدمون من أشباههم، والله مُتم نوره، ولو كره الكافرون، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

فلزم الناقلين للأخبار، والمتخصصين بحمل الآثار نشر مناقب الصحابة الكرام، وإظهار منزلتهم، ومحلهم من الإسلام، عند ظهور هذا الأمر العظيم، والخطب الجسيم، واستعلاء الحائدين عن سلوك الطريق المستقيم، ليهلك من هلك عن بيّنة، ويحيى من حَيَّ عن بيِّنة، وإن الله لسميع عليم».

❋ ❋ ❋

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١١٧).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويرون الصلاة الجمعة وغيرها خلف كل إمام مسلم براً كان أو فاجراً، فإن الله عز وجل فرض الجمعة وأمر بإتيانها فرضاً مطلقاً، مع علمه تعالى بأن القائمين يكون منهم الفاجر والفاسق، ولم يستثن وقتاً دون وقت، ولا أمراً بالنداء للجمعة دون أمر].

الشـرح:

صلاة الجمعة والعيدين وخطبة عرفة من الأمور العامة وتتعلق بعموم الناس، والذي كان يقيم هذه العبادات هو الإمام العام حتى تجتمع عليه الأمة وتتوحد كلمتها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(١): «ولهذا كانت سنة رسول الله ﷺ، وسائر خلفائه الراشدين ومن سلك سبيلهم من ولاة الأمور - في الدولة الأموية والعباسية - أن الإمام يكون إماماً في هذين الأصلين جميعاً: الصلاة، والجهاد، فالذي يؤمهم في الصلاة يؤمهم في الجهاد، وأمر الجهاد والصلاة واحد في المقام والسفر، وكان النبي ﷺ إذا استعمل رجلاً على بلد: مثل عتاب بن أسيد على مكة، وعثمان بن أبي العاص على الطائف، وغيرهما: كان هو الذي يصلي بهم ويقيم الحدود». اهـ.

قال ابن بطال(٢): «جرت عادتهم أن الأمير هو الذي يتولى الإمامة بنفسه أو نائبه». اهـ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٣٨).

(٢) فتح الباري (٢/ ١٨٧).

وقد كثرت النصوص عن النبي ﷺ في الائتمام بالإمام، وإن كان منحرفاً مائلاً عن الحق أو مخطئاً في إمامته، فتُحتمل هذه المفسدة دفعاً لمفسدة أعظم منها وهو التفرق عن الإمام الذي تنتظم به أمور الناس.

عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ[1]: «**كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يميتون الصلاة عن وقتها؟**». قال: قلت: فما تأمرني؟ قال: «**صل الصلاة لوقتها، فإن أدركتها معهم فصل، فإنها لك نافلة**».

وعلى هذا مضى السلف، فقد صلى ابن مسعود رضي الله عنه مع أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه بمنى مع أن عثمان لم يؤدها قصراً، وإنما أتمها خلافاً لعمل النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، بل وقال ابن مسعود رضي الله عنه[2]: «فيا ليت حظي من أربع ركعتان متقبلتان».

قال الداودي[3]: «خشي ابن مسعود أن لا يجزئ الأربع فاعلها وتبع عثمان كراهة لخلافه». اهـ.

وهذا ابن عمر رضي الله عنهما وأنس بن مالك رضي الله عنه كانا يصليان خلف الحجاج مع ظلمه وغشمه وقتله لخيار خلق الله[4].

---

(١) رواه مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار (١/ ٤٨٨ - رقم ٦٤٨).

(٢) رواه البخاري كتاب الحج باب الصلاة بمنى (٣/ ٥٠٩ - رقم ١٦٥٧).

(٣) فتح الباري (٣/ ٥١٠).

(٤) عزاه ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية (٢/ ٥٣٠) لصحيح البخاري، وابن حجر في التلخيص (٢/ ٤٣) إلى البخاري دون أن ينص على الصحيح.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله[1]: «والجمعة خلف كل إمام صلاها من أمير ومأمور ومُتغلِّبٍ على بلدة». اهـ.

وقال أبو عبدالله محمد بن أبي زمنين (ت: ٣٩٩هـ)[2]: «إن الله تبارك وتعالى قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ﴾ [الجمعة: ٩]، وقد علم جل ثناؤه حين افترض عليهم السعي إليها وإجابة النداء لها أنه يصليها بهم من مجرمي الولاة وفساقها من لم يجهله، فلم يكن ليفترض على عباده السعي إلى ما لا يجزيهم شهوده ويجب عليهم إعادته، وقضاته وحكامهم ومن استخلفوه على الصلاة، والصلاة ورائهم جائزة».

وأما الإمام المستور الذي لا تعلم حاله على وجه التفصيل فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وتجوز الصلاة خلف كل مسلم مستور باتفاق الأئمة الأربعة وسائر أئمة المسلمين، فمن قال: لا أصلي جمعة ولا جماعة إلا خلف من أعرف عقيدته في الباطن فهذا مبتدع مخالف للصحابة والتابعين له بإحسان وأئمة المسلمين الأربعة وغيرهم»[3]. اهـ.

وقد كان السلف لا يصلون خلف المبتدع أو في المسجد الذي تظهر فيه البدع، قال مجاهد: كنت مع ابن عمر رضي الله عنهما فسمع رجلاً

(١) الأم (١/ ١٩٢).

(٢) أصول السنة ص ٢٨١.

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٤٢).

يثوّب[1] في المسجد، فقال: اخرج بنا من عند هذا المبتدع[2].

وقال يحيى بن معين[3]: لا أصلي خلف قدري إذا كان داعياً، ولا خلف الرافضي الذي يشتم أبا بكر وعمر وعثمان.

ومن صلى خلف إمام بدعته مكفرة فإنه يعيد، قال الإمام أحمد[4]: لا يصلي خلف من قال القرآن مخلوق، فإن صلى أعاد.

وقال حنبل بن إسحاق بن حنبل[5]: كان أبو عبدالله يشهد صلاة الجمعة ويعيد الصلاة إذا رجع، ويقول: الجمعة تؤتى لفضلها، والصلاة تعاد خلف من قال بهذه المسألة. (يعني خلق القرآن).

ولما انتشرت بدعة خلق القرآن في زمن الإمام أحمد وسأله المروذي[6]: أمر في الطريق فأسمع الإقامة، ترى أن أصلي؟ قال: قد كنت أسهل، فأما إذا كثرت البدع فلا تصل إلا خلف من تعرف.

وأما سائر الصلوات الجماعة سوى الجمعة والعيدين فإنه ينبغي على المسلم أن يتحرى الصلاة خلف صاحب السنة.

---

(١) التثويب هذا شيء ابتدعه الناس، فإذا أذن المؤذن واستبطأ الناس قال بين الأذان والإقامة: قد قامت الصلاة، حي على الصلاة حي على الفلاح، وليس المراد بالتثويب ما يقوله المؤذن في أذان الفجر: الصلاة خير من النوم.

(٢) رواه عبدالرزاق في المصنف كتاب الصلاة باب التثويب في الأذان والإقامة (١/ ٤٧٥ - رقم ١٨٣٢) وفي إسناده ليث بن أبي سليم، وله متابعة رواها أبو داود كتاب الصلاة باب في التثويب (١/ ٣٦٧ - رقم ٥٣٨) وفيه أبو يحيى القتات.

(٣) التاريخ رواية عباس الدوري (رقم ٢٢٩٠).

(٤) سيرة الإمام أحمد لابنه صالح ص ٦٦، ٦٧.

(٥) محنة الإمام أحمد لحنبل بن إسحاق ص ٦٩.

(٦) طبقات الحنابلة (١/ ٥٩).

ومن جملة ما قاله سفيان الثوري رحمه الله لشعيب بن حرب فيما يجب اعتقاده[1]:

«وحتى ترى الصلاة خلف كل بر وفاجر، والجهاد ماض إلى يوم القيامة، والصبر تحت لواء السلطان جار أو عدل، فقلت يا أبا عبدالله: الصلاة كلها؟ قال: لا، ولكن صلاة الجمعة والعيدين صل خلف من أدركت، **وأما سائر ذلك فأنت مخير لا تصل إلا خلف من تثق به وتعلم أنه من أهل السنة»**. اهـ.

فهذا الحق إنما هو لولي الأمر، وهذا ظاهر في عبارة الإسماعيلي [**خلف كل إمام**] وهو خشية مفسدة التفرق عنه، وأما الفساق وأهل البدع من غير الولاة فليس لهم هذا الحق ولا كرامة، بل يتحرى المسلم الصلاة خلف سني صالح.

قال الإمام مالك[2]: «ومن صلى خلف أحد من أهل الأهواء أعاد أبداً، إلا أن يكون هو الولي الذي تُؤدي إليه الطاعة، أو قاضييه، أو خليفته على الصلاة، أو صاحب شرطته، فيجوز أن يُصلِّي خلفهم الجمعة وغيرها، ومن أعاد في الوقت منهم فحسن، ومَنْعُ الصلاة خلفهم داعية إلى الخروج من طاعتهم، وسببٌ إلى سفك الدماء والفتنة، وقد صلى ابن عمر خلف الحجاج، وخلف نجدة الحروري حين وادع ابن الزبير».

(١) رواه اللالكائي في أصول السنة (١/ ١٧٣)، وقال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٧): هذا ثابت عن سفيان.

(٢) النوادر والزيادات (١/ ١٩٣).

وقال مهنا: سألت أحمد عن الصلاة خلف كل بر وفاجر؟ قال: ما أدري ما هذا، ولا أعرف هذا، ما ينبغي لنا أن نُصلي خلف فاجر، وأنكر هذا الكلام[1].

وقال يعقوب بن بُخْتَان: سئل أحمد عن الصلاة خلف كل بر وفاجر؟ قال: ما سمعنا بهذا[2].

وقال بقية بن الوليد: سألت الزبيدي: هل يُصلى خلف صاحب بدعة أو مكذب بالقدر؟ فقال: **إن كان والياً فليس من الأمر في شيء** وأنت في عذر، وإن لم يكن والياً فلا تصل خلفه[3].

وقال الحافظ ابن رجب[4]: «وأما الصلاة خلف الفساق: فقال أحمد فيمن يسكر: لا يُصلي خلفه. وفيمن ترك شيئاً من فرائض الإسلام أو تعامل بالربا: لا يُصلى خلفه، ولا خلف من كل بيعه عينةٌ - يعني: نساء - ولا خلف من يكثر كذبه.

وسئل عن الصلاة خلف من يغتاب الناس؟ فقال: **لو كان كل من عصى الله لا يُصلَّى خلفه، متى كان يقوم الناس على هذا؟** وفرّق - مرة بين المستتر والمعلن.

قال أحمد بن القاسم: سُئل أحمد عن الصلاة خلف من لا يُرضِي؟

قال: قد اختُلِفَ فيه، فإن كانَ **لا يُظْهِر أمره في منكر أو فاحشة بيّنة** أو ما أشبه ذلك: فليصلِّ». اهـ.

---

(١) فتح الباري لابن رجب (٦/ ١٨٨).
(٢) فتح الباري لابن رجب (٦/ ١٨٨).
(٣) فتح الباري لابن رجب (٦/ ١٩٠).
(٤) فتح الباري لابن رجب (٦/ ١٩٢).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويرون جهاد الكفار معهم وإن كانوا جورة].

الشـــرح:

عبارة المصنف صريحة في أن أمر الجهاد إلى الإمام، وهو كذلك وقد تضافرت الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة والإجماع:

(١) قال تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ [التوبة: ٤٣].

(٢) وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَن يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤٤].

وهذا لأن الجهاد في غزوة تبوك فرض عين على من استنفره الإمام فوجب على الكل الخروج، وكذلك لو كان فرض كفاية فلا بد فيه من إذن الإمام.

(٣) قال تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ ۚ رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٩٣]. وهذه الآية صريحة في أخذ إذن الإمام للتخلف عن الغزو، إذا استنفر الإمام المسلمين.

(٤) وقال تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَن تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا ۖ﴾ [التوبة: ٨٣].

(٥) وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ

عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢]. والأمر الجامع هو الذي يُجمع له كالجهاد في سبيل الله[١].

ومن السنة:

(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: **«لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا»**[٢].

(٢) وعن عائشة رضي الله عنها قالت: استأذنت النبي ﷺ في الجهاد، فقال: **«جهادكن الحج»**[٣].

وهذا صريح في طلب الإذن من الإمام.

(٣) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال[٤]: «عُرضت على النبي ﷺ يوم أُحُد وأنا ابن أربع عشر فلم يجزني، وعُرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني».

(٤) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال[٥]: قال رسول الله ﷺ: **«الإمام جنة يُقاتل من وراءه»**.

وقد حكى الإجماع القرافي فقال رحمه الله[٦]: «فإذا تقرر الفرق بين

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٧/ ٣٨٦).

(٢) رواه البخاري كتاب الجهاد باب وجوب النفير وما يجب من الجهاد (٦/ ٣٧ - رقم ٢٨٢٥)، ومسلم كتاب الإمارة باب تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه (٣/ ١٤٨٧ - رقم ١٣٥٣).

(٣) رواه البخاري كتاب الجهاد باب جهاد النساء (٦/ ٧٥ - رقم ٢٨٧٥).

(٤) رواه البخاري كتاب المغازي باب غزوة الخندق (٧/ ٤٩٢ - رقم ٤٠٩٧).

(٥) رواه البخاري كتاب الجهاد باب يُقاتل من وراء الإمام (٦/ ١١٦ - رقم ٢٩٥٧).

(٦) الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام ص ١٠٩.

آثار تصرفه ﷺ بالإمامة والقضاء والفتيا: فاعلم أن تصرفه عليه الصلاة والسلام ينقسم إلى أربعة أقسام: قسم اتفق العلماء على أنه تصرف بالإمامة وإقامة الحدود وإرسال الجيوش ونحوها..».

قال الحسن البصري رحمه الله[1]: «أربع من أمر الإسلام إلى السلطان: الحكم، والفيء، والجهاد، والجمعة».

فالجهاد منوط بالإمام، وهو - أي الجهاد - وإقامة الحدود من أشهر العلامات الفارقة بين الراعي والرعية، ولهذا من جملة ما رد به الإمام أحمد على من أنكر أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه إمام المسلمين، هو إقامته للجهاد والحدود، إذ قال الإمام أحمد رحمه الله[2]: «رجل كان يقسم الفيء، ويرجم، ويقيم الحدود، ويُسمى أمير المؤمنين».

وقال علامة الأندلس أبو عبدالله محمد بن أبي زمنين (ت: ٣٩٩هـ)[3]: «وأعلمنا بفضل الجهاد في غير موضع من كتابه، وقد علم **أحوال الولاة الذين لا يقوم الحج والجهاد إلا بهم**، فلم يشترط ولم يبين وما كان ربك نسياً».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[4]: «ولهذا كانت سنة رسول الله ﷺ، وسائر خلفائه الراشدين ومن سلك سبيلهم من ولاة الأمر في الدولة الأموية والعباسية أن الإمام يكون إماماً في هذين الأصلين جميعاً: الصلاة، والجهاد، فالذي يؤمهم في الصلاة يؤمهم في الجهاد،

---

(١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية رواية حرب الكرماني ص ٣٩٢.

(٢) السنة للخلال (١/٤٢٧ - رقم ٦٤٨).

(٣) أصول السنة ص ٢٨٨.

(٤) الفتاوى الكبرى (٥/١١٧).

وأمر الجهاد والصلاة واحد في المقام والسفر، وكان النبي ﷺ إذا استعمل رجلاً على بلد: مثل عتاب بن أسيد على مكة، وعثمان بن أبي العاص على الطائف وغيرهما: كان هو الذي يُصلي بهم، ويقيم الحدود، وكذلك إذا استعمل رجلاً على مثل غزوة كاستعماله زيد بن حارثة، وابنه أُسامة، وعمرو بن العاص، وغيرهم: كان أمير الحرب هو الذي يصلي بالناس؛ ولهذا استدل المسلمون بتقديمه أبا بكر في الصلاة على أنه قدمه في الإمامة العامة».

وحاصل الأمر كما قال موفق الدين أبو محمد المقدسي[(١)]: «وأمر الجهاد موكول إلى الإمام واجتهاده».

وقد اعترض بعض المعاصرين على هذا الأصل وهو وجوب استئذان ولي الأمر للجهاد بقوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَۚ وَحَرِّضِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ﴾ [النساء: ٨٤]، حيث توهم هذا البعض أن الواجب أن تقاتل وحدك ولو لم يكن هناك أمير أو جيش، قال شيخنا العلامة محمد العثيمين رحمه الله راداً على هؤلاء[(٢)]: «إن الله يخاطب الإمام، إمام الأمة، لا أنه يخاطب كل واحد، ولهذا قال: ﴿وَحَرِّضِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ﴾، وهذا الرجل إذا خرج بدون إذن الإمام خارج عن الجماعة، ومخطئ على نفسه، خصوصاً في عصرنا هذا، لأنه إذا خرج مجاهداً ثم عثر عليه وعلمت دولته صار هناك مشاكل بينهما، فالواجب أن الإنسان لا يأخذ النصوص من جانب واحد وينظر إليها بعين الأعور، بل الواجب أن

(١) المغني (١٣/١٦).
(٢) شرح كتاب السياسة الشرعية ص ٤١.

يأخذ بالنصوص من كل جانب، ولهذا قال العلماء: يحرم الغزو بدون إذن الإمام».

وهذا موسى عليه السلام كليم الله، ومن أولي العزم من الرسل لما نكل قومه عن القتال لم يذهب لقتال العمالقة وحده، بل قال: ﴿رَبِّ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِيۖ﴾ [المائدة: ٢٥].

كذلك استدل بعضهم بقصة أبي بصير رضي الله عنه، قال العلامة صالح الفوزان حفظه الله راداً عليه[١]: «أبو بصير رضي الله عنه ليس في قبضة الإمام ولا تحت إمرته، بل هو في قبضة الكفار وفي ولايتهم، فهو يريد أن يتخلص من قبضتهم وولايتهم، فليس هو تحت ولاية الرسول ﷺ، لأن الرسول ﷺ سلمه لهم بموجب العهد والصلح الذي جرى بينه وبين الكفار، فليس هو في بلاد المسلمين ولا تحت قبضة ولي الأمر».

وكذلك استدل بعضهم بقول العلامة عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله بأن الجهاد لا يشترط له إذن الإمام، وأُذكِّر أولاً بأن أئمة الدعوة يُستدل لهم لا يُستدل بهم، ثم لا بد من معرفة المحامل التي خرج عليها كلام ذلك الإمام، ولا بد من تلمح أن الدولة السعودية اختطف إمامها إبراهيم باشا نائب الدولة العثمانية، وذهب به إلى مصر، فحينئذ لا يُقال لرجال الدولة السعودية لا جهاد، لأن إمامكم غير موجود[٢].

---

(١) الجهاد أنواعه وأحكامه ص ٩٤.

(٢) بل وصاحب الفتوى العلامة عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله قد أخذوه إلى مصر سنة ١٢٣٤هـ، وكذلك ابنه الشيخ عبداللطيف وهو ابن ثمان سنين، وعاد إلى الرياض سنة ١٢٤٠هـ. انظر مقدمة تحقيق عيون الرسائل (١/٣٨).

كما أن سائر أئمة الدعوة جميعاً يقولون باشتراط إذن الإمام للجهاد، وأئمة الدعوة يتوافقون لأن مصادر تلقيهم واحدة الكتاب والسنة بفهم السلف، فلماذا يُعرض هذا البعض عن إجماع أئمة الدعوة، ويتعسّف لكلام إمام منهم مقطوعاً عن المحامل التي خرج عليها؟!

قال العلاّمة المفتي محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله[1]: «والجهاد جهاد الكفار أعداء الله، يعني: مع ولاة الأمور، فإنهم الذين يتولون إقامة الجهاد في سبيل الله، كما أنهم يتولون فيئه وخُمُسَه ونحو ذلك، فكذلك يتولون إقامته وتدبيره وأمره وشؤونه، فلا ينازعون فيه، فإنه لا جماعة إلا بإمامة، ولا إمامة إلا بسمع وطاعة».

وقد تلمح شيخنا العلامة محمد العثيمين رحمه الله مقاصد الداعين للقتال بدون إذن الإمام، فقال[2]: «لو جاز للناس أن يغزو بدون إذن الإمام لأصبحت المسألة فوضى، كل من شاء ركب فرسه وغزا، ولأنه لو مُكّن الناس من ذلك لحصلت مفاسد عظيمة، فقد تتجهز طائفة من الناس على أنهم يريدون العدو، وهم يريدون الخروج على الإمام، أو يريدون البغي على طائفة من الناس، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، فلهذه الأمور الثلاثة ولغيرها أيضاً لا يجوز الغزو إلا بإذن الإمام».

* * *

(١) شرح الواسطية ص ٢٣٨.

(٢) الشرح الممتع (٨/ ٢٥ - ٢٦).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والعطف إلى العدل].

الشـرح:

هذه القطعة من عقيدة المصنف رحمه الله لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب أئمة السلف الذين صنفوا في الاعتقاد.

قال الفضيل بن عياض رحمه الله[1]: «لو كان لي دعوة ما جعلتها إلا في السلطان. فأمرنا أن ندعو لهم بالصلاح ولم نؤمر أن ندعو عليهم وإن جاروا وظلموا، لأن جورهم وظلمهم على أنفسهم وعلى المسلمين، وصلاحهم لأنفسهم وللمسلمين». اهـ.

وقال سفيان الثوري رحمه الله[2]: «إني لأدعو للسلطان - يعني بالصلاح - ولكن لا أستطيع أن أذكر إلّا ما فيهم».

وقال الطحاوي في عقيدته[3]: «وندعو لهم بالصلاح والمعافاة». اهـ.

وهذا من حقوق السلطان، وهو من تمام النصيحة له التي خوطبنا بها كما قال النبي ﷺ[4]: «**الدين النصيحة**»، قال الصحابة: لمن يا رسول الله؟ قال: «**لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**».

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ٣٦) بواسطة معاملة الحكام.

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (١/ ٩٧).

(٣) شرح ابن أبي العز الحنفي (٢/ ٥٤٠).

(٤) رواه مسلم كتاب الإيمان باب بيان أن الدين النصيحة (١/ ٧٤ - رقم ٩٥) من حديث تميم الداري رضي الله عنه.

فالدعاء للسلطان هو من نصيحته، قال الخطابي[1]: «النصيحة كلمة يعبّر بها عن جملة هي إرادة الخير للمنصوح له».

وقال الحافظ ابن الصلاح[2]: «النصيحة كلمة جامعة تتضمن قيام الناصح للمنصوح له بوجوه الخير إرادة وفعلاً».

وقال الحافظ ابن رجب[3]: «والنصيحة لأئمة المسلمين معاونتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وتذكيرهم به، وتنبيههم في رفق ولطف، ومجانبة الوثوب عليهم، **والدعاء لهم بالتوفيق**، وحث الأغيار على ذلك». اهـ.

والدعاء للسلطان بالصلاح يترتب عليه صلاح الناس إذا صلح الإمام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[4]: «ومعلوم أنه إذا استقام «ولاة الأمور» الذين يحكمون في النفوس والأموال استقام عامة الناس، كما قال أبو بكر الصديق فيما رواه البخاري في صحيحه للمرأة الأحمسية لما سألته فقالت: «ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح؟ قال: ما استقامت لكم أئمتكم».
وفي الأثر «صنفان إذا صلحوا صلح الناس: «العلماء والأمراء»: أهل الكتاب وأهل الحديد كما دل عليه قوله: (ولقد أرسلنا) الآية». اهـ.

وبعض الناس ممن غلبت عواطفه الأدلة الشرعية أو ممن تأثر بكلام أهل التهييج ينفر كأنه بغل شموس إذا سمع الإمام يدعو للسلطان ولا يؤمّن على دعائه.

---

(١) نقله عنه ابن رجب في جامع العلوم والحكم ص ٨٢.
(٢) جامع العلوم والحكم ص ٨٤.
(٣) جامع العلوم والحكم ص ٨٤.
(٤) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٥٤).

وهذا من المضادة للسنة والإعراض عن سبيل السابقين.

قال الإمام الحسن بن علي البربهاري[1]: «إذا رأيت الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى، وإذا سمعت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله». اهـ.

وقد ظهر في زماننا هذا من يشكك في قيام السلف بالدعاء للسلطان، وقال بعضهم إنه لم يصح أن الإمام أحمد رحمه الله دعا لولي أمره!

وهذا إما لنقص علمهم، وإما لهوى في نفوسهم، ودعاء الإمام أحمد للسلطان ثابت معلوم عنه، فقد قال الإمام أحمد رحمه الله في المتوكل[2]: «إني لأرى له السمع والطاعة في عسري ويسري، ومنشطي ومكرهي، وأثرة عليَّ، وإني لأدعو الله له بالتسديد والتوفيق في الليل والنهار».

وقال العلامة صالح بن محمد اللحيدان حفظه الله[3]: «والدعاء لولاة الأمر لا يقتصر على الدعاء لهم لذواتهم، بل يدعو لهم بالصلاح والاستقامة ونصرة الحق وأهله، وإذلال الباطل وأهله، وحماية هذه البلاد وحفظ عقيدتها وأخلاقها من كل شر.

وكان الإمام أحمد والفضيل بن عياض وغيرهم يقولون: لو نعلم أن لنا دعوة مستجابة لدعونا بها للسلطان، لأن الوالي إذا صلح واستقام بمنزلة القلب من الجسد».

---

(١) شرح السنة للبربهاري ص ١١٣ - رقم ١٣٦.

(٢) محنة الإمام أحمد بن حنبل لحنبل بن إسحاق بن حنبل، ط. الثانية، تحقيق: د. محمد نعش.

(٣) نصائح وتوجيهات لطلبة العلم ص ٥٠٩.

فالحاصل أنه ينبغي أداء الحقوق لأهلها، ومن أعظم الحقوق حقوق السلطان، وبعض الناس يغفل عن الحق الذي عليه للسلطان أو غيره، ويتلمح حقه على السلطان وغيره، وهذا مشاهد وواقع من كثير من الناس، وهو من نقص الدين، وإذا كان هذا يقع من بعضهم حتى في حق الله، الذي أسبغ عليه نعمه الظاهرة والباطنة، والذي لا يظلم أحداً، فكيف لا يُهضم حق السلطان؟!

قال ابن القيم رحمه الله[١]: «وإذا تأملت حال أكثر الناس، وجدتهم بضد ذلك، ينظرون في حقهم على الله، ولا ينظرون في حق الله عليهم».

* * *

(١) إغاثة اللهفان (١/ ١٧٤).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ولا يرون الخروج بالسيف عليهم].

الشـــرح:

هذه القطعة من العقيدة في تحريم الخروج على الولاة، وهو أصل من أصول أهل السنة والجماعة، والأدلة على هذا الأصل كثيرة جداً من الكتاب والسنة والإجماع، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«من رأى من أميره شيئاً يكرهه، فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً، فمات فميتةٌ جاهلية»**[(١)].

وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«إنها ستكونن بعدي أثرةٌ وأمورٌ تنكرونها»**، قالوا: يا رسول الله! كيف تأمر من أدركَ منَّا ذلك؟ قال: **«تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم»**[(٢)].

وعن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: **«ستكون أمراء،**

---

(١) رواه البخاري كتاب الفتن باب قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أموراً تنكرونها» (١٣/ ٥ - رقم ٧٠٥٤)، ومسلم كتاب الإمارة باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين (٣/ ١٤٧٧ - رقم ١٨٤٩).

(٢) رواه البخاري كتاب الفتن باب قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أموراً تنكرونها» (١٣/ ٥ - رقم ٧٠٥٢)، ومسلم كتاب الإمارة باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء (٣/ ١٤٧٢ - رقم ١٨٤٣).

فتعرفون وتُنكرون، فمن عرف بريء، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع» قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: **«لا، ما صلَّوا»**[١].

وعن حذيفة رضي الله عنه في سؤاله عن الشر، وفيه أن النبي ﷺ قال: **«يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس»**. قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟! قال: **«تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك فاسمع وأطع»**[٢].

والخروج كما أنه يكون بالسيف، فإنه يكون بالكلام أيضاً، وفساد الكلام أحياناً أعظم من فساد السنان، ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٣]: «ما يفسده اللسان من الأديان أضعاف ما تفسده اليد، كما أن مصلحة اللسان من الأديان أضعاف ما تصلحه اليد».

وشيخنا العلامة محمد الصالح العثيمين رحمه الله علَّق على قول الرجل للنبي ﷺ: **«إعدل»**[٤]. وقوله: **«هذه قسمة ما أريد بها وجه الله»**[٥]، بما يلي:

---

(١) رواه مسلم كتاب الإمارة باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع وترك قتالهم ما صلوا، ونحو ذلك (٣/ ١٤٨٠ - رقم ١٨٥٤).

(٢) رواه مسلم كتاب الإمارة باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن (٣/ ١٤٧٦ - رقم ١٨٤٧ (٥٢)). .

(٣) الصارم المسلول (٢/ ٧٣٥) بواسطة حراسة الفضيلة ص ١٤٩ - الطبعة التاسعة.

(٤) رواه البخاري كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام (٦/ ٦١٧ - رقم ٣٦١٠)، ومسلم كتاب الزكاة باب ذكر الخوارج وصفتهم (٢/ ٧٤١ - رقم ١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥) رواه مسلم كتاب الزكاة باب إعطاءالمؤلفة قلوبهم على الإسلام (٢/ ٧٣٩ - رقم ١٠٦٢) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

«وهذا أكبر دليل على أن الخروج على الإمام يكون بالسيف، ويكون بالقول والكلام، لأن هذا لم يأخذ السيف على الرسول ﷺ، لكنه أنكر عليه، وما يوجد في كتب بعض أهل السنة من الخروج على الإمام هو الخروج بالسيف، فمرادهم بذلك الخروج النهائي الأكبر، كما ذكر النبي ﷺ: «الزنا يكون بالعين، يكون بالأذن، يكون باليد، يكون بالرجل، لكن الزنا الأعظم الذي هو زنا حقيقة هو زنا الفرج»، ولذلك قال: الفرج يصدقه أو يكذبه[(١)].

فهذه العبارة من بعض العلماء، هذا مراده، **ونحن نعلم علم اليقين بمقتضى طبيعة الحال، أنه لا يمكن خروج بالسيف إلا وقد سبقه خروج باللسان والقول.**

الناس لا يمكن أن يأخذوا سيوفهم يحاربون الإمام بدون شيء يثيرهم وهو الكلام، فيكون الخروج على الأئمة بالكلام خروجاً حقيقة، دلت عليه السنة ودل عليه الواقع.

وأما الواقع فإننا نعلم علم اليقين أن الخروج بالسيف فرع عن الخروج باللسان والقول، لأن الناس لن يخرجوا على الإمام بمجرد أخذ السيف، لا بد أن يكون هناك توطئةٌ، تمهيدِ، قَدْحٍ في الأئمة، وَسَتْرٍ لمحَاسِنهم، ثم تمتلئ القلوب غيظاً وحقداً، وحينئذ يحصل البلاء»[(٢)].

---

(١) رواه البخاري كتاب القدر باب (وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون (١١/ ٥٠٢ - رقم ٦٦١٢)، ومسلم كتاب القدر باب قُدّر على ابن آدم حظه من الزنى (٤/ ٢٠٤٦ - رقم ٢٦٥٧ (٢١)) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الشرح والتعليق على «رفع الأساطين عن الاتصال بالسلاطين للشوكاني» ص ١٠ - قسم التعليق، بخط اليد.

والحكمة في تحريم الخروج على السلطان هو ما يترتب على ذلك من الشر والفساد العام، الذي لا يقاوم ما يستنكر على الإمام من الشر الخاص، فلا عاقل يسعى في إفساد دين ودنيا المسلمين، إلا رجل له غرض وهوى في الحكم يتخذ منكرات الوُلاة ذريعةً للوثوب على الحكم.

قال أبو الحارث الصائغ: «سألت الإمام أحمد في أمر كان حدث ببغداد، وهمّ قوم بالخروج! فقلت: يا أبا عبدالله، ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم؟

فأنكر ذلك عليهم، وجعل يقول: سبحان الله! الدماء! الدماء!

لا أرى ذلك، ولا آمر به، الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة يسفك فيها الدماء، ويستباح فيها الأموال، وينتهك فيها المحارم، أما علمت ما كان الناس فيه (يعني أيام الفتنة)؟

قلت: والناس اليوم، أليس هم في فتنة يا أبا عبدالله؟!

قال: وإن كان، فإنما هي فتنة خاصة، فإذا وقع السيف عمت الفتنة وانقطعت السبل، الصبر على هذا، ويسلم لك دينك خير لك، ورأيته ينكر الخرُوجَ على الأئمة، وقال: الدماء لا أرى ذلك، ولا آمر به»[1].

وبهذا الجواب أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حيث قال[2]: «فيتفق أن بعض الولاة يظلم باستئثار، فلا تصبر النفوس على ظلمه، ولا يمكنها دفع ظلمه إلا بما هو أعظم فساداً منه، ولكن لأجل محبة الإنسان لأخذ حقه ودفع الظلم عنه، لا ينظر **للفساد العام** الذي يتولّد عن فعله».

---

(١) السنة للخلال (١/ ١٣٢ - ١٣٣ - رقم ٨٩).

(٢) منهاج السنة (٤/ ٥٣٨ - ٥٣٩).

وبعض الناس ممن ينتسب للسنة صار ينازع في هذا الأصل العظيم، ويجادل بكلام سعيد بن جبير رحمه الله، وبخروج الحسين بن علي رضي الله عنهما، فنعوذ بالله من الحور بعد الكور، فهل هذا إلا اتباع للهوى، وخروج عن إجماع المسلمين؟!

أما سعيد بن جبير فقد أنكر الإمام أحمد مقالته[1]، وأما الحسين فقد أنكر عليه الصحابة رضي الله عنهم.

وقد اعتذر الصنعاني للحسين فقال[2]: «وأما خروج من خرج من أئمة الآل كالحسين السبط، وحفيده زيد بن علي، وولده يحيى بن زيد وغيرهم، من أولئك الأعيان الذين فازوا بالشهادة، والسبق إلى غرف الجنان، فلأنهم كانوا يظنون الغلبة للظلمة[3] الذين خرجوا عليهم، وأنكروا ظلمهم وجورهم وفسقهم، وظنوا أنه لا يؤدي الخروج إلى أنكر مما هم فيه.

ووجه ظنهم لذلك: أنه كان قد تابعهم أمم من الناس لا يحصون، ومن نظر كثرة من تابع الحسين عليه السلام من أهل الكوفة رأى ألوفاً لا يدخلون تحت العدّ يحصل الظن بالغلبة منهم، ولو على بعض الجهات التي يظلم أهلها ملوك ذلك العصر».

---

(١) السنة للخلال (١/ ١٣١).

(٢) الإشاعة في بيان من نهي عن فراقه من الجماعة ص ٥٦.

(٣) هذا تأويل ضعيف، حيث يظهر أن الحسين رضي الله عنه ما ظن الغلبة، ولذلك طلب من زياد ابن عبيدالله أن يتركه يرجع من حيث أتى، أو أن يذهب إلى ثغر من الثغور، أو يذهب إلى يزيد فيحكم فيه، فأبوا عليه ذلك كله وقتلوه، وهذا ما ظنه الصحابة رضي الله عنه في الحسين، تفرسوا أنه سيُقتل، ولذلك قال له ابن عباس رضي الله عنهما: إني أتخوف عليك الهلاك». البداية والنهاية (١١/ ٤٩٦). وقال له ابن عمر رضي الله عنهما: «أستودعك الله من قتيل». البداية والنهاية (١١/ ٤٩٧).

وهذا الذي قاله الصنعاني ليس بجيد، وأمثل من هذا التأويل والاعتذار هو الاعتزاء إلى الإجماع والأثر.

قال النووي رحمه الله[1]: «قيل إن هذا الخلاف كان أولاً ثم حصل الإجماع على منع الخروج عليهم».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية[2]: «وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة، كما كان عبدالله بن عمر وسعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وغيرهم ينهون عام الحرة عن الخروج على يزيد، وكما كان الحسن البصري ومجاهد وغيرهما ينهون عن الخروج في فتنة ابن الأشعث.

ولهذا استقر أمر أهل السنة على ترك القتال في الفتنة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم، ويأمرون بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم».

وقال شيخ الإسلام أيضاً[3]: «ومن تأمل الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ في هذا الباب، واعتبر أيضاً اعتبار أولي الأبصار، علم أن الذي جاءت به النصوص النبوية خير الأمور، ولهذا لما أراد الحسين رضي الله عنه أن يخرج إلى أهل العراق لما كاتبوه كتباً كثيرة أشار عليه أفاضل أهل العلم والدين، كابن عمر وابن عباس وأبي بكر ابن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام أن لا يخرج، **وغلب على ظنهم أنه**

(١) المنهاج بشرح صحيح مسلم (١٢/٢٢٩).
(٢) منهاج السنة (٥/٥٢٩ - ٥٣٠).
(٣) منهاج السنة (٤/٥٣٠ - ٥٣١).

يُقتل، حتى إن بعضهم قال: أستودعك الله من قتيل، وقال بعضهم: لولا الشفاعة لأمسكتك، ومنعتك من الخروج.

وهم في ذلك قاصدون نصيحته طالبون لمصلحته ومصلحةالمسلمين، والله ورسوله إنما يأمر بالصلاح لا بالفساد، لكن الرأي يصيب تارة ويخطئ أخرى.

فتبين أن الأمر على ما قاله أولئك، ولم يكن في الخروج لا مصلحة دين ولا مصلحة دنيا، بل تمكن أولئك الظلمة الطغاة من سبط رسول الله ﷺ حتى قتلوه مظلوماً شهيداً، وكان في خروجه وقتله من الفساد ما لم يكن حصل لو قعد في بلده، فإن ما قصده من تحصيل الخير ودفع الشر لم يحصل منه شيء، **بل زاد الشر بخروجه وقتله، ونقص الخير بذلك، وصار ذلك سبباً لشر عظيم**، وكان قتل الحسين مما أوجب الفتن، كما كان قتل عثمان مما أوجب الفتن.

وهذا كله مما يبين أن ما أمر به النبي ﷺ من الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والخروج عليهم هوأصلح الأمور للعباد في المعاش والمعاد، وأن من خالف ذلك متعمداً أو مخطئاً لم يحصل بفعله صلاح بل فساد، ولهذا أثنى النبي ﷺ على الحسن بقوله: «**إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**»، ولم يثن على أحد لا بقتال في فتنة، ولا بخروج على الأئمة، ولا نزع يد من طاعة، ولا مفارقة للجماعة».

وقد ظهر من يقول: إنه لا إمام للمسلمين اليوم! وحجته أن كل ناحية من بلاد المسلمين لها حاكم، ولا يكون الحاكم إماماً حتى تكون ولايته عامة لكل نواحي المسلمين.

واستدل هؤلاء بقول الإمام أحمد رحمه الله[1]: «تدري ما الإمام؟ الإمام الذي يجمع المسلمون عليه كلهم، يقول: هذا إمام، فهذا معناه».

فهذا الكلام من الإمام أحمد رحمه الله يجب أن يفهم في ضوء سائر كلامه مع إجماع المسلمين من السمع والطاعة لأمير كل بلد إذا لم يجتمعوا على إمام واحد، فيُحمل كلام أحمد إذا كان للمسلمين إمام واحد عام لكل الأمصار فهذا، وإن تغلب أمير آخر على أحد النواحي، وهذا كما حصل في عهد عبدالملك بن مروان، وظهور عبدالله ابن الزبير في الحجاز، فإن الإمام هو عبدالملك بن مروان.

قال الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رحمه الله[2]: «الأئمة مجمعون من كل مذهب على أن من تغلّب على بلد أو بلدان، له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا، لأن الناس من زمن طويل، قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا، ما اجتمعوا على إمام واحد، ولا يعرفون أحداً من العلماء ذكر أن شيئاً من الأحكام لا يصح إلا بالإمام الأعظم».

وقال شيخنا العلامة محمد الصالح العثيمين رحمه الله[3]: «وما زال أئمة الإسلام يدينون بالولاء والطاعة لمن تأمر على ناحيتهم، وإن لم

(١) السنة للخلال (٨١ - رقم ١٠).
(٢) الدرر السنية (٧/ ٢٣٩)، استفدته من معاملة الحكام ص ٢٣.
(٣) الشرح الممتع (٨/ ١٢ - ١٣).

تكن له الخلافة العامة، وبهذا نعرف ضلال ناشئة نشأت تقول: إنه لا إمام للمسلمين اليوم، فلا بيعة لأحد، نسأل الله العافية!

ولا أدري أيريد هؤلاء أن تكون الأمور فوضى ليس للناس قائد يقودهم؟!

أم يريدون أن يقال كل إنسان أمير نفسه؟ هؤلاء إذا ماتوا من غير بيعة فإنهم يموتون ميتة جاهلية، لأن عمل المسلمين منذ أزمنة متطاولة على أن من استولى على ناحية من النواحي، وصار له الكلمة العليا فيها فهو إمام فيها».

وفي هذا الزمان تعلق أقوام بأحاديث منكرة توهموها صحيحة ونبذوا ما اتفق عليه الشيخان واتفقت عليه الأمة وراء ظهورهم، فهل هذا إلا سبب الهوى والانحراف في منهج التلقي؟!

ومما تعلقوا به من ذلك حديث معاذ رضي الله عنه قال: يا رسول الله ﷺ: أرأيت إن كان علينا الأمراء لا يستنون بسنتك، ولا يأخذون بأمرك، فما تأمرني في أمرهم؟ فقال رسول الله ﷺ: **«لا طاعة لمن لم يطع الله»**.

فهذا الحديث ضعيف سنداً[1]، منكر متناً، مخالف لما جاء في الصحيحين من إخبار النبي ﷺ من تغير أحوال الولاة بعد ولاية النبي ﷺ العدل المسدد من السماء، حيث أخبر أنهم يؤخرون الصلاة عن

(١) رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده (٧/ ١٠٢ - رقم ٤٠٤٦) وفي إسناده عمرو بن زينب، قال أبو حاتم الرازي: «اختلفوا فيه» الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٣)، فمن كان هذا شأنه فإنه لا يُحتمل منه مثل هذه المخالفة لأحاديث الصحيحين، وبهذا يتبين خطأ محقق المسند حسين سليم أسد في تحسينه.

وقتها، ويستأثرون بالأموال، وَيَستنُّونَ بغير سنته، ويهتدون بغير هديه، لذلك أمر بطاعتهم، حتى لا يظن ظان أن وقوع مثل هذه الأمور يوجب خلع يد الطاعة عنهم، والخروج عليهم، أما من أطاع الله فمثله لا يحتاج إلى الوصية بطاعته لأنه مطيع لله.

- وقد قال الإمام أحمد في حديث ثوبان مرفوعاً: «**استقيموا لقريش ما استقاموا لكم**»: «ليس بصحيح، هو منكر»[1].

وقال أيضاً: «**الأحاديث خلاف هذا**»[2].

* * *

(١) السنة للخلال (١/١٢٨).

(٢) السنة للخلال (١/١٢٧).

قول أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ولا القتال في الفتنة].

الشــرح:

وردت نصوص كثيرة في التحذير من الفتن والحث على اجتناب الدخول فيها، وبيان أن شرها يكون بحسب التعلق بها.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال[1]: قال رسول الله ﷺ: **«ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، من تشرف لها تستشرفه فمن وجد منها ملجأ أو معاذاً فَلْيَعِذْ به»**.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ[2]: **«يوشك أن يكون خير مالِ المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر، يَفِرّ بدينه من الفتن»**.

وكان النبي ﷺ يتعوذ من سوء الفتن[3].

بل إن النبي ﷺ قد أذن في زمن الفتنة في أن يرجع الرجل بعد هجرته أعرابياً تعوذاً من الفتن مع أنها في الأصل من كبائر الذنوب، فهذا سلمة ابن الأكوع لما دخل على الحجاج قال له: ارتددت على عقبيك، تعربتِ؟ قال: لا، ولكن رسول الله ﷺ أذن لي في البدو[4].

---

(١) رواه البخاري كتاب الفتن باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم (١٣/ ٢٩ - رقم ٧٠٨١)، ومسلم.

(٢) رواه البخاري كتاب الفتن باب التعرب في الفتنة (١٣/ ٤٠ - رقم ٧٠٨٨).

(٣) رواه البخاري كتاب الفتن باب التعوذ من الفتن (١٣/ ٤٣ - رقم ٧٠٩٠).

(٤) رواه البخاري كتاب الفتن باب التعرب في الفتنة (١٣/ ٤٠ - رقم ٧٠٨٧).

فإذا تقرر هذا فما هو قتال الفتنة؟

قتال الفتنة هو الذي لم يظهر للمسلم فيه المحق من الباغي، أو هو القتال الذي يترجح للمسلم أن تركه خير من فعله.

قال الطبري رحمه الله[1]:

«إن الفتنة أصلها الابتلاء، وإنكار المنكر واجب على كل من قدر عليه، فمن أعان المحق أصاب ومن أعان المخطئ أخطأ، وإن **أشكل الأمر** فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها» اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]:

«من رأى أن هذا القتال **مفسدته أكثر من مصلحته علم أنه قتال فتنة** فلا تجب طاعة الإمام فيه، إذ طاعته إنما تجب فيما لم يعلم المأمور أنه معصيته بالنص، فمن علم أن هذا هو قتال الفتنة الذي تركه خير من فعله لم يجب أن يعدل عن نص معين خاص إلى نص عام مطلق في طاعة أولي الأمر، لاسيما وقد أمر الله تعالى عند التنازع بالرد إلى الله والرسول». اهـ.

فترك القتال في الفتنة أصل من أصول أهل السنة والجماعة، ولذلك ترك بعض أكابر الصحابة القتال بين علي ومعاوية رضي الله عنهم أجمعين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[3]:

«والفقهاء ليس فيهم من رأيه القتال مع من قتل عماراً، لكن لهم قولان

(١) فتح الباري (١٣/ ٣١).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٤٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٧٧).

مشهوران كما كان عليهما أكابر الصحابة:

منهم من يرى القتال مع عمار وطائفته، ومنهم من يرى الإمساك عن القتال مطلقاً.

وفي كل من الطائفتين طوائف من السابقين الأولين، ففي القول الأول عمار وسهل بن حنيف وأبو أيوب.

وفي الثاني سعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد وعبدالله بن عمر ونحوهم.

ولعل أكثر الأكابر من الصحابة كانوا على هذا الرأي، **ولم يكن في العسكرين بعد علي أفضل من سعد بن أبي وقاص، وكان من القاعدين»**. اهـ.

وقال عبدالله بن الإمام أحمد حدثنا أبي حدثنا إسماعيل يعني ابن علية حدثنا أيوب يعني السختياني عن **محمد بن سيرين قال: «هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف، فما حضرها منهم مائة بل لم يبلغوا ثلاثين»**.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[(١)]: «وهذا الإسناد من أصح إسناد على وجه الأرض، ومحمد بن سيرين من أورع الناس في منطقه».

ومما ينبغي أن يُعلم أنه لا يجوز لأحد أن يذم الصحابة الذين تركوا القتال مع علي خشية الفتنة، بل إن علياً نفسه لم يذمهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية[(٢)]: «علي لم يذم القاعدين عن القتال معه، بل ربما غبطهم في آخر الأمر». اهـ.

---

(١) منهاج السنة (٦/ ٢٣٦، ٢٣٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٤١).

وقال الحافظ ابن حجر[1]:

«والحق حمل عمل كل أحد من الصحابة المذكورين على السداد، فمن لابس القتال اتضح له الدليل لثبوت الأمر بقتال الفئة الباغية وكانت له قدرة على ذلك، ومن قعد لم يتضح له أي الفئتين هي الباغية، وإذا لم يكن له قدرة على القتال». اهـ.

وهذا مما لا يرتاب فيه طالب العلم، ولكن مع الأسف الشديد ظهر من يغمز ويلمز السابقين الأولين بترك واعتزال قتال الفتنة ويصف موقفهم بالتميع والتردد[2].

والتثبت والتوقف عن المجازفة في ولوج الفتن مما يُحمد شرعاً كما سقنا الأدلة على ذلك، وقد وُجد من ينقض هذا الأصل العظيم بغير حجة ولا برهان.

يقول جمال سلطان[3]:

«وتلك أن المبادرة هي الأصل في حركة المسلم والجماعة المسلمة، ولو أنتجت الخطأ في موقف أو الزلل في طريق، وأن التردد أو التوقف أو الجمود هو الانحراف عينه، ولو أنتج السلامة من الخطأ في موقف، أو النجاة من زلل في طريق»[4]. اهـ.

وهذا الأصل المزعوم، هل قاله الله أو رسوله ﷺ؟ من سلف جمال سلطان في هذا؟

(١) فتح الباري (١٣/ ٤٢).

(٢) انظر كتاب (فقه الحركة) لمؤلفه جمال سلطان ص ١٣، وهو كاتب حركي، إصداراته تطبعها دار الأرقم لمحمد سرور ببرمنجهام - بريطانيا.

(٣) قال العلامة صالح الفوزان حفظه الله معلقاً: «ومن هو جمال سلطان»؟!

(٤) فقه الحركة ص ٢٧.

وكيف يكون أصلاً ولا نجده في كتب أصول أئمتنا؟!

ورحم الله شيخ الإسلام إذ يقول[1]:

«وليحذر العبد مسالك أهل الظلم والجهل، الذين يسلكون مسالك العلماء، تسمع من أحدهم جعجعة ولا ترى طحناً.

فترى أحدهم أنه في أعلى الدرجات، وإنما هويعلم ظاهراً من الحياة الدنيا ولم يحم حول العلم الموروث عن سيد ولد آدم، وقد تعدى على الأعراض والأموال بكثرة القيل والقال». اهـ.

وهذا الفكر الذي يذهب إليه جمال سلطان لو قالت به طائفة وعملت به لعمت الفوضى وكثرت الفتن في الأمة الإسلامية.

وهكذا يحصل الفساد بسبب تقديم الأصاغر وإتباع أنصاف العلماء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]:

«وأكثر ما يفسد الدنيا: نصف متكلم، ونصف متفقه، ونصف متطبب، ونصف نحوي: هذا يفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد الأبدان، وهذا يفسد اللسان». اهـ.

وليست كل شبهة ينتحلها فجار ظلمة، يسفكون بها دماء المسلمين ويخوضون في حرماتهم، يكون فعلهم سائغاً، ويكون أولئك معذورين؟!

قال أبو العباس أحمد بن محمد حجر الهيتمي (ت: ٩٧٣هـ)[3]: «فإن الذي ذهب إليه كثيرون من العلماء: أَن قتلة عثمان لم يكونوا بغاة، وإنما

---

(١) الرد على البكري بواسطة طريق الوصول للعلامة السعدي ص ١٥٣.

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١١٩).

(٣) الصواعق المحرقة (٢/ ٦٢٣).

كانوا ظلمة وعتاة **لعدم الاعتداد بشبههم**، ولأنهم أَصَرُّوا على الباطل بعد كشف الشبهة، وإيضاح الحق لهم، **وليس كل من انتحل شبهةً يصير بها مجتهداً، لأن الشبهة تعرض للقاصر عن درجة الاجتهاد**».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في شأن تأويل الخوارج[1]: «والخوارج لهم علم وعبادة، وللعلماء معهم مناظرات، كمناظرتهم مع الرافضة والجهمية، وأما هؤلاء فلا يناظرون على قتال المسلمين، فلو كانوا متأولين، **لم يكن لهم تأويل يقوله ذو عقل**». اهـ.

وقال إمام الدعوة المجدد شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله في شأن من اعتبر النبي ﷺ شبهته وتأويله ومن لم يعتبره[2]: «. . . فإنه لما أعطى المؤلفة قلوبهم ووجدت عليه الأنصار عاتبهم واعتذروا وقبل عذرهم، وبيَّن لهم شيئاً من الحكمة، ولما قال له ذلك الرجل العابد «**اعدل**»قال له كلاماً غليظاً، واستأذنه بعض الصحابة في قتله ولم يُنكر عليه، لكن ترك قتله لعذر ذكره،ولما فعل خالد بن الوليد ببني جذيمة ما فعل رد عليهم ما أخذ منهم ووداهم، ولا نعلم أنه عاتب خالداً ولا منعه ذلك من تأميره على الناس». اهـ.

وكذلك لم يقبل عمر بن الخطاب والصحابة رضي الله عنهم تأويل قدامة بن مظعون الجُمحي في شرب الخمر مستدلاً بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟﴾ [المائدة: ٩٣]، وأشار الصحابة على

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٤٢).

(٢) مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب (٢/٨٣)، الدرر السنية (١٣/ ١٧٠).

عمر رضي الله عنه بجلده[1].

فعاقبوه لشرب الخمر مع أن الحدود تدرأ بالشبهات، إلا أنهم لم يُكفِّروه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «وكذلك من جحد تحريم شيء من المحرمات الظاهرة المتواتر تحريمها، كالفواحش والظلم والكذب والخمر ونحو ذلك.

وأما من لم تقم عليه الحجة، مثل أن يكون حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه فيها شرائع الإسلام ونحو ذلك، أو غلط فظن أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يستثنون من تحريم الخمر، كما غلط في ذلك الذين استتابهم عمر، وأمثال ذلك فإنهم يستتابون، وتقام عليهم الحجة، فإن أصروا كفروا حينئذ، ولا يحكم بكفرهم قبل ذلك، كما لم يحكم الصحابة بكفر قدامة بن مظعون وأصحابه لما غلطوا فيه من التأويل».

* * *

(١) سنن الدارقطني (٣/١٦٦ - رقم ٢٤٥)، الجامع لأحكام القرآن (٦/٢٩٧).
(٢) شرح حديث جبريل ص ٥٥٢.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويرون قتال الفئة الباغية مع الإمام العادل، إذا كان ووُجد على شرطهم في ذلك].

الشــرح:

قال الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

قالت عائشة رضي الله عنها[١]: «ترك الناس العمل بهذه الآية».

وقال القاضي أبو بكر بن العربي[٢]:

«هذه الأية هي الأصل في قتال المسلمين، والعمدة في حرب المتأولين، وعليها عوّل الصحابة، وإليها لجأ الأعيان من أهل الملة، وإيّاها عنى النبي ﷺ بقوله: «**يقتل عماراً الفئة الباغية**». اهـ.

فهذان الدليلان هما العمدة في قتال الفئة الباغية، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٣]:

«وليس عن النبي ﷺ في «قتال البغاة» حديث إلا حديث كوثر بن حكيم عن نافع، وهو موضوع»[٤]. اهـ.

(١) رواه البيهقي في سننه (٨/ ١٧٢).

(٢) أحكام القرآن (٤/ ١٧١٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٤١).

(٤) يرد على هذا حديث «تقتل عمار الفئة الباغية».

وفي قتال البغاة مسائل ينبغي التنبيه عليها، وهي:

الأولى: من هم البغاة؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[1]:

«وهؤلاء (يعني الطائفة الممتنعة عن الالتزام ببعض الشرائع) عند المحققين من العلماء ليسوا بمنزلة البغاة الخارجين على الإمام، أو الخارجين عن طاعته، كأهل الشام مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فإن أولئك خارجون عن طاعة إمام معين، أو خارجون عليه لإزالة ولايته».

ثم قال[2]: «على أن من الفقهاء الأئمة من يرى أن أهل البغي الذين يجب قتالهم هم الخارجون على الإمام بتأويل سائغ[3]، لا الخارجون عن طاعته، وآخرون يجعلون القسمين بغاة». اهـ.

الثانية: أن البغاة يُقاتلون لدفع ضررهم كالصائل وليس لكفرهم، فلا تلازم بين الكفر والقتل في جميع الأحوال وهذا منها.

فالطائفة التي قاتلها علي بن أبي طالب لم يكفرها أحد من الصحابة، وقد كان فيهم بعض الصحابة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[4]: «**وفي الصحيحين عن عمار أنه قال: تقتله الفئة الباغية**»، وقد قال تعالى في القرآن: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٠٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٠٤).

(٣) فسر شيخ الإسلام التأويل السائغ بقوله: «فإن التأويل السائغ هو الجائز الذي يقر صاحبه عليه إذا لم يكن فيه جواب، كتأويل العلماء المتنازعين في موارد الاجتهاد». اهـ (٢٨/ ٤٨٦).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٣٣).

ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾. فثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف أنهم مؤمنون مسلمون، وأن علي بن أبي طالب والذين معه كانوا أولى بالحق من الطائفة المقاتلة له، والله أعلم».

الثالثة: أن قتال الفئة الباغية مشروط بالقدرة، فلا يقدم الإمام على قتال البغاة مع الضعف والعجز.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(١):

«إن الأمر بقتال الطائفة الباغية مشروط بالقدرة والإمكان، إذ ليس قتالهم بأولى من قتال المشركين والكفار، ومعلوم أن ذلك مشروط بالقدرة والإمكان، فقد تكون المصلحة أحياناً هي التألف بالمال، والمسالمة والمعاهدة كما فعله النبي ﷺ غير مرة، والإمام إذا اعتقد وجود القدرة ولم تكن حاصلة كان الترك في نفس الأمر أصلح». اهـ.

الرابعة: الفئة الباغية لا تُقاتل ابتداءاً، وإنما تقاتل إذا حصل منها البغي والقتل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(٢):

«والقرآن إنما فيه قتال الطائفة الباغية بعد الاقتتال، فإنه قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى﴾ الآية.

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٤٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٤٢).

فلم يأمر بالقتال ابتداءاً مع واحدة من الطائفتين، لكن أمر بالإصلاح وبقتال الباغية.

وإن قيل: «الباغية» يعم الابتداء والبغي بعد الاقتتال.

قيل: فليس في الآية أمر لأحدهما بأن تقاتل الأخرى، وإنما هو أمر لسائر المؤمنين بقتال الباغية». اهـ.

الخامسة: في معاملة البغاة: فهؤلاء يعاملون معاملة تختلف عن المرتدين والكافرين، فلا تُسبي ذراريهم ولا تُغنم أموالهم ولا يُتبع مدبرهم، ولا يجهز على جريحهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(١):

«إن علياً لم يكفر أحداً ممن قاتله حتى ولا الخوارج، ولا سبي ذرية أحد منهم ولا غنم ماله، ولا حكم في أحد ممن قاتله بحكم المرتدين كما حكم أبو بكر وسائر الصحابة في بني حنيفة وأمثالهم من المرتدين، بل علي كان يترضى عن طلحة والزبير وغيرهما ممن قاتله، ويحكم فيهم وفي أصحاب معاوية ممن قاتله بحكم المسلمين.

وقد ثبت بالنقل الصحيح أن مناديه نادى يوم الجمل(٢): «لا يتبع مدبر، ولا يجهز على جريح ولا يغنم مال». اهـ.

هذا إلا أن ينحاز المدبر إلى فئة ليعود لقتال المسلمين مرة أخرى فهذا يختلف حكمه، قال ابن المنذر(٣): «وروينا عن ابن عباس أنه سُئِلَ عن

---

(١) منهاج السنة (٨/ ١٤٧، ١٤٨).

(٢) المصنف (١٠/ ١٢٣)، وسنن البيهقي الكبرى (٨/ ١٨١).

(٣) الإشراف على مذاهب أهل العلم (٢/ ٣٩٠).

أُناس من الخوارج: «قالوا فهزمناهم أنقتلهم؟ قال: اقتلهم ما كانت لهم فئة يرجعون إليها، فإن لم يكن لهم فئة فلا تقتلوا مدبراً ولا مقبلاً».

وقال ابن المنذر أيضاً[1]: «وقال أصحاب الرأي في الخوارج: إذا هُزموا ولهم فئة يلجؤون إليها فينبغي لأهل الجماعة أن يقتلوا مُدْبرهم، وأن يجهزوا على جريحهم، وأن يقتلوا من أُسر منهم».

وكلام ابن عباس وأبي حنيفة في الخوارج، إلا أن البغاة حكمهم كذلك لأنهم كلهم أهل قبلة مسلمون، خارجون عن طاعة الإمام.

قال أبو محمد ابن حزم رحمه الله[2]: «فهم إذا أدبروا تاركين لبغيهم راجعين إلى منازلهم، أو متفرقين عما هم عليه فبتركهم البغي صاروا فائين إلى أمر الله، فإذا فاؤا إلى أمر الله فقد حرم قتلهم، وإذا حرم قتلهم فلا وجه لاتباعهم، ولا شيء لنا عندهم حينئذ، وأما إذا كان إدبارهم ليتخلصوا من غلبة أهل الحق، وهم باقون على بغيهم فقتالهم باق علينا بعد، لأنهم لم يفيئوا بعد إلى أمر الله».

السادسة: أن الإمام قبل قتاله لهم يُناصحهم ويزيل الشبهة التي أوجبت إمتناعهم عن طاعته أو قبول ولايته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[3]:

«إذا خرجت طائفة على الإمام بتأويل سائغ وهي عنده راسلهم الإمام فإن ذكروا مظلمة أزالها عنهم، وإن ذكروا شبهة بيّنها، فإن رجعوا وإلا وجب قتالهم عليه وعلى المسلمين». اهـ.

---

(١) الإشراف على مذاهب أهل العلم (٢/ ٣٨٩).

(٢) المحلى (١١/ ١٠١).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٥٠).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويرون الدار دار الإسلام لا دار الكفر، كما رأته المعتزلة ما دام النداء بالصلاة والإقامة ظاهرين وأهلها مُمَكَّنِينَ مِنها آمنين].

الشـرح:

هذا مبحث مهم في الأمور التي تصير الدار دار إسلام أو كفر.

والزلل في هذا الموضع خطير لِما يترتّب عليه من أحكام عظيمة كوجوب الهجرة من بلاد الكفر، والضابط والمعتبر في كون الأرض أرض إسلام أو كفر هو بحسب سكانها وشعائر الإسلام الظاهرة فيها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]:

«وكون الأرض دار كفر ودار إيمان أو دار فاسقين ليست صفة لازمة لها، بل هي صفة عارضة **بحسب سكانها**، فكل أرض سكانها المؤمنون المتقون هي دار أولياء الله في ذلك الوقت، وكل أرض سكانها الكفار فهي دار كفر في ذلك الوقت، وكل أرض سكانها الفساق فهي دار فسوق في ذلك الوقت، فإن سكنها غير منْ ذكرنا وتبدلت بغيرهم فهي دارهم.

وكذلك المسجد إذا تبدل بخمّارة أو صار دار فسق أو دار ظلم أو كنيسة يشرك فيها بالله كان بحسب سكانه، وكذلك دار الخمر والفسوق ونحوها إذا جُعِلت مسجداً يعبدالله فيه جلّ وعزّ كان بحسب ذلك،

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٨٢).

وكذلك الرجل الصالح يصير فاسقاً، والكافر يصير مؤمناً، أو المؤمن يصير كافراً أو نحو ذلك، كل بحسب انتقال الأحوال من حال إلى حال وقد قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾ الآية [النحل: ١١٢]، نزلت في مكة لما كانت دار كفر وهي ما زالت في نفسها خير أرض الله وأحب أرض الله إليه، وإنما أراد سكانها».

ثم قال رحمه الله[(١)]: «وقد قال الله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وهي الدار التي كان بها أولئك العمالقة، ثم صارت بعد هذا دار المؤمنين، وهي الدار التي دلَّ عليها القرآن من الأرض المقدسة، وأرض مصر التي أورثها الله بني إسرائيل، **فأحوال البلاد كأحوال العباد** فيكون الرجل تارة مسلماً وتارة كافراً، وتارة مؤمناً، وتارة منافقاً، وتارة براً تقياً، وتارة فاسقاً، وتارة فاجراً شقياً». اهـ.

وتحدث شيخ الإسلام كذلك عن أرض لا هي دار كفر، ولا هي دار إسلام، كأرض «ماردين».

فقال رحمه الله[(٢)]: «وأما كونها دار حرب أو إسلام فهي مركبة: فيها المعنيان، ليست بمنزلة دار السلم التي تجري عليها أحكام الإسلام لكون جندها مسلمين، ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار، بل هي قسم ثالث يُعامل المسلم فيها بما يستحقه، ويُقاتل الخارج عن شريعة الإسلام بما يستحقه». اهـ.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٨٣ - ٢٨٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٤٠).

وهذا الكلام يُشعر باعتبار أحكام الإسلام، فيضاف إلى أوصاف دار الإسلام وهي: أن يكون غالب أهلها مسلمين، وشعائر الإسلام فيهم ظاهرة، وأن تجري عليهم أحكام الإسلام.

قال ابن القيم رحمه الله[١]: «قال الجمهور: دار الإسلام هي التي نزلها المسلمون وجرت عليها أحكام الإسلام، وما لم تجر عليه أحكام الإسلام لم يكن دار إسلام وإن لاصقها».

وقال ابن مفلح رحمه الله[٢]: «فكل دار غلب عليها أحكام المسلمين فدار الإسلام، وإن غلب عليها أحكام الكفار فدار الكفر، ولا دار لغيرهما».

وقال والدنا العلامة محمد العثيمين رحمه الله[٣]: «دار الإسلام هي التي غلب عليها الإسلام ظهوراً وشيوعاً بحيث يؤذن فيها للصلاة، وتقام فيها الجماعات، ويصام فيها رمضان ويُعلن، وتظهر فيها الشعائر حتى وإن كان فيها كفار، فلو قدر أن الكفار فيها خمسون في المائة أو أكثر فهي دار إسلام، ما دام حكم الإسلام غالباً عليها، أما إذا لم يكن حكم الإسلام عليها غالباً فهي دار كفر ولو كثر فيها المسلمون، والاعتبار بالمظهر والظاهر، ويدل لهذا أن النبي ﷺ كان إذا غزا قوماً أمسك حتى يطلع الفجر، فإذا أذَّنوا امتنع من قتالهم، وإن لم يؤذِّنوا قاتلهم.

---

(١) أحكام أهل الذمة (١/ ٣٦٦).

(٢) الآداب الشرعية (١/ ١٩٠)، وقد نقل الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود كلام شيخ الإسلام في «ماردين»، وكلام ابن مفلح. انظر الدرر السنية (٩/ ٢٤٨).

(٣) الشرح الممتع (١٠/ ٣٢٤ - ٣٢٥).

وإن كان يوجد فيها جميعات إسلامية، وربما يوجد في بعض البلاد هناك مناطق تقام فيها الجماعة والجمعة، لكنها بلاد كفر، لأن الغالب والمهيمن عليها هو حكم الكفار، فإذا قُدّر أن شخصاً تملّك في أوروبا، وأحيا أرضاً فهي ملكه شرعاً، ولا أحد ينازعه فيها إذا تم الإحياء.

وقيل إن دار الإسلام من كان أكثر أهلها مسلمين بغض النظر عن الحاكم، وقيل: إن دار الإسلام من يحكمها مسلم ولو كان أكثر أهل البلد كفاراً، والعلماء اختلفوا في هذا اختلافاً كبيراً، لكن أقرب الأقوال أنه ما أعلن فيها بالإسلام».

* * *

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويرون أن أحداً لا يخلص له الجنة وإن عمل أي عمل إلا بفضل الله ورحمته التي يخص بهما من يشاء، فإن عمله للخير وتناوله الطاعات إنما كان عن فضل الله، الذي لو لم يتفضل به عليه لم يكن لأحد على الله حجة ولا عذر، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٢١]، وقال: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]، وقال: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٠٥]].

الشرح:

دخول أهل الجنة للجنة هو بفضل الله ورحمته، فهو المُنعم عليهم ابتداءً بالهداية التي آلت بهم إلى الجنة، وهذا مما يُقر به أهل الجنة ويتحدثون به يوم القيامة كما قال تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

وهذا سيد الأولين والآخرين يُخبر عن نفسه وسائر الناس أن أحداً منهم لن يدخل الجنة إلا برحمة من الله وفضله، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لن يدخل أحداً عمله الجنة بعمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل**»[1].

---

(١) رواه البخاري كتاب المرضى باب تمني المريض الموت (١٠/ ١٢٧ - رقم ٥٦٧٣)، ومسلم كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (٤/ ٢١٦٩ - رقم ٢٨١٦).

فأعمال المؤمنين ليست أثماناً لدخول الجنة، ولكنها سبب في دخول الجنة بفضل الله ورحمته، فلا بد من الأمرين جميعاً.

قال تعالى مبيناً سبب دخول الجنة: ﴿أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًۢا بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٩]، وقال: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ ٱلْمَكْنُونِ ﴿٢٣﴾ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الواقعة: ٢٢ - ٢٤].

فتبين بهذه النصوص أن العمل سبب للثواب، والباء للسببيّة، فلا ريب أن العمل الصالح سبب لدخول الجنة، والله قدّر لعبده المؤمن دخول الجنة بما يسّره له من العمل الصالح، كما قدّر دخول النار لمن يدخلها بعمله السيئ.

لكن العمل وحده لا يكفي لدخول الجنة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «وإذا عُرف أن «الباء» هنا للسبب، فمعلوم أن السبب لا يستقل بالحكم، فمجرد نزول المطر ليس موجباً للنبات، بل لا بد من أن يخلق الله أموراً أخرى ويدفع عنه الآفات المانعة، فيربِّيه بالتراب والشمس والريح، ويدفع عنه ما يفسده، فالنبات محتاج - مع هذا السبب - إلى فضل من الله أكبر منه.

وأما قوله ﷺ: **«لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل»**، فإنه ذكره في سياق أمره لهم بالاقتصاد، قال: **«سددوا وقاربوا، واعلموا أن أحداً منكم لن يدخل الجنة بعمله»**.

---

(١) جامع الرسائل (١/١٤٦ - ١٤٨)، تحقيق: محمد رشاد سالم رحمه الله.

وقال: «**إن هذا الدين متين، وإنه لن يشاد الدين أحدٌ إلا غلبه، فسددوا وقاربوا، واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة والقصد تبلغوا**».

فنفى بهذا الحديث ما قد تتوهمه النفوس من أن الجزاء من الله عز وجل على سبيل المعاوضة والمقابلة، كالمعاوضات التي تكون بين الناس في الدنيا، فإن الأجير يعمل لمن استأجره فيعطيه أجره بقدر عمله على طريق المعاوضة، إن زاد زاد أجرته، وإن نقص نقص أجرته، وله عليه أجرة يستحقها كما يستحق البائع الثمن، فنفى ﷺ أن يكون جزاء الله وثوابه على سبيل المعاوضة والمقابلة والمعادلة.

والباء هنا كالباء الداخلة في المعاوضات، كما يقال: استأجرت هذا بكذا، وأخذت أجرتي بعملي». اهـ.

* * *

وقال الإسماعيلي رحمه الله: [وأن الله تعالى يرزق كل حي مخلوق رزق الغذاء الذي به قوام الحياة، وهو يضمنه الله لمن أبقاه من خلقه، وهو الذي رزقه من حلال أو من حرام، وكذلك رزق الزينة الفاضل عما يحيا به].

الشـــرح:

كلام المصنّف في الرزق وأنه من الله حلاله وحرامه كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ﴾ [سبأ: ٢٤]. وقال تعالى مبكتاً المشركين الذين يعبدون غيره وهو رازقهم: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣].

وأفادنا المؤلف أن الله يضمن الرزق لمن أبقاه من خلقه وهو كذلك حتى من عجز عن حمل رزقه فإن الله تكفله له كما قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [العنكبوت: ٦٠]. وقال عليه السلام[١]: **«إن نفساً لن تموت حتى تستوفي رزقها وإن أبطأ عنها»**. والتوكل على الله سبب لجلب الرزق كما قال ﷺ: **«لو أنكم توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً»**[٢].

---

(١) رواه ابن ماجة كتاب التجارات باب الاقتصاد في طلب المعيشة (ص ٣٦٩ - رقم ٢١٤٤)، من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، وصححه الألباني (نسخة الشيخ مشهور).

(٢) رواه أحمد (١/ ٣٠)، والترمذي كتاب الزهد باب في التوكل على الله (٤/ ٥٧٣ - رقم ٢٣٤٤)، وقال: حسن صحيح، وصححه ابن حبان (رقم ٢٥٤٨ - موارد) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وليس معنى ضمان الله الرزق لخلقه هو أن يترك العبد أسباب تحصيله فإن هذا مناف لحكمة الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله معلقاً على قول القائل: «إن الله ضمنه ضماناً مطلقاً»، ما نصه[1]: «فيقال له: هذا لا يمنع وجوب الأسباب على من يجب، فإنما ضمنه به رزق الأطفال والبهائم والزوجات، ومع هذا؛ فيجب على الرجل أن ينفق على ولده وبهائمه وزوجته بإجماع المسلمين، ونفقته على نفسه أوجب عليه».

وتقوى الله والتوكل عليه مجلبة للرزق كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ ۝٣﴾ [الطلاق: ٢ - ٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «ولهذا قال بعض السلف: ما احتاج تقي قط. يقول: إن الله ضمن للمتقين أن يجعل لهم مخرجاً مما يضيق على الناس، وأن يرزقهم من حيث لا يحتسبون، فيرفع عنهم ما يضرهم، ويجلب لهم ما يحتاجون إليه، فإذا لم يحصل ذلك، دلَّ على أن في التقوى خللاً؛ فليستغفر الله وَلْيُنِبْ إليه».

وقسّم المصنِّف الرزق إلى قسمين:

الأول: رزق الغذاء الذي به قوام الحياة، وهذا هو الذي كان لا يطلب رسول الله ﷺ سواه، وكان يدعو ربه أن يجعل رزق أهل بيته قوتاً»[3].

---

(١) قاعدة في الرد على الغزالي في التوكل ص ١٦٣، تحقيق: د. علي الشبل.

(٢) قاعدة في الرد على الغزالي في التوكل ص ١٤٧.

(٣) رواه البخاري كتاب الرقاق باب كيف كان عيش النبي ﷺ (١١/ ٢٨٣ - رقم ٦٤٦٠)، ومسلم كتاب الزكاة باب في الكفاف والقناعة (٢/ ٧٣٠ - رقم ١٠٥٥).

وهذا الرزق قد كفله الله للجميع حتى الكافر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية[1]: «وأما الرزق الذي ضمنه الله لعباده، فهو قد ضمن لمن يتقيه أن يجعل له مخرجاً، ويرزقه من حيث لا يحتسب، وأما من ليس من المتقين فضمن له ما يناسبه، بأن يمنحه ما يعيش به في الدنيا، ثم يعاقبه في الآخرة، كما قال عن الخليل: ﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦].

والله إنما أباح الرزق لمن يستعين به على طاعته، لم يبحه لمن يستعين به على معصيته، بل هؤلاء وإن أكلوا ما ضمنه لهم من الرزق فإنه يعاقبهم، كما قال: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾.

الثاني: رزق الزينة الفاضل عما يحيا به، وهذا الرزق نعمة من الله إذا وافقت عبداً صالحاً كما قال النبي ﷺ: «**نعم المال الصالح للعبد الصالح**»[2].

وانظر كيف قدّم الله الجهاد بالمال على الجهاد بالنفس في كل المواضع في القرآن إلا موضعاً واحداً من سورة براءة[3]، وكيف ذهب أهل الدثور بالأجور[4].

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٥٤٣ - ٥٤٤).

(٢) رواه أحمد (٤/ ١٩٧)، وصححه ابن حبان (٥/ ٨٧ - رقم ٣٢٠٠ - ترتيب ابن بلبان) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٣) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ [التوبة: ١١١].

(٤) رواه البخاري كتاب الأذان باب الذكر بعد الصلاة (٢/ ٣٢٥ - رقم ٨٤٣)، ومسلم كتاب المساجد باب استحباب الذكر بعد الصلاة (١/ ٤١٦ - رقم ٥٩٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ويشرع ادخار المال وكنزه للمعاني الآتية:

(أ) خشية الدين كما قال ﷺ: **«لو كان لي مثل أحد ذهباً ما يسرني أن لا يمرّ عليّ ثلاث وعندي منه شيء، إلا شيء أرصده لدين»**[1].

(ب) ليعف المرء ذريته من بعده عن سؤال الناس، كما قال النبي ﷺ لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: **«إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفّفون الناس»**[2].

والمال الصالح نعمة لطالب العلم يستعين به في التفرغ لطلب العلم ويتموله في شراء الكتب والرحلة في طلب العلم ويعين به إخوانه طلبة العلم، فهذا الليث بن سعد كان يصل الإمام مالك بألف دينار[3].

وقال الطبراني حدثنا عبدالملك بن يحيى بن بكير سمعت أبي يقول[4]: وصل الليث ابن لهيعة لما احترقت داره بألف دينار، وحج فأهدى إليه مالك طبقاً فيه رطب، فرد إليه على الطبق ألف دينار، ووصل منصور بن عمار القاضي بألف دينار.

قال سعيد بن المسيب رحمه الله[5]: «لا خير فيمن لا يطلب المال فيقي به دينه، ويصون به عرضه، ويقضي به دمامه، وإن مات تركه ميراثاً لمن بعده».

---

(١) رواه البخاري كتاب الاستقراض باب أداء الديون (٥/ ٥٥ - رقم ٢٣٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري كتاب المرضى باب ما رُخّص للمريض أن يقول (١٠/ ١٢٣ - رقم ٥٦٦٨)، ومسلم كتاب الوصية باب الوصية بالثلث (٣/ ١٢٥٠ - رقم ١٦٢٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (٨/ ١٥٢).

(٤) الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية ص ٨١.

(٥) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية رواية حرب الكرماني ص ٤٤٥.

وبالمال يصون طالب العلم نفسه ويقي دينه، وقد نظر رجل إلى سفيان الثوري وفي يده دنانير فقال: يا أبا عبدالله! تمسك هذه الدنانير؟ قال: «اسكت، فلولاها لتمندلَ بنا الملوك»[١].

وجماع القول في المال على ما قاله سفيان الثوري[٢]: «كان المال فيما مضى يكره فأما اليوم فهو ترس المؤمن».

والاشتغال بالتجارة شرطه أن لا يُشغل عن واجب وأن يسلم من المكاسب المحرمة.

قال ابن مفلح[٣]: «وأما سورة ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ فتدل على التحريم لمن شغله عن عبادة واجبة، والتكاثر مظنة لذلك، أو محتمل، فيكره.

وقد قال ابن حزم: اتفقوا على أن الاتساع في المكاسب والمباني من حل إذا أدى جميع حقوق الله قبله مباح، ثم اختلفوا فمن كاره ومن غير كاره». اهـ.

وقال العلامة عبدالرحمن السعدي[٤]: «وأهل التجارة الرابحة إذا اشتغلوا بتجارة المعاش لم تكن قاطعة لهم عن تجارتهم، بل ربما كانت عوناً لهم عليها إذا أحسنوا فيها السيئة وسلموا من المكاسب الردية وأخذوا منها مقدار الحاجة، قال تعالى: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَـٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧] فلم يقل: إنهم لا

---

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٤١).

(٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٤١).

(٣) الفروع (٢/ ٥٠).

(٤) المواهب الربانية من الآيات القرآنية ص ٤٠.

يتجرون ولا يبيعون بل أخبر أنهم لو فعلوا ذلك لم يشغلهم عن المقصود وهو ذكر الله وأمهات العبادات». اهـ.

ونقل ابن القيم كلام السلف في ذم المال ثم ختم بقوله[1]: «وإنما يُذم منه ما استخرج من غير وجهه وصرف في غير حقه، واستعبد صاحبه، وملك قلبه، وشغله عن الله والدار الآخرة.

فيُذم منه ما يتوسَّل به صاحبه إلى المقاصد الفاسدة، أو شغله عن المقاصد المحمودة، **فالذم للجاعل لا للمجعول**».

وقال ابن القيم أيضاً[2]: «فالدنيا في الحقيقة لا تذم، وإنما يتوجه الذم إلى فعل العبد فيها، وهي قنطرة أو معبرة إلى الجنة أو إلى النار، ولكن لما غلبت عليها الشهوات والحظوظ والغفلة والإعراض عن الله والدار الآخرة، فصار هذا هو الغالب على أهلها وما فيها وهو الغالب على اسمها، صار لها اسم الذم عند الإطلاق، وإلا فهي مبنى الآخرة ومزرعتها ومنها زاد الجنة. . .».

ولكن مع هذا كله يحترز المسلم غاية الاحتراز أن يستحوذ حب المال على قلبه فيتمكّن منه فيجعله أسيراً بل عبداً له، فالواجب أن يجعل المال في يده لا في قلبه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[3]: «ينبغي أن يأخذ المال بسخاوة نفس ليبارك له فيه، ولا يأخذه بإشراف وهلع، بل يكون المال

(١) عدة الصابرين ص ٣٨٦.

(٢) عدة الصابرين ص ٢٦٣.

(٣) الوصية الجامعة لخير الدنيا والآخرة ص ١٣، نشر قصي محي الدين الخطيب.

عنده بمنزلة الخلاء الذي يحتاج إليه من غير أن يكون له في القلب مكانة، والسعي فيه إذا سعى إصلاح الخلاء».

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «**الدنيا ملعونة، ملعون ما فيها، إلا ذكر الله وما والاه، أو عالماً أو متعلماً**» رواه الترمذي وحسنه، فمعناه كما قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله[1]: «فالدنيا وكل ما فيها ملعونة، أي: **مبعدة عن الله**، لأنها تشغل عنه، إلا العلم النافع الدَّالّ على الله، وعلى معرفته، وطلب قربه ورضاه، وذكر الله وما ورد مما يُقرب من الله، فهذا هو المقصود من الدنيا».

وجماع القول في المال على ما قاله الحافظ السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)[2]: «فمن تكون الدنيا في يديه، ويؤدّي الحقوق منها، ويتطوّع بالأمور المستحبّة فيها، ولم تكن عائقةً له عن الوصول إلى الله تعالى، ولا لها في قلبه مزيةٌ، ولا يفخر بها خصوصاً على من دونه، ولا يكون بما في يديه منها أوثق منه بما عند الله، بحيث يحبسها عمّا شُرع له صرفها فيه، من التقتير على نفسه وعياله، وعدم إظهار نعمة الله - عز وجل - ولا يُنفقها في وجوه الباطل التي لم تشرع، ولا يُبذّر، يكون ذلك زيادةً له في الخير».

* * *

(١) جامع العلوم والحكم (٢/١٩٩).

(٢) السر المكتوم في الفرق بين الحالين المحمود والمذموم ص ٨٨ - ٨٩.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويؤمنون بأن الله تعالى خلق الشياطين توسوس للآدميين ويخدعونهم ويغرونهم].

الشـرح:

الشيطان: اختلف في أصله فقيل أصله من شطن إذا بَعُدَ عن الرحمة والخير، وقيل أصله شاط أي هلك واحترق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «وفي اشتقاقه قولان أصحهما أنه من شَطَنَ يَشْطن إذا بعد عن الخير، والنون أصلية، قال أمية بن أبي الصلت في صفة سليمان عليه السلام:

أيما شاطنٍ عنك نوى شَطُون ... فبانت والفؤاد بها رهين

ولهذا قرنت به اللعنة، فإن اللعنة هي البعد من الخير، والشيطان بعيد من الخير، فيكون وزنه «فيعالا»، و«فيعال» نظير فعّال، وهو من صفات المبالغة، مثل القيّام والقوّام، فالقيام فيعال، والقوّام فعّال، ومثل العيّاذ والعوّاذ، وفي قراءة عمر: (الحيّ القيّام).

فالشيطان المتّصف بصفة ثابتة قوية في كثرة البُعد عن الخير، بخلاف من بعد عنه مرة وقرب منه أخرى، فإنه لا يكون شيطاناً. ومما يدل على ذلك قولهم: تشيطن يتشيطن شيطنة، ولو كان من شاط يشيط لقيل تشيط يتشيط، والذي قال هو من: شاط يشيط إذا احترق والتهب، جعل النون زائدة، وقال: وزنه فعلان، كما قال الشاعر:

وقد يشيط على أرماحنا البطل

---

(١) منهاج السنة (١٨٩/٥، ١٩٠).

وهذا يصح في الاشتقاق الأكبر الذي يعتبر فيه الاتفاق في جنس الحروف».

ثم قال[1]: «والمقصود أن اللفظين إذا اشتركا في أكثر الحروف وتفاوتا في بعضها، قيل: أحدهما مشتق من الآخر وهو الاشتقاق الأكبر، والأوسط أن يشتركا في الحروف لا في ترتيبها، كقول الكوفيين: الاسم مشتق من السمة. والاشتقاق الأصغر الخاص الاشتراك في الحروف وترتيبها وهو المشهور، كقولك: عَلِمَ يَعلمُ فهو عالم. وعلى هذا فالشيطان مشتق من شَطَنَ، وعلى الاشتقاق الأكبر هو من باب شاط يشيط، لأنهما اشتركا في الشين والطاء، والنون والياء متقاربتان». اهـ.

والشيطان اسم لكل عات من الإنس والجن[2]، وهو يوسوس للآدميين فلذلك وُصف بأنه رجيم: ﴿قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [الحجر: ٣٤]، أي ترجم الناس بالوسوسة فتكون فعيل هنا بمعنى فاعل، وتكون بمعنى مفعول أي مرجوم بالشهب عند استراق السمع.

وقد أمرنا الله بالتعوذ من وسوسته وأنزل في ذلك قرآنا: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ۝٦﴾ [الناس: ١ - ٦].

والوسواس في الآية هو الشيطان نفسه، وأما الخنّاس فهو خنس يخنس إذا توارى واختفى ورجع وتأخر وانقبض.

(١) منهاج السنة (٥/ ١٩٢، ١٩٣).

(٢) فتح البيان (١/ ٣٠).

والعبد إذا غفل عن ذكر الله جثم على قلبه الشيطان، وانبسط عليه، وبذر فيه أنواع الوساوس التي هي أصل الذنوب كلها، فإذا ذكر العبد ربه واستعاذ به انخنس وانقبض كما يخنس الشيء ليتوارى، وذلك الانخناس، والانقباض: هو أيضاً تجمّع ورجوع، وتأخّر عن القلب إلى خارج، فهو تأخّر ورجوع معه[1].

واعلم أن الوسوسة أصل كل معصية وبلاء ومحلها القلب كما قال تعالى: ﴿يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٥].

قال ابن القيم رحمه الله[2]: «والوسوسة هي مبادئ الإرادة، فإن القلب يكون فارغاً من الشر والمعصية فيوسوس إليه، ويُخطر الذنب بباله، فيصوره لنفسه ويمنّيه، ويشهّيه، فيصير شهوة، ويزيّنها له ويُحَسّنها، ويخيّلها له في خياله، حتى تميل نفسه إليه، فيصير إرادة، ثم لا يزال يمثّل له ويخيّل ويمنّي ويشهّي وينسّي علمه بضررها، ويطوي عنه سوء عاقبتها فيحول بينه وبين مطالعته، فلا يرى إلا صورة المعصية وإلتذاذه بها فقط، وينسى ما وراء ذلك، فتصير الإرادة عزيمة جازمة، فيشتد الحرص عليها من القلب»...

* * *

(١) بدائع التفسير (٥/٤٤٩).

(٢) بدائع التفسير (٥/٤٥٢).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [وأن الشيطان يتخبط الإنسان].

الشـــرح:

هنا عبَّر المؤلف بالمس والتخبط ولو عبَّر بالتأثير لكان أفضل، لأن تأثير الشيطان على الإنسان أعم من مجرد التخبط، فمن تأثيره على الإنسان.

١ - مشاركته له في الأموال والأولاد كما قال تعالى: ﴿وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [الإسراء: ٦٤].

قال عطاء: في الأموال الربا، وقال ابن عباس رضي الله عنهما في الأولاد: الزنا[١].

٢ - أنه يصيب الإنسان بالعين، كما جاء في الصحيح أن النبي ﷺ **«رأى جارية أم سلمة رضي الله عنها في وجهها سعفة، فقال: فإن بها النظرة استرقوا لها»**[٢].

والنظرة: هي النظرة من الجن، وقيل: أخذة من الشيطان[٣][٤].

٣ - أنه يستمتع بالإنسي كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا﴾ [الأنعام: ٦].

---

(١) زاد المسير (٥/ ٥٩)، تفسير ابن كثير (٥/ ٩٤).

(٢) رواه البخاري كتاب الطب باب رُقية العين (١٠/ ١٩٩ - رقم ٥٧٣٨)، ومسلم كتاب السلام باب استحباب الرقية من العين (٤/ ١٧٢٥ - رقم ٢١٩٧).

(٣) فتح الباري (١٠/ ٢٠٢)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ١٨٥).

(٤) قال العلامة صالح الفوزان: «ما الدليل أنها من الشيطان».

واستمتاع الجني بالإنسي في طاعته له، واستمتاع الإنسي بالجني في إعانته له على أسباب فسوقه.

٤ - أنه يشاركه في الطعام والمبيت إذا لم يذكر اسم الله[1].

٥ - المشاركة في الجماع، ودليل ذلك قوله تعالى عن حور العين: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٥٦]، فمفهوم المخالفة أن حور العين ممكن أن يطمثهن الجان كما يطمثهن الإنس.

وأما العكس وهو أن الإنسي يجامع أنثى الجن فليس عليه دليل من جهة الشرع، أما من جهة الواقع، فقد قال والدنا العلامة محمد الصالح العثيمين رحمه الله[2]: «وأما أن الرجل يجامع الأنثى من الجن، فقد قيل ذلك، لكن لم أره في كلام أهل العلم، وإنما أساطير تُقال، والله أعلم».

وكذلك يضر الولد إذا أتى الرجل أهله ولم يقل: بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا[3].

٦ - أنه يعقد على رأس الإنسان إذا نام عُقدا تمنعه من اليقظة[4].

---

(١) رواه مسلم كتاب الأشربة باب آداب الطعام والشراب (٣/١٥٩٨ - رقم ٢٠١٨) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٢٥٢).

(٣) رواه البخاري كتاب بدء الخلق باب صفة إبليس وجنوده (٦/ ٣٢٥ - رقم ٣٢٧١).

(٤) رواه البخاري كتاب بدء الخلق باب صفة إبليس وجنوده (٦/ ٣٣٥ - رقم ٣٢٦٩)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح (١/ ٥٣٨ - رقم ٧٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

٧ - أنه يبول في أذن العبد إذا نام حتى الصباح[١].

٨ - أنه يسرق من مال العبد، كما سرق الشيطان من مال الزكاة[٢].

٩ - أنه يجري من ابن آدم مجرى الدم[٣].

وأما تخبطه للإنسي بمعنى الصرع فقد دلّ عليه الكتاب، والسنة، والإجماع، والواقع.

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

قال الحافظ ابن كثير[٤]: «أي لا يقومون من قبورهم يوم القيامة إلا كما يقوم المصروع حال صرعه، وتخبط الشيطان له، وذلك أنه يقوم قياماً منكراً». اهـ.

وقال العلامة صديق حسن خان[٥]: «وفي الآية دليل على فساد قول من قال إن الصرع لا يكون من جهة الجن، وزعم أنه من فعل الطبائع، وقال إن الآية خارجة على ما كانت العرب تزعمه من أن الشيطان يصرع الإنسان وليس بصحيح، وأن الشيطان لا يسلك في الإنسان ولا يكون منه مس، وقد استعاذ النبي ﷺ من أن يتخبطه الشيطان».

وبعض الناس قد لا تُقنعه الأدلة بتلبّس الجني وصرعه للإنسي، فمثل

(١) رواه البخاري كتاب بدء الخلق باب صفة إبليس وجنوده (٦/ ٣٣٥ - رقم ٣٢٧٠٩)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح (١/ ٥٣٧ - رقم ٧٧٤) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري كتاب بدء الخلق باب صفة إبليس وجنوده (٦/ ٣٣٥ - رقم ٣٢٧٥).

(٣) رواه البخاري كتاب بدء الخلق باب صفة إبليس وجنوده (٦/ ٣٣٦ - رقم ٣٢٨١).

(٤) تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٢٦).

(٥) فتح البيان (١/ ٤٥٧).

هذا قد يُقوّم سوء اعتقاده الواقع، فيُذهب به إلى من أُبتلي بمس الشيطان وصرعه، فلعل المعاينة تُذهب هذا الانحراف، ولهذا لما قيل للإمام أحمد إن أقواماً يقولون: إن الجني لا يدخل بدن المصروع، فقال: «يا بُني يكذبون، هذا يتكلم على لسانه»[١].

وهذا أبو سعيد خلف المعلم المالكي مع إمامته ومبلغه من العلم كان يذهب إلى نفي صرع الجني للإنسي حتى عاين ذلك فتحول إلى ما ينبغي اعتقاده في ذلك.

قال القاضي عياض رحمه الله[٢]: «قال بعض أصحابه: قام عنا أبو سعيد مرة، ثم أتانا يضحك، فسألناه فقال: صيح بي لامرأة من القرابة صُرعت، فلما دخلت قال لي الجان: لِمَ لَمْ تُسَلِّم؟

فقلت: لا يا مشؤوم.

وكان أبو سعيد قبل يُنكر مثل هذا، إلى أن صُرع إنسان بجانبه فقال له الجان: على لسان المصروع أنت تُنكر هذا ياأبا سعيد؟ فإني أُخبرك - إن أردت - ما في بيتك، وما جرى لك مع خادمك البارحة؟ فقال له أبو سعيد: اسكت يا مشؤوم فصار يصدّق بالأمر حينئذ». اهـ.

وأما بالنسبة لرؤية الإنسي للجن، فذهب البعض إلى امتناع ذلك، وتعلقوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧].

وقد ورد ما يدل على إمكان رؤية الجن، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه صلى صلاةً فقال: **«إن الشيطان عرض لي فشدَّ علي ليقطع الصلاة عليّ، فأمكنني الله منه ، ولقد هممت أن أوثقه إلى سارية حتى**

(١) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٢٧٧).

(٢) ترتيب المدارك (١/ ٤٩١).

تُصبحوا فتنظروا إليه، فذكرت قول سليمان: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِي لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِيٓ﴾[1].

قال البغوي رحمه الله[2]: «فيه دليل على أن رؤية الجن غير مستحيلة».

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله[3]: «وفي الحديث دليل على إمكان ربط الشيطان، وحبسه، وإيثاقه، وعلى جواز ربطه في المسجد كما يُربط الأسير فيه، **وعلى جواز رؤية غير الأنبياء للجن والشياطين وتلاعب الصبيان بهم**.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]. أنه خرج على الأعم الأغلب، وليس المراد به نفي إمكان رؤيتهم، وقد ظن بعض الناس أنه دال على ذلك فقال: من ادعى رؤيتهم فسق.

وقد رآهم أبو هريرة، وغيره من الصحابة».

وأما رؤية أثار الجن فهذا مقطوع به ولا شك فيه، فعن عبدالله ابن مسعود رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة ففقدناه، فبتنا بشر ليلة، فلما أصبحنا إذا هو جاء من قبل حراء، فقال: «أتاني داعي الجن، فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن، قال: فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم، وسألوه الزاد، فقال: **«لكم كل عظم ذُكر اسم الله عليه، يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحماً، وكل بعرة علفٌ لدوابكم»**[4].

---

(١) رواه البخاري كتاب العمل في الصلاة باب ما يجوز من العمل في الصلاة (٣/ ٨٠ - رقم ١٢٠٩).

(٢) شرح السنة (٣/ ٢٧٠).

(٣) فتح الباري (٩/ ٣٣٤ - ٣٣٥).

(٤) رواه مسلم كتاب الصلاة باب الجهر بالقراءة في الصبح، والقراءة على الجن (١/ ٣٣٢ - رقم ٤٥٠).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [وأن في الدنيا سحراً وسحرة، وأن السحر واستعماله كفر من فاعله معتقداً له نافعاً ضاراً بغير إذن الله].

الشرح:

يطلق السحر على الصرف كما جاء في حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال[1]: «جاء رجلان من المشرق فخطبا، فقال النبي ﷺ **«إن من البيان لسحرا»**.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله[2]: «والعرب تطلق لفظ السحر على الصرف تقول: ما سحرك عن كذا؟ أي ما صرفك عنه»؟. اهـ.

ويُطلق السحر على ما خفي سببه ولطف، قال تعالى: ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧] فسُمي الوقت الذي قبل الفجر بالسحر لخفائه فإنه يقع في آخر الليل، وسُمي السحور سحوراً لكونه يقع خفياً آخر الليل، وقالت عائشة رضي الله عنها: قُبض رسول الله ﷺ بين سحري ونحري[3].

أما حكم الساحر فقد اختلف العلماء فيه، فمنهم من يرى كفره مطلقاً وحجتهم في ذلك:

---

(١) رواه البخاري كتاب النكاح باب الخطبة (٩/ ٢٠١ - رقم ٥١٤٦).

(٢) فتح الباري (٩/ ٢٠٢).

(٣) رواه البخاري كتاب المغازي باب مرض النبي ﷺ ووفاته (٨/ ١٤٤ - رقم ٤٤٥٠)، ومسلم كتاب فضائل الصحابة (٤/ ١٨٩٣ - رقم ٢٤٤٣)..

١ - قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ﴾ [البقرة: ١٠٢] يدل على أن سليمان لو كان ساحراً وحاشاه من ذلك لكان كافراً.

٢ - وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢] فهذه الآية صريحة في كفر معلم السحر.

٣ - وقوله تعالى عن هاروت وماروت: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

٤ - وقوله: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] فهنا نفى عنه الخلاق المطلق أي النصيب المطلق، ونفي النصيب في الآخرة بالكلية لا يكون إلا للكافر.

٥ - وقوله في آخر الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٣] والإيمان يقابل الكفر.

٦ - وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩].

فنفى جميع أنواع الفلاح عن الساحر، وأكد ذلك بالتعميم في الأمكنة بقوله: ﴿حَيْثُ أَتَىٰ﴾ وذلك دليل على كفره، **لأن الفلاح لا ينفي بالكلية نفياً عاماً إلا عمّن لا خير فيه وهو الكافر**[1].

٧ - وقول النبي ﷺ[2]: **«من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك، ومن تعلق شيئاً وكّل إليه»**.

---

(١) أضواء البيان (٤/ ٤٧٩).

(٢) رواه النسائي (٧/ ١١٢ - رقم ٤٠٧٩) وفيه علتان:

=

٨ - وبقول النبي ﷺ[١]: **«من أتى كاهناً أو ساحراً فصّدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»**.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢]: **«أكثر العلماء على أن الساحر كافر»**. اهـ.

ومن العلماء من ذهب إلى الاستفصال فلم يطلق القول بتكفيره.

قال النووي رحمه الله[٣]: «عمل السحر حرام وهو من الكبائر بالإجماع، وقد عدّه النبي ﷺ من السبع الموبقات، ومنه ما يكون كفراً، ومنه ما لا يكون كفراً بل معصية كبيرة، فإن كان فيه قول أو فعل يقتضي الكفر فهو كفر وإلا فلا». اهـ.

وقال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله[٤]: «التحقيق في هذه المسألة إن شاء الله تعالى أن السحر نوعان كما تقدم: منه ما هو كفر، ومنه ما لا يبلغ بصاحبه الكفر». اهـ.

وقال شيخنا العلامة محمد الصالح العثيمين رحمه الله[٥]: «فمن كان سحره بواسطة الشياطين فإنه يكفر، ومن كان سحره بالأدوية والعقاقير ونحوها فلا يكفر، ولكن يعتبر عاصياً متعدياً»[٦]. اهـ.

= الأولى: الانقطاع بين الحسن البصري وأبي هريرة.

الثانية: عباد بن ميسرة لين الحديث.

(١) رواه البزار بواسطة تفسير القرآن العظيم، وقال الحافظ ابن كثير فيه (١/ ١٤٣): إسناد صحيح.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٩/ ٢٨٤).

(٣) فتح الباري (١٠/ ٢٢٤).

(٤) أضواء البيان (٤/ ٤٩٧).

(٥) القول المفيد (٢/ ٦).

(٦) قال العلامة صالح الفوزان: «هذا التقسيم لا دليل عليه، بل هو متوهم لأن الساحر لا يتمكن من عمل السحر، إلا إذا خضع للشيطان وأطاعه فيما يأمره به، والأدلة على كفر الساحر لم تفصل هذا التفصيل».

قتـل السـاحـر

اختلف العلماء في الساحر هل يقتل بمجرد فعله للسحر واستعماله له أو لا؟.

فقال مالك وأحمد: يُقتل بمجرد فعله للسحر، وقال الشافعي: يُقتل إذا قتل بسحره، وقال أبو حنيفة، يقتل إذا تكرّر منه ذلك[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «وكذلك قد قيل في قتل الساحر، فإن أكثر العلماء على أنه يقتل، وقد روي عن جندب رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً: «**إن حد الساحر ضربة بالسيف**» رواه الترمذي، وعن عمر وعثمان وحفصة وعبدالله بن عمر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم: مثله.

قال بعض العلماء: لأجل الكفر، وقال بعضهم: لأجل الفساد في الأرض، لكن جمهور هؤلاء يرون قتله حداً، وكذلك أبو حنيفة يعزر بالقتل فيما تكرر من الجرائم، إذا كان جنسه يوجب القتل، كما يقتل من تكرر منه اللواط، أو اغتيال النفوس لأخذ المال ونحو ذلك.

وقد يستدل على أن المفسد متى لم ينقطع شره إلا بقتله فإنه يقتل بما رواه مسلم في صحيحه عن عرفجة الأشجعي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من أتاكم وَأَمْرُكُم جميع على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم، أو يفرق جماعتكم فاقتلوه**»، وفي رواية: «**ستكون هنات**

(١) أضواء البيان (٤/ ٤٩٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٣٤٦ - ٣٤٧).

وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان».

وكذلك قد يقال في أمره بقتل شارب الخمر في الرابعة، بدليل ما رواه أحمد في المسند عن ديلم الحميري رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله «أنا بأرض نعالج بها عملاً شديداً، وإنا نتخذ شراباً من القمح نتقوى به على أعمالنا، وعلى برد بلادنا، فقال: «**هل يُسْكِر؟**» قلت: نعم، قال: «**فاجتنبوه**»، قلت: إن الناس غير تاركيه، قال: «**فإن لم يتركوه فاقتلوهم**». وهذا لأن المفسد كالصائل، فإذا لم يندفع الصائل إلا بالقتل قُتِل».

وأما ساحر أهل الكتاب فعند أبي حنيفة أنه يقتل كما يقتل الساحر المسلم، وقال مالك والشافعي وأحمد، لا يقتل، لقصة لبيد بن الأعصم.

وقد نقل القرطبي عن مالك رحمه الله أنه قال في الذمي: يقتل إن قتل بسحره[1].

وقال العلامة الشنقيطي رحمه الله[2]: «وأظهر الأقوال عندنا أنه لا يكون أشد حرمة من ساحر المسلمين، بل يقتل كما يقتل ساحر المسلمين، وأما عدم قتله ﷺ لابن الأعصم فقد بيّنت الروايات الصحيحة أنه ترك قتله اتقاء إثارة فتنة، فدل على أنه لولا ذلك لقتله.

وقد ترك قتل المنافقين لئلا يقول الناس محمد يقتل أصحابه، فيكون في ذلك تنفير عن دين الإسلام مع اتفاق العلماء على قتل الزنديق وهو عبارة عن المنافق، والله تعالى أعلم».

---

(١) أضواء البيان (٤/ ٤٩٥، ٤٩٦).

(٢) أضواء البيان (٤/ ٥١١، ٥١٢).

سحر النبي ﷺ

عن عائشة رضي الله عنها قالت: سَحَرَ رسولَ الله ﷺ رَجُلٌ من بني زُريق يقال له لبيد بن الأعصم، حتى كان رسول الله ﷺ يُخيل إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله[1].

ولأهل البدع في رده وجوه:

(١) أنه خبر آحاد لا تقوم به الحجة.

(٢) أنه ينافي العصمة ويشكِّك في النبوة.

(٣) أنه يُصدِّق قول الكفار ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧].

(٤) أنه يناقض قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧].

والرد على ذلك من وجوه: أما بالنسبة لخبر الآحاد فقد انعقد الدليل على حجيته من الكتاب والسنة وعمل الأنبياء والإجماع، وعمل الصحابة.

أما القرآن:

فقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦]، فمفهومه أن خبر العدل الواحد بيان.

وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه كتاب الطب باب السحر (١٠/ ٢٢١ - رقم ٥٧٦٣)، ومسلم كتاب السلام باب السحر (٤/ ١٧١٩ - رقم ٢١٨٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

والطائفة اثنان فصاعداً، قاله عطاء وقواه أبو إسحاق الزجاج[1]، والاثنان والثلاثة من أقسام الآحاد، هذا وجه، والوجه الثاني هو أنه قد ينفر واحد فينذر قومه.

أما فيما يتعلق بعمل الأنبياء فقد قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢٠﴾ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ... ﴿٢١﴾﴾ [القصص: ٢٠ - ٢١].

فقبل موسى عليه السلام خبر الواحد ولم يقل خبرك خبر آحاد لا أحتج به حتى يتواتر.

أما السنة فمن القولية حديث أبي بكرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: **«ليبلغ الشاهد الغائب فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»**[2].

وأما من السنة الفعلية فقد كان النبي ﷺ يبعث آحاد رسله لتبليغ الدين والعقيدة والأحكام ويحصل بذلك إقامة الحجة، كما بعث النبي ﷺ معاذ ابن جبل رضي الله عنه إلى اليمن[3] وكما بعث أبا عبيدة رضي الله عنه إلى نجران[4].

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٢٣٤).

(٢) رواه البخاري كتاب العلم باب قول النبي ﷺ: «رب مُبلغ أوعى من سامع» (١/ ١٥٧ - رقم ٦٧)، ومسلم كتاب القسامة باب تغليظ تحريم الدماء (٣/ ١٣٠٥ - رقم ١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري كتاب المغازي باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن (٨/ ٦٤ - رقم ٤٣٤٧)، ومسلم كتاب الإيمان باب الدعاء إلى الشهادتين (١/ ٥٠ - رقم ١٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) رواه البخاري كتاب المغازي باب قصة أهل نجران (٨/ ٩٣ - رقم ٤٣٨٠) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

وأما عمل الصحابة فكثير جداً فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال[1]: «بينا الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال: إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فَٱسْتَقْبَلُوهاوكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة».

وكذلك لما خرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالجند إلى الشام فلما بلغ سرغ شاور الصحابة في أمر الطاعون الذي وقع بالشام فقال عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول[2]: «**إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فِرارًا منه**».

قال الحافظ ابن عبدالبر[3]: «وفيه دليل على استعمال خبر الواحد وقبوله، وإيجاب العمل به، **وهذا هو أوضح وأقوى ما نرى من جهة الآثار في قبول خبر الواحد، لأن ذلك كان في جماعة الصحابة وبمحضرهم**، في أمر قد أشكل عليهم، فلم يقل لعبدالرحمن بن عوف أنت واحد، والواحد لا يجب قبول خبره، إنما يجب قبول خبر الكافة، ما أعظم ضلال من قال بهذا!». اهـ.

---

(١) رواه البخاري كتاب أخبار الآحاد باب ما جاء في إجازة خبر الواحد (١٣/ ٢٣٢ - رقم ٧٢٥١).

(٢) رواه البخاري كتاب الطب باب ما يُذكر في الطاعون (١٠/ ١٧٩ - رقم ٥٧٢٩)، ومسلم كتاب السلام باب الطاعون والطيرة والكهانة وغيرها (٤/ ١٧٤٠ - رقم ٢٢١٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) التمهيد (٨/ ٣٧٠، ٣٧١).

أما الإجماع فمن جهتين:

الجهة الأولى: إجماع الصحابة رضي الله عنهم، قال أبو الوليد الباجي[1]: «ذهب القاشاني وغيره من القدرية إلى أنه لا يجوز العمل بخبر الآحاد، وقال أبو علي الجبائي: لا يجوز العمل إلا بخبر اثنين فصاعداً، وقال غيره من القدرية: لا يجوز العمل إلا بخبر أربعة.

والذي عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين والفقهاء أنه يجب العمل به، والدليل على ذلك **إجماع الصحابة** على صحة العمل به». اهـ.

الجهة الثانية: إجماع الأمة بعد الصحابة، قال الخطيب البغدادي رحمه الله (ت: ٤٦٣هـ)[2]: «وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا».

وقال الحافظ النووي رحمه الله[3]: «أجمع من يُعتد به على الاحتجاج بخبر الواحد ووجوب العمل به، ودلائله من فعل رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين وسائر الصحابة ومن بعدهم أكثر من أن يحصر».

وكذلك أجمعت الأمة على تلقي الصحيحين بالقبول، والصحيحان مليئان بأخبار الآحاد، بل إن البخاري عقد في صحيحه كتاباً خاصاً لِحُجِيَّة خبر الآحاد.

ومن لطائف صحيح البخاري أن أول حديث فيه **«إنما الأعمال بالنيات»** حديث آحاد، وآخر حديث فيه **«كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان»** حديث آحاد.

---

(١) إحكام الفصول ص ٣٣٤.

(٢) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (١/ ١٢٩).

(٣) شرح صحيح مسلم (١٤/ ١٣١).

واعلم أنه لا فرق بين الأحكام والعقائد، فمن قال بالفرق فقد تحكَّم من غير دليل فكل شرع من عند الله، بل إن الأحكام لها تعلق بالعقيدة من وجه، فلا بد أن نعتقد في أحكام الله ما حكم به الرب من حل أو حرمة مع انشراح صدر له، وإذعان وتسليم للحكم.

وقد رد أقوام خبر الواحد في العقيدة دون الأحكام، وهذا عدول عن مذهب أهل السنة.

قال الحافظ ابن عبدالبر[1]: «وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، **ويعادي ويوالي عليها**، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة». اهـ.

وقال العلامة الشنقيطي رحمه الله[2]: «اعلم أن التحقيق الذي لا يجوز العدول عنه أن أخبار الآحاد الصحيحة كما تقبل في الفروع تقبل في الأصول، فما ثبت عن النبي ﷺ بأسانيد صحيحة من صفات الله يجب إثباته واعتقاده على الوجه اللائق بكمال الله وجلاله على نحو: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وبهذا تعلم أن ما أطبق عليه أهل الكلام ومن تبعهم من أن أخبار الآحاد لا تقبل في العقائد ولا يثبت بها شيء من صفات الله زاعمين أن أخبار الآحاد لا تفيد اليقين، وأن العقائد لا بد فيها من اليقين باطل لا يُعَوَّلُ عليه.

ويكفي من ظهور بطلانه أنه يستلزم رد الروايات الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ بمجرد تحكيم العقل». اهـ.

---

(١) التمهيد (١/٨).

(٢) مذكرة في أصول الفقه ص ١٠٤ - ١٠٥.

واعلم أن سبب رد المبتدعة لخبر الآحاد هو صرف الناس عن المنقول إلى المعقول، وحينئذ يحصل مرادهم من الشغب الناس وتضليلهم وصرفهم إلى أهوائهم، وذلك أن الأحاديث المتواترة قليلة جداً، وإذا رد الناس أحاديث الآحاد فقد ردوا جُل السنة وأفسدوا بذلك القرآن والإسلام.

وذلك أن القرآن يحتاج إلى السنة لبيان مجمله وتخصيص عامه، وتقييد مطلقه، وكل ذلك لا سبيل لمعرفته بدون السنة التي عامة أحاديثها أخبار آحاد.

قال أبو المظفر السمعاني رحمه الله[1]: «قولهم: إن أخبار الآحاد لا تُقبل فيما طريقه العلم، **وهذا رأس شغب المبتدعة** في رد الأخبار، وطلب الدليل من النظر والاعتبار». اهـ.

وقال رحمه الله أيضاً[2]: «وإنما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال، ولا بد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم **به شيء اخترعته القدرية والمعتزلة**، وكان قصدهم منه ردّ الأخبار، وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم علم في العلم وقدم ثابت، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول». اهـ.

أما فيما يتعلق بعصمة النبي ﷺ فإن سحر النبي ﷺ لا يقدح في ذلك، فلم يؤثر السحر في عقله عليه السلام ولا في تبليغه الوحي - حاشاه الله من ذلك - وغاية تأثير السحر إنما كان فيما يتعلق ببشريته عليه السلام، وهو كسائر البشر في هذا يعتريه المرض كما يعتريه الجوع والعطش، قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثۡلُكُمۡ يَأۡكُلُ مِمَّا تَأۡكُلُونَ مِنۡهُ وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ﴾

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢١٥).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢١٥).

[المؤمنون: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠]، وقوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠].

قال القاضي عياض[١]: «فاعلم وفقنا الله وإياك - أن هذا الحديث صحيح متفق عليه، وقد طعنت فيه الملحدة، وتدرّعت به لسخف عقولهم وتلبيسها على أمثالهاإلى التشكيك في الشرع، وقد نزّه الله الشرع والنبي عمّا يُدخل في أمره لبساً،وإنما السحر مرض من الأمراض وعارض من العلل، يجوز عليه كأنواع الأمراض مما لا يُنكر ولا يقدح في نبوته.

وأما ما ورد أنه كان يُخَيَّلُ إليه أنه فعل الشيء ولا يفعله فليس في هذا ما يُدخلُ عليه داخلة في شيء من تبليغه أو شريعته، أو يقدح في صدقه، لقيام الدليل والإجماع على عصمته من هذا، وإنما هذا فيما يجوز طُرُؤُه عليه في أمر دنياه التي لم يبعث بسببها، ولا فُضل من أجلها، وهو فيها عرضة للآفات كسائر البشر، فغير بعيد أن يُخيل إليه من أمورها ما لا حقيقة له ثم ينجلي عنه». اهـ.

وأما قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلظَّـٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧]. فمعناه أنه يزعمون أنه ﷺ مسحور أي مطبوب، قد خبله السحر فاختلّ عقله فالتبس عليه أمره.

قال العلامة صديق حسن خان[٢]: «فالمراد بالسحر هنا لازمه وهو اختلال العقل». اهـ.

(١) الشفا (٢/٨٦٦).
(٢) فتح البيان (٦/ ٤٢٠).

وقال العلامة الشنقيطي رحمه الله راداً على هذه الشبهة[1]: «وإذا علمت أن أقوال العلماء في قوله: ﴿مَّسْحُورًا﴾ راجعة إلى دعواهم اختلال عقله بالسحر أو الخديعة أو كونه مبشراً علمت أنه لا دليل في الآية على منع بعض التأثيرات العرضية التي لا تعلُّقَ لها بالتبليغ والتشريع كما ترى، والعلم عند الله تعالى».

فالحاصل أن دعوى المشركين الكاذبة أن النبي ﷺ مختل العقل مسحور، لا تبطل أن النبي ﷺ سحر لأن السحر لم يؤثر في عقله عليه السلام.

وأما قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، فالمراد بالعصمة هو العصمة من القتل، فلا يرد كونه أوذي، أو أن الأذى كان قبل نزول الآية[2].

قال المهلب[3]: «صون النبي ﷺ من الشياطين لا يمنع إرادتهم كيده، فقد مضى في الصحيح أن شيطاناً أراد أن يفسد عليه صلاته فأمكنه الله منه، فكذلك السحر ما ناله من ضرره ما يدخل نقصاً على ما يتعلق بالتبليغ، بل هو من جنس ما كان ما يناله من ضرر سائر الأمراض من ضعف عن الكلام، أو عجز عن بعض الفعل، أو حدوث تخيُّل لا يستمرّ بل يزول، ويُبْطِل الله كيدَ الشياطين». اهـ.

* * *

(١) أضواء البيان (٤/٥١١).

(٢) الآداب الشرعية (٣/٩٣).

(٣) فتح الباري (١٠/٢٢٧).

هل السحر يقلب الأعيان أم هو تخييل

قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ سَحَرُوٓاْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٦].

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦].

قال أبو أحمد محمد بن علي الكرجي رحمه الله[١]: «قوله: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]، دليل على أن أمر السحرة في أفاعلهم من تغيير خلق الصور تخييل لا حقيقة[٢]، فمن زعم أنهم يقدرون على تغيير الصور وتحويلها عما خلقها الله إلى غيرها فقد كفر، لمساواتهم بأفعال رب العالمين.

ألا ترى أن الذي حاج إبراهيم في ربه حيث قال له: ﴿أنا أحيي وأميت﴾ فلجه بقوله: ﴿فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأتِ بها من المغرب﴾. فبُهت حينئذ إذ ماله معوز عنده».

وقال ابن حزم رحمه الله[٣]: «والسحر حيل وتخييل لا يحيل طبيعة أصلاً». اهـ.

---

(١) نكت القرآن الدالة على البيان (٢/ ٢٨٩).

(٢) سيأتي التعليق عليه في الصفحة التي تليه.

(٣) المحلى (١/ ٣٦).

وقال القاسمي رحمه الله[1]: «وبالجملة فالسحر المطلق إنما هو تخييل بشعوذة صارفة للأبصار، أو تمتمة مزخرفة عائقة للأسماع، فلا يغير حقائق الأشياء ولا يغير الصور». اهـ.

وقال العلامة الطاهر بن عاشور رحمه الله[2]: «السحر له أسلوبان: أحدهما شعوذة الأقوال التي لا تفهم مدلولاتها، يختلقها السحرة ليوهموا الناس أن فيها مناجاة مع الجن ليمكنوهم من عمل ما يريدون فيسترهبوهم بذلك، وثانيهما أفعال لها أسباب خفية مستورة بحيل وخفة أيدٍ تحركها فيوهمون بها الناس أنها من تمكين الجن إياهم التصرف في الخفيات».

وقال شيخنا العلامة محمد الصالح العثيمين[3]: «فالمهم أن السحر يؤثر بلا شك، لكنه لا يقلب الأعيان إلى أعيان أخرى، لأنه لا يقدر على ذلك إلا الله عز وجل، وإنما يخيل للمسحور أن هذا الشيء انقلب وهذا الشيء تحرك أو مشى، وما أشبه ذلك كما جرى لموسى عليه السلام أمام سحرة آل فرعون، حيث كان يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى». اهـ.

وهذا التعليل الذي ذكره شيخنا عفا الله عنه وغفر له هو الذي يجب المصير إليه لأن قلب الأعيان من خصائص الربوبية.

وهنا لا بد من تنبيه مهم في قول الكرجي وبعض أهل العلم «إنه تخييل لا حقيقة» فنفيهم للحقيقة يريدون به نفي قلب الأعيان لا يريدون

---

(١) محاسن التأويل (٢/ ٢١٤).

(٢) التحرير والتنوير (٢٢/ ٢٢٧).

(٣) القول المفيد (٢/ ٦).

به إنكار السحر كالمعتزلة، وإلا فالسحر له حقيقة يؤثر مرضاً وثقلاً، وحبّاً وبغضاً.

قال ابن القيم رحمه الله (ت: ٧٥١هـ)[١]: «وقد دلّ قوله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]، وحديث عائشة رضي الله عنها المذكور على تأثير السحر، وأن له حقيقة، وقدأ نكر ذلك طائفة من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم، وقالوا: إنه لا تأثير للسحر ألبتَّة لا في مرض ولا قتل ولا حَلٍّ ولا عقد، قالوا: وإنما ذلك تخييل لأعين الناظرين، لا حقيقة له سوى ذلك.

وهذا خلاف ما تواترت به الآثار عن الصحابة والسَّلف، واتّفق عليه الفقهاء وأهل التفسير والحديث، وأرباب القلوب من أهل التصوّف، وما يعرفه عامة العقلاء.

والسحرُ الذي يؤثر مرضاً وثقلاً، وحلاًّ وعقداً، وحبّاً وبغضاً ونزيفاً، وغيرذلك من الآثار موجودٌ تعرفه عامة الناس، وكثير منهم قد علمه ذوقاً بما أصيب به منه».

وقال أيضاً[٢]: «وقد قال تعالى عن سحرة فرعون إنهم ﴿سَحَرُوٓا۟ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٦]، فبيّن سبحانه أن أعينهم سُحرت، وذلك إما أن يكون لتغيير حصل في المرئي، وهو الحبال والعِصي، مثل أن يكون السَّحرةُ إستعانت بأرواح حرَّكتها، وهي الشياطين، فظنوا أنها تحركت بأنفسها، وهذا كما إذا جرَّ

(١) بدائع الفوائد (٢/٧٤٦). ط. عالم الفوائد.

(٢) بدائع الفوائد (٢/٧٤٧). ط. عالم الفوائد.

من لا تراه حصيراً أو بساطاً فترى الحصير والبساط ينجرُّ، ولا ترى الجارَّ له، مع أنه هو الذي يجرُّه، فهكذا حالُ الحبال والعصيّ إلتبستها الشياطينُ فقلَّبتها كتقلّب الحيَّة، فظن الرائي أنها تقلَّبت بأنفسها، والشياطين هم الذين يقلِّبونها.

وإما أن يكون التغير حدث في الرائي حتى رأى الحبال والعِصيَّ تتحرك وهي ساكنة في أنفسها، ولا ريب أن الساحر يفعل هذا وهذا، فتارة يتصرَّف في نفس الرَّائي وإحساسه حتى يُرِيَه الشيءَ بخلاف ما هُوَ به، وتارة يتصرَّفُ في المرئي بإستعانته بالأرواح الشيطانية حتّى يتصرَّف فيها».

(١) قال العلامة صالح الفوزان: «وأقول: أو يكون الساحر قد عمل حيلة خفية في بعض الأشياء كأن يحشوها بالزئبق، وفي وقتنا الحاضر يجعل فيها تياراً كهربائياً خفياً».

النشــرة: هي حل السحر عن المسحور، وهي نوعان:

النوع الأول: وهو متفق على مشروعيته، وهو التداوي بالقرآن كما قال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢].

و(من) في هذه الآية لبيان الجنس فينفع التداوي بجميع القرآن.

قال ابن القيم رحمه الله[١]: و«من» هنا لبيان الجنس لا للتبعيض، فإن القرآن كله شفاء، كما قال في الآية المتقدمة[٢]، فهو شفاء للقلوب من داء الجهل والشك والريب، فلم يُنَزِّل الله سبحانه وتعالى من السماء شفاء قط أعم، ولا أنفع، ولا أعظم، ولا أنجع في إزالة الداء من القرآن». اهـ.

وأخص ما يتداوى به من القرآن في حل السحر هي المعوذات.

قال الحافظ ابن كثير[٣]: «أنفع ما يستعمل لإذهاب السحر ما أنزل الله على رسوله في إذهاب ذلك وهما المعوذتان، وفي الحديث «ما تعوذ المتعوذ بمثلهما» وكذلك قراءة آية الكرسي فإنها مطردة الشيطان». اهـ.

وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان ينفث على نفسه في مرضه الذي قُبض فيه بالمعوذات[٤].

---

(١) الجواب الكافي ص ١٥.

(٢) هي قوله: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت: ٤٤].

(٣) التفسير (١/١٤٨).

(٤) رواه البخاري كتاب الطب باب المرأة ترقي الرجل (١٠/٢١٠ - رقم ٥٧٥١).

وقال ابن مفلح رحمه الله[1]: «ومن أعظم ما يُتَحَصَّن به من السحر ومن أنفع علاج له بعد وقوعه التوجه إلى الله سبحانه وتعالى وتوكل القلب والاعتماد عليه والتعوذ والدعاء وهذا هو السبب الذي لم يصح عن النبي ﷺ أنه استعمل شيئاً قبله، بل قد يقال: لم يصح أنه استعمل شيئاً غيره، وهو الغاية القصوى، والنهاية العظمى، ولهذا في الخبر أنه لم يخرجه، وإنما دفنه لئلا يفضي ذلك إلى مفسدة وانتشارها، لا لتوقف الشفاء والعافية عليه، وهذا واضح إن شاء الله». اهـ.

النوع الثاني: وهو مختلف في مشروعيته، وهو حل السحر بسحر مثله.

فهذا النوع من النشرة حرّمه ابن مسعود رضي الله عنه من الصحابة وغيره، لحديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ سئل عن النشرة؟ فقال: هي من عمل الشيطان[2].

وأجاز جماعة من السلف هذا النوع من النشرة وهم:

(١) سعيد بن المسيب: فقد قال له قتادة: رجل به طِب أو يؤخذ عن امرأته أيُحل عنه أو يُنشر؟ قال: لا بأس به، إنما يريدون به الإصلاح، فأما ما ينفع فلم ينه عنه»[3].

(٢) الشعبي قال: «لا بأس بالنشرة»[4].

---

(١) الآداب الشرعية (٣/ ٩٨، ٩٩).

(٢) رواه أحمد (٣/ ٢٩٤)، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/ ٢٣٣): سنده حسن.

(٣) ذكره البخاري تعليقاً مجزوماً به في كتاب الطب باب هل يستخرج السحر؟ (١٠/ ٢٣٢ - فتح).

(٤) تفسير ابن كثير (١/ ١٤٨)، وعلق ابن كثير بعد ذكره أثر الشعبي بقوله: «وكره ذلك الحسن البصري».

(٣) قال البخاري في صحيحه كتاب الطب باب هل يستخرج السحر؟ وساق أثر سعيد بن المسيب، قال الحافظ ابن حجر معلقاً على فقه البخاري من هذا التبويب[(١)]:
«كذا أورد الترجمة بالاستفهام إشارة إلى الاختلاف، وصدَّر بما نقله عن سعيد بن المسيب من الجواز إشارة إلى ترجيحه».

(٤) قال ابن الجوزي[(٢)]: «النشرة حل السحر عن المسحور، ولا يكاد يقدر عليه إلا من يعرف السحر».

(٥) الطبري[(٣)].

(٦) قال الحافظ ابن حجر[(٤)]: «وهذا هو المعتمد، ويجاب عن الحديث والأثر بأن قوله: (النشرة من عمل الشيطان) إشارة إلى أصلها، ويختلف الحكم بالقصد، فمن قصد بها خيراً كان خيراً وإلا فهو شر». اهـ.

والتحقيق أن النشرة حرام، لأن السحرة أصحاب أحوال شيطانية، ويشركون بالله لتعينهم الشياطين لحل السحر عن المسحور، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ١٠٠].

---

(١) الفتح (١٠/ ٢٣٣).
(٢) الفتح (١٠/ ٢٣٣).
(٣) الآداب الشرعية (٣/ ٧٧)، ولم يذكر ابن مفلح هل هو أبو جعفر أو محب الدين المكي، إلا أن عمل العلماء في الإطلاق ينصرف إلى الأشهر فلعله الطبري، إلا أنه في تفسيره جامع البيان (٢/ ٣١٣ - ٣٧٣) لم يتعرض للكلام على النشرة.
(٤) الفتح (١٠/ ٢٣٣).

ولأن الله يقول في شأن تعلم السحر ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

قال العلامة عبدالرحمن السعدي رحمه الله[١]: «ذكر أن علم السحر مضرة محضة، ليس منفعة لا دينية ولا دنيوية». اهـ.

وماكان مضرة محضة فإنه لا سبيل للانتفاع به، وإنّما يُنْتَفَع بالحلال النّافع.

وأما بالنسبة لخصوصية كلام شيخنا العلامة محمد العثيمين فقد قال رحمه الله في سياق رده على من جوّز حل السحر بالسحر للضرورة[٢]: «هذا القول ينشأ عنه مفسدة، وهي كثرة تعلم السحر من أجل حلّ السحر، لأن حلّ السحر قد يكون بعوض كبير جداً، فيصبح الناس يتعلمون السحر ليفكوا السحر بالقيمة الكبيرة، فلهذا يُمنع منه، ثم إننا نقول: إن حلّ السحر بالسحر قد يحصل وقد لا يحصل، ثم إنه لا يتعين حلّ السحر بالسحر، فقد يُحَلُّ السحر بالقرآن والأدوية المباحة وما أشبه ذلك، **فليس هناك ضرورة، لكننا نحكي كلام الفقهاء رحمهم الله وإن كنا لا نراه**».

* * *

(١) تيسير الكريم الرحمن (١/ ٨٢).

(٢) شرح منظومة أصول الفقه وقواعده ص ٦٢.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويرون مجانبة البدعة].

الشــرح:

البدعة لغة هي: الشيء المخترع مما لم يسبق له نظير، قال الله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧].

قال الحافظ ابن كثير(١): «أي خالقهما على غير مثال سابق». اهـ.

وأما البدعة شرعاً فهي ما لم يشرعه الله ورسوله، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب(٢).

وقال ابن رجب في تعريفها: «ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه»(٣).

قال الحافظ ابن كثير(٤): «ولذلك سُمي المبتدع في الدين مبتدعاً لإحداثه فيه ما لم يسبق إليه غيره». اهـ.

وكذلك التبديل رغبة عن الشرع، قال شيخ الإسلام رحمه الله(٥): «التبديل هو اعتقاد تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله».

---

(١) التفسير (١/١٦١).

(٢) تعريف شيخ الإسلام في الفتاوى (٤/١٠٧).

(٣) جامع العلوم والحكم ص ٢٦٥.

(٤) التفسير (١/١٦١).

(٥) الإيمان ص ٦٧، وبيّن شيخ الإسلام في موضع آخر أن المبدل إن اعتقد أنه يُغيّر الدين فهو كافر، قال رحمه الله: «فإن تحريم الحلال تبديل لحكم الله، ليس هو من أمر الله، ولو اعتقد معتقد أنه يُغير الدين لكان كافراً» العقود ص ٦١.

والتبديل يختلف عن الترك، وقد حقق الفرق بينهما شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فقال[1]: «إن قوله: «التارك لدينه المفارق للجماعة» قد يفسر بالمحارب قاطع الطريق».

وقال[2]: «قوله: «التارك لدينه المفارق للجماعة» ولهذا وصفه بفراق الجماعة، وإنما يكون هذا بالمحاربة».

وقال[3]: «فيكون ترك دينه عبارة عن خروجه عن مُوجب الدين، **ويُفَرّق بين ترك الدين وتبديله**».

وكذلك الكلام في الحديث فيمن يُذاد عن حوض النبي ﷺ، حمله السلف على أهل الردة، قال أسلم الرزّاز الواسطي المشهور ببحشل ثنا الحسن بن شبيب بن راشد بن مطر قال: حدثني أخي بَبّة قال: قلت لشريك، يا أبا عبدالله: قول النبي ﷺ: «**إنكم أحدثتم بعدي وارتديتم على أعقابكم**» على ما حملتم هذا؟ قال: على أهل الردة[4].

واعلم أن السلف قد استعملوا هذه الأحاديث في أهل البدع.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)[5]: «فُسر بهذا المعنى قول النبي ﷺ: «من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه»؛ فإن الأوزاعي فسره بالبدعة يخرج إليها الرجل من الجماعة».

---

(١) الصارم المسلول ص ٣١٩.

(٢) الصارم المسلول ص ٣١٩.

(٣) الصارم المسلول ص ٣١٩.

(٤) تاريخ واسط ص ٢٦٠.

(٥) فتح الباري (١/ ١١٦).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «فإن البدع لا تزال تخرج من صغير إلى كبير حتى تخرجه إلى الإلحاد».

ولذلك إنما يمرق من الدين ويرتد على عقبيه المبتدع، قال محمد ابن سيرين رحمه الله[2]: «أسرع الناس ردةً أهل الأهواء».

وقال محمد بن سيرين أيضاً[3]: «لو خرج الدجال لرأيت أنه سيتبعه أهل الأهواء».

والمبتدع مفتون ببدعته مقيم عليها، محارب لمخالفه وناصحه من أهل السنة، لأنه يعتقد أن ما هو عليه حق، وأنه شرع الله.

قال سفيان الثوري رحمه الله[4]: «البدعة أحب إلى إبليس من المعصية، والمعصية يتاب منها، والبدعة لا يُتاب منها».

وحسبك من شر البدعة أن تعلم أن المبتدع لا يُقرّ على بدعته، وأن الكافر يُقرّ على كفره إذا أدى الجزية، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت: ٧٢٨هـ)[5]: «هؤلاء - يعني أهل الكتاب - يُقَرُّون على دينهم المُبْتَدَع والمنسوخ مُسْتَسِرِّين به، والمسلم لا يُقر على مبتدع ولا منسوخ، لا سراً ولا علانية».

---

(١) الفتاوى (٢٢/٣٠٦).

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٤٣١).

(٣) أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٤٨ - رقم ٢٣٥).

(٤) أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٤٩ - رقم ٢٣٨).

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٥٣١).

والبدع مفسدة للإيمان، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «فمن تدبّر هذا علم يقيناً ما في حشو البدع من السموم المضعفة للإيمان، ولهذا قيل إن البدع مشتقة من الكفر».

وكما أن البدع تُفسد الدين فهي مُفسدة للدنيا أيضاً، فإنها تُورِّث أهلها المعاصي والفواحش، فيجتمع في أهلها الشبهات والشهوات المحرمة التي هي جماع الشر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: «فإن البدع في الدين سبب الفواحش وغيرها من المنكرات».

وقال أيضاً[3]: «فَقَلَّ مَن تجِد في اعتقاده فساداً، إلّا وهو يظهر في عمله».

* * *

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١١٦).

(٢) الرد على البكري (١/ ٢٧٤).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٢١).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويرون مجانبة الآثام، والفخر، والتكبُّر، والعجب].

الشـرح:

فأهل الحديث يجتنبون الآثام كما أمرهم الله عز وجل ﴿وَذَرُوا۟ ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، ولا يفخرون على أحد وإن كانوا دونهم في دين أو دنيا كما أمرهم الله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات:].

وكما أمرهم نبيهم ﷺ بقوله: «**إنه أوحيَ إليَّ أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغي أحد على أحد**»(١).

فالفخر الاستطالة بحق، والبغي الاستطالة بغير حق كما بيّن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(٢).

والمؤلف رحمه الله ذكر: الفخر، والتكبر، والعجب، جميعاً لأن بعضها متولد من الآخر.

قال ابن حبان رحمه الله (ت: ٣٥٤هـ)(٣): «العاقل يلزم مجانبة التكبر لما فيه من الخصال المذمومة:

---

(١) رواه مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب الصفات التي يُعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار (٤/ ٢١٩٩ - رقم ٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٤٥٣).

(٣) روضة العقلاء ص ٦٠ - ٦١.

إحداها: أنه لا يتكبر على أحد حتى يعجب بنفسه، ويرى لها على غيرها الفضل!

والثانية: ازدراؤه بالعالم، لأن من لم يستحقر الناس لم يتكبر عليهم، وكفى بالمستحقر لمن أكرمه الله بالإيمان طغياناً.

والثالثة: منازعة الله جل وعلا في صفاته، إذ الكبرياء والعظمة من صفات الله جل وعلا؛ فمن نازعه إحداهما ألقاه في النار، إلا أن يتفضل عليه بعفوه».

وأهل النار كل عُتلٍّ جوَّاظ مستكبر[1]، وقالت النار: يدخلني الجبارون والمتكبرون[2].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر»**[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت: ٧٢٨هـ)[4]: «فمن لم يكن الله معبوده ومنتهى حبه وإرادته، بل استكبر عن ذلك، فلا بد أن يكون له مراد محبوب يستعبدهُ غيرُ الله، فيكونُ عبداً لذلك المراد المحبوب، إما المال، وإما الجاه، وإما الصور، وإما ما يتخذه إلهاً من دون الله، كالشمس، والقمر، والكواكب، والأوثان، وقبور الأنبياء والصالحين، أو من الملائكة والأنبياء الذين يتخذهم أرباباً، أو غير ذلك ممّا عُبِد من دون الله.

(١) رواه مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها باب النار يدخلها الجبارون (٤/ ٢١٩٠ - رقم ٢٨٥٣) من حديث حارثة بن وهب رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب النار يدخلها الجبارون (٤/ ٢١٨٦ - رقم ٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه مسلم كتاب الإيمان باب تحريم الكبر وبيانه (١/ ٩٣ - رقم ١٤٧).

(٤) العبودية ص ٨١.

وإذا كان عبداً لغير الله يكون مشركاً، وكل مستكبر فهو مشرك، ولهذا كان فرعون من أعظم الخلق استكباراً عن عبادة الله، وكان مشركاً، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿٢٣﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ﴿٢٤﴾﴾ إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴿٣٥﴾﴾ [غافر: ٢٣ - ٣٥]».

قال السفاريني رحمه الله في توجيه حديث «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر»[١]: «الكبر الذي لا يدخل صاحبه الجنة كبر الكفر، فإن العبد قد يتكبر على الخالق لفرط جهله فيكفر به ولا يعبده، وربما تكبر على أنبيائه ورسله، وهذا كافر لا يدخل الجنة أبداً.

قال في النهاية في قوله ﷺ: «**لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر**» يعني كبر الكفر والشرك لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، ألا ترى أنه قابله في نقيضه الإيمان فقال: «**ولا يدخل النار من في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان**»، أراد دخول تأبيد.

وقيل: أراد إذا أدخل الجنة نُزع ما في قلبه من الكبر كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: ٤٣]، ومنه الحديث: «**ولكن الكبر بطر الحق**» هذا الحديث معناه ولكن ذو الكبر، أو لكن الكبر كبر من بطر الحق كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٩]»[٢].

---

(١) غذاء الألباب (٢/ ٢٢٥).

(٢) قال العلامة صالح الفوزان وفقه الله: «أو يكون هذا الحديث من أحاديث الوعيد التي تمُر كما جاءت ولا تفسر».

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويرون مجانبة الخيانة، والدَّغَل، والاغتيال، والسعاية].

الشــرح:

الخيانة خلق مذموم مطلقاً، ولذلك لم يوصف الله به مطلقاً كما قال تعالى: ﴿وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأنفال: ٧١]، ولم يقل: فخانهم.

وكذلك النبي ﷺ ما كان يغدر ولا يخون، مع أنه قال ﷺ: «**الحرب خدعة**»(١)، ففرق بين الخدعة والخيانة، فكان النبي ﷺ يُورِّي في غزواته وهذا من الخدعة في الحرب، لكنه لا يخون ولا يغدر في موضع إئتمان، ولا يقتل النساء والصبيان ومعصومي الدماء كما يفعل الحَرَكيُّون في هذه الأيام.

فهناك فرق بين الخديعة والخيانة، قال محمد بن عيسى بن أصبغ رحمه الله (ت: ٦٢٠هـ)، وهو يذكر ما هو معدود في الخيانة وليس من الخديعة(٢)، «وليس من ذلك أن يُظهر لهم أنه منهم، وعلى دينهم، أو جاء لنصيحتهم، فإذا وجد غفلة نال منهم. هذا داخل في باب الأمان، لأن العدو يستشعر منه الموادعة والمؤالفة فيسكن إليه، فالإيهام عليه

(١) رواه البخاري كتاب الجهاد باب الحرب خدعة (٦/١٢٥٨ - رقم ٣٠٣٠)، ومسلم كتاب الجهاد باب جواز الخداع في الحرب (٣/١٣٦١ - رقم ١٧٣٩) من حديث جابر ابن عبدالله رضي الله عنه.

(٢) الإنجاد في أبواب الجهاد ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

بمثل هذا لا يجوز، وهو خيانة كما تقدم. ونكتة الفرق أن اطمئنانه في هذا وأمثاله مما قلنا إنه يكون من باب الأمان إنما سبيله استشعار المسالمة والمؤالفة، فهو يستنيم إلى ما يعتقده فيه من الوفاء في ذلك ثقة به، وبما ظهر إليه مما يدل عليه، فلم يؤت هذا من تقلبه، بل من الآخر فيما أظهر من المؤالفة، وآرتكب من الخيانة، وفي أبواب المكر والخديعة، إنما كان اطمئنانه لغفلة من نفسه، أو جهل في استشعار الغفلة والتقصير من الآخر، وما أشبه ذلك مما ترجع الغفلة فيه عن سوء نظره، من غير خيانة تلحق الآخر في أمره، وهذا بيِّنٌ، والحمد لله».

والله عز وجل قد أحكم شرعه وفصّله على علم، وبيَّن لنا ما ينبغي فعله حال الخوف من خيانة العدو، قال تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله (ت: ٧٧٤هـ)[١]: «إن الله لا يحب الخائنين» أي: حتى ولو في حق الكافرين، لا يُحِبّها أيضاً».

وسيرة الصحابة عطرة بحفظ العهود والبُعد عن الخيانة، بل وقع منهم ما هو فوق ما كان يتصوره عدوهم منهم، قال بدر الدين ابن جماعة رحمه الله (ت: ٧٣٣هـ) معلقاً على الآية نفسها[٢]: «وإذا نبذ إليهم عهدهم بلّغهم المأمن، فإن كانوا نساء أو أطفالاً بلّغهم أهاليهم، ولا يقتل ما في أيدينا من رهائنهم، فإن الكفار لما نقضوا عهدهم في زمن معاوية امتنع المسلمون من قتلهم، وقالوا: وفاء بغدر، خير من غدر بغدر.

(١) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٧٩).

(٢) تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام ص ٢٣٤.

وعن النبي ﷺ : «**أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك**».

والغدر والخيانة من أسباب هزيمة المسلمين، وليس من أسباب نصرهم كما يتوهمه الجهال، فالله ينصر من نصره بالعدل والصدق، ويخذل من غدر وفجر، والنبي ﷺ كان شريفاً صادقاً في جهاده، قال ابن عباس رضي الله عنهما[١]: «ما نقض قوم العهد إلا أُدِيل عليهم العدوُّ».

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٢]: «إني والله لأحسب أن هؤلاء القوم سيظهرون عليكم، وما يظهرون عليكم إلا بعصيانكم إمامكم وطاعتهم إمامهم، وخيانتكم وأمانتهم. . .».

وقال القاضي أبو بكر ابن العربي رحمه الله[٣]: «كما أنهم إذا استعانوا على أعداء الله بنكث أيمان الله قلب الله الحال، وحكم بغلبة العدو لهم، ولذلك قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١]، أي لا يحل لأحد أن يخون النبي ﷺ، فلا يعلم بخيانته، وذلك أعظم في معصية الخائن وذنبه».

فالخيانة والغدر شر، وشؤم، وصد عن سبيل الله، قال أبو عبدالله القرطبي رحمه الله[٤]: «فإنهم إذا غدروا وعُلم ذلك منهم، ولم ينبذوا بالعهد لم يأمنهم العدو على عهد ولا صلح، فتشتدّ شوكته ويعظم

---

(١) ذكره مالك في الموطأ كتاب الجهاد باب ما جاء في الوفاء بالأمان (٢/ ٤٤٩) بلاغاً، ورواه الطبراني في الكبير مرفوعاً (١١/ ٤٥ - رقم ١٠٩٩٢) وحسنه محققه حمدي السلفي.

(٢) البداية والنهاية (١١/ ١١).

(٣) القبس في شرح الموطأ (٢/ ٥٩٥).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (٨/ ٣٣).

ضرره، ويكون ذلك منفِّراً عن الدخول في الدين، وموجباً لذم أئمة المسلمين».

وهل ظهر التتر على المسلمين جهة المغرب إلا بسبب غدر وخيانة بعض المسلمين، فقد كان ملك المسلمين على بخارى وسمرقند خوارزم شاه، وسيّر جنكزخان جماعة من التجار لسمرقند وبخارى ليشتروا له ثياباً للكسوة، فأمر بقتلهم خوارزم شاه، وأخذ ما معهم من الأموال، وفرّقه على تجار سمرقند وبخارى، فخرج التتر لينتصروا لأولئك التجار من أطراف الصين وقصدوا تركستان ثم سمرقند وبخارى، إلى خراسان، ثم إلى بلاد الهند وسجستان وكرمان، حتى ملكوا أكثر المعمور من الأرض في سنة، وعاثوا فيها تقتيلاً وسلباً ونهباً[(١)].

وغدر الحركيين كأتباع ابن لادن لم يقتصر على الكافرين، بل جاوزه إلى المسلمين، كما أن سيفهم مسلول على المسلمين أيضاً، بل إن أذاهم للمسلمين ربما يكون أعظم من الكافرين.

ولأجل هذا أدخل الحركيون السرية في الدعوة إلى الله، وجعلوا سريتهم دون المسلمين!!

قال عمر بن عبدالعزيز رحمه الله: «إذا رأيت قوماً يتناجون في دينهم بشيء دون العامة فاعلم أنهم على باب ضلالة»[(٢)].

وقال الحافظ أبو أحمد محمد بن علي الكرجي رحمه الله معلقاً على قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣][(٣)]: «وكلّ من كان

(١) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير حوادث سنة ٦١٧هـ (١٢/٣٥٩ - ٣٦٤).
(٢) أصول اعتقاد أهل السنة (١/١٥٣ - رقم ٢٥١).
(٣) نكت القرآن الدالة على البيان (١/٥٢٣ - ٥٢٤).

على شيء يزعم أنه من الدين، وهو يستره ولا يُظهره خشية إنكاره، فقد عرف بطلانه قبل أن يسأل برهانه، واستوى في معرفة تزييفه العالم والجاهل، إذ من شرط الآية أن يكون بعد نزولها دين الحق ظاهراً.

فإن كتم عدم شرطه المشروط فيه، وفي عدم شرطه دخول الخلل عليه وزوال الحق عنه، فإن احتج محتج بما روي عن رسول الله ﷺ: «**بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ**».

قيل: ليس فيه وقت مؤقت يعود فيه، ولو كان أيضاً مؤقتاً لعلمنا أن غرباء الدين بدءاً كانوا يسترونه عن الكفار وعبدة الأوثان، ومن كان يُقاتلهم عليه، **وترى المبتدعين يسترونه عن أهل القبلة** ومن هو مستعل عليهم، وعلى عبدة الأوثان والممتنعين من أداء الجزية من أهل الكتاب، فإن كان الخبر صحيحاً وجاز ما يرجع عدد المسلمين في الشرق والغرب إلى من كان يسر الدين قبل إسلام عمر رضي الله عنه، صح تأويل الخبر حينئذ، وإلا فلا متعلق للمحتجين من أهل البدعة».

والاغتيالات ليست من الدين، وأول ظهورها كان في عهد الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه. قال ابن سعد رحمه الله[1]: «انتدب ثلاثة نفر من الخوارج: عبدالرحمن بن ملجم المرادي، وهو من حمير، وعداده في مُراد، وهو حليف بني جبلة من كندة، والبُرَك ابن عبدالله التميمي، وعمرو بن بكير التميمي، فاجتمعوا بمكة وتعاهدوا، وتعاقدوا لَيَقْتُلُنَّ هؤلاء الثلاثة: علي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، ويُرِيحُنّ العباد منهم، فقال عبدالرحمن ابن

(١) الطبقات (٣/ ٣٦).

ملجم: أنا لكم بعليّ بن أبي طالب، وقال البُرَكُ: وأنا لكم بمعاوية، وقال عمرو بن بكير: أنا أكفيكم عمرو بن العاص، فتعاهدوا على ذلك، وتعاقدوا وتواثقوا لا ينكص رجل منهم عن صاحبه الذي سُمّي ويتوجه إليه حتى يقتله، أو يموت دونه».

وكان أول من أحيا الاغتيالاتِ في العصر الحديث هم الإخوانُ المسلمون، قال د. يوسف القرضاوي[1]: «وفي اليوم الثامن والعشرين من شهر ديسمبر - أي بعد حل الإخوان بعشرين يوماً - وقع ما حذر منه الإمام البنا، فقد أذيع نبأ اغتيال رئيس الوزراء ووزير الداخلية والحاكم العسكري العام محمود فهمي باشا النقراشي، في قلب عرينه وزارة الداخلية، أطلقت عليه رصاصات أودت بحياته.

وكان الذي قام بهذا العمل طالباً بكلية الطب البيطري بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة، اسمه عبدالمجيد حسن، أحد طلاب الإخوان، ومن أعضاء النظام الخاص، الذي قبض عليه في الحال، وأودع السجن، وقد ارتكب فعلته، وهو يرتدي زي ضابط شرطة، لهذا لم يشك فيه حين دخل وزارة الداخلية، وانتظر رئيس الحكومة، حتى أطلق عليه رصاص مسدسه».

إلى أن قال[2]: «وقابل عامة الإخوان اغتيال النقراشي بفرحة مشوبة بالحذر، فقد رد عبدالمجيد حسن لهم كرامتهم، وأثبت أن لحمهم مسموم لا يؤكل، وأن من اعتدى عليهم لا بد أن يأخذ جزاءه!».

---

(١) ابن القرية والكتاب (١/ ٣٣٥).

(٢) ابن القرية والكتاب (١/ ٣٣٥).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويرون كف الأذى وترك الغيبة إلا لمن أظهر بدعة وهوى يدعو إليها، فالقول فيه ليس بغيبة عندهم].

الشـرح:

أذية المسلم محرمة كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

والغيبة من كبائر الذنوب، قال تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢]، فهذا المثل الذي ضربه الله عز وجل غاية في التنفير عن هذا الفعل القبيح، أعاننا الله على أنفسنا، آمين.

أما الكلام في المبتدع فليس من الغيبة بل هوطاعة لله وإنكارٌ للمنكر ونصحٌ للمسلمين وحفِظٌ للسنة، كما أن الكلام فيه إنما يكون في بدعته لا في شؤونه الخاصة.

قال عبدالله بن الإمام أحمد: جاء أبو تراب النخشبي إلى أبي، فجعل أبي يقول: فلان ضعيف وفلان ثقة.

فقال أبو تراب: لا تغتب العلماء! فالتفت أبي إليه، فقال: ويحك هذه نصيحة، ليس هذا غيبة[١].

وقال إبراهيم النخعي: ليس لصاحب البدعة غيبة[٢].

---

(١) المقصد الأرشد (٢/ ٢٨٤).

(٢) مسند الدارمي (١/ ١٢٠).

وقال شيخ الإسلام[١]: «ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد ابن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلّم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل». اهـ.

وغيبة المبتدع يجب أن تكون خالصةً لله، ذبا عن الشريعة، لا على سبيل التشفي من المتكلّم، أو لغرض خصومة شخصية ثم تغلف بغلاف الانتصار للسنة، فإن الله يعلم ما تُكِنُّهُ الصُّدور.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله محذّراً من هذا[٢]: «ثم القائل في ذلك بعلم لا بد له من حسن النية، فلو تكلم بحق لقصد العلو في الأرض أو الفساد كان بمنزلة الذي يقاتل حَمِيَّة ورِيَاءًا. وإن تكلّم لأجل الله تعالى مخلصاً له الدين كان من المجاهدين في سبيل الله من ورثة الأنبياء خلفاء الرسل».

وقال عاصم الأحول لقتادة[٣]: ألا أرى العلماء يقع بعضهم في بعض؟ فقال: يا أحول، أولا تدري أن الرجل إذا ابتدع بدعة فينبغي لها أن تُذكر حتى تُحذر.

ويقول الشاطبي في الرد على المخطئين والمبتدعين[٤]: «فمثل هؤلاء

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣١).
(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣٥).
(٣) الاعتصام (٢/ ٢٢٩).
(٤) الاعتصام (٢/ ٢٢٩).

لا بد من ذكرهم والتشريد بهم، لأن ما يعود على المسلمين من ضررهما إذا تُرِكُوا، أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم إذا كان سبب ترك التعيين الخوف من التفرق والعداوة.

ولا شك أن التفرق بين المسلمين وبين الداعين للبدعة وحدهم - إذا أقيم- عليهم أسهل من التفرق بين المسلمين وبين الداعين ومن شايعهم واتبعهم، وإذا تعارض الضرران فالمُرْتَكَبُ أخفُّهما وأسهلهما، وبعض الشر أهون من جميعه، كقطع اليد المتآكّلة، إتلافها أسهل من إتلاف النفس. وهذا شأن الشرع أبداً: يطرح حكم الأخف وقاية من الأثقل». اهـ.

* * *

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [ويرون تعلم العلم وطلبه من مظانه، والجد في تعلّم القرآن وعلومه، وتفسيره، وسماع سنن الرسول ﷺ،وجمعها والتفقه فيها، وطلب آثار أصحابه].

الشـرح:

العلم هومفتاح ووسيلة إلى كل فضيلة كما قال ربيعة(١)، وهو أحد أمهات الفضائل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(٢): «وأمهات الفضائل: العلم، والدين، والشجاعة، والكرم». اهـ.

وبالعلم يتعبّد المسلم ربه على بصيرة ويصون نفسه من البدع والشبهات والضلالات، بل إنّ الخير مَنُوطٌ بالعلم والفقه في الدين، كما قال النبي ﷺ: «**من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين**»(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(٤): «ولازم ذلك أن من لم يُفَقِّهْهُ الله في الدين لم يُرِد به خيراً، فيكون التفقُّه في الدين فرضاً». اهـ.

والكلام هنا في شيئين:

الأول: عمن يأخذ العلم.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٦/ ٩٠).

(٢) منهاج السنة (٦/ ٣٧٩).

(٣) رواه البخاري كتاب العلم باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين (١/ ١٦٤ - رقم ٧١)، ورواه مسلم كتاب الزكاة باب النهي عن المسألة (٢/ ٧١٨ - رقم ١٠٣٧) من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

(٤) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢١٢).

الثاني: ما هو العلم الذي ينبغي أن يجتهد في تحصيله.

أما الأول فالذي ينبغي على طالب العلم أن يأخذ علمه عن صاحب سنة مشهور بالتلقي عن العلماء، وأن يأخذ علمه من أفواه العلماء لا من الكتب خاصة.

قال عبدالرحمن بن يزيد[١]: «سألنا حذيفة رضي الله عنه عن رجل قريب السمت والهدي من النبي ﷺ حتى نأخذ عنه؟ فقال: ما أحد أقرب سمتاً وهدياً ودلاً بالنبي ﷺ من ابن أم عبد».

وقال إبراهيم النخعي[٢]: «كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا إلى هديه وسمته وصلاته ثم أخذوا عنه».

وقال ابن عون[٣]: «لا تأخذوا العلم إلا ممن شهد له بالطلب».

وقال سليمان بن موسى[٤]: «لا يؤخذ العلم من صحفي».

وقال الخطيب البغدادي[٥]: «فيكون قد أخذ فقهه من أفواه العلماء لا من الصحف».

واحذر من الأخذ عن أهل البدع فإن مجالستهم تورث الإعراض عن الحق كما قال بندار[٦] بن الحسين، وهي توجب تعلُّق قلبِ الطالب بشيخه

---

(١) رواه البخاري كتاب فضائل الصحابة باب مناقب عبدالله بن مسعود رضي الله عنه (٧/ ١٠٢ - رقم ٣٧٦٢).

(٢) التمهيد (١/ ٤٧).

(٣) التمهيد (١/ ٤٥)، والآداب الشرعية (٢/ ١٤٧).

(٤) التمهيد (١/ ٤٦).

(٥) الفقيه والمتفقه (٢/ ٩٧).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٠٩).

لما أخذ عنه العلم، والمرء مع من أحب يوم القيامة، ولعل الطالب يحرم الانتفاع من علمه بسبب مجالستهم.

قال سفيان الثوري[1]: «من سمع من مبتدع لم ينفعه الله بما سمع، ومن صافحه فقد نقض الإسلام عروة عروة». اهـ.

واعلم أن مجالستهم تنافي هجرهم الذي هو أصل من أصول أهل السنة.

وأشار المصنّف بقوله: «والجد في تعلم القرآن وعلومه، وتفسيره، وسماع سنن الرسول ﷺ، وجمعها والتفقه فيها» إلى نوع العلم الذي يُطلب، حيث أنه أنواع:

(١) صُلب العلم، وهو الذي ذكره المصنّف.

(٢) مُلح العلم، كالشعر ونحوه.

(٣) لا هذا ولا هذا، ومنه ما هو محرم كعلم المنطق اليوناني، والسحر، والشعوذة.

ثم أشار بقوله: «وطلب آثار الصحابة» إلى وجوب فهم الشرع بفهم الصحابة، وكم ضلت فهوم بسبب فهم النصوص فهماً يخالف فهم السابقين الأولين.

قال أبو الحسن البربهاري[2]: «والأساس الذي تُبنى عليه الجماعة هم أصحاب محمد ﷺ».

وقال ابن القصار رحمه الله عن الصحابة[3]: «وهم الَّذين أُمرنا بالاقتداء

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (١/١٣٨).

(٢) شرح السنة ص ٦٥ - رقم ٣.

(٣) شرح ابن بطال على صحيح البخاري (٤/٣٦٩).

بهم، لأنهم المبلغون للسنن، والمفسرون لها، فوجب اتباع سبيلهم واختيار ما اختاروه، والرغبة عما رغبوا عنه».

وقال أبو بكر ابن العربي رحمه الله[1]: **«لا غنى للناظر عن معرفة الآثار كما لا بد له من العلم بالأخبار، ليعلم كيف كان تلقي السلف للأحاديث، وعلى أي وجه كان قَبُولُهم لها، ويطلع من أي باب تولجوا إليها، فلا منهج إلا منهاجهم».**

ففهم الصحابة هو سبب لمعرفة معاني أدلة الشرع، قال ابن القيم[2]: «كثير من قاصري العلم يحتجون بعموم نص على حكم، ويغفلون عن عمل صاحب الشريعة، وعمل أصحابه **الذي يبين مراده**، ومن تدبر هذا علم به مراد النصوص، وفهم معانيها».

* * *

(١) القبس في شرح الموطأ (١/ ٢١٧).

(٢) تهذيب سنن أبي داود (٣/ ٢٨٨).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [مع لزوم الجماعة].

الشـرح:

قد جاءت النصوص بلزوم الجماعة وأنها جماعة واحدة من ذلك:

(١) قال حذيفة رضي الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ: «إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟» قال: نعم، قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: نعم وفيه دخن، قلت: وما دخنه؟ قال: قوم يهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر، قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: نعم دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها، قلت: يا رسول الله صفهم لنا، قال: هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا، قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: **تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**، قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يُدركك الموت وأنت على ذلك[١].

(٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال[٢]: **«من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات مِيتة جاهلية».**

---

(١) رواه البخاري كتاب الفتن باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة (١٣/ ٣٥ - رقم ٧٠٨٤)، ومسلم كتاب الإمارة باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين (٣/ ١٤٧٥ - رقم ١٨٤٧).

(٢) رواه البخاري كتاب الفتن باب قول النبي ﷺ: **«سترون بعدي أموراً تنكرونها»** (١٣/ ٥ - رقم ٧٠٥٤)، ومسلم كتاب الإمارة باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين (٣/ ١٤٧٧ - رقم ١٨٤٩).

(٣) عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ[١]: **«لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة»**.

(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: **«من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، فمات مات ميتةً جاهلية»**[٢].

(٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال[٣]: قال رسول الله ﷺ: **«يد الله مع الجماعة»**.

(٦) عن الحارث بن الحارث الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال[٤]: **«وأنا آمركم بخمس أمرني الله بهن: السمع والطاعة والجهاد والهجرة والجماعة، فإن من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه إلا أن يرجع»**.

(٧) وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه[٥]: **«عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة، فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد، ومن أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة»**.

---

(١) رواه البخاري كتاب الديات باب قول الله تعالى: ﴿إن النفس بالنفس﴾ (١٢/ ٢٠١ - رقم ٦٨٧٨)، ومسلم كتاب القسامة باب ما يباح به دم المسلم (٣/ ١٣٠٢ - رقم ١٦٧٦).

(٢) رواه مسلم كتاب الإمارة باب وجوب لزوم جماعة المسلمين (٣/ ١٤٧٦ - رقم ١٨٤٨).

(٣) رواه الترمذي (٤/ ٤٦٦- رقم ٢١٦٦) وقال: هذا حديث حسن غريب.

(٤) رواه الترمذي كتاب الأمثال باب ما جاء في مثل الصلاة والصيام والصدقة (٥/ ١٤٩- رقم ٢٨٦٣) وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

(٥) رواه الترمذي (٤/ ٤٦٥ - رقم ٢١٦٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

والمهم في هذا الأصل العظيم معرفة معنى (الجماعة)، فما هو المراد بالجماعة؟

لأهل السنة فيه أقوال كلها متفقة تُبين معنى (الجماعة)، وهي:

(١) أهل العلم، لأن الله جعلهم حجة على الخلق، ولأن الهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسله معهم[١]، والناس تبع لهم في أمر الدين[٢]، وهذا ما ذهب إليه البخاري في صحيحه كتاب الاعتصام باب «وكذلك جعلناكم أمة وسطا» وما أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة وهم أهل العلم[٣].

قال أبو محمد البغوي (ت: ٥١٦هـ)[٤]: «وتفسير الجماعة عند أهل العلم: هم أهل الفقه والعلم. وسئل ابن المبارك عن الجماعة فقال: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، فقيل له: قدمات أبو بكر وعمر، قال: ففلان وفلان، قيل: قد مات فلان وفلان؟ قال ابن المبارك: أبو حمزة السكري جماعة».

(٢) الحاكم المسلم الذي له شوكة وقدرة يسوس بها البلاد والعباد، قال الطبري رحمه الله[٥]: «الذين في طاعة من اجتمعوا على تأميره».

ويدل لهذا القول حديث ابن عباس رضي الله عنهما السابق ذكره، «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه».

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٩٧).

(٢) فتح الباري (١٣/ ٣٧).

(٣) فتح الباري (١٣/ ٣١٦).

(٤) شرح السنة (١/ ٢١٦).

(٥) فتح الباري (١٣/ ٣٧).

(٣) الجماعة هم الملازمون لمذهب الصحابة أهل السنة والجماعة، قال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه[١]: «إنما الجماعة ما وافق طاعة الله وإن كنت وحدك».

وقال إسحاق بن راهويه[٢]: «الجماعة عالم متمسك بأثر النبي ﷺ وطريقه، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة».

وقال أبو شامة رحمه الله[٣]: «وحيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به لزوم الحق واتباعه وإن كان المتمسك به قليلاً والمخالف كثيراً، لأنه الحق الذي كانت عليه الجماعة الأولى من النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ولا نظر إلى كثرة الباطل بعدهم». اهـ.

ولذلك كثرت مقالات أهل السنة في بيان عقيدة السلف ثم التنبيه على أن من قال مقالتهم والتزم مذهبهم فهو من الجماعة.

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله جواباً لسؤال أبي عصمة: من أهل الجماعة: «من فضل أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، وأحب علياً وعثمان رضي الله عنهما، وآمن بالقدر خيره وشره من الله، ومسح على الخفين، ولم يكفّر مؤمناً بذنب، ولم يتكلم في الله بشيء»[٤].

وقال ابن القيم رحمه الله[٥]: «فإن العصر إذا كان فيه عارف بالسنة، داع إليها فهو الحجة، وهو الإجماع، وهو السواد الأعظم، وهو سبيل المؤمنين التي من فارقها واتبع سواها ولاّه ما تولى، وأصلاه جهنم، وساءت مصيراً».

---

(١) أصول أهل السنة واللالكائي (١/ ١٢٢ - رقم ١٦٠).

(٢) حلية الأولياء (٩/ ٢٣٩).

(٣) الباعث على إنكار البدع والحوادث ص ٢٢.

(٤) الاعتقاد للبيهقي ص ١٧٥، ط - الإفتاء الثانية (١٤٢٤هـ).

(٥) إغاثة اللهفان (١/ ٧٠).

وقال ابن حبان رحمه الله[1]: «الأمر بالجماعة بلفظ العموم والمراد منه الخاص، لأن الجماعة هي إجماع أصحاب رسول الله ﷺ، فمن لزم ما كانوا عليه وشذ عمّن بعدهم لم يكن بشاق للجماعة ولا مفارق لها، ومن شذ عنهم وتبع من بعدهم كان شاقاً للجماعة، والجماعة بعد الصحابة هم أقوام اجتمع فيهم الدين والعقل والعلم، ولزموا ترك الهوى فيما هم فيه وإن قلّت أعدادهم لا أوباش الناس ورعاعهم وإن كثروا». اهـ.

فالمعتبر في الجماعة لزوم الحق دون نظر إلى قلة أو كثرة، ولذلك قال ابن القيم رحمه الله (ت: ٧٥١هـ)[2]: «**أين المكاثرة بالرجال من المكاثرة بالأدلة**».

وفسر بعض أهل البدع كالأشاعرة والماتريدية الجماعة بغالب الأمة بناءاً على رواية «السواد الأعظم»، ثم ادّعوا أنهم أكثر المسلمين!

وهذا كلام فاسد من وجوه:

الأول: ضعف هذه الرواية[3]، ففي إسنادها أبو خلف الأعمى كذبه يحيى بن معين[4]، وقال الدارقطني في الأفراد: إنه تفرد بالحديث[5].

---

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٨/ ٤٤).

(٢) الفروسية ص ٢٩٨.

(٣) رواها ابن ماجة كتاب الفتن باب السواد الأعظم (٢/ ١٣٠٣ - رقم ٣٩٥٠) من حديث أنس ابن مالك رضي الله عنه.

(٤) ميزان الاعتدال (٤/ ٥٢١).

(٥) تهذيب التهذيب (١٢/ ٨٨).

الثاني : أن المراد بالسواد الأعظم هم أهل الحديث، أهل السنة والجماعة، قال أبو القاسم الطبري اللالكائي رحمه الله (ت: ٤١٨هـ)(١): «فإنهم السواد الأعظم، والجمهورالأضخم، فيهم العلم والحكم، والعقل والحلم. . .».

الثالث : أن أهل القرون المفضلة من الصحابة فمن بعدهم كان اعتقادهم يُمثل أنوار الكتاب والسنة، بما عُرف بعد باسم «عقيدة السلف»، سوى ما ذرَّ قرنه من أفراد المبتدعة الذين كاسرهم السلف، وهزموهم (فهذه ثلاثة قرون)(٢).

الرابع : أن عامة المسلمين يمثّلون الأكثر في كل قرن بعد، والمسلمون على دين الفطرة، فكل مولود من المسلمين هو على (عقيدة السلف)، وما يكون أشعرياً منهم إلا من اجتالته مدرستهم(٣).

الخامس: أن الظهور العام للسنة وأهلها، وإن ظهر أهل البدع في بعض الأزمنة والأمكنة، وهذا مصداق قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [آل عمران: ٥٥](٤).

قال العلامة يحيى العمراني رحمه الله (ت: ٥٥٨هـ)(٥): «فلينظر الآن في الظاهر من مذاهب فرق الأمة، ولا شك عند من أنصف

(١) أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٦).
(٢) التعالم ص ١٢١ - ١٢٢.
(٣) التعالم ص ١٢١ - ١٢٢.
(٤) لكن في آخر الزمان ينعكس الحال لقوله ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً»، ولقوله ﷺ في علامات الساعة: «يقل العلم، ويكثر الجهل». انظر عقيدة السلف للصابوني ص ٣١٦.
(٥) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ١٥٩ - ١٦٠).

في النظر أن الظّاهر منها في الأقطار والأمصار هو مذهب أصحاب الحديث وأهل السنة، دون مذهب القدرية وغيرهم من أهل الأهواء، فيعلم أنه دين الحق الذي وعد الله بظهوره.

فإن قيل بأي شيء استدللتم على ظهوره؟ قلنا: ظهوره بأمور: إن نظرت إلى الكثرة بالعدد وجدت أهل الدهماء في الآفاق من بلاد الإسلام جمع الله همّهم على إتباع أئمة مشهورين بالعلم أفنوا أعمارهم بجمع أقوال الصحابة والتابعين، وعلموا أدلتهم من الكتاب والسنة والقياس، واجتهدوا فيما اختلفوا فيه، فما أدى اجتهاد كل واحد إليه اختاره مذهباً ونصره، وهم الشافعي ومالك وأبو حنيفة وداود، فتتبعهم الخلق لما أبانوه من طرق الاجتهاد، ولم يشذ عنهم إلا من لا علم عنده بذلك».

السادس: محاولة أهل البدع كالأشاعرة والماتريدية الانتساب إلى أهل السنة، حيلةً وتقيةً على الرغم من شناعة أهل السنة عليهم، فتأمّل هذا.

* * *

قال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [والتعفف في المأكل والمشرب والملبس].

الشـرح:

قد أثنى الله عز وجل على المتعففين الفقراء كما قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

وهذا التعفف الباعث عليه شرف النفس والقناعة بما أعطى المولى.

وأمر الله عز وجل من لا يجد سبب النكاح بالتعفف حتى يرزقه الله رزقاً حسناً، كما قال تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٣].

وكان من جملة ما بايع عليه النبي ﷺ أصحابه أن لا يسألوا الناس شيئاً، فعن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه قال(١): «كنا تسعة أو ثمانية أو سبعة فقال: ألا تبايعون رسول الله ﷺ؟ فقلنا: علام نبايعك؟ قال: **«أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، والصلوات الخمس، وتطيعوا ولا تسألوا الناس، فلقد رأيت بعض أولئك النفر يسقط سوط أحدهم فلا يسأل أحداً يناوله إياه»**.

(١) رواه مسلم كتاب الزكاة باب كراهة المسألة للناس (٢/ ٧٢١ - رقم ١٠٤٣).

ووصف النبي ﷺ يد السائل بالسفلى[1]، وكفى بهذا تحقيراً، والمسألة تُنقص وتُذهب بعض حياء السائل:

فعن سمرة بن جندب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **«إن المسائل كدوح يكدح بها الرجل وجهه، فمن شاء أبقى وجهه ومن شاء ترك»**[2].

والتعفف سبب لدخول الجنة، كما قال النبي ﷺ: **«أهل الجنة ثلاثة: ذو سلطان مقسط متصدق موفق، ورجل رحيم رقيق القلب لكل ذي قربى ومسلم، وعفيف متعفف ذو عيال»**[3].

قال ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)[4]: «والمسألة تكره جميعها لمن وجد عنها مندوحة، ولا يحرمها فتُلزم السائل المأثم بها إلا سائلاً سأل عن غنى مُكثِّراً بها ماله، فأما في غرم لحقه فلم يكن في حاله وفاؤه، أو في حمالة تحمّلها لم يكن في ماله لها سعة، أو في فاقة نزلت به وحاجة لا يقدر على سدها إلا بالمسألة، فإن المسألة له جائزة حلال، وإن اخترنا له الاستعفاف والتجمل والصبر والفزع إلى ربه عز وجل في كشف

---

(١) من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: اليد العليا خير من اليد السُفلى، والعليا هي المنفقة، والسفلى هي السائلة، رواه البخاري كتاب الزكاة باب الاستعفاف عن المسألة (٣/ ٣٣٥ - رقم ١٤٧٢)، ومسلم كتاب الزكاة باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى (٢/ ٧١٧ - رقم ١٠٣٥).

(٢) رواه النسائي كتاب الزكاة باب مسألة الرجل ذا سلطان (٥/ ١٠٠ - رقم ٢٥٩٩)، والترمذي كتاب الزكاة باب ما جاء في النهي عن المسألة (٣/ ٦٥ - رقم ٦٨١) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وصححه ابن حبان كما في الإحسان (٥/ ١٦٤ - رقم ٣٣٧٧).

(٣) رواه مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها باب الصفات التي يُعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار (٤/ ٧٩١٢ - رقم ٥٦٨٢) من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه.

(٤) تهذيب الآثار (١/ ٤٠) مسند عمر وصححه.

النازل به من ذلك، فإنه الجواد الذي لا يخاف بسعة الأفضال الفقر، ولا تنقص خزائنه كثرة البذل».

وعلماء الإسلام استحضروا هذا الأصل العظيم في التعفف عن المسألة، ونبّهوا إلى أن طلب الرزق في شبهة لو اضطر إنسان لذلك خير من المسألة، وهذا الكلام جار على الأصول.

قال الإمام مالك رحمه الله: «طلب الرزق في شبهة أحسن من الحاجة إلى الناس»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[٢]: «وأصول الشريعة كلها مبنية على هذا الأصل، أنه يفرق في المنهيات بين المحتاج وغيره، كما في المأمورات. ولهذا أبيحت المحرمات عند الضرورة، لاسيما إذا قدر أنه يعدل عن ذلك إلى سؤال الناس، فالمسألة أشد تحريماً، ولهذا قال العلماء: يجب أداء الواجبات، وإن لم تحصل إلا بالشبهات». اهـ.

وبعض الناس في حال الاشتباه يحمل الناس على ما يوجب لهم الحرج وما يوقعهم في العنت، وهذا مما لم تأت به الشريعة، وليس هذا من الورع كما نسمع من البعض لاسيما في هذا الزمان من دعواهم أن أكل الحلال متعذر ولا يمكن وجوده في هذا الزمان[٣].

فهذا القول خطأ مخالف للإجماع، بل الحلال هو الغالب على أموال الناس،وهو أكثر من الحرام[٤].

---

(١) الديباج المذهب (١/ ١١٧).
(٢) مجموع الفتاوى (٣٠/ ١٩٣).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٩/ ٣١١).
(٤) مجموع الفتاوى (٢٩/ ٣٢٨).

والحرام نوعان: حرام لوصفه كالميتة، فهذا إذا اختلط بغيره من الأطعمة ففيه نزاع، وأما النوع الثاني الحرام لكسبه كالمغصوب فهذا إذا اختلط بالحلال لم يحرمه[1].

والحرام المختلط بالحلال، تطهيره يكون بإخراج ما فيه من الحرام، قال ابن قدامة رحمه الله[2]: «قال أحمد رحمه الله فيمن معه ثلاثة دراهم، فيها درهم حرام: يتصدَق بالثلاثة، وإن كان معه مائتا درهم، فيها عشرة حرام، يتصدَّق بالعشرة؛ لأن هذا كثير، وذاك قليل. فقيل له: قال سفيان: ما كان دون العشرة يتصدَّق به، وما كان أكثر يخْرُجُ. قال: نعم، لا يُجْحف به. قال القاضي: وليس هذا على سبيل التحديد، وإنما هو على طريق الاختيار، لأنه كلما كثر الحلال، بعُدَ تناولُ الحرام، وشقَّ التورُّعُ عن الجميع، بخلاف القليل، فإنه يَسْهُلُ إخراج الكُل.

والواجب في الموضعين إخراج قدْر الحرام، والباقي مباحٌ له، وهذا لأن تحريمه لم يكن لتحريم عينه، وإنما حُرِّم لتعلق حق غيره به، فإذا أخرج عوضه زال التحريم عنه، كما لو كان صاحبه حاضراً فرضي بعوضه، وسواء كان قليلاً أو كثيراً.

والورع إخراج ما يتيقَّن به إخراج عين الحرام، ولا يحصل ذلك إلا بإخراج الجميع، لكن لمَّا شقَّ ذلك في الكثير، تُرك لأجل المشقة فيه، واقتصر على الواجب».

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٩/ ٣٢٠).

(٢) المغني (٦/ ٣٧٥ - ٣٧٦).

وترك التكسب من أجل الشبهة ليس هو الورع، إذ الورع تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، وترجيح خير الخيرين بتفويت أدناهما، ودفع شر الشرين وإن حصل أدناهما[1].

وهنا تنبيه سلوكي تربوي مهم، وهو أن المفتي وطالب العلم لا بد أن يكون فقيهاً يُفتي بما يُعين الناس ويُسهل لهم أسباب التوبة والإنخلاع من الحرام، لا يفتي فتوى علمية محضة مقطوعة عن روح الشريعة ومقاصدها، وقد نبَّه على هذا المنهج المهم في الفتيا والدنا العلامة محمد الصالح العثيمين رحمه الله، حيث قال[2]: «الحقوق التي يذكرها الفقهاء رحمهم الله أنها حق للإنسان أو ليست حقاً هم يذكرونها على سبيل البيان، لكن ينبغي لطالب العلم تربيةً للعالَم أن يقول: الأفضل كذا إذا رأى أن هذا الشرط يُبعد عن الخصومة والنزاع، فلا تكن فقيهاً كالقاضي بل كن فقيهاً مربيّاً.

والمقصود هو مراعاة أسباب إعانة التائب المقبل على الله، لا إفتاؤه فتيا علمية محضة، وقد تكلم ابن قدامة رحمه الله في العلّة التي من أجلها لا يُتعرض لما قبضه الكفار من أموال محرمة قبل إسلامهم، حيث قال: «لأن التعرض للمقبوض بإبطاله يشق، لتطاول الزمان، وكثرة تصرفاتهم في الحرام، **ففيه تنفيرهم عن الإسلام**، فعفي عنه، كما عفي عما تركوه من الفرائض والواجبات»[3].

* * *

(١) مجموع الفتاوى (٣٠/ ١٩٣).

(٢) الشرح الممتع (٩/ ١٩).

(٣) المغني (١٠/ ٣٣ - ٣٤)، إستفدته من «القواعد والضوابط الفقهية للمعاملات المالية عند ابن تيمية» (٢/ ٢٣٤).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر].

الشـــرح:

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أسباب خيرية هذه الأمة كما قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وهو أخص أوصاف المؤمنين كما قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١].

والأصل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنه فرض كفاية لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

ويتعين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حالات:

(١) إذا كان في موضع لا يعلم به إلا هو.

(٢) إذا كان لا يتمكن من إزالته إلا هو.

(٣) إذا ولاّه السلطان الحسبة[١].

ومراتب إنكار المنكر ثلاثة، والعمدة في ذلك قوله ﷺ: «من رأى

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ٢٣).

منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»[(١)].

المرتبة الأولى: الإنكار باليد، وهذه عامة[(٢)] لكل مسلم لا تختص بأصحاب الولايات، وذلك فيما هو مأذون له، مما لا يُعد افتياتاً على ولي الأمر، والدليل على ذلك السنة والإجماع، أما دليل السنة: فالعموم المستفاد من قوله: (من) فإنها اسم موصول، والاسم الموصول من ألفاظ العموم كما تقرّر في فن أصول الفقه.

قال أبو زكريا النحاس[(٣)]: «وقوله ﷺ: **«من رأى منكم منكراً فليغيره بيده»**، وغير ذلك من الأحاديث المتقدمة والآتية التي لم يخصص فيها بعض الناس دون بعض أدل دليل على ذلك، والله أعلم».

وأما الإجماع: فقد قال النووي رحمه الله[(٤)]: «قال العلماء: ولا يختص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأصحاب الولايات، بل ذلك جائز لآحاد المسلمين، قال إمام الحرمين: والدليل عليه إجماع المسلمين، فإن غير الولاة في الصدر الأول والعصر الذي يليه كانوا يأمرون الولاة بالمعروف وينهونهم عن المنكر مع تقرير المسلمين إياهم

(١) رواه مسلم كتاب الإيمان باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان (١/ ٦٩ - رقم ٧٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) قال العلامة صالح الفوزان وفقه الله: «اليد خاصة بأهل السلطة، أو من أنابوه عنهم، وهذه النقولات تُفسر بأن ذلك بحسب الاستطاعة، فإنكار المنكر عام لكنه بحسب الاستطاعة».

(٣) تنبيه الغافلين ص ٣٤.

(٤) الشرح على صحيح مسلم (٢/ ٢٣).

وترك توبيخهم على التشاغل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من غير ولاية، والله أعلم». اهـ.

والقول بأن الإنكار باليد مطلقاً من خصائص أصحاب الولايات من أفراد الرافضة.

قال الحافظ ابن دقيق العيد[1] رحمه الله: «عموم الخطاب بالنسبة للمكلفين يدل على عدم الافتقار إلى إذن الإمام في ذلك، وإلا خرج عن العموم من لم يأذن له الإمام. ونُقل عن الروافض أو بعضهم المخالفة في هذا، وأنه لا يجوز إلا بإذن الإمام العدل أي لا يجوز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا بإذنه أو نائبه». اهـ.

والإنكار للمنكر باليد هنا المأذون فيه هو ما كان من غير إقامة الحدود والتعزيرات لأن هذه من حقوق السلطان كما سبق[2]، أو ما كان في حدود ولاية الإنسان نفسه، فيُغيّر بيده لما هو في سلطانه كبيته ومزرعته ونحوه.

وكذلك ما كان من تغيير باليد مما لا يُعد إفتياتاً على السلطان، كأن يرى خمراً في الشارع وليس في منزل خاص مستتر به أصحابه، فيريقه لئلا يستعمله أهل المعاصي والشر كما نص على ذلك الإمام أحمد في رواية ابنه صالح[3].

---

(١) الإمام (١/ ٨٤/أ).

(٢) ص ٤٦٧.

(٣) جامع العلوم والحكم (٢/ ٢٤٨ - ٢٤٩).

فحاصل أحوال الناس باعتبار إنكار المنكر كما قال الشاطبي رحمه الله[1]: «إن المخاطبين في ملتنا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على مراتب، **فمنهم من يقدر على ذلك باليد، وهم الملوك والحكام ومن أشبههم**، ومنهم من يقدر باللسان كالعلماء ومن قام مقامهم، ومنهم من لا يقدر إلا بالقلب».

المرتبة الثانية: الإنكار باللسان، وهذه المرتبة يصار إليها إذا عجز المسلم عن الإنكار باليد، لأن التكاليف كلها مَنُوطَةٌ بالاستطاعة كما قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وبعض الناس يُحمِّل نفسه ما لا تطيق في هذا الباب، ولربما أورث نفسه الذل في إنكاره للمنكر الذي يعلم يقيناً أنه غير معان عليه.

وقد نبه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله على هذا الفقه العظيم، مع ما هو معلوم من شجاعته وجرأته في الحق وإنكار المنكر.

قال رحمه الله: «ويصار إلى هذه المرتبة إذا خشي المسلم أن يقع منكر أعظم من المنكر الذي يريد إنكاره، لأن الشر درجات فلا يجوز أن يُرفع شر بشر أعظم منه».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أيضاً[2]: «إذا لم يزل المنكر إلا بما هو أنكر منه، صار إزالته على هذا الوجه منكراً، وإذا لم يحصل المعروف إلا بمنكر مفسدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف، كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكراً». اهـ.

---

(١) الاعتصام (٣/ ٢٧٣).

(٢) منهاج السنة (٤/ ٥٣٦).

والمرتبة الثالثة: هو ما ذكره النبي ﷺ بقوله: «**فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**»: **وهي رتبة كراهية المعصية**.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله[1]: «واعلم أن القدر الواجب من كراهة الكفر والفسوق والعصيان هو أن ينفر من ذلك ويتباعد منه جهده، ويعزم على أن لا يلابس شيئاً منه جهده لعلمه بسخط الله له وغضبه على أهله، فأما ميل الطبع إلى ما يميلُ من ذلك - خصوصاً لمن اعتاده ثم تاب منه - فلا يؤاخذ به إذا لم يقدر على إزالته، ولهذا مدح الله من نهى النفس عن الهوى، وذلك يدل على أن الهوى يميل إلى ما هو ممنوع منه، وأن من عصى هواه كان محموداً عند الله عز وجل».

* مسألة هل يُنكر المنكر غير المتمحض للطاعة ؟

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله[2] معلقاً على قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤]: «والغرض أن الله تعالى ذمّهم على هذا الصنيع ونبههم على خطئهم في حق أنفسهم حيث كانوا يأمرون بالخير ولا يفعلونه، وليس المراد ذمهم على أمرهم بالبر مع تركهم له، بل على تركهم له، فإن الأمر بالمعروف معروف، وهو واجب على العالم، ولكن الواجب والأولى بالعالم أن يفعله مع من أمرهم به ولا يتخلف عنهم كما قال شعيب عليه السلام: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ

(١) فتح الباري (١/ ٥٨).
(٢) التفسير (١/ ٨٥).

﴿إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[هود: ٨٨]، فكلّ من الأمر بالمعروف وفعله واجب لا يسقط أحدهما بترك الآخر على أصح قولي العلماء من السلف والخلف، وذهب بعضهم إلى أن مرتكب المعاصي لا ينهى غيره عنها وهذا ضعيف، وأضعف منه تمسكهم بهذه الآية فإنه لا حجة لهم فيها، والصحيح أن العالم يأمر بالمعروف وإن لم يفعله وينهي عن المنكر وإن ارتكبه.

قال مالك عن ربيعة سمعت سعيد بن جبير يقول: لو كان المرء لا يأمر بالمعروف ولا ينهي عن المنكر حتى لا يكون فيه شيء، ما أمر أحد بمعروف ولا نهى عن منكر.

قال مالك: وصدق من ذا الذي ليس فيه شيء؟ (قلت): لكنه والحالة هذه مذموم على ترك الطاعة وفعل المعصية لعلمه بها ومخالفته على بصيرة، فإنه ليس من يعلم كمن لا يعلم ولهذا جاءت الأحاديث في الوعيد على ذلك». اهـ.

لكن مما ينبغي أن يعلم أن النفوس مفطورة على عدم تقبُّل مَن يخالف عمله قوله إلا من ندر، بل إن هذا قد يكون سبباً في فتنة بعض الناس والعياذ بالله، أو سبباً في سوء الظن بالآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر.

قال أبو زكريا ابن النحاس الدمشقي(١): «فالعالم إذا خالف عِلمُه عَملَه، وكذَّب فِعلُه قَولَه كان ممقوتاً في الأرض والسماء، مَضَلةً لمن رام به الإقتداء، وإذا أمر بغير ما يعمل مجت الأسماع لِكلامه، وقلّت

(١) تنبيه الغافلين ص ١٣٠.

في الأعين مهابته، وزالت من القلوب مكانته، كما قال مالك بن دينار: «إن العالم إذا لم يعمل بعلمه تَزلُّ موعِظَتُه من القلوب كما يَزِلُّ القطر من الصفا». اهـ.

* مسألة: متى يندب الستر على صاحب المعصية؟

الأحاديث في ستر المسلم كثيرة، من ذلك قوله عليه السلام: **«ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة»**[1].

وقوله: **«لا يستر عبدٌ عبداً في الدنيا إلا ستره الله يوم القيامة»**[2].

وكشف السِّتْرِ عن المسلم قد يكون سبباً في إشاعة المنكر وإعانة الشيطان عليه.

وهذا محلّه إذا لم ترفع إلى الإمام، فإذا رُفِعت إلى الإمام بالطريقة الشرعية لم يَجُزْ سَتْرُهُ وتَحْرُم الشفاعة فيه. كذلك من تكرَّر منه الفِسق والفجور وعُرِف بذلك، فالمعلن بالمعصية لا يُنْدَب إلى السَّتْرِ عليه، قال الحافظ النووي رحمه الله[3]: «وأما الستر المندوب إليه هنا فالمراد به الستر على ذوي الهيئات ونحوهم ممن ليس هو معروفاً بالأذى والفساد، فأما المعروف بذلك فيُستحب أن لا يستر عليه، بل ترفع قضيته إلى ولي الأمر إن لم يخف من ذلك مفسدة، لأن السَّتر على هذا يُطْمِعُه في

(١) رواه مسلم كتاب البر والصلة والآداب (٤/ ١٩٩٦ - رقم ٢٥٨٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) رواه مسلم كتاب البر والصلة والآداب (٤/ ٢٠٠٢ - رقم ٢٥٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) الشرح على صحيح مسلم (١٦/ ١٣٥).

الإيذاء والفساد وانتهاك الحرمات وجسارة غيره على مثل فعله، هذا كله في ستر معصية وقعت وانقضت، أما معصية رآه عليها وهو بعد متلبس بها فتجب المبادرة بإنكارها عليه، ومنعه منها على من قدر على ذلك، ولا يَحِلُّ تأخيرها فإن عجز لَزِمَهُ رفعها إلى ولي الأمر إذا لم تترتّب على ذلك مفسدة، وأما جرح الرواة والشهود والأمناء على الصدقات والأوقاف والأيتام ونحوهم فيجب جرحهم عند الحاجة ولا يحل السَّتْرُ عليهم إذا رأى منهم ما يقدح في أهليتهم، وليس هذا من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة الواجبة وهذا مجمع عليه». اهـ.

* مسألة: متى يستحب اللطف في النهي عن المنكر؟

من تأمّل هدي النبي ﷺ يجده استعمل الرفق في مواضع، والشدة في مواضع أخرى، وهذا يدل على أنه لا يعمل بأحد الأمرين في جميع الأحوال، فإن استعمال اللين مطلقاً مفسد، وكذلك استعمال الشدة مطلقاً مفسد.

فمن فعل منكراً جاهلاً أو لم يظهر منه استكبار ولا عناد ولا استطالة على الناهي عن المنكر فإنّه يُعَامَلُ برفق كما عامل النبي ﷺ المسيء في صلاته[1]، وكما بيّن النبي ﷺ للشاب الذي جاء يطلب الإذن في الزنا[2].

أما من أصرَّ على منكره بعد الإنكار عليه استكباراً وردّاً للحق ورغبةً

---

(١) رواه البخاري كتاب الأذان باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة (٢/٢٧٦ - رقم ٧٩٣)، ورواه مسلم كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (١/٢٩٨ - رقم ٣٩٧).

(٢) رواه أحمد (٥/٢٥٦) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

عنه، أو أخذ في الاستطالة على مَن بادره بالنصح بالحسنى، فإنه يعامل بالغلظة وبالزجر كما فَعَل النبي ﷺ مع المستكبر الذي كان يأكل بشماله[1]، ومع الرجل الذي كان يتختم بالذهب فألقاه النبي ﷺ من يده[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[3]: «وكان نبينا ﷺ مبعوثاً بأعدل الأمور وأكملها، فهو الضَّحُوكُ القتَّال، وهو نبي الرحمة ونبي المَلْحَمَة، بل أمته موصوفون بذلك في مثل قوله تعالى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]. وقوله تعالى: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

فكان النبي ﷺ يجمع بين شدة هذا[4] ولين هذا[5]، فيأمر بما هو العدل، وهما يطيعانه، فتكون أفعالهما على كمال الاستقامة، فلما قبض الله نبيه، وصار كل منهما خليفة على المسلمين خلافة نبوة، كان من كمال أبي بكر رضي الله عنه أن يولي الشديد ويستعين به ليعتدل أمره، ويخلط الشدة باللين، فإن مجرد اللين يُفسد، ومجرد الشدة تُفسد، ويكون قد قام مقام النبي ﷺ فكان يستعين باستشارة عمر، وبإستنابة خالد ونحو ذلك.

---

(١) رواه مسلم كتاب الأشربة باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما (٣/ ١٥٩٩ - رقم ٢٠٢١) من حديث سلمة بن الأكوع.

(٢) رواه مسلم كتاب اللباس والزينة باب تحريم خاتم الذهب على الرجال (٣/ ١٦٥٥ - رقم ٢٠٩٠) حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) منهاج السنة (٦/ ١٣٨، ١٣٩).

(٤) يعني به عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٥) يعني به أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

وهذا من كماله الذي صار به خليفة رسول الله ﷺ، ولهذا اشتد في قتال أهل الردة شدة برز بها على عمر وغيره، حتى روي أن عمر قال له: يا خليفة رسول الله ﷺ تألّف الناس، فقال: علام أتألّفهم: أَعَلَى حديثٍ مفترى؟ أَمْ عَلَى شعر مفتعل؟!

وقال أنس: خطبنا أبو بكر عقيب وفاة النبي ﷺ وإنا كالثعالب، فما زال يشجعنا حتى صرنا كالأسود. وأما عمر رضي الله عنه فكان شديداً في نفسه، فكان من كماله استعانته باللين ليعتدل أمره، فكان يستعين بأبي عبيدة بن الجراح، وسعد بن أبي وقاص، وأبي عبيد الثقفي، والنعمان بن مقرن، وسعيد بن عامر، وأمثال هؤلاء من أهل الصلاح والزهد، الذين هم أعظم زهداً وعبادة من مثل خالد بن الوليد، وأمثاله». اهـ.

* * *

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [والإعراض عن الجاهلين حتى يعلّموهم ويُبيِّنوا لهم الحق].

الشــرح:

أمرنا الله عز وجل بالإعراض عن الجاهلين كما قال سبحانه وتعالى مخاطباً نبيه الذي هو أسوتنا ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

قال جعفر بن محمد رحمه الله[١]: «وليس في القرآن آية أجمع لمكارم الأخلاق من هذه الآية».

وقال العلامة عبدالحميد بن باديس رحمه الله[٢]: «فعلى المؤمن أن يكون حاضر البال بهذه الآية عندما تسوق إليه الأقدار جاهلاً، فيخاطبه بما لا يرضيه حتى يسلم من شره، ويكسر من شرته، فيسلم له عرضه ومروءته ودينه، ويسلم ذلك الجاهل أيضاً من اللجاج في الشر والتمادي فيه».

وذلك لأن الجاهل إذا تكلّم تكلّم بغير علم، وإذا جادل جادل بغير أدب فهو جاهل في أقواله وأفعاله، فمثل هذا لا سبيل إلى السلامة منه إلا بالإعراض عنه، قال تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٣]. أي قالوا قولاً يسلمون به.

---

(١) مدارج السالكين (٢/٣١٧)، ط - دار الكتب العلمية.

(٢) آثار ابن باديس (١/٤٤١).

وعن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قال: قَدِمَ عيينةُ بن حصن فنزل على ابن أخيه الحر بن قيس وكان من النفر الذين يدنيهم عمر، وكان القُرّاء أصحاب مجالس عمر ومشاورته كهولاً كانوا أو شباناً فقال عيينة لابن أخيه:

يا ابن أخي لك وجه عند هذا الأمير، فاستأذن لي عليه، قال: سأستأذن لك عليه، قال ابن عباس: فاستأذن الحُرّ لعيينة فأذن له عمر، فلما دخل عليه قال: هي يا ابن الخطاب، فوالله ما تعطينا الجزل ولا تحكم فينا بالعدل، فغضب عمر حتى همّ به، فقال الحرّ: يا أمير المؤمنين إن الله تعالى قال لنبيه: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ وإن هذا من الجاهلين، والله ما جاوزها عمر حين تلاها عليه، وكان وقافاً عند كتاب الله[1].

قال ابن القيم[2] رحمه الله: «وواجبه عند جهل الجاهلين عليه الإعراض عنهم وعدم مقابلتهم بالمثل والإنتقام منهم لنفسه، فقد قال الله تعالى لنبيه ﷺ ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾. قال عبدالله بن الزبير: أمر الله نبيه أن يأخذ العفو من أخلاق الناس.

وقال مجاهد: يعني خذ العفو من أخلاق الناس وأعمالهم من غير تخسيس، مثل قبول الأعذار، والعفو والمساهلة، وترك الاستقصاء في البحث والتفتيش عن حقائق بواطنهم». اهـ.

---

(١) رواه البخاري كتاب التفسير باب (خذ العفو وامُر بالعرف وأعرض عن الجاهلين) (٨/ ٣٠٤ - رقم ٤٦٤٢).

(٢) مدارج السالكين (٢/ ٣١٧- ٣١٨).

وقال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله[1]: «ولما كان المجتمع لا يسلم فرد من أفراده كائناً من كان من مناوئ يناوئه ومعاد يعاديه من مجتمعه الإنسي والجني:

ليس يخلو المرءُ من ضِدٍّ ولَوْ حاوَل العُزْلَةَ في رأس الجبل

وكان كل فرد محتاجاً إلى علاج هذا الداء الذي عمّت به البلوى، أوضح تعالى علاجه في ثلاثة مواضع من كتابه، بيّن فيها أن علاج مناوأة الإنسي هو الإعراض عن إساءته ومقابلتها بالإحسان.

الموضع الأول: قوله تعالى في أخريات الأعراف: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

الموضع الثاني: قوله تعالى في سورة المؤمنون: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ ۚ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٦].

الموضع الثالث: قوله تعالى في سورة فصّلت، وقد زاد فيه أن العلاج السماوي لا يُعطى لكل أحد بل لا يُعطاه إلا صاحب النصيب الأوفر والحظ الأكبر، قال فيه في الآية: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾﴾ [فصلت: ٣٤ - ٣٥]».

* * *

(١) المسائل العشر التي تدور الدنيا عليها عقيدة وعبادة وسلوكاً ص ٣٦ - ٣٩ بتصرف يسير.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [هذا أصل الدين والمذهب].

الشرح:

بعد أن ذكر المؤلف رحمه اللّه جملاً من مسائل العقيدة، بيّن أنها مسائل كبيرة، وكليات عظيمة، ولم يرد بقوله «أصل الدين» الجري على عادة المعتزلة من تقسيم الدين إلى أصول وفروع، واعتبار الأصول هي المسائل العلمية الخبرية في دعواهم كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، ومسائل الفروع هي المسائل العملية كالصلاة. والدليل على أن الإسماعيلي رحمه الله لم يجر على طريقة المعتزلة هو عدم ترتيبه التكفير أو التأثيم في الخطأ في مسائل الأصول دون الفروع كما هو شأن المعتزلة في تقسيمهم[1]. والدليل الآخر ذكره لجملة من المسائل العملية كالصلاة، والحج، والرزق، والمأكل، والمشرب، ضمن عقيدة أهل الحديث التي ختمها بقوله (هذا أصل الدين).

وعمله هذا جار على وفق ما جاء في حديث جبريل عليه السلام، فإن النبي ﷺ بعد أن بيّن الإيمان باللّه، وملائكته، وكتبه، ورسله، وبيَّن الإسلام الذي هو شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمّداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان، قال: «**هذا جبريل أتاكم يُعلمكم أمر دينكم**»[2].

---

(١) لفضيلة الشيخ عضو هيئة كبار العلماء الدكتور سعد الشثري حفظه الله رسالة نافعة في «الأصول والفروع» حري بطالب العلم أن يقرأها.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٥٥.

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [واعتقاد أئمة أهل الحديث، الذين لم تشنهم بدعة، ولم تلبسهم فتنة، ولم يخفُّوا إلي مكروه في الدين].

الشـرح:

بيّن المؤلف رحمه اللّه أن ما سبق ذكره هو اعتقاد أئمة الحديث أهل السنة والجماعة الفرقة الناجية الطائفة المنصورة، فعنهم تُؤخذ العقائد، لأنهم لم يتلبسوا بالبدع، بل توارثوا العقيدة الصحيحة خلفاً عن سلف.

ولذلك قال الخطيب البغدادي رحمه الله (ت: ٤٦٣هـ) في أهل الحديث[(١)]: «فإن الكتاب عُدّتهُم، والسنة حجتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يُعرِّجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء».

وقال أيضاً[(٢)]: «فشأنهم حفظ الآثار، وقطع المفاوز والقفار، وركوب البراري والبحار في اقتباس ما شرع الرسول المصطفى ﷺ، لا يُعرّجون عنه إلى رأي ولا هوى، قبلوا شريعته قولاً وفعلاً، وحرسوا سنته حفظاً ونقلاً، حتى ثبّتوا بذلك أصلها، **وكانوا أحق بها وأهلها**».

فالسابقون الأولون وأتباعهم من أهل الحديث خير الناس كما قال ﷺ: «**خير الناس قرني**»[(٣)]، فحذف المعمول ليدل على العموم، فهم خير الناس

---

(١) شرف أصحاب الحديث ص ٩.

(٢) شرف أصحاب الحديث ص ١٠.

(٣) رواه البخاري كتاب الشهادات باب لا يشهد على شهادة جور إذا أُشهد (٥/٢٥٩ - رقم ٢٦٥٢)، ورواه مسلم كتاب فضائل الصحابة باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم (٤/ ١٩٦٣ - رقم ٢٥٣٣ (٢١٢)) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

علماً وعملاً وأخلاقاً واعتقاداً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فيهم[1]: «بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا».

فمن خالف السابقين الأولين فهو من أهل الوعيد الذين قال الله فيهم: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

* * *

(١) مجموع الفتاوى (٥/١١).

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [فتمسكوا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا عنه].

الشــرح:

وفي ختام بيان العقيدة أمر المصنف بما أمر به اللّه عز وجل كما قال تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، لأن القلوب تأتلف بما أوجب اللّه لها أن تأتلف عليه، وهو لزوم الكتاب والسنة.

والمبتدعة فرّقوا المسلمين، لأنهم صرفوهم عن الصراط المستقيم، وفرقّوهم عنه، ولذلك يُسمّون بأهل الفرقة، لأنهم أوقعوا في الدين البدع، ورضوا من غيرهم من المبتدعة بما يرضون من أهل السنة، وقد لا يفرقون بين ما يقوله أهل السنة وأهل البدعة، فنزّلوا الحق والباطل منزلة سواء، ثم ادّعوا أن ما هم عليه هو من جمع كلمة المسلمين، وحقيقته هو إفساد دين المسلمين الذي لا يأذن الله فيه بالبدع، بل الواجب إزالة الخلاف بالوحي الذي أُنزل لرفع الخلاف، قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلۡحَقِّ بِإِذۡنِهِۦۗ وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

* * *

وقال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله: [واعلموا أن الله أوجب محبته ومغفرته لمتّبعي رسوله ﷺ في كتابه، وجعلهم الفرقة الناجية، والجماعة المتّبعة، فقال عز وجل لمن ادّعى أنه يُحب الله عز وجل ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، [نفعنا الله وإياكم بالعلم، وعصمنا بالتقوى من الزيغ والضلالة عنه ورحمته]

الشـــرح:

ختم أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله عقيدته ببيان أن ما أودعه في هذه العقيدة هو من موجبات محبة الرسول ﷺ حقيقةً لا ادعاءً التي هي من محبة الله، وأن تحصيل محبته إنما هو باتباع الرسول ﷺ ظاهراً وباطناً، وكذلك قال الحسن البصري رحمه الله[1]: «لا تغتر بقولك: المرء مع من أحب، إنه من أحب قوماً إتبع آثارهم، ولن تلحق بالأبرار حتى تتبع آثارهم، وتأخذ بهديهم، وتقتدي بسنتهم، وتصبح وتمسي وأنت على منهاجهم حريصاً أن تكون منهم، وتسلك سبيلهم، وتأخذ طريقهم، وإن كنت مُقصّراً في العمل، فإن مِلاك الأمر أن تكون منهم، وتسلك سبيلهم، وتأخذ طريقهم، وإن كنت مُقصّراً في العمل، فإن مِلاك الأمر أن تكون على استقامة، أما رأيت اليهود والنصارى وأهل الأهواء المردية يُحبون أنبياءهم وليسوا معهم، لأنهم خالفوهم في القول والعمل، وسلكوا غير طريقهم فصار مأواهم النار؟ نعوذ بالله من النار».

---

(١) جامع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي (١/ ٢٥٣).

كما أن المصنف رحمه الله ختم عقيدته بالدعاء، والنبي ﷺ كان يختم مجلسه بالدعاء[1]، ودعا بالعلم لأنه هو الذي يعصم من الشبهات، وسأل اللّه التقوى لأنه هو الذي يعصم من الشهوات، وبذلك يَصيرُ العلم نافعاً لا فجور فيه، والشبهات والشهوات عليهما مدار عَطَبِ بَنِي آدم، وقد جمع اللّه التحذير من هذين المرضين في قوله تعالى: ﴿كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُوا۟ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟ ﴿٦٩﴾﴾[التوبة: الآية ٦٩].

والحمد للّه الذي بنعمته تتم الصالحات

---

(١) رواه الترمذي كتاب الدعوات باب (٥/٥٢٨ - رقم ٣٥٠٢) من حديث ابن عمر رضي اللّه عنهما، وقال الترمذي: حسن غريب، ورواه الحاكم (١/ ١٣٢) وقال: على شرط البخاري، ووافقه الذهبي.

الخاتمة

... هذا ما يسَّر الله تعليقه على اعتقاد أئمة الحديث، الذين هم قدوتنا وأسوتنا، وأسأل الله عز وجل أن يُلزمنا عقيدة أئمة الحديث سلف الأمة الصالح، وأن نتدين بها ظاهراً وباطناً، وأن نكون من الدعاة إليها على بصيرة وعلم، وأن نكون من أسباب نصرة الحق وأهله، وإخماد الباطل وأهله.

كما أسأل الله عز وجل أن يُجزل المثوبة والأجر لمؤلف الرسالة الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي رحمه الله، وأن يغفر له، ويرفع درجته في المهديين، لتقريبه عقيدة السلف، وتدوينها، وتوريثها لمن بعده، فجزاه الله خير ما جزى عالماً عن أمته.

كما أرجو أن أكون قد وُفِّقْتُ للتعليق على رسالة الإسماعيلي رحمه الله، وشرحها، وإن كنت أعتقد أن غيري أحق بها، لكن لما رأيت أن المتن لم يُشرح الشرحَ الوافي طَوَالَ هذه السنين، بادرت بشرحه رجاء أن يتقبله الله عملاً صالحاً، ولله الحمد أولاً وآخراً. والله أعلم.

* * *



ثبت المصادر والمراجع

- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، تأليف: عبيدالله بن محمد بن بطة الحنبلي، تحقيق: رضا بن نعسان معطي، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
- إبطال التأويلات لأخبار الصفات، تأليف: أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء، تحقيق: محمد الحمود، الناشر: دار إيلاف - الكويت، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- آثار ابن باديس، جمع: عمار الطالبي، الناشر: الشركة الجزائرية - الجزائر، الطبعة الثالثة (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- آثار العلامة محمد البشير الإبراهيمي، جمع: أحمد طالب الإبراهيمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٩٧م.
- إثبات الشفاعة، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: إبراهيم باجس، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- الآداب الشرعية، تأليف: محمد بن مفلح المقدسي، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- الأربعين في دلائل التوحيد، تأليف: أبي إسماعيل الهروي، تحقيق: علي بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

- أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تأليف: هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي، تحقيق: د. أحمد بن سعد الغامدي، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة الخامسة - ١٤١٨هـ.

- أصول السنة، تأليف: أبي بكر عبدالله بن الزبير الحميدي، تحقيق: د. عبدالله الفضيلي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف: محمد الأمين الشنقيطي، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة - ١٤٠٨هـ.

- الإمامة: تأليف: أبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: د. علي الفقيهي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

- الأنوار الكاشفة، تأليف: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٣هـ.

- الأنوار الكاشفة، تأليف: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

- اختصاص القرآن بعودة إلى الرَّحيم الرحمن، تأليف: محمد بن عبدالواحد المقدسي الضياء، تحقيق: عبدالله الجديع، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

- الاعتصام، تأليف: إبراهيم بن موسى الشاطبي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: ناصر العقل، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف السعودية، الطبعة السابعة (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، تأليف: يحيى بن أبي الخير العمراني، تحقيق: د. سعود الخلف، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤١٩هـ.
- الانتصار لأصحاب الحديث، تأليف: أبي المظفر منصور بن محمد السمعاني، جمع: محمد بن حسين الجيزاني، الناشر: مكتبة أضواء المنار - المدينة النبوية، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- الإيمان، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- الإيمان، تأليف: محمد بن إسحاق بن يحيى بن مندة، تحقيق: د. علي ناصر الفقيهي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م).
- بدائع التفسير لابن القيم الجوزية، جمع: يسري السيد محمد، الناشر: دار ابن الجوزي - الإمام، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- بدائع الفوائد، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبدالله أبو زيد، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- البداية والنهاية، تأليف: الحافظ ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد عبدالوهاب، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

- التبصير في معالم الدين، تأليف: محمد بن جرير الطبري، تحقيق: علي الشبل، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

- تحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان، تأليف: مرعي الحنبلي المقدسي، تحقيق: د. سليمان الخزي، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

- التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، تأليف: محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث - القاهرة، . الطبعة الأولى.

- تفسير آيات أشكلت، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: عبدالعزيز الخليفة، الناشر: دار الصميعي - الرياض، الطبعة الثانية (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

- تفسير القرآن العظيم، تأليف: أبي المظفر منصور بن محمد السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

- تفسير القرآن العظيم، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة - الرياض، الإصدار الثاني - الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

- تفسير القرآن الكريم، سورة «صٓ»، تأليف: محمد بن صالح العثيمين، طبع بإشراف: مؤسسة الشيخ محمد الصالح العثيمين الخيرية، الناشر: دار الثريا للنشر - الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م).

- التمهيد لشرح كتاب التوحيد، تأليف: صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، الناشر: دار التوحيد - الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: يوسف بن عبدالبر القرطبي، تحقيق: مصطفى العلوي، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ، تصوير: مؤسسة قرطبة - مصر.
- تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين، تأليف: أبي زكريا أحمد بن إبراهيم بن النحاس، بإشراف: المكتب السلفي لتحقيق التراث، الناشر: دار الكتب العلمية.
- التوحيد، تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. عبدالعزيز الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الخامسة - ١٤١٤هـ.
- التوضيح المبين لتوحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية، تأليف: عبدالرحمن بن ناصر السعدي، تصحيح: محمد البسام، الناشر: دار عالم الفوائد - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ.
- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، تأليف: أحمد بن إبراهيم بن عيسى، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، تأليف: سليمان بن عبدالله آل الشيخ، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة السادسة - ١٤٠٥هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، تأليف: محمد بن أحمد القرطبي، تصحيح: أحمد البردوني، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية.

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تأليف: الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م).

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبدالله التركي، الناشر: دار هجر - الجيزة، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

- جامع الرسائل، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، جمع: محمد رشاد سالم، الناشر: دار المدني - القاهرة، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).

- جامع المسائل، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد عزير شمس، إشراف: بكر بن عبدالله أبو زيد، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

- الجهاد أنواعه وأحكامه، تأليف: صالح بن فوزان الفوزان، الناشر: مركز الإمام أحمد بن حنبل لتحفيظ القرآن الكريم بالإحساء، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ٢٠٠٥م).

- جواب سؤال أهل الرحبة، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: حسين بن عكاشة، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).

- الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، إشراف: علي السيد صبح المدني، مطبعة المدني - الإيمان، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد ناصر الدين

الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، تأليف: ابن القيم الجوزية، تحقيق: علي الشربجي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- حاشية الدرة المضية في عقدِ الفرقة المرضية، تأليف: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.
- الحجة في بيان المحجة، تأليف: إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصبهاني، تحقيق: محمد بن محمود أبو رحيم، تحقيق: محمد أبو رحيم، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
- حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة، تصنيف: موفق الدين أبي محمد عبدالله بن قدامة المقدسي، تحقيق: عبدالله الجديع، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى(١٤٠٩هـ - ١٩٨٩١م).
- خلق أفعال العباد، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: بدر البدر، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- درء تعارض العقل والنقل، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، تصوير: مكتبة ابن تيمية.
- الدرة البهية شرح القصيدة التائية، تأليف: عبدالرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: محمد بن سليمان البسام، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ.

- الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة السادسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

- الذخيرة، تأليف: أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: سعيد أعراب، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى - ١٩٩٤م.

- ذم التأويل، تأليف: موفق الدين ابن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر البدر، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

- الرد على الجهمية، تأليف: عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

- الرد على الزنادقة والجهمية، للإمام أحمد بن حنبل، الناشر: المطبعة السلفية - القاهرة.

- الرد على الزنادقة والجهمية، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: دغش العجمي، الناشر: غراس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

- الرد على المنطقيين، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، الناشر: إدارة ترجمان السنة، لاهور - باكستان، الطبعة الرابعة - ١٤٠٢هـ.

- الرسالة التدمرية، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد السعوي، الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ.

- رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، تأليف: أبي نصر عبيدالله بن سعيد السجزي، تحقيق: محمد باكريم، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١هـ.

- رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف: عبدالرزاق بن رزق الله الرسعني، تحقيق: محمد بن صالح البراك، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

- رياض الجنة بتخريج أصول السنة، تأليف: أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي زمنين الأندلسي، تحقيق: عبدالله البخاري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ.

- السر المكتوم في الفرق بين الحالين المحمود والمذموم، تأليف: محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: مشهور بن حسن، الناشر: دار الإمام مالك، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

- السنة، تأليف: أبي بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ.

- السنة، تأليف: أبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

- السنة لعبدالله بن الإمام أحمد، تحقيق: د. محمد سعيد القحطاني، الناشر: دار ابن القيم - الدمام، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

- السنن لابن ماجة القزويني، تعليق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: المكتبة الإسلامية - تركيا.

- السنن للنسائي أحمد بن شعيب النسائي، ترقيم: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر - بيروت.

- سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الرابعة - ١٤٠٦هـ.

- سيرة الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: صالح بن أحمد بن حنبل، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم، الناشر: دار الدعوة - القاهرة، الطبعة الثانية.

- شرح الأربعين النووية، تأليف: محمد الصالح العثيمين، بإشراف: مؤسسة الشيخ محمد الصالح العثيمين، الناشر: دار الثريا - الرياض، الطبعة الثالثة (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

- شرح حديث جبريل، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: د. علي الزهراني، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الأولى - ١٤٢٣هـ.

- شرح رياض الصالحين، إملاء العلامة: محمد العثيمين، إخراج: د. عبدالله الطيار، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ.

- شرح السنة، تأليف: أبي محمد الحسن بن علي البربهاري، تحقيق: خالد الردادي، الناشر: دار السلف - الرياض، الطبعة الثانية - ١٤١٨هـ.

- شرح السنة، تأليف: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- شرح السياسة الشرعية، تأليف: محمد الصالح العثيمين، عناية: صالح اللحام، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

- شرح العقيدة الطحاوية، تأليف: علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، تحقيق: د. عبدالله التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ.
- شرح العقيدة الواسطية، تأليف: محمد الصالح العثيمين، خرّج أحاديثه: سعد الصميل، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الثانية - ١٤١٥هـ.
- شرح عمدة الفقه، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: خالد بن علي المشيقح، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- الشرح الممتع على زاد المستقنع، تأليف: محمد الصالح العثيمين، تحقيق: د. سليمان أبا الخيل، ود. خالد المشيقح، الناشر: مؤسسة آسام، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- الشرح والإبانة على أصول الديانة، تأليف: عبيدالله بن بطة العكبري، تحقيق: د. رضا بن نعسان معطي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- شرف أصحاب الحديث، تأليف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد سعيد خطيب أوغلي، الناشر: دار إحياء السنة النبوية.
- الشريعة، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: الوليد بن محمد الناصر، الناشر: مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة الأولى - ١٤١٧هـ.
- الشفاعة، تأليف: مقبل بن هادي الوادعي، نشر: دار الأرقم - الكويت، الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م).

- الصحيح، تأليف: مسلم بن الحجاج النيسابوري، ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: المكتبة الإسلامية - تركيا.
- الصفات، تأليف: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محمد بن يحيى الوصابي، الناشر: دار الصميعي - الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م).
- الصفدية، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، تصوير: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية - ١٤٠٦هـ.
- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تأليف: ابن القيم الجوزية، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة الثالثة (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- طبقات المعتزلة، تأليف: أحمد بن يحيى بن المُرتضى، تحقيق: سُوسنة ديڤلد - ڤلزَر، الناشر: دار المنتظر - بيروت، الطبعة الثانية - (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
- طرح التثريب في شرح التقريب، تأليف: زين الدين أبي الفضل العراقي، تصوير: مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- العبودية، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: علي حسن عبدالحميد، الناشر: دار المغني، الطبعة الرابعة (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، تأليف: ابن القيم الجوزية، تحقيق: د. بدير محمد بدير، الناشر: دار القبلتين - السعودية، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، اعتناء: خالد بن عثمان السبت، الناشر: دار ابن القيم - الدمام، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

- عقيدة السلف وأصحاب الحديث، تأليف: إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني، تحقيق: د. ناصر الجديع، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة الثانية (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- غذاء الألباب لشرح منظومة الآداب، تأليف: محمد السفاريني، تصوير: مؤسسة قرطبة - مصر.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أبي الفرج ابن رجب الحنبلي، تحقيق: محمود بن شعبان، وآخرين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: العلامة عبدالعزيز بن باز، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- فتح البيان في مقاصد القرآن، تأليف: صديق حسن خان، الناشر: دار أم القرى، القاهرة - ١٩٦٥م.
- فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، تأليف: محمد بن صالح العثيمين، تخريج: أحمد بن محمد الخليل، الناشر: دار المسلم - الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، تأليف: علي بن أحمد بن حزم، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى - ١٣١٧هـ.
- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).
- قاعدة في الرد على الغزالي في التوكل، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن

تيمية، تحقيق: علي بن عبدالعزيز الشبل، الناشر: دار الصميعي - الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

- القاعدة المراكشية، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: دغش العجمي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- القرمانية، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: أشرف بن عبدالمقصود، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- القول المفيد على كتاب التوحيد، تأليف: محمد الصالح العثيمين، عناية: د. سليمان أبا الخيل، ود. خالد المشيقح، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).
- الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة، تأليف: عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق: عبدالله بن محمد البصيري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ.
- لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، تأليف: موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، شرح: محمد الصالح العثيمين، تحقيق: أشرف بن عبدالمقصود، الناشر: مكتبة البخاري - الإسماعيلي، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية، تأليف: محمد بن أحمد السفاريني، تعليقات: عبدالرحمن أبابطين، سليمان بن سحمان، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

- المبدع في شرح المقنع، تأليف: إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن مفلح، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.
- مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، دراسة وتحقيق: طلعت الحلواني، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: عبدالرحمن بن قاسم، تصوير: مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- المجموعة العلية من كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية، جمع وتحقيق: هشام بن إسماعيل الصيني، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ).
- محنة الإمام أحمد بن حنبل، جمع: حنبل بن إسحاق بن حنبل، تحقيق: د. محمد نعش، الطبعة الثانية - ١٤٠٣هـ.
- المختار في أصول السنة، تأليف: الحسن بن أحمد بن عبدالله بن البنا الحنبلي، تحقيق: د. عبدالرزاق البدر، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية، الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ.
- مختصر الصواعق المرسلة، لابن القيم اختصار: الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ.
- مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، تأليف: محمد بن علي الحنبلي البعلي، تحقيق: عبدالمجيد سالم، الناشر: دار الكتب العلمية.
- مدارج السالكين: تأليف: ابن القيم الجوزية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ

- المسائل والأجوبة، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: حسين بن عكاشة، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).
- المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، جمع: عبدالإله بن سلمان الأحمدي، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).
- المستدرك على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبدالله الحاكم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- المسند لأحمد بن حنبل الشيباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ.
- مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجة، تأليف: أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: كمال الحوت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ.
- المغني، تأليف: موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبدالله التركي، الناشر: دار عالم الكتب - الرياض، الطبعة الثالثة (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- منهاج السلامة في ميزان القيامة، تأليف: ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: مشعل المطيري، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- منهاج السنة النبوية، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ.

- منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، تأليف: محمد الأمين الشنقيطي، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة الرابعة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- نبذة في العقيدة الإسلامية، تأليف: محمد الصالح العثيمين، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م).
- النبوات، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: د. عبدالعزيز الطويان، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- نقض تأسيس الجهمية، تأليف: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن بن قاسم، تصوير: مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- النهي عن سب الأصحاب، تأليف: ضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي، تحقيق: محي الدين نجيب، الناشر: دار ابن العماد - بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- نونية القطحاني، تأليف: عبدالله بن محمد الأندلسي القحطاني، تحقيق: محمد بن أحمد سيد، الناشر: مكتبة السوادي - جدة، الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ.
- هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، تأليف: ابن القيم الجوزية، الناشر: دار النور - ألمانيا.
- الوجيز في ذكر المجاز والمجيز، تأليف: أحمد بن محمد السّلفي الأصبهاني، تعليق: محمد خير البقاعي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م).



فهرس الموضوعات

الموضوع — الصفحة